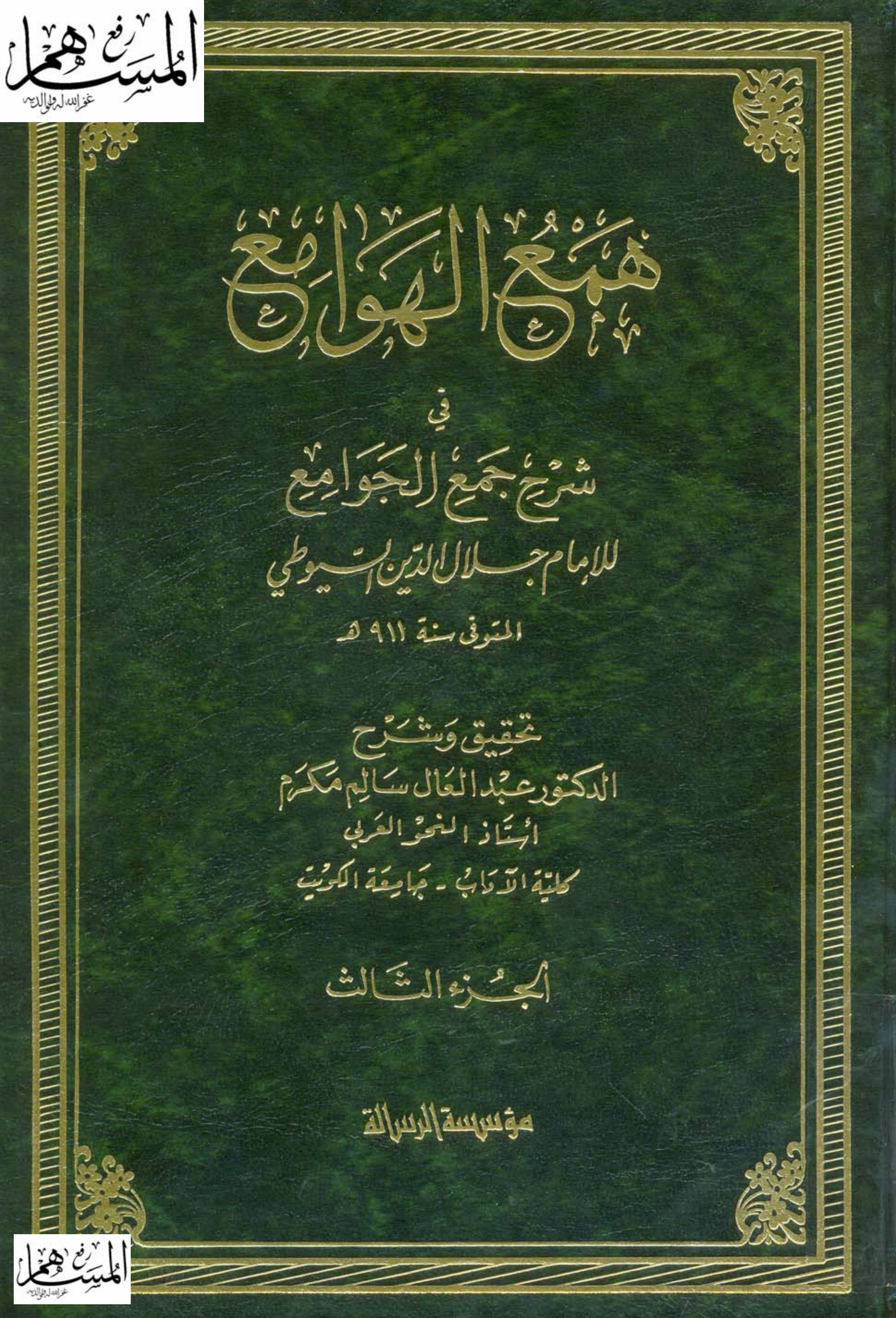


رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه
همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع
للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق وشرح
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت
الجزء الثالث
مؤسسة الرسالة
رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثالث

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي

بكلية الآداب - جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٣١٩٠٣٩، ٨١٥١١٢ - ص.ب ٧٤٦٠ برقيا، بيوشران




همع الهوامع
٣



الكتاب الثاني

في الفضلات

المفعول به

(ص) : الكتاب الثاني في الفضلات .

المفعول به [١] : اختلف في ناصبه : فالبصرية: عامل الفاعل . وقيل : الفاعل . وقيل : هما . وقيل : كونه مفعولاً . وقيل : ينصب [٢] الكل تشبيهاً به . وسمع رفعه ، ونصب الفاعل ، ورفعهما ونصبهما .

وهو الواقع عليه الفعل .

(ش) : بدأت من الفضلات بالمفعول به ، وقد حده صاحب المفصل وغيره بأنه : ما وقع عليه فعل الفاعل .

والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو : أوجدتُ ضرباً ، وأحْدثت قتلاً ، وما ضربت زيداً .

وقد اختلف في ناصب المفعول به : فالبصريون على أنه عامل الفاعل : الفعل [٣] أو شبهه . وقال هشام من الكوفيين : هو الفاعل . وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معاً . وقال خلف : معنى المفعولية ، أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل : إن [٤] عامله كونه فاعلاً .

---

(١) « المفعول به » سقط من أ .

(٢) أ « نصب » مكان : « ينصب » .

(٣) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٤) أ « أي » مكان : « إن » .



وقولي : وقيل : ينصب الكلّ تشبيهاً به أشرت به إلى ما ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل : أنّ انقسام [١] المفعول إلى : مفعول مطلق ، ومفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه، هو مذهب البصريّين .

وأمّا الكوفيّون : فزعموا أن الفعل إنّما له مفعول واحد ، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيءٌ منها مفعولاً ، وإنما مشبّهٌ بالمفعول .

وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكَوْا: خرق الثوبُ المِسْمارَ ، وكسر الزُّجاجُ الحَجَرَ ، وقال الشاعر :

٦٤١– مثلُ القنافذِ هَدّاجون قدبَلَغَت نَجْران، أو بَلَغَتْ سوءاتِهم هَجَرُ [٢]

والسّوءات هي البالغة . وسمع أيضاً رفعهما قال :

٦٤٢ – كَيْفَ مَن صَادَ عَقْعَقَانِ وبُوم [٣] •

ونصبهما قال :

٦٤٣ – قد سالَمَ الحيّاتِ منه القَدَما [٤] •

والمبيح لذلك كله فهم المعنى ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك [١٦٦].

(١) أ « إلى أن انقسام » بزيادة : « إلى » .

(٢) للأخطل . ديوانه ١١٠ وروايته : « على العيارات » مكان : « مثل القنافذ » ، و « أو حدثت » مكان : « قد بلغت » انظر لحن العامة ٩٢ ، تثقيف اللسان ٦٠ ، والأشموني ٢ : ٧١ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• إن من صاد عقعقاً لمشوم •

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٧٦ .

(٤) قيل : لأبي حيان الفقعسي ، وقيل للعجاج ، وتمامه :

• الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما •

من شواهد : سيبويه ١ : ١٤٥ ، والمغني ٢ : ٢٠٢ .



ويجب تقديمه إن تضمّن شرطاً أو استفهاماً خلافاً [١] للكوفيّة فيما قصد به استثبات [٢] ، أو أضيف إليهما ، أو نصبه فاصلاً جواب أمّا [٣] ، أو أمرٌ فيه الفاء ، أو كان معمول مفسر الجواب ، أو كم الخبرية إلا في لُغَيّة [٤] .

وتأخيره [٥] إن كان إن أو أن ، أو مع فعل تعجبيّ ، وموصول بحرف ، أو جازم ، لا إن قدم [٦] عليه ، ولام الابتداء [٧] ، أو قسم ، أو قد ، أو سوف ، أو قلّما ، أو ربّما ، ونحو : ما زيدٌ عمراً إلاّ يضرب .

قال الرّنديّ : وضرب القوم بعضهم بعضاً : وقوم : مفعول الأمر والنهي . ويجوز فيما عدا ذلك .

وإذا قدّم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً . والمختار أنه غير الحَصْر ، وفاقاً للسّبكيّ .

(ش) الأصل في المفعول به التأخّر عن الفعل والفاعل ، وقد يقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً كما تقدّم في بابه .

وقد يقدّم على الفعل جوازاً نحو : « فَرِيقاً هَدى وفَرِيقاً حقّ عليهم الضَّلالة » [٨] . « فَرِيقاً كذَّبْتُم ، وفَرِيقاً تَقْتُلون [٩] » .

[وجوب تقديم المفعول به]

وقد يجب تقديمه عليه ، وذلك في صور :

---

(١) كلمة : « خلافاً » سقطت من ب .

(٢) أ « استئناف » مكان : « استثبات » .

(٣) أ « لما » مكان : « أما » ، تحريف .

(٤) أ « لغة درية » مكان : « لغيّة » تحريف .

(٥) أ ، ب : « وتأخره » .

(٦) « إن قدم » سقطت من ب ، ط .

(٧) ب : « ابتداء » بإسقاط « أل » .

(٨) الأعراف ٣٠ .

(٩) البقرة ٨٧



أحدها : إذا تضمّن شرطاً نحو : مَن تكرم أُكرِمْه ، وأيّهم تضرب أضرِبْه .

ثانيها : إذا أضيف إلى شرط نحو : غُلامَ مَن تَضْرِب أضْرِب .

ثالثها : إذا تضمّن استفهاماً نحو : مَن رأيت ؟ وأيّهُم لقيت ؟ ومتى قدمت ؟ وأيْنَ أقمت ؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات [١] . هذا مذهب البصريين [٢] . ووافقهم الكوفيّون في الأوّل ، وجوزوا في الثاني ألاّ يلزم الصّدر لما حكوا من قولهم : « ضَرَبَ مَن مِنّا » ، « وتفعل ماذا » ، و « تصنع ماذا » ، و « إن أين [٣] الماء والعشب » ؟ جواباً لمن قال : إنّ في موضع كذا ماءً وعُشْباً . والبصريون حكموا بشذوذ ذلك .

رابعها : إذا أضيف إلى استفهام نحو : غُلامَ مَن رَأيْت ؟

خامسها : إذا نصبه [٤] جواب « أمّا » نحو : « فأمّا اليتيم فلا تَقْهَرْ [٥] » .

سادسها : إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو : زيداً [٦] فاضْرب .

سابعها : إذا كان معمول « كم » الخبريّة نحو : كم غلام ملكت ، أي كثيراً من الغلمان ملكت .

وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة [٧] نحو : ملكت كم غُلام .

---

(١) أ « الاستئناف » .

(٢) « هذا مذهب البصريين » سقطت من أ ، ب ، وفي ط : «البصرين» بياء واحدة ، تحريف .

(٣) في أ « ابن » بالباء مكان : « أين » بالياء تحريف .

(٤) أ « نصب » من دون ضمير ، تحريف ...

(٥) الضحى ٩ ، ومن قوله : «فلا تقهر» إلى قوله : سادسها » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إليه .

(٦) كلمة « زيداً » سقطت من أ .

(٧) ب ، ط : لغة من را بردو فهو رديّ . « ردية » . وفي أ : « درية » تحريف .



[وجوب تأخير المفعول به]

وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور :

أحدها : أن يكون أنَّ المشدّدة أو [١] المخففة نحو : عرفتُ أنّك أو أنْك منطلق .

قال أبو حيّان : وقياس ما أجازه الفرّاء من الابتداء بـ « أنّ » المشدّدة ، وما أجازه هشام من أنَّ : أنَّ زيداً قائم حقٌّ جواز التقديم .

ثانيها : أن يكون مع فعل تعجبّي نحو : ما أحسن زيداً .

ثالثها : أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو : من البر أنْ تكفّ لِسانَك .

رابعها : أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو : لم أضرب زيداً ، فلا يقدّم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم ، فإن قدّم على الجازم جاز .

خامسها إلى ثامنها : أن يكون مع [٢] فعل موصول بلام الابتداء ، أو لام قسم ، أو قد ، أو سوف نحو : ليضرب [٣] زيدٌ عمراً ، واللهِ لأضربنَّ زيداً ، والله [٤] قد ضربت زيداً ، سوف أضرب زيداً .

تاسعها [٥] : أن يكون مع فعل مؤكّد بالنون ، فلا يقال : زيداً اضْرِبَن .

قال الرّضي : ولعلّ ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مُهِمّ ، وإلاّ لم يؤخره عن مرتبته ، وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مُهِمّاً فيتنافران في الظّاهر [٦] .

---

(١) من قوله : « أو المخففة » إلى قوله : « بان المشددة » سقط من أ .

(٢) كلمة : « مع » سقطت من أ .

(٣) أ ، ب : « ليرضى » . تحريف .

(٤) كلمة « والله » سقطت من أ ، ب .

(٥) كلمة : « تاسعها » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب بعد قوله : « في الظاهر» بياض إلى قوله : « وإذا قدم المفعول ». وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .



وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو : « إيّاكَ نَعْبُدُ ، وإيّاك نَسْتَعين [١] » ، أي لا غيرك ، « بَلِ اللهَ فاعْبُدْ [٢] » ، أي لا غيره .

وخالف في ذلك ابن الحاجب ، ووافقه أبو حيان ، فقالا : الاختصاص الذي يتوهّمه كثير من الناس مِن تقدّم المفعول وَهْمٌ ، وعلى الأول شرطه ألاّ يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها [٣] .

والمشهور أنّ الاختصاص والحَصْر مترادفان . واختار السّبكيّ التفرقة بينهما ، وأنّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص قصر الخاصّ من جهة خصوصه من غير تعرّض لنفي وغيره [٤] .

وهاتان المسألتان من علم البيان ، لا النحو ، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا « شرح ألفية المعاني » وكتاب « الإتقان » .

[حذف المفعول به]

(ص) : ويحذف المفعول ، لا نائب ، ومتعجّب منه ، وجوابٌ ، ومحصور ، ومحذوف عامله حتماً ، وكذا نحو : زيد ضربته خلافاً للكوفيّة [٥] . وينوي إلاّ لتضمين الفعل اللّزوم ، أو الإيذان بالتعميم ، أو غرض حذف الفاعل ، ومتى حذف بعد « لو » فهو جوابها غالباً . ويجرّ بالباء الزائدة كثيراً مفعول : عرفت ونحوه ، نحو : « وَلا تُلْقوا بأيديكُمْ » [٦] ، وقليلاً [٧] في ذي اثنين ، ونحو : « كفى بالمرء

---

(١) الفاتحة ٥ .

(٢) الزمر ٦٦ .

(٣) أ ، ب : بعد قوله : « المبدوء بها » إلى قوله : « والمشهور » بياض ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) ب : « غيره » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٥) من قوله : « للكوفية » إلى قوله : « كثيراً مفعول » سقط من ب .

(٦) البقرة ١٩٥ .

(٧) « قليلاً » بإسقاط الواو .



كَذِباً أن يُحَدِّث بِكُلِّ ما سمِع » . [١٦٧] .

[مسائل]

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الأصل جواز حذف المفعول به ، لأنه فضلة ويمنع [١] في صور :

حدها : أن يكون نائباً عن الفاعل ، لأنه صار عمدة كالفاعل .

ثانيها : أن يكون متعجَّباً منه نحو : ما أحسنَ زيداً .

ثالثها : أن يكون مجاباً به كـ « زيداً » لمن قال : مَنْ رأيت [٢] ؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب .

رابعها : أن يكون محصوراً نحو : ما ضربت إلاّ زيداً ، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه مقيّداً .

خامسها : أن يكون عامله حذف نحو : خيراً لنا ، وشَرّاً لعدوّنا [٣] ، لئلا يلزم لإجحاف .

سادسها : إذا كان المبتدأ غير « كلّ » ، والعائد المفعول نحو : زيد ضربته ، فلا يقال اختياراً : زيد ضربت بحذف العائد [٤] ، ورفع زيد ، بل يجب عند الحذف اصب زيد .

قال الصّفّار : وأجاز سيبويه في الشّعْر : زيد ضربت ، ومنع ذلك [٥] الكسائي ، والفرّاء ، وأصحاب سيبويه .

---

(١) ب فقط : « ويمتنع » . (٢) أ : « زيداً » مكان : « رأيت » تحريف .

(٣) أ « لعدوانا » بزيادة ألف في وسط الكلمة ، تحريف .

(٤) أ : « العامل » مكان : « العائد » تحريف .

(٥) كلمة : « ذلك » سقطت من أ .



حكي عن أبي العبّاس أنّه قال : لا يضطر شاعر إلى هذا ، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد .

ونقل عن هشام أنه أجاز : زيد ضربت [١] في الاختيار ، هكذا نقل أبو حيّان .

ونقل ابن مالك عن البصريّين الجواز في الاختيار ، وعن الكوفيين المنع إلاّ في الشعر . والله أعلم .

الثانية : إذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو : « فَعّالٌ لِما يُريد [٢] » ، أي لما يريده ، وقد لا ينوي إمّا لتضمين [٣] الفعل المتعدّي معنىً يقتضي اللزوم كما يضمن [٤] اللازم معنى يقتضي التّعدية كتضمن « أصلح » معنى : « ألطف » في قوله تعالى : « وأصْلِح لي في ذُرِّيَّتي [٥] » ، أي الطف بي فيهم . وإما للإيذان بالتعميم نحو : « يُحْيي ويُميت »[٦] يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع . وإما لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالإيجاز في « وَاسْمَعُوا وأطِيعُوا [٧] » والمشاكلة في « وأنَّ إلى ربّك المُنْتهَى وأنه هُوَ أضْحَكَ وأبْكى [٨] » ، والعِلْم في « فَإنْ لَمْ تَفْعَلوا ولَنْ تَفْعَلوا » [٩] ، والجهل في قولك : ولَدَت فلانة ، وأنت لا تدري ما ولدت ، وعدم قصد التعيين في « وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُم نُذِقْهُ عذَاباً [١٠] » ، والتعظيم في : « كَتَبَ الله لأغْلِبَنَّ أنا وَرُسُلي [١١] » والخوف في : أبغضت في الله ، ولا تذكر المبغوض خوفاً منه .

---

(١) ب : « ضربته » بزيادة الضمير .
(٢) هود ١٠٧ .
(٣) أ ، ب : « لتضمن » .
(٤) أ ، ب : « تضمنت » .
(٥) الأحقاف ١٥ .
(٦) البقرة ٢٥٨ وغيرها .
(٧) التغابن ١٦ .
(٨) النجم ٤٢ ، ٤٣ .
(٩) البقرة ٢٤ .
(١٠) الفرقان ١٩ .
(١١) المجادلة ٢١ ، وفي ط : « وكتب » بزيادة الواو ، تحريف .



الثّالثة : إذا حذف المفعول بعد « لو » فهو المذكور في جوابها غالباً ، نحو : « ولو شاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرْض [١] » أي ولو شاء إيمان مَنْ في الأرض . « لَوْ يَشاءُ اللهُ لهَدى النّاس [٢] » أي لو يشاء [٣] هدى الناس . وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى : « قالوا لَوْ شاء ربّنا لأنْزلَ ملائِكَةً [٤] » فإن [٥] المعنى لو شاء ربّنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق .

الرابعة : تزاد الباء كثيراً في مفعول « عرفت » ونحوه ، ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو : « ولا تُلْقُوا بأيْديكُم إلى التّهْلُكَة [٦] » ، « وهزّي إليْكِ بجِذْعِ النّخْلَة [٧] » ، « فلْيَمدُدْ بسَبَب إلى السّماءِ [٨] » . « ومَنْ يُرِدْ فيه بإلْحادٍ [٩] » أي : أيديكم ، وجذع النخلة ، وسبباً ، وإلحاداً .

وقلّت [١٠] : زيادتها في مفعول [١١] ما يتعدّى لاثنين كقوله :

٦٤٤ — تَسْقي الضَّجيع ببارِدٍ بسّام [١٢]

---

(١) يونس ٩٩ .

(٢) الرعد ٣١ وفي ط : « لو شاء الله » تحريف .

(٣) ط : « لو شاء » والصواب : « لو يشاء » .

(٤) فصلت ١٤ .

(٥) أ : « فالمعنى » بإسقاط « إن » .

(٦) البقرة ١٩٥ .

(٧) مريم ٢٥ .

(٨) الحج ١٥ .

(٩) الحج ٢٥ .

(١٠) ب : « وقل » مكان : « وقلت » .

(١١) من قوله : « في مفعول » إلى قوله : « وقد زيدت في مفعول كفى » سقط من أ، ولكن أعاد الساقط في الهامش ، ولم يظهر من السواد الذي طمس الكلام إلا كلمات قليلة .

(١٢) لحسان بن ثابت . وصدره :

• تَبَلَتْ فؤادك في المنام خَريدة •

ديوانه ٢١٤ .



وقد [1] زيدت في مفعول كفى المتعدّية لواحد ، ومنه الحديث : « كفى بالمرء كذباً أنْ يُحدّث بكل ما سمع » .

وقولــه :

٦٤٥ – فكفى بنا فَضْلاً على مَن غَيرنا حب النّبيّ محمّدٍ إيّانــا [2]

[تعدّد المفعول به]

(ص) : مسألة : إذا تعدّد مفعول في غير ظنّ ، فالأصل تقديم فاعل معنىً ، وما لا يتعدّى بحرف ، ومن ثَمّ جاز خلافاً لهشام : أعطيت دِرْهَمَه زَيداً ودِرْهَمَهُ أعطيتُ زيداً .

وثالثها : يمنع الأوّل دون الثاني . وامتنع خلافاً للكوفية : أعطيت مالكه الغلام ويجب ويُمنع لِما مرّ .

(ش) : إذا تعدّد المفعول ، فإن كان في باب ظنّ ، وأعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدّم [3] على الخبر ، والفاعل في باب أعلم مقدّم [4] على الاثنين .

وإن كان في غيره كباب : أعطى واختار . فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنىً في الأوّل ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه [5] في الثاني على ما ليس كذلك ، لأنه أقوى فالأصل في : أعطيت زيداً درهماً ، واخترت زيداً الرجال [6] تقديم « زيد » لأنه آخذ الدرهم ، ومختارٌ من الرجال .

---

(١) أ : « وقل زيادتها » مكان : « وقد زيدت» .

(٢) سبق ذكره ، انظر الشاهد رقم ٣٠٣ .

(٣) ط : « يقدم » بالياء . (٤) أ « تقدم » بالتاء .

(٥) كلمة : « بنفسه » ساقطة من ب .

(٦) أ « اخترت زيداً من الرجال » بزيادة « من » تحريف .

ويتفرّع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتّصل به ضمير يعود على الأوّل إمّا عليه فقط نحو : أعطيت درهمه زيداً ، أو على العامل أيضاً نحو : دِرْهَمَهُ أعطيت زيداً لعود الضمير على متقدّم في الرتبة وإنْ تأخر في اللفظ فهو نظير : ضرب غلامَهُ زيدٌ .

والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريّين خلافاً لهشام في منعه لهما ، ولبعض البصريّين في منعه الأولى دون الثانية . قال أبو حيّان : وبني[1] [١٦٨] منعه على أن المفعولين في رُتْبَةٍ واحدة بعد الفاعل فأيّهما تقدّم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدّم على الفعل ، فان النيّة به التأخير ، وحينئذ ينوي تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير .

ومما يفرّع على الأصل أيضاً امتناع : أعطيت مالكَهُ الغلامَ لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبةً ، لأن المالك هو الآخذ ، فهو نظير : ضرب غلامه زيدٌ .

والكوفيّون جوّزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أوّلاً ، فالأوّل عندهم هو الذي يقدّر الفعل آخذاً له قبل صاحبه . وقد يخرج عن هذا الأصل ، فيقال : أعطيت درهماً زيداً ، واخترت الرجال زيداً بتأخير ما حقّه التقديم .

وقد يجب التزام [2] الأصل في نحو : أعطيت زيداً عمراً ، لأنّه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ [3] ؟

وقد يجب الخروج عنه في نحو : أعطيت الغلام مالِكَهُ ليعود الضمير على متقدّم

(١) « وبني » سقطت من أ وفي ب : « ومبني » بالميم .
(٢) كلمة : « التزام » سقطت من أ .
(٣) أ فقط : « أم عمرو » مكان : « أم مأخوذ » .



ويؤخر المحصور منهما نحو : ما أعطيت زيداً إلاّ درهماً ، وما أعطيت درهماً إلاّ زيـــداً .

[مسألة]

(ص) : مسألة : يحذف عامله قياساً لقرينة ، ويجب سماعاً في مثَلٍ ، وشبْهه لا [١] إن لم يكثر استعماله خلافاً للزمخشريّ كـ « الكلابَ على البقر » . « انتَهوا خَيْراً [٢] » ، « أحشَفاً وسوء كِيلَةٍ [٣] » ، « مَنْ أنت زيداً » ، « كُلَّ شيء ولا هذا » ، « هذا ولا زَعماتِك [٤] » . إن تأتني فأهْلَ الليل وأهْلَ النّهار » ، « ديارَ الأحباب » ، « عَذِيرَك [٥] » .

وكذا « مرحباً » ، وأهلاً وسهلاً خبراً لا دعاءً فمن باب المصدر . وقيل : مصدر مطلقاً . وقيل : يجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف مُتمّه [٦] . والأصح أنّ منه « سُبّوحاً » و « قُدُّوساً [٧] » على النصب [٨] .

[حذف ناصب المفعول به جوازاً]

(ش) : يجوز حذف ناصب المفعول به قياساً لقرينة لفظية أو معنوية [٩] نحو :

---

(١) ط : « إلا » مكان : « لا » . (٢) النساء ١٧١ .

(٣) مثل يضرب لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ، ونوعين من النقصان . والكيلة ضرب من الكيل مثل : العقدة . والجلسة . انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ : ١٠١ .

(٤) ب : « زعامتك » ، تحريف .

(٥) أ « غديرين » مكان : « عذيرك » ، تحريف .

(٦) ط : « تسميته » مكان : « متمه » ، تحريف .

(٧) أ « سبوحاً فدوماً » مكان : سبوحاً وقدوساً » ، تحريف .

(٨) أ « القب » مكان : « النصب » تحريف .

(٩) « لفظية أو معنوية » سقطت من أ ، وفي ب «لفظية ومعنوية» بالواو .



« زيداً » لمن قال : مَنْ ضربت ؟ أي : ضربت [١] ، ولمن شرع في إعطاء أي : أعط . و « خيْراً » لمن ذكر رؤيا أي : رأيت .

و « حديثكَ » لمنْ قطع حديثه [٢] أي : تَمّمْ و « مكّة » لمن تأهب للحجّ أي تريد أو أراد ، والقرطاس « لِمَن سدّد » سهماً أي : تصيب [٣] .

ومعنى كونه قياساً : أنه لا يقتصر فيه على مَوْرد [٤] السّماع . ومنه في القرآن « ماذا أنْزل ربّكُم قالوا خيراً [٥]» ، أي : أنزل « بَلْ مِلّة إبراهيم [٦] » أي : نتّبع .

[حذف ناصب المفعول به وجوباً]

ويجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك ، فلا تغير كقولهم : « كُلَّ شيء ولا شَتيمةَ حُرّ [٧] ، أي : ائت ولا ترتكب . و « هذا ولا زَعماتِك » ، أي هذا هو الحق ولا أتوهّم . وقيل : التقدير ولا أزعم .

وكذا ما أشبه المَثَل في كثْرة الاستعمال نحو : « انْتَهُوا خيراً لَكُم [٨] » أي وأتوا ، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو : انْتهِ أمراً قاصداً ، أي [٩] وأتِ ، فانّه لا يجب إضمار فعل .

قال أبو حيّان : وقد غفل الزمخشريّ عن هذا فجعل « انْتَهُوا خَيراً » منه ، و « انْتَهِ أمراً قاصداً » سواء في وجوب إضمار الفعل . وقد نصّ سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في « انته أمراً قاصداً [١٠] ، وعلّل ذلك [١١] بأنه ليس في كثْرة

---

(١) أ « أي ضربت » سقطت ، ومكانها بياض .

(٢) « لمن قطع حديثه فيه » بزيادة كلمة « فيه » تحريف .

(٣) « نصب » بالنون مكان : « تصيب » تحريف .

(٤) أ : « ما مورد » بزيادة « ما » .

(٥) النحل ٣٠ .

(٦) البقرة ١٣٥ .

(٧) « ولا شتيمة حر » سقطت من ب .

(٨) النساء ١٧١ .

(٩) أ « اكر » مكان : « أي » تحريف .

(١٠) إضمار الفعل في « انته أمراً قاصداً » سقط من ب ، ط ومكان هذه العبارة فيهما « الإضمار في الثاني » .

(١١) ط : « وعلله » مكان : « وعال ذلك » .



الاستعمال مثل : انْتَه خيراً لك [١] .

وقولهم : « الكلابَ على البقر [٢] بإضمار « أرسِل » . ومعناه : خلِّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرّهم ، واغتنم أنت طريق السّلامة فاسلكها .

وقولهم : « أحشَفاً وسُوء كيلَة » مثَلٌ لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه : تعطيني حشفاً وتسيء الكيل .

وأمّا « مَنْ أنت زيداً ؟ » فأصله أنّ رجلاً غير معروف بفضل [٣] تسمّى [٤] بزيد ، وكان زيدٌ مشهوراً بالفضل والشّجاعة ، فلما تسمّى [٥] الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك ، وقيل له : من أنت زيداً ؟ على جهة الإنكار عليه كأنه قال : مَنْ أنت تذكر زيداً ، أو ذاكراً زيداً ؟ وفي قولهم : « من أنت » ؟ تحقير للمخاطب . وقد يقال : لمن ليس اسمه زيداً : من أنت زيداً ؟ على المثل الجاري .

وأمّا « كُلَّ شيء ولا هذا [٦] » ، فمعناه : ائت كلّ شيء ، ولا تأت هذا ، أو اقرب كُلّ شيء ولا تقرب هذا .

وأما « هذا ولا زعماتِك » فمعناه : أنّ المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله ، قيل له هذا الكلام ، و « هذا » مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق . ولا يختص بهذا اللفظ ، بل تقول : أقول كذا ولا زعماتك ، وأعلم كذا ولا زعماتك .

وأمّا « إنْ تأتني فأهْلَ اللّيل ، وأهْلَ النّهار » فالمعنى تجد مَنْ يقوم لك مقام

---

(١) ط : « كالأول » مكان : « مثل انته خيراً لك » .

(٢) مثل يضرب عند تحريض بعض القوم على بعض من غير مبالاة .
انظر مجمع الأمثال ٢ : ١١٧ .

(٣) كلمة « بفضل » سقطت من أ .

(٤) أ « يسمى » بالياء . (٥) أ « سمى » .

(٦) من قوله : « ولا هذا » إلى قوله : « ولا تقرب هذا » سقط من أ .



أهلك في اللّيل والنّهار ، وهو مما جرى مجرى المثل في كثْرة الاستعمال .

وأمّا « دِيارَ الأحباب » فمعناه : اذكر . قال أبو حيان : إنْ أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه ، فيحتاج إلى سماع ، ولم نقف عليه ، وإن أراد لفظ « ديار » مضافاً إلى اسم المحبوبة فكثير . قال ذو الرمّة :

٦٤٦ – • ديارَ ميّةَ إذْ ميٌّ تُساعِفُنا (١) •

وقال طرفة :

٦٤٧ – ديارَ سُلَيْمَى إذْ تصيدُكَ بالمُنى (٢) •

وفي البسيط ما نصّه : ومنها : ذِكْر الدار فإنه كثُر عندهم فاستعملوه (٣) بحذف الفاعل كقوله : « دِيار ميّة » أي : اذكر ، ومثله ذِكر الأيام والمعاهد [١٦٩] والدِّمَن لأنه يستعمل عندهم كثيراً .

وأمّا عَذِيرك فمعناه (٤) : أحضر عاذرك ، قال :

٦٤٨ – أريد حياتَهُ ، ويريد قتلي عَذِيرك مِنْ خليك مِنْ مُراد (٥)

---

(١) لذي الرمة . ديوانه ص ٧ . وعجزه :

• ولا يَرى مثلها عُجْم ولا عَرَبُ •

من شواهد : سيبويه ١ : ١٤١ ، ٣٣٣ . وفي أ : « أولى عساها » مكان : « ميٌّ تساعفنا » تحريف وفي ب : « تساعدنا » مكان « تساعفنا » وفي ط : « أو من مساعينا » مكان : « ميّ تساعفنا » تحريف .

(٢) لطرفة . ديوانه ١٣٦ ، وعجزه :

• وإذ حبل سلمى منك دان تواصله •

ورواية الديوان : « ديار لسلمى » وفي ط والدرر ١ : ١٤٥ « ديار سليمى » بإسقاط اللام .

(٣) أ « فاستعملن » تحريف .

(٤) من قوله : « فمعناه » إلى نهاية الشاهد سقط من أ . وأعيد ذكره في الهامش .

(٥) لعمرو بن معد يكرب من شواهد سيبويه ١ : ١٣٩ .

وروايته : « حباءه » بالباء ، والمراد بها : العطية . وفي أ : « أريد صار حليلك » مكان : « أريد حياته » تحريف ، وفي ب : « حياء » مكان : « حياته » تحريف .



وأمّا مَرْحباً ، وأهلاً وسهلاً ، فالمعنى : صادفت رحباً وسعةً ، ومن يقوم لك مقام الأهل ، وسهلاً أي ليناً ، وخَفْضاً لا حزناً . وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك ودعاء للمسافر ، والأوّل هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره : لقّاك الله ذلك ، وقدّره [١] سيبويه : رحبت بلادك وأهلَتْ .

قال أبو حيّان : وإنما قدّره بفعل ، لأن الدعاء إنّما يكون بالفعل ، فقدره بفعل من لفظ الشيء المَدْعُوّ به . فعلى تقدير [٢] سيبويه يكون انتصاب « مرحباً » على المصدر لا على المفعول به . وكذلك « أهلاً » . قال : وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل دعاء . أما إذا استعمل خبراً على تقدير : صادفت وأصبت فيكون مفعولاً به لا مصدراً .

قال : ووهم [٣] القوّاس [٤] فنسب لسيبويه أنّ « مرحباً » مفعول به [٥] أي صادفت رَحْباً لا ضِيقاً ، وأنّ مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله .

ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الأمثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر . كما لزمه [٦] إضمار الناصب نحو : كلُّ شيء ، أي : أَمَمٌ بمعنى : قَصْد [٧] . وديارُ الأحباب أي : تلك ، و « كلاهما وتمراً » [٨] أي : لي وزدني . ومن أنت وزيدٌ ، أي ذكرك أو كلامك . وكذا البواقي . قال :

---

(١) من قوله : « وقدرهُ سيبويه » إلى قوله : « فعلى تقدير سيبويه » سقط من ب .

(٢) « فعلى تقدير » سقط من أ .

(٣) ب : « وهم » مكان : « ووهم » .

(٤) أ : « الفراء » مكان : « القواس » .

(٥) في أ : « بر » بالراء مكان : « به » بالهاء ، تحريف.

(٦) ط فقط : « لزم » .

(٧) أ : « ومد » مكان « قصد » تحريف .

(٨) ط فقط : « وتمر » بالرفع تحريف .



٦٤٩ – * ألا مَرْحبٌ واديكَ غَيرُ مضيَّقِ [١] *

أي : ألا هذا مرحب ، أولك [٢] مرحب ، وأنشد لسيبويه :

٦٥٠ – وبالسَّهْبِ ميمونُ النَّقيبة قولهُ لِمُلْتَمِسِ المعروف أهلٌ ومرحبُ [٣]

وأمّا سُبّوح قُدّوس [٤] فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على إضمار [٥] « مذكورك » . فليسا بمصدرين ، وبالنصب على إضمار : ذكرت سبوحاً قدوساً أيْ أهْلَ ذلك . فاختلف على هذا الفعل الناصب ، واجب الإضمار أو جائزه ؟ فقال الشلوبين وجماعة بالأوّل ، وآخرون بالثاني .

التحذير

(ص) : ومنه ما نصب تحذيراً إنْ كان « إيّا » ، أو مكرّراً ، أو متعاطفاً ، وإلاّ فيجوز إظهاره . وأجازه قوم مع المكرّر ، ولا يحذف عاطف بعد « إيّا » إلا بنصب المحذور بإضمار آخر ، أو جرّه بمنْ . ويكفي تقديرها في أن تفعل .

---

(١) لأبي الأسود . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١٤٩ .

* إذا جئت بواباً له قال مرحبا *

وعجزه في الدرر صدر في سيبويه ، وصدره عجز انظر سيبويه ١ : ١٤٩ .

(٢) أ : « أقلك » مكان : « أولك » ، تحريف .

(٣) لطفيل الغنوي . : من شواهد : سيبويه ١ : ١٤٩ ، وروايته : النقيبة ، وفي الدرر : « الخليقة » مكان النقيبة » وفي أ : « ولا لهب » مكان : « وبالسهب » وفي ب : « وبالشهب» بالشين : وكلاهما تحريف .

(٤) ب : « سبوح وقدوس » بالواو .

(٥) ب فقط : « الضمائر إضمار مذكورك » بزيادة كلمة « الضمائر » . تحريف .



ويعطف [١] المحذور على إيّاي ، وإيّانا ، وعلى إيّاك وإخوته ، ونفسك شبهه من المخاطب ، ويضمر [٢] ما يليق كـ « نحِّ » ، واتّقِ ، وقيل : لكلّ ناصبُ . ولا يحذر من ظاهر ، وضمير غائب إلاّ معطوفاً ، والضمير هنا مؤكداً ، ومعطوفاً عليه كغيره .

(ش) : من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يَظْهر بابُ التّحذير ،وهو : إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ « إيّا [٣] » ، أو ما جرى مجراه .

وإنما يلزم إضماره [٤] مع « إيّا » مطلقاً نحو: إيّاك والشّرَّ ، فالناصب لـ « إيّا » فعل مضمر لا يجوز إظهاره . ومع المكرّر نحو : الأسدَ الأسدَ ، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل . ومع العاطف [٥] نحو : « ناقةَ اللهِ وسُقْياها [٦] » ، استغناءً بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر .

وما عدا [٧] هذه الصور الثّلاث يجوز فيه الإظهار . وجوّز بعضهم إظهار العامل مع المكرّر ، حكاه في البسيط . وقال الجُزوليّ : يقبح فيه الإظهار ، ولا يمتنع . ويمتنع [٨] عند قوم .

والشائع [٩] في التّحذير أنْ يراد به المخاطب ، فإذا حذّر بـ « إيّا » اتصل بضميره ، وعطف عليه المحذور نحو : إيّاك أو إيّاكِ أو إياكما ، أو إيّاكم أو إيّاكنّ والشرّ .

---

(١) ط فقط : « وتعطف » بالتاء .
(٢) ب : « ويضمن » مكان : « ويضمر » ، تحريف .
(٣) « بإيا » سقطت من أ .
(٤) أ ، ب : « الإضمار » .
(٥) ط : « التعاطف » ، تحريف .
(٦) الشمس ١٣ .
(٧) أ : « ما عدا » بإسقاط الواو .
(٨) كلمة : « ويمتنع » سقطت من ط .
(٩) أ : « والسامع » مكان : « والشائع » ، تحريف .



ويضمر [١] فعل أمر يليق بالحال نحو : اتّق ، وباعد ، ونحّ ، وخلّ ، ودع ، وما أشبه ذلك .

وتحذّر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً بإضمار ما ذكر نحو : رأسَكَ والحائطَ ، ورِجلَكَ والحَجَرَ ، وعَيْنَكَ والنّظَرَ إلى ما لا يحلّ ، وفَمكَ [٢] والحرامَ .

وكونه معطوفاً مذهب السّيرافيّ وجماعة . وأجازه [٣] ابن عصفور وابن مالك .

وذهب ابن طاهر وابن خَرُوف : إلى أنّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر ، والتقدير : إيّاك باعد من الشّر ، واحذر الشر [٤] ، فيكون الكلام جملتين ، وعلى الأوّل يكون جملة واحدة ، والتقدير : إياك باعد من الشر ، والشرّ منك ، فكلّ منهما مباعد عن [٥] الآخر .

ولا يحذف العاطف بعد « إيّا » إلاّ والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر ، أو مجرور بـ « مِنْ » نحو : إيّاك الشّرَّ ، فلا يجوز أن يكون الشرّ منصوباً بما انتصب به « إيّاك » ، بل بفعل آخر تقديره : دع الشّرَّ وإيّاك من الشر . ويجوز تقدير « مِنْ » مع أن تفعل [٦] لاطرّاد حذف الجرّ مع « أنْ » إذا أُمِنَ اللَّبْس نحو : إياك أن تفعل ، أي من أن تفعل [٧] .

---

(١) أ : « فهو » مكان : « ويضمر » ، تحريف .

(٢) أ : « ومد » مكان : « وفمك » ، تحريف .

(٣) من قوله : « وأجازه » إلى قوله : « التقدير : إياك باعد من الشر » سقط من أ ، ب .

(٤) بعد قوله : « واحذر الشر » أعيد الكلام الساقط قبل ذلك في أ ، ب .

(٥) ط : « من » مكان : « عن » .

(٦) أ : « أفعل » مكان : « أن تفعل » ، تحريف .

(٧) « أي من أن تفعل » سقطت من أ ، ب .



وقد يكون التحذير [١٧٠] للمتكلّم سمع : « إياي وأن يَحْذِفَ أحَدُكُم الأرنَبَ » أي إيّاي نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ [١] حذف الأرنب عن حضرتي .

ولا يكون المحذور ظاهراً ، ولا ضمير غائب إلاّ وهو معطوف نحو : إيّاكَ والشرّ . وماز [٢] رأسكَ والسّيف ، وقوله :

٦٥١ – فلا تصحب أخا الجَهْلِ وإيّاكَ وإيّاهُ [٣]

أي باعد [٤] منه ، وباعِدْه منك .

وأما قولهم : « أعور عينك الحجرَ [٥] فعلى حذف العاطف أي : والحجر .

وقولهم : فإيّاه وإيّا الشوّاب شاذّ ، أي ليتباعد من النساء الشوّاب ، ويباعدهن منه [٦] .

وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً ، ومعطوفاً عليه حكمه في غيره . وهنا ضميران : أحدهما : لفظ « إيّاك » ، والآخر : ما تضمنه إيّاك من الضمير المنتقل إليه من الفعل الناصب له ، فإذا أكدت قلت : إيّاك نَفْسَكَ أن تفعل ، أو إيّاك نفسك

---

(١) في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب . وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى . وفي رأي الجمهور : أصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب ، وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا أنفسكم .
وهناك آراء أخرى ضعيفة ساقها صاحب التصريح ، وناقشها وردّ عليها . انظر التصريح ٢ : ١٩٤ ، وفي ط : « أونح » بأو .

(٢) أ : « وماذا » مكان : « وماز » ، تحريف .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ١٤٥ .

(٤) ب : أي إياك باعد منه بزيادة : « إياك » .

(٥) أ : « الجر » مكان : « الحجر » ، تحريف .

(٦) أ : « من ألف الشراب ، ويباعد منه » مكان : « من النساء الشواب ويباعدهن منه » ، تحريف .



والشرّ ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ « أنت » قبل النفس وتركه .

وإذا أكّدت الضمير المستكنّ في « إيّاك » قلت : إياك أنت نفسك أن تفعل ، أو إياك أنت نفسك والشرّ .

وإذا عطفت على « إياك » قلت : إيّاك وزيداً والأسدَ ، وكذا رأسَك ورِجْلَيْك والضّرب ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ « أنت » [1] .

وإن عطفت على الضمير المستكنّ ، فقلت : « إياك وزيداً أن تفعلا » كان قبيحاً حتّى تؤكده بـ « أنت » .

ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد « إيّا » . ولا يجوز تقديره قبلها ، وأن الأصل : باعدك مثلاً ، فلما حذف انفصل الضمير ، لأنه يلزم منه تعدّي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره [2] المتّصل ، وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب ، وما حمل عليها إلاّ في « إياي » إذا قدّر ناصبه فعل أمر ، فإنّه يجوز لانتفاء هذا المحذور .

الإغـــراء

(ص) : ومنه ما نصب إغراءً بإضمار « الزَمْ » إن عطف أو كرّر ، ويجوز إظهاره دونهما ولا يكون ضميراً . وقد يرفع مكرّراً . وإنما يعطف فيهما بالواو . ويجوز كون تاليها مفعولاً معه .

(ش) : من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء ، وهو : إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ عليه .

---

(١) « وأنت بالخيار في تأكيده بأنت » سقط من أ .

(٢) ب : « إلى ضمير المتصل » بإسقاط الهاء من ضمير .



وإنما يجب الإضمار في صورتين : إذا عطف أو كرّر كقولك : الأهْلَ والولَدَ ، وقولك : العهْدَ العَهْدَ .

وتضمر « الزم » أو شبهه قال :

٦٥٢ — * أخاك أخاك إنَّ من لا أخا لَهُ [(١)] *

ويجوز الإظهار فيما عداهما نحو : العهد ، فيجوز أن تقول : الزم العهدَ ، واحفظ العهدَ .

ولا يكون المُغْرَى به إلا ظاهراً ، فلا يجوز أن يكون ضميراً . وقد يرفع المكرّر قـــال :

٦٥٣ — لجديرون بالوفاء إذا قـــــا ل أخو النجدة السّلاحُ السّلاحُ [(٢)]

ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير إلاَّ بالواو لدلالتها على الجمع وهي للمقارنة هنا في الزمان ، بخلاف الفاء ، وثُمَّ لدلالتهما على التراخي ، ولأن المعطوف هنا شبيه [(٣)] بالتأكيد اللفظي ، لأن إيّاك والشر ، معناه : إياك أبْعد من الشّرَّ ، والشّرَّ منك .

والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلاّ بالواو . ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولاً معه ، لأنها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى : المعيـــة .

---

(١) لمسكين الدارمي ، وتمامه :

* كساع إلى الهيجا بغير سلاح *

ديوانه ٢٩ ، من شواهد الأشموني ٣ : ١٩٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ١٩٣ .

وفي ط : « السلاحُ السلاحا » تحريف لأنه لا يتفق مع الاستشهاد . وفي أ : «تحديرون» مكان : « لجديرون » ، تحريف .

(٣) أ : « شبه » مكان : « شبيه » .



الاختصاص

(ص) : ومنه ما نُصب على الاختصاص . قال سيبويه : بتقدير – أعني وهو « أيّ » بعد ضمير متكلّم ، وقَلّ بعد مخاطب وغائب في تأويله ، خلافاً للصفّار . وحُكْمُها كالنداء إلاّ حرفه . ووصفها بإشارة .

وقال السّيرافي : معربة مبتدأ أو خبراً [١] . والأخفش : منادى ومتبوعها مرفوع . ولا يزاد عليه . ويقوم مقامها [٢] منصوبٌ [٣] معرف بـ « أل » أو إضافة . قال سيبويه : فالأكثر [٤] : بَنُو ، و « مَعْشَر » و « أهل » ، و « آل » . وأبو عمرو : لا ينصب غيرها . وقلّ علماً . ولا يقدّم منصوباً [٥] على الضمير .

(ش) : من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص ، وقدّره سيبويه بـ « أعني » ويختصّ بـ « أيّ » الواقعة بعد ضمير المتكلّم نحو : أنا أفعل كذا أيّها الرجل ، و « اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة » وقوله :

٦٥٤ – جُد بعفو فانني أيّها العبـــد إلى العفوِ يا إلهي فقيرُ [٦]

وإنما اختُصّ بها ، لأنه لمّا جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلاّ أيّها الرجل ، فلازمه معنى الخِطابيّة الذي في النداء ، فناسب أن يكون وحده مفسراً ، فلا يقال مثلاً إني أفعل زيد ، تريد نفسك .

وحكم « أيّ » في [١٧١] هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضمّ

(١) ب : « أو خبر » بالرفع .
(٢) أ : « مقامهما » بالتثنية ، تحريف .
(٣) ط : « منصوباً » بالنصب ، تحريف .
(٤) ب : « والأكثر » بالواو .
(٥) ب : « منصوب» بالرفع .
(٦) قائله مجهول . من شواهد : شذور الذهب ١٩٤ .



محكوماً على موضعها بالنصب ، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرّفع .

واستثنى ابن مالك في « التسهيل » دخول حرف النّداء ، فإنه لا يدخل عليها هنا ، لأن المراد بها المتكلم والمتكلّم لا ينادي نفسه .

وزاد أبو حيّان : وصفُها باسم الإشارة ، فإنه ممتنع هنا ، فلا يقال : علَيَّ أيها ذا الفقير تَصدّقْ ، سواء قُصِد به التعيين أم صُرِفَ إلى اسم الجنس .

وزعم السيرافيّ : أن « أيّا » هنا معربة ، وضمها حركة إعراب لا بناء ، على أنه خبر [1] تقديره : أنا أفعل كذا هو أيها الرجل ، أي [2] المخصوص به ، أو مبتدأ تقديره : الرجل المخصوص أنا المذكور .

وزعم الأخفش : أنها منادى ، لأنّها في غير الشرْط والاستفهام لا تكون إلاّ على النّداء ، قال : ولا يُنْكَر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أن عمر قال : « كلّ الناس أفقه منك يا عمر » . قال : وهذا أولى من أنْ تَخرُج « أيّ » عن بابها . ورُدّ بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو : « نحن العرب » ، و « بك الله » .

ويقوم مقام « أيّ » في الاختصاص مصرّحاً بنصبه اسم دال على مفهوم الضّمير معرّف باللاّم نحو : « نحن العُرْبَ أقرى الناس للضّيف » [3] أو الإضافة .

قال سيبويه : وأكثر الأسماء المضافة دخولاً في هذا الباب : « بنو فلان » ، و « معشر » مضافة ، و « أهل البيت » و « آل فلان » .

وقال أبو عمرو : العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال :

٦٥٥ — • نحنُ بني ضَبّة أصحابُ الجَمل [4] •

---

(١) كلمة : « خبر » سقطت من أ ، ب . (٢) كلمة : « أي » سقطت من أ .

(٣) أ : « للنصب » مكان « الضيف » تحريف ، وفي ب « للصيف » بالصاد ، تحريف أيضاً .

(٤) لرجل من بني ضبة يقال له : الحارث ، وعجزه :

• والموت أحلى عندنا من العسل •

من شواهد : الأشموني ٣ : ١٨٧ .



وقـــال :

٦٥٦ – • إنّا بني مِنْقَر قومٌ ذَوو حَسَب (١) •

وقـــال :

٦٥٧ – • نَحنُ بنــاتِ طارقْ   نَمْشي على النّمارِقِ (٢)

وقـــال :

٦٥٨ – لنا مَعشرَ الأنصار مَجْد مؤثّل   بإرضائنا خيرَ البريّة أحْمَدا (٣)

وفي الحديث : « نحن معاشِرَ الأنبياء لا نُورث » (٤) .

وقلّ كونه علماً كقول رؤبة :

٦٥٩ – • بنا تميماً يُكشفُ الضَّبَابْ (٥) •

ولا يكون اسم إشارة ولا غيره ، ولا نكرة (٦) البتة .

---

١) لعمرو بن الأهتم ، وعجزه :

• فينا سراة بني سعد وناديها •

الدرر ١ : ١٤٧ وفي أ : « روو » مكان : « ذوو » ، تحريف وقد سقطت كلمة : « حسب » ومكانها بياض .

(٢) في الدرر ١ : ١٤٧ نسب إلى هند بنت عتبة . وفي شرح شواهد المغني ص ٨٠٩ نسب إلى هند بنت طارق وفي أ : « عتى » مكان : « نمشي » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد : شذور الذهب ١٩٣ .

(٤) رواية ابن حنبل في مسنده ٢ : ٤٦٣ : « إنا معشر الأنبياء لا نورث » .

(٥) من الشواهد التي اغفلها صاحب الدرر ، وقد نسبه في العيني هامش الأشموني ٣ : ١٨٧ لرؤبة . ولم يذكر له تكملة . وهو عجز بيت لرؤبة ، وصدره :

• راحت وراح كعصا السبساب •

انظر ملحق ديوان رؤبة ١٦٩ . ونسب صدره في اللسان لرؤبة أيضاً ، وفسر السبساب بأنه لغة في « السبسب » وهو شجر يتخذ منه السهام . انظر اللسان : « سبسب » .

(٦) أ : « ولا يكون » مكان : « ولا نكرة » ، تحريف .



ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضّمير ، وإنما يكون بعدهُ ، حَشْواً [١] بينه وبين ما نسب إليه ، أو آخراً [٢] .

وقلّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك اللهَ نرجوْ الفَضْلَ ، وسبحانكَ اللهَ العَظيمَ .

وبعد لفظٍ غائب في تأويل المتكلّم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة [٣] أيّها البائع [٤] ، فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر لكنّه في معنى : عليّ أو عليك .

ومنع الصفّار ذلك البتّة ، لأن الاختصاص مُشَبَّهٌ بالنّداء [٥] ، فكما لا ينادى الغائب ، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص .

المنادى

(ص) : ومنه المنادى : ويقدّر : « أدعو » و « أنادي » إنشاء [٦] . وقيل : ناصبه القصد . وقيل : الحرف نيابة ، وقيل : اسم فعل ، وقيل : فعل [٧] .

وهو همزة لقريب ، و « أي» له . أو لبعيد . أو متوسّط أقوال .

ويا ، وأيا ، وهيا ، وآي ، و « آ » للبعيد حقيقةً ، أو حُكْماً .

(١) أ : « سوابنيه » مكان : « حشواً بينه » ، تحريف .

(٢) ط : « أو أخبر » بالباء الموحدة ، تحريف . وفي أ ، ب : « أو أخيراً » .

(٣) يقال : وضع في تجارته ضعة ، وضيعة ، ووضيعة كغني : خسر . وفي ب « الوضعية » تحريف .

(٤) أ : « البالغ » مكان : « البائع » ، تحريف .

(٥) ب ، ط : « للنداء » باللام ، تحريف .

(٦) أ : « الشاهد » مكان : « إنشاء » ، تحريف .

(٧) في النسخ الثلاث « فعلاً » بالنصب ، والوجه الرفع .



وقد ينادى بـ « يا » القريب ، وقيل : مشترَكة بينهما . قيل : والمتوسط [١] .
وزعم الجوهريّ : « أيا » مشترَكة ، وبعضهم : الهمزة للمتوسط .

و « يا » للقريب . وابن السِّكّيت : « ها » [٢] « هَيا » بدلاً [٣] ، والجمهور : تختص « وا » بالنّدبة .

(ش) : من المنصوب مفعولاً به بِفعل لازم الإضمار باب المنادى . وللزوم إضماره أسباب :

الاستغناء بظهور معناه ، وقصد الإنشاء – وإظهار الفعل يوهم الإخبار – وكثْرة الاستعمال – والتّعويض منه بحرف النداء . ويقدر بأنادي [٤] ، أو أدعو إنشاءً ، هذا مذهب الجمهور .

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنويّ وهو : القصد .

ورُدّ بأنه لم يُعهد في عوامل النصب .

وذهب بعضهم [٥] إلى أن الناصب له حرف النداء ، ثم اختلفوا : فقيل : على سبيل النّيابة ، والعوض عن الفعل ، فهو على هذا مُشبّه [٦] بالمفعول به لا مفعول به ، وعليه الفارسيّ .

ورُدّ بجواز حذف الحرف ، والعرب لا تجمع بين العِوَض والمُعَوّض منه في الذكر ولا في الحذف .

---

(١) ط : « والمتوسوط » ، تحريف .
(٢) في أ ، ب : « ها هي » .
(٣) أ : « أبدلا » بزيادة الهمزة ، تحريف .
(٤) أ فقط : « أنادي » بإسقاط باء الجر .
(٥) أ ، ب : « قوم » مكان : « بعضهم »
(٦) أ : « يشبه » بالياء .



وقيل : على (١) أنّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو ، كـ «أف» بمعنى : أتضجر ، وليس ثَمَّ فعل مقدّر .

ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير ، وكان يجوز إتباعه ، كما سمع في سائر (٢) أسماء الأفعال ، ولاكتفي بها دون المنصوب ، لأنه فضلة ، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً .

وقيل : على أنها أفعال . ورُدّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتّصل بسائر العوامل . وقد قالوا : أيا إيّاك (٣) منفصلاً ، ولم يقولوا : إياك ، فدلّ على أن العامل محذوف .

وذهب بعضهم : إلى أنّ النداء منه (٤) ما هو خبرٌ لا إنشاء ، وهو النداء بصفة نحو : يا فاسق (٥) ، ويا فاضل [١٧٢] لاحتمال (٦) الصّدق والكذب في تلك الصفة . ومنه (٧) ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة .

وحروف النداء ثمانية : أحدها : الهمزة ، والجمهور أنها للقريب نحو :

٦٦٠ — * أفاطمُ مهلاً بَعْضَ هذا التّدَلُّل (٨) *

وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسّط. قال ابن هشام في المغني : وهو خَرْقٌ لإجماعهم .

وذكر في (شرح التسهيل) : أن النداء بها قليل في كلام العرب ، وتبعه ابن

---

(١) كلمة : « على » سقطت من أ .

(٢) كلمة : « سائر » سقطت من ب .

(٣) ط فقط : « يا إياك » .

(٤) أ : « يشبه » مكان : « منه » ، تحريف .

(٥) أ : « يابا فاسق » بزيادة « با » ، تحريف .

(٦) أ : « لإضمار » مكان : « لاحتمال » ، تحريف .

(٧) كلمة : « ومنه » سقطت من ب .

(٨) من معلقة امرىء القيس . وعجزه :

* وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي *



الصائغ في حواشي المغني . وما قالاه مردود ، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد ، وأفردتها بتأليف .

الثاني : « أي » بالفتح ، والقصر ، والسكون ، قال :

٦٦١ — * ألم تسمعي أيْ عَبْدَ في رَوْنق الضُّحَى [١] *

وفي معناها أقوال : قيل : للقريب كالهمزة ، وعليه المبرّد ، والجُزولي .

وقيل : للبعيد كـ « يا » ، وعليه ابن مالك ، وقيل : للمتوسط .

الثالث : « يا » ، وهي أمّ الباب ، ومن ثمّ قال أبو حيّان : إنها أعم الحروف ، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً ، وإنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب .

وقال ابن مالك : هي للبعيد حقيقة أو حُكْماً كالنائم [٢] والساهي .

وفي « المغني » لابن هشام « يا » حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً . وقد ينادى بها القريب توكيداً . وقيل : هي مشتركة بين البعيد والقريب . وقيل : بينهما وبين المتوسط . وذكر ابن الخبّاز عن شيخه : أنّ « يا » للقريب ، وهو خرق [٣] لإجماعهم .

الرّابع : « أيا » وهي للبعيد . وفي الصّحاح أنها لنداء القريب والبعيد . قال في « المغني » : وليس كذلك ، قال :

٦٦٢ — أيا ظَبية الوعساء بين جُلاجلٍ وبين النّقا آأنت أمْ أمُّ سالم [٤]

---

(١) لكثير . ديوانه ١ : ٢٣١ . وروايته « هدير » بالراء . انظر معجم الشواهد ٢٨٥ وتمامه .
* بكاء حمامات لهن هديل *
وفي الدرر ١ : ١٤٧ ، مجهول القائل .

(٢) من قوله : « كالنائم والساهي » إلى قوله : « وقد ينادى بها القريب » سقط من أ .

(٣) ب : « حزف » بالزاي والفاء مكان : « خرق » ، تحريف .

(٤) لذي الرمة . ديوانه ٧٠٠ .
من شواهد : سيبويه ٢ : ١٦٨ ، شرح الشافية ٤ : ٣٤٧ ، والإنصاف ٢ : ٤٨٢ . وفي أ : « ألا » مكان « أيا » تحريف لا يتفق مع الاستشهاد بهذا البيت .



الخامس : « هيا » للبعيد ، قال :

٦٦٣ — * هيا أمَّ عمرو هَل ليَ اليوم عِندَكُم [١] *

وهاؤه[٢] أصلٌ . وقيل : بدلٌ من همزة « أيا » ، وعليه ابن السكيت [٣] ، وجزم به ابن هشام في المغني .

السادس : آي بالمدّ والسّكون .

السابع : « آ » بالمدّ ، وهما للبعيد ، وقد حكاهما الكوفيّون عن العرب الذين يثقون بعربيّتهم [٤] . وذكر الأخفش في كتابه الكبير : « آ » وجعلها ابن عصفور في « المقرّب » للقريب كالهمزة .

الثامن : « وا » . ذكرها ابن عصفور نحو :

٦٦٤ — * وافَقْعَساً وأين منّي فَقْعَسُ [٥] *

والجمهور أنها مختصّة بالنّدبة ، لا تستعمل في غيرها .

وحكى بعضهم : أنّها تستعمل في غير الندبة قليلاً كقول عمر بن الخطاب لعمرو ابن العاص : « واعَجباً لك يابن العاص[٦] » .

---

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١٤٨ :

* بغيبة أبصار الوشاة سبيل *

(٢) أ : « وهاويا » مكان : « وهاؤه » ، تحريف .

(٣) يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف بن السكيت مات ٢٤٤ هـ .

(٤) أ : « يتقون بغير نبيهم » مكان : « يثقون بعربيتهم » ، تحريف .

(٥) قيل : لرجل من بني أسد ، وتمامه :

* أإبلي يأخذها كروّسُ *

انظر الدر ١ : ١٤٨ .

(٦) ب : « العاصي » بالياء ، في آخره .



[نصب المنادى]

(ص) : وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه . ونكرة لم تقصد . ويُبْنَى على ما يرفع به لفظاً أو تقديراً علمٌ مفرد . ونكرة مقصودة .

وزعم الرياشي إعرابهما [١] .

فإن وصفت فشبهُ المضاف . وقيل : يجوز البناء والنصب . وقيل : إن كان فيه ضمير غيبة وجب النّصب . أو خطاب فالرفع . وجوّز ثعلب [٢] ضمٍ حسن [٣] الوجه . والكوفيّة نصب اثني عشر . وبعضهم : كلّ مثنّى وجمع . ومنع الأصمعيّ نداء النكرة مطلقاً . والمازني بلا قصد . والكوفية [٤] : إن لم [٥] تكن خلف موصوف . ولايفصل بين المضاف [٦] باللام . وقد يعمل عامله في مصدر وظرْف . ويحذف تنوين منقوص لا ياؤه خلافاً ليونس ، فإن كان ذا أصل واحد فوفاقاً .

(ش) : لكون المنادى مفعولاً به كان منصوباً ، لكن إنّما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو : يا عبدَ الله ، يا رجلَ سوء ، وشبيهاً به نحو : « يا خيراً من زيد » . وقولـــه :

٦٦٥ — * أيا مُوقِداً ناراً لِغَيرِك ضوؤهـــا [٧] *

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي .

---

(١) ب : « إعرابها » ، تحريف . (٢) أ : « لقلب » ، تحريف .

(٣) ب : « حبس » بالباء والسين مكان : « حسن » ، تحريف .

(٤) « والكوفية » سقطت من أ .

(٥) ط فقط : « إن تكن » بإسقاط : « لم » .

(٦) ب : « مضاف » بإسقاط « أل » .

(٧) يقول صاحب الدرر ١ : ١٤٨ : لم أعثر على قائله ولا تتمته وفي تنبيهات الدرر ٢ : ٢٤١ أنه عثر على تتمته وهي :

* ويا حاطباً في غير حبلك تحطبُ *

وفي أ : « فيا مرقدانا والفيرك » ، تحريف وفي ب ، : ط « فيا موقدا » بالفاء . تحريف.



[بناء المنادى]

ويبنى العلم المفرد ، أعني غير المضاف وشبهه ، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً ، وهو الضمة في المفرد ، والجمع المكسّر ، وجمع المؤنث السّالم نحو : يا زيد ، يا رجلُ ، يا رجال ، يا هنداتُ ، والألف في المثنى نحو : يا زيدان ، والواو في الجمع السّالم نحو : يا زيدون ، أو تقديراً في المقصور نحو : يا موسى ، والمنقوص نحو : يا قاضي ، وما كان مبنيّاً قبل النداء نحو : يا سيبويه ، ويا حذام ، ويا خمسةَ عشَرَ ، ويا برقَ نحرُهُ . هذا مذهب الجمهور .

وعلّة [١] البناء الوقوع موقع كاف الخطاب . وقيل : شبهه بالضمير ، وخصّ [٢] بالضم لئلا يلتبس [٣] بغير المنصرف لو فتح ، وبالمضاف للياء لو كسر .

وزعم الرّياشي [٤] : أنهما معربان ، وأن الضمة إعراب لا بناء ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيّين .

وذهب بعض الكوفيين : إلى جَعْل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف .

وذهب الكوفيون : إلى أن اثني عشر إذا نودي [١٧٣] أجري على أصله من الإضافة ، فيعرب نصباً بالياء ، والبصريّون يُبقونه على التّركيب مبنياً بالألف ، لأن إضافته غير حقيقيّة [٥] .

وذهب ثعلب : إلى جواز بناء نحو : « حسن الوجه » على الضم ، لأن إضافته في نيّة الانفصال .

---

(١) ب : « وعلية » مكان : « وعلة » . (٢) ب : « وحضن » بالحاء والضاد ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « يلبس » مكان : « يلتبس » .

(٤) هو العباس بن الفرج ، أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي له : كتاب الإبل ، كتاب الخيل — ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب . مات ٢٥٧ هـ .

(٥) ب : بعد كلمة : « حقيقية » زيد في ب كلمة : « عنه » ، تحريف .



وَرُدَّ بأن البناء ناشىء عن شبه [١] الضمير ، والمضاف عادمٌ له .

وذهب الأصمعيّ : إلى منع نداء النّكرة مطلقاً . وذهب المازني : إلى أنه لا يتصوّر أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها ، وأن ما جاء منوّناً ، فإنما [٢] لحقه التنوين ضرورة .

وذهب الكوفيّون : إلى جواز ندائها إنْ كانت خلَفاً من موصوف بأن كانت صفةً في الأصل حذف موصوفها ، وخلفته نحو : يا ذاهباً ، والأصل : يا رجلاً ذاهباً ، والمنع إن لم تكن كذلك .

فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة .

أما الموصوفة بمفرد ، أو جملة ، أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً ، وهي من شبه المضاف فتنصب نحو : يا رجلاً كريماً ، ويا عظيماً يُرْجى لكلّ عظيم ، وقوله :

٦٦٦ — * ألا يا نخلةً من ذاتِ عرْقٍ [٣] *

وقيل : يجوز البناء والنصب ، قاله الكسائيّ .

وفصّل الفراء فأوجب [٤] النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو : يا رجلاً ضرب [٥] زيداً ، والرّفع [٦] إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلُ ضربتَ زيداً .

ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلاّ في الضرورة كقوله :

---

(١) ب : « يشهد » مكان : « شبه » ، تحريف . (٢) « فانما » سقطت من أ .

(٣) للأحوص ، وتمامه :

* عليك ورحمة الله السلام *

شرح شواهد المغ للسيوطي ص ٧٧٧ وفي أ : « ألا ما تحمله » مكان : « أيا نخلة » ، تحريف .

(٤) ب : « ذا وجب النصب » مكان : « فأوجب النصب » ، تحريف .

(٥) كلمة : « ضرب » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب : « والضم » مكان : « والرفع » .



٦٦٧ — • يا بُؤسَ للحرب ضَرّارًا لأقوام [١] •

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله :

٦٦٨ — • يا هندُ دَعوة صبّ هائم ٍ دَنِف ٍ [٢] •

وفي الظرف كقوله :

٦٦٩ — يا دارُ بين النّقا والحَزْن ماصنعت يدُ النّوى بالألى كانوا أهاليك [٣]

ويحذف تنوين المنقوص المعيّن بالنّداء نحو : يا قاضيُ [٤] لحدوث البناء [٥] وتثبت ياؤه عند الخليل ، إذْ لا موجب لحذفها .

وقال يونس : تحذف ، لأنّ النداء دخل على اسم معرب منوّن ، محذوف الياء ، فذهب التنوينُ من المحذوف الياء ، فبقي حذفُ الياء بحاله . وتقدّر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الإعراب مع أنّ النداء مكانُ تغيير وتخفيف [٦] ،

---

(١) للنابغة الذبياني ، وصدره :

• قالت بنو عامر خالوا بني أسد •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٦ ، والخزانة ١ : ٢٨٥ ، ٢ : ١١٩ .

وفي أ : « أيونس للجهل » ، تحريف ، وفي أ أيضاً : « والأقوام » تحريف . وفي ب : « للجهل » مكان : « للحرب » . ومعنى : خالوا : تاركوا ، أو قاطعوا .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• منّي بوصل وإلا مات أو كربا •

انظر الدرر ١ : ١٤٨ .

وفي النسخ الثلاث : « دائم » مكان : « هائم » .

(٣) قائله مجهول انظر الدرر ١ : ١٤٩ وفي أ : « بين البقا والحر » تحريف . و « الألى » مكان : « بالألى » ، وفي ب : « والخبر » مكان : « والحزن » وفي الدرر ١ : ١٤٩ « أيدي » مكان « يد » .

(٤) في أ : « ياقا » باسقاط الحرفين الأخيرين من الكلمة تحريف . وفي ط : « قاض » بإسقاط الياء .

(٥) أ : « لحذف الياء » مكان : لحدوث البناء » ، تحريف . (٦) أ : « تغيير الخفيف » ، تحريف .



فناسب ألاّ تثبت الياء . فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء بإجماع ، نحو : يا مرى [١] ، ويا يفي علماً ، لأن « مر » [٢] ذهبت عينه ولامه ، و « يف » ذهبت فاؤه ولامه ، فإذا نُودِيا رُدّت اللاّم .

[تنوين المنادى]

(ص) : وينوّن منادىً للضّرورة . والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضمّ [٣] وقوم : النّصب . وابن مالك : الأوّل في العَلَم ، والثاني في النكرة . وعندي : عكسه .

(ش) : يجوز تنوين المنادى المبنيّ في الضّرورة بالإجماع ، ثم اختلف : هل الأوْلى بقاء ضمّه أو نصبه ؟ فالخليل وسيبويه والمازنيّ على الأوّل علَماً كان أو نكرةً مقصودة كقوله :

٦٧٠ — * سلامُ اللهِ يا مطرٌ علَيْها [٤] *

وقولـــه :

(١) هذا المثال بهذه الصورة ، تحريف ولعله : « ياري » من : « رأى » والأمر منه « ر » وباق على أصل واحد ، وحذفت عينه ولامه وفي أ : « ما موسى » ، تحريف لا يتفق مع الأسلوب وفي ب ، ط : « يا مرى » بالميم ، وهو أيضاً تحريف .

(٢) « مر » تحريف كما بينت آنفاً ، ولعل الصواب « ر » براء واحدة . وفي أ ، ب : « من » مكان : « ر » ، تحريف.

(٣) أ : « الضمير » مكان : « الضم » .

(٤) للأحوص . وعجزه :

* وليس عليك يا مطر السلام *

ديوانه ١٨٩ ، وسيبويه ١ : ٣١٣ ، وأوضح المسالك رقم ٤٣٧ وابن عقيل ٢ : ٧٥ ، والأشموني ٣ : ١٤٤ .



٦٧١ — • مكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيت يا رَجُلُ [١] •

وأبو عمرو وعيسى بن عُمَر والجَرْمي [٢] والمبرّد على الثاني ردّاً إلى [٣] أصله كما ردّ المنصرف إلى الكسر عند تنوينه [٤] في الضرورة كقوله :

٦٧٢ — • يا عَدِيّاً لقد وقتْكَ الأواقي [٥] •

وقولـه :

٦٧٣ — • يا سيّداً ما أنت مِنْ سَيّد » [٦] •

واختار ابن مالك في (شرح التسهيل) بقاء [٧] الضم في العلم ، والنصب في النكرة المعيّنة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف .

وعندي عكسه ، وهو اختيار النصب في العَلَم ، لعدم الإلباس فيه ، والضمّ [٨] في النّكرة المعيّنة ، لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق حينئذ إلاّ الحركة ،

---

(١) لكثير . وصدره :

• ليت التحية كانت لي فأشكرها •

من شواهد : الأشموني ٣ : ١٤٤ .

(٢) أ : « والجرومي » ، تحريف. (٣) في ط : « على » مكان : « إلى » .

(٤) ط : « ثبوته » مكان : « تنوينه » ، تحريف .

(٥) للمهلهل بن ربيعة . وصدره :

• ضربت صدرها إلي وقالت •

من شواهد : ابن عقيل ٢ : ٧٥ ، وروايته : « نحرها » مكان : « صدرها » ، والأشموني ٣ : ١٤٥

(٦) في الدرر ١ : ١٤٩ نسب إلى السفاح بن بكير من قصيدة يرثي بها يحيى بن ميسرة . وقيل : لرجل من بني قريع وبذكر المرحوم الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تعليقاته على هذا الشاهد في شذور الذهب ٢٥٨ أنه لم يقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

هذا وتمام البيت :

• موطأ الأكناف رحب الذراع •

(٧) أ : « إبقاء » بزيادة همزة في أوله .

(٨) أ : « والمضمر » مكان : « والضم » تحريف .



لاستوائهما في التنوين . ولم أقف على هذا الرأي لأحد .

[حذف النداء اختصاراً]

(ص) : مسألة : يحذف حرف النداء إلاّ مع الله ، والمستغاث ، والمتعجّب ، والمندوب . ومنعه البصريّة اختياراً مع اسم الجنس والإشارة ، وفي نكرة لم تُقْصَد . وحذف المنادى دونه خُلْفٌ . وقد يُفْصل بأمر .

(ش) : يجوز حذف النّداء اختصاراً [(١)] ، وفي التنزيل : « يوسُفُ أعْرِض [(٢)] » « ربّنا لا تُزِعْ [(٣)] » . « أيها المؤمنون » [(٤)] .

ويستثنى صُوَر لا يجوز فيها الحذف :

أحدها : اسم الله تعالى ، إذا لم تلحقه الميم نحو : يا الله .

الثاني : المستغاث نحو : يا لَزيد . الثالث : المتعجّب منه نحو : يا لَلْماء .

الرابع : المندوب نحو : يا زيداه . الخامس : اسم الجنس . السادس : اسم الإشارة السابع [١٧٤] النكرة غير المقصودة . هذا مذهب البصريين .

وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثّلاثة الأخيرة ، وعليه ابن مالك لحديث « ثَوْبي حَجَرُ [(٥)] » . و :

٦٧٤ — * اشْتَدّي أزْمَةُ تَنْفَرجي [(٦)] *

---

(١) أ : « اختياراً » مكان : « اختصاراً » تحريف . (٢) يوسف ٢٩ .

(٣) آل عمران ٨ . (٤) النور ٣١ .

(٥) حديث قاله عليه السلام حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه . انظر حاشية الصبان ٣ : ١٣٦ . ورواية البخاري في : كتاب الغسل باب ٣٠ : « ثوبي يا حجر ، ثوبي يا حجر » بإثبات ياء النداء .

(٦) هذه العبارة من كلام النبي عليه السلام جاءت موزونة من غير إرادة الشعر ، وقد اقتبس هذا الشطر الشيخ يوسف التوزي ، فجعله مطلعاً لقصيدته المنفرجة :

اشتدي أزمة تنفرجي قد آذن ليلك بالبلــج

انظر الدرر ١ : ١٤٩ ، ١٥٠ .



وقول ذي الرمّة :

٦٧٥ — • بمثلِك هذَا لَوْعَةٌ وغَرَامُ [1] •

وقوله تعالى : « ثُمّ أنتم هؤلاء تَقتلون [2] » .

وقوله :

٦٧٦ — • لِتُحْسَبَ سيّداً ضَبُعاً تبــولُ [3] •

أي : يا ضَبُعاً [4] .

والأوّلون حملوا ذلك على الشّذوذ والضّرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر ، ولا نداء .

وأمّا الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر غير مرة ، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ : يا حَجَرُ .

أمّا حذف المنادى ، وإبقاء حرف النداء [5] ففيه خلاف ، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر ، والدّعاء ، وخرج عليه قوله تعالى : « ألا يا اسجُدوا [6] » . وقول الشاعر :

---

(١) صدره :

• إذا هملت عيني لها قال صاحبي •

ديوانه ٦٤٦ . وروايته : « فتنة » مكان : « لوعة » والمغني ٢ : ١٧٢ .

(٢) البقرة ٨٥ .

(٣) نسب في معجم الشواهد ٢٩٥ إلى الأعلم الهذلي وفي الدرر ١ : ١٥٠ قائله مجهول ، وفي أ ، ب ، ط . والدرر : يبول بالياء مع أن الضبع مؤنث . وصدره :

• فشايع وسط قومك مستعيناً •

وفي أ : « مستحب سدامسدا بعول » ، تحريف . وفي ب : « مستحب » تحريف .

(٤) أ : « صبعا » بالصاد ، تحريف .

(٥) « النداء ففيه خلاف » سقط من أ . (٦) النمل ٢٦ .



٦٧٧ — يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِـمُ والصَّالحين على سمْعَان مِنْ جارِ [١]

أي يا قوم ، أو يا هؤلاء .

قال أبو حيّان : والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز ، لأن الجمع بين حذْف فعل [٢] النداء وحذْف المنادى إجحاف ، ولم يرد بذلك سماع من العرب ، فيقبل ، و « يا » [٣] في الآية والبيت ، ونحوهما للتنبّيه .

وقال ابن مالك : حق المنادى أن يمنع حذْفُه ، لأن عامله حذف لزوماً ، إلا أنّ العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء « يا » دليلاً عليه . وكون ما بعده أمراً ، أو دعاء ، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعُوّ ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبّهاً على المنادى إذا حذف وبقيت « يا » فحسن حذفه لذلك .

وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النّخعية [٤] تخاطب أمها (لطيفة) :

٦٧٨ — ٭ ألا يا فابْك تَهْياماً لطيفاً [٥] ٭

أرادت يا لطيفة ، فرخّمت وفصلت .

٭ ٭ ٭

(١) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٢٠ ، وشواهد المغني للسيوطي ص ٧٩٦ .

(٢) كلمة : « فعل » سقطت من أ .

(٣) أ : « وما » مكان و « يا » ، تحريف .

(٤) أ : « الهس » مكان : « النخعية » ، تحريف .

(٥) لجداية بنت خالد النخعية تخاطب أمها لطيفة . وعجزه :
٭ وأذري الدمع تسكاباً وكيفا ٭
انظر الدرر ١ : ١٥٠ .
في أ : « ألا يا فابك سؤالا » تحريف . وفي ب ، ط : « ألا يا فابك سؤالا » بوضع : « سؤالاً » مكان : « لطيفاً » ، تحريف .



[ما لا ينادى]

(ص) : والأصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ، ولا معرف بـ « أل » في السّعة خلافاً للكوفيّة إلا الله « والمحكيّ » .

قال المبرّد : والموصول . وابن سعدان : والجنس المشبّه به لا ذو عهدية وغلبة . ولـَمْحٍ بحال .

(ش) : لا ينادى الضمير عند الجمهور ، وأمّا ضمير الغيبة والتكلّم فلأنهما يناقضان النّداء ، إذْ هو يقتضي الخطاب . وأمّا ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء [١] لا يحسُنُ ، لأن أحدهما يُغْني عن الآخر .

وجوز قوم نداءه تمسّكاً [٢] بقوله :

٦٧٩ — • يا أبْجر بنَ أبجرٍ يا أنْتــا [٣] •

وقول الأحوص : « يا إيّاك قد كفَيتُك »[٤] . وأجاب الأولون بندوره .

ولا ينادى اسم الإشارة المتّصل بحرف الخطاب نحو : يا ذاك ، قاله السّيرافي وغيره . وأجازه [٥] ابن كيسان . ونقل عن سيبويه .

---

(١) كلمة : « النداء » سقطت من أ . (٢) ط : « أتمسكا » بزيادة الهمزة ، تحريف .

(٣) لسالم بن دارة من قصة مشهورة ، تمامه :

• انت الذي طلقت عام جعتا •

والشطر الأول من البيت محرف ، وصوابه :

• يا مر يا بن واقع يا أنتا •

وقد رواه ابن الأنباري في الإنصاف ١ : ٣٢٥ بهذه الرواية . وقد أشار البغدادي في الخزانة ١ : ٢٨٩ إلى هذا التحريف الذي وقع فيه النحاة كابن هشام في أوضح المسالك رقم ٤٣١ . وانظر الأشموني ٣ : ١٣٥ .

(٤) قال الأشموني ٣ : ١٣٥ : « وشذ يا إياك قد كفيتك » ولم ينسب هذا القول إلى أحد .

(٥) ب : « وأجازه بعضهم ابن كيسان » بزيادة : « بعضهم » .



ولا ينادى مضاف لكاف [1] الخطاب نحو : يا غلامك ، لأن المنـادى حينئذ غير مَنْ له الخطاب ، فكيف ينادى من ليس بمخاطب ؟

ولا ينادى المعرّف بـ « ألْ » ، فلا يقال : يا الرجل إلاّ في الضّرورة ، لأنّ في ذلك جمعاً بين أداتي التّعريف [2] .

وجوّزه الكوفيّون في الاختيار . ومن وروده في الشعر قوله :

٦٨٠ — * فيا الغُلامانِ اللّذانِ فرّا [3] *

وقولـه :

٦٨١ — عبّاسُ يا الملك المتوّجُ والّـذي عَرَفَتْ له بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ [4]

وقولـه :

٦٨٢ — * مِنَ اَجْلِك يا الّتي تيّمتِ قَلْبي [5] *

واستثنى البصريّون شيئين : أحدهما اسم الله تعالى فيقال : يا ألله ، لأن «أل»

---

(١) ب : « لكان » مكان : « لكاف » ، تحريف .

(٢) أ ، ب : « تعريف » بإسقاط « أل » .

(٣) قائله مجهول ، وعجزه :

* إياكما أن تعقبانا شرّا *

وهي رواية الأشموني ٣ : ١٤٥ : ويذكر العيني ، هامش الأشموني ٣ : ١٤٥ رواية أخرى ، وهي : « أن تكتماني سراً » .

من شواهد الإنصاف ١ : ٣٣٦ ، والخزانة ١ : ٣٥٨ ، وابن عقيل ٢ : ٧٥ .

(٤) قائله مجهول ، كما في الدرر ١ : ١٥٢ . من شواهد الأشموني ٣ : ١٤٥ .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* وأنت بخيلة بالود عني *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١٠ ، والإنصاف ١ : ٣٣٦ وابن يعيش ٢ : ٨ ، والخزانة ١ : ٣٥٨ ، وروايتها : « بالوصل » مكان : « بالود » . وفي أ : « ليلى » مكان « يا قلبي » تحريف ، وفي ب : سقطت كلمة : « يا التي » .



للزومها فيه ، كأنها من بِنْيَة الكلمة . فيجوز حينئذ قطع همزه ووصله .

والثاني : الجملة المسمّى بها كأن تسمّى : يا « الرّجل قائم » ، فإذا ناديته قلت : « يا الرّجل قائم أقبل » لأنه سمّي [1] به على طريق الحكاية .

واستثنى المبرّد ثالثاً ، وهو الموصول إذا سمي به نحو : « يا الذي قام » لمسمّى به ، ووافقه ابن مالك .

قال أبو حيّان : والذي نصّ عليه سيبويه المنع ، وفرّق بينه وبين الجملة : أنها سمّي فيها بشيئين كلّ واحد منهما اسم تام ، و « الذي » بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث ، فلا يجوز فيه النّداء .

واستثنى محمد بن سعدان [2] اسم الجنس المشبّه به ، فأجاز نداءه مع « أل » نحو : « يا الأسد شِدّة » ، و « يا الخليفة هَيْبة » ، ووافقه ابن مالك ، لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول « يا » على غير الألف واللام .

ولا ينادى ما فيه «أل» العهد، ولا التي لِلْغَلَبة ، ولا التي لِلَمْح الصّفة بحال [3] ، بل إذا نودي هذا النوع حذفت منه « أل » قال :

٦٨٣ — * إنّكَ يا حَارِثُ نِعْمَ الحَارِثُ [4] *

وقـــال :

٦٨٤ — * غَمز ابن مُرَّةَ يا فرزدقُ كَيْنَها [5] *

(١) أ : « مسمى » بالميم .

(٢) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرىء ، أبو جعفر مات ٢٣١ هـ .

(٣) كلمة : « بحال » سقطت من ط .

(٤) قال صاحب الدرر ١ : ١٥٢ : لم أعثر على قائله ولا تتمته هـ .

(٥) لجرير يهجو الفرزدق . وعجزه :

* غمْزَ الطبيب نغانغ المعذور *

للسان : « نغغ » وفي ب : « غم » مكان : « غمز » ، تحريف . وفي ط : « عمرو» مكان : « غمز » و « كيها » مكان : «كينها » تحريف .



[نداء اسم الإشارة]

(ص) : مسألة = إذا نودي إشارة ووصف بذي أل مرفوع ، فإن استغني عنه جاز نصبه ، أو « أيّ » ضُمّ ، وتلي بـ « هاء » التنبيه [١٧٥] عِوَضاً من الإضافة مفتوحة . وقد تضمّ ، وذي أل [١] الجنسية مرفوعاً . وجوّز المازني نصبه وصفاً ، وابن السِّيد بياناً . وزعمه مَلِكُ النحاة [٢] مبيّناً ، وأل بدلاً من « يا » أو بموصول بغير خطاب . أو بإشارة بلا كاف . قيل : أو بها ، قال ابن الضائع [٣] : إن نعت بذي أل ، ولا يتبع بغيرها ، ولا يقطع عنها ، ويؤنّث لتأنيث صفته . وقيل : «ها» [٤] مبقاة من الإشارة . وقيل : « أي » موصولة بالمرفوع خبر المحذوف .

(ش) : إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه « أل » من اسم جنس أو موصول نحو : يا هذا الرجل ، يا هذا الذي قام أبوه .

ويجب رفع هذا الوصف إذا قدّر اسم الإشارة [٥] وصْلَةً إلى نداء ما فيه «أل» ، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء ، ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرّفع على اللفظ ، والنّصب على الموضع .

---

(١) « أل » سقطت من ب . ط .

(٢) سبق ذكره ٢ : ٨١ .

(٣) أ ، ط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين ، تحريف صوابه من ب ، والشرح . وقد ذكر في الشرح أنه أبو الحسن ، وهذه الكنية خاصة بابن الضائع بالضاد والعين . انظر البغية ٢ : ٢٠٤ . أما ابن الصائغ فقد سبق ذكره ١ : ٣٦ .

(٤) في ب : « هما » ، تحريف .

(٥) عبارة : « الإشارة وصلة إلى نداء ما فيه أل » سقطت من أ ، ب .



وإذا نودي « أيّ » وجب بناؤها على الضّمّ ، وإيلاؤها هاء التنبيه إمّا عوضاً من مضافها المحذوف ، أو تأكيداً لمعنى النداء [١] . ووصفها إمّا بذي أل الجنسيّة مرفوعاً نحو : يأيها الإنسان . يأيّها النّبيّ . وقيل : إنّه عطف بيان لا وصف ، قاله ابن السيّد ، لأنه ليس مشتقاً .

وقيل : إنّه يجوز نصبه . قال المازني حَمْلاً على موضع « أيّ » . وردّ بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام ، والنّداء لم يتم بـ « يأيّها [٢] » فلم يجز الحمل على موضعها ، وبأن المقصود بالنداء هو الرجل ، وهو مفرد . وإنما أتى بـ « أي » ، ليتوصّل بها إلى ندائه ، ومن ثمّ زعم ملك النحاة أبو نزار : أنه مبنيّ ، وأن اللاّم فيه بدل من « يا [٣] » .

ولا يجوز الوصف بما فيه « أل » التي للعهد ، أو التي للغلبة ، أو التي للمّح [٤] ، ولا ما فيه « أل » من مُثنّى أو مجموع كان علَماً قبل دخولها ، فلا يقال : يأيها الزّيدان ، ولا يأيها الزّيدون ، وإمّا بموصول مصدّر بـ « أل » خال من خطاب نحو : « يأيّها الذي نُزِّل عليه الذّكْر [٥] » ، « يأيُّها الذين آمنوا [٦] » ، ولا يجوز : يأيها الذي رأيت ، كما لا يجوز أن ينادى ، وإمّا باسم إشارة عار من الكاف نحو :

٦٨٥ — * أيهذان كُلا زادَيْكُما [٧] *

---

(١) في أ : « نحو تأكيد معنى النداء » . (٢) ب : « بيانها » مكان : « بيأيها » ، تحريف .

(٣) بعد قوله : « بدل من يا » بياض مشار إليه في أ بـ (ظ) ، ومشار إليه في ب : بـ « كذا » وفي ط الكلام متصل .

(٤) أ ، ب : « والتي للمح والتي للغلبة » على التقديم والتأخير .

(٥) الحجر ٦ . (٦) المائدة ١ وغيرها .

(٧) قائله مجهول ، وعجزه :

* ودعاني واغلا في مـــن يغل *

انظر شرح شذور الذهب وهامشه ١٥٤ وفي الدرر ١ : ٥٢ « فيمن وغل » . وفي أ : « كلان —



٦٨٦ ـ * ألا أيّهذا الزّاجري أحضُرَ الوغَى [1] *

ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه .

وجوّزه ابن كيْسان نحو : « يأيها ذلك الرّجل » . وشرط أبو الحسن بن الضّائع لجواز وَصْف [2] (أي) باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق . وقوله :

٦٨٧ ـ * ألا أيّهذا السّائلي أين يَمّمتْ [3] *

ولا يجوز إتباع « أيّ » بغير هذه الثّلاثة ، فلا يقال : يأيها صاحب الفرس مثلاً . ولا يقطع عن الصفة ، فلا يقال : يأيها بدون ما ذكر .

ويؤنث لتأنيث الصّفة ، قال تعالى : « يأيّتُها النّفْس المُطْمئنّة [4] » .

وفي « البديع » : أنّ ذلك أولى ، لا واجب ، فيجوز : يأيها المرأة .

ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع ، قال تعالى : « أيّها الثقلان [5] » ، « أيّها المُؤمِنون [6] » .

وحُكْم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب ، ويجوز ضمّها معها [7] في لغة بني

= أنتما » : مكان : « كلا زاديكما » ، تحريف وفي ب : « كلا زادكا » ، وفي ط « يأ أيها ذان » .

(١) من معلقة طرفة . وتمامه :

* وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي *

(٢) ط : « وصفه » مكان : « وصف » .

(٣) للأعشى وتمامه كما في الديوان ٤٧ : .

* فإن لها في أهل يثْرب موعدا *

وفي أ : « عمت » مكان : « يممت » تحريف .

(٤) الفجر ٢٧ .

(٥) الرحمن ٣١ . وفي أ : « أيها المؤمنون » « أيها الثقلان » على التقديم والتأخير .

(٦) النور ٣١ . (٧) كلمة : « معها » سقطت من ط .



أسد ، وقرىء في السبع : « يأيُّهُ الساحر [١] » ويقولون : يأيَّتُهُ [٢] المرأة .

وقيل : إن هاء التنبيه في يأيها الرجل [٣] ليست متصلة [٤] بـ « أيّ » بل مُبْقاة من اسم الإشارة . والأصل : يا أيّ هذا الرجل ، فـ « أيّ » منادى ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو [٥] لبيان إبهامه ، وحذف «ذا» اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها ، وعليه الكوفيّون .

وقيل : « أيّ » موصولة ، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة أيّ ، وعليه الأخفش . وردّه المازني [٦] وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور ، والجملة الفعليّة .

وأجيب بأن ذلك لا يلزم [٧] ، إذ له [٨] أن يقول : إنهم التزموا فيها ضَرْباً من الصّلة ، كما التزموا فيها ضَرْباً من الصّفة على رأيكم [٩] .

وردّه ابن مالك أيضاً بأنّه لو صحّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ . وأجاب أبو حيّان بأن له أن يقول : إنهم التزموا حذفه في هذا الباب ، لأن النداء باب حذف وتخفيفٍ بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره .

وردّه الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب ألاّ تضم ، لأنه لا يُبْنَى في النّداء ما يوصل ، لأن الصلة من تمامه ، وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قدّرت معربةً قبل

---

(١) الزخرف ٤٩ ، وهذه القراءة منسوبة إلى ابن عامر وحده انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٨٦ .

(٢) أ ، ب : « يأنثها » تحريف صوابه من ط .

(٣) كلمة : « الرجل » سقطت من أ .

(٤) أ : « متصفة » بالفاء ، تحريف .

(٥) كلمة : « هو » سقطت من أ .

(٦) كلمة : « المازني » سقطت من أ .

(٧) أ : « بأن ذلك لا يلزم ذلك » بتكرار كلمة : « ذلك » تحريف .

(٨) ب : « ادله » بالدال مكان : « إذ له » ، تحريف .

(٩) ب : « وانكم » مكان : « رأيكم » ، تحريف .



النداء ، لا إذا قدّرت مبنيّة قبله ، ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله .

وردّه بعضهم بأن أياً الموصولة لا تكون إلاّ مضافة لفظاً أو نيّةً . والإضافة منتفية في هذه بوجهيها . وأجيب بأن « ها » عوّضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه . فكأنّها مضافة .

[نداء العلم الموصوف بـ (ابن)]

(ص) : مسألة : إذا نودي علَمٌ وصف بـ (ابن) متّصل مضاف لعلم ، قال الكوفيّة : أو بغيره [1] جاز فتحه . وفي الأجود ، وتقدير [١٧٦] فتح المقدّر خُلْف ، وقد يضم الابن [2] إتباعاً .

وزعم الجُرجانيّ : فتحه بناءً ، ومثله : فلان بن فلان ، وضُلّ بن ضُلّ .
وألحق الكوفيّة كلّ ما اتّفق فيه [3] لفظ المنادى ، والمضاف إليه .

ويجب فيه في غير النّداء حذف تنوينه إلاّ لضرورة . وزعمه أبو عليّ مركّباً ، ومتلوّه تابعاً كمَرْء . والأصح أن الوصف بـ « ابنة » كـ « ابن » ، وفي بنت — لا في النداء — وجهان .

(ش) : إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ « ابن » مُتّصل مضاف إلى علَم نحو : يا زيد بن عمرو ، جاز في المنادى مع الضّم الفتح إتباعاً لحركة « ابن » إذ بينهما ساكن . وهو حاجز غير حصين .

واختلف في الأجود ، فقال المبرّد : الضمّ لأنه الأصل . وقال ابن كَيْسان : الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب . فان كان مما يقدّر فيه الحركة نحو : يا عيسى بن مريم ، فقال ابن مالك : يتعيّن تقدير [4] الضمة ، ولا ينوي بدلها فتحة ، إذ لا فائدة في ذلك . وأجاز الفرّاء تقدير الضمّة والفتحة .

---

(١) ب : « أو لغيره باللام .
(٢) أ : « الا ابن » مكان : « الابن » ، تحريف.
(٣) كلمة : « فيه » سقطت من أ .
(٤) أ، ب : « بتقدير » بالباء .



ولو كان المنادى غير علم نحو [١] : يا غلام ابن زيد ، أو علماً بعده « ابن » لكنه غير صفة بل بدل ، أو بيان ، أو منادى ، أو مفعول بمقدّر ، أو صفة لكنه غير متصل نحو : يا زيد الفاضل ابن عمرو ، أو متصل [٢] لكنه غير مضاف إلى علم نحو : يا زيد ابن أخينا ، أو وصف بغير « ابن » نحو : يا زيد الكريم تعيّن الضمّ في الصور كلها ، ولم يجز الفتح .

وأجاز الكوفيّون الفتح في الأخير [٣] ، وهو ما إذا وصف بغير « ابن » مستدلّين بقولـــه :

٦٨٨ — * بأجْوَدَ منك يا عُمَرَ الجَـــوادا [٤] *

على أن الرِّواية بفتح الرّاء ، وعلّلوه بأنّ الاسم ونعته كالشيء الواحد ، فلما طال النّعت بالمنعوت حرّكوه بالفتح .

وحكى الأخفش : أنّ من العرب من يضم نون الابن إتباعاً لضمّ المنادى ، وهو نظير من قــرأ : « الحمدُ لُله بضم اللام . وزعم الجُرْجاني : أن فتحة « ابن » بنــاء [٥] .

قال ابن مالك : وألحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو : « يا فلانَ بنَ فُلان » و « يا ضُلَّ بنَ ضُلٍّ [٦] » ، و « يا سيّد بْنَ سيّد » لكثْرة الاستعمال كالعلم .

(١) كلمة : « نحو » سقطت من ب .

(٢) أ : « ومتصل » بالواو . (٣) أ : « الآخر » .

(٤) لجرير ، ديوانه ١٣٥ . وصدره :

* فما كعب بن مامةَ وابن سُعْدى *

من شواهد : المغني ١ : ١٨ . والأشموني ٣ : ١٤٣ .

(٥) بعد قوله : « فتحة ابن بناء » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٦) في القاموس : « ضل بن ضل » بكسرهما وضمهما : منهمك في الضلال » .



قال أبو حيّان : والذي ذكره أصحابنا أنّ المسألة مفروضة فيما إذا كان المنادى والمضاف إليه « ابن » غير علم ، لكنّه مما اتّفق فيه [1] لفظ المنادى ، ولفظ مـا أضيف إليه ابن نحو : يا كريم بنَ كريم ، أو ابن الكريم ، ويا شريف بنَ شريف ، أو ابنَ [2] الشّريف ، وكلَب بنَ كلب ، أو ابنَ الكَلْب . وذكروا في ذلك خلافـاً .

فالبصريّون يضمّون المنادى ، وينصبون ابناً والكوفيّون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيدُ بن عمرو في جواز الضّمّ والفتح ، كما أجرت العرب ذلك في غير النّداء في حذف التنوين من الموصوف ، قال الكميت :

٦٨٩ — * تناولها كلبُ بنُ كَلْبٍ فأصْبَحَتْ [3] *

وقال آخر :

٦٩٠ — * فانّ أباكُمُ ضِلُّ بنُ ضِـل [4] *

وما ذكره البصريّون هو القياس إذْ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها . انتهى .

ثم الصّورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال ، والتقاء السّاكنين نحو : قام زيدُ بن عمرو ، وقام فلانُ بن فلان ، بخلاف غلامٌ ابنُ زيد ، أو زيدٌ بن أخينا . نعم ألحق بعضهم ما إذا أضيف ابن إلى مضاف إلى علم نحو : قام زيدُ بن أخي عمرو .

وشرط بعضهم في المضاف إليه « ابن » التذكير ، لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمّه ، فلا يحذف التنوين من مثل : زيدٌ بنُ عَلِيّة .

---

(١) كلمة : « فيه » سقطت من أ . (٢) « ابن » سقطت من ب.

(٣) نسب في الدرر ١ : ١٥٣ إلى الكميت ، وتمامه :

* بكف لئيم الوالدين يقودها *

(٤) يقول صاحب الدرر ١ : ١٥٣ لم أعثر على قائله ولا تتمته .



وشرط بعضهم في العلَمين التنكير [١]، قال أبو حيّان: وهو باطل، إنّما ذلك في «ابن»، وإثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة، قال:

٦٩١ — • جاريَةٌ من قيسٍ بن ثَعْلَبَهْ [٢] •

إلاّ أن يحمل على أنّ «ابن» بدل، لا صفة، كما في قوله تعالى: «وقَالت اليهودُ عُزيرٌ ابنُ الله [٣]» فيمن نوّن «عزيراً»، لأن «ابن» خبر.

وزعم أبو عليّ الفارسيّ: أنّ حذف التنوين من نحو: قام زيدُ بنُ عمرو للتّركيب، وأنهم بَنَوْا الصّفة مع الموصوف، وأنّ نون «ابن» حرف إعراب، والدّال تابعة للنّون بمنزلة الراء [٤] في قولهم: هذا امرُؤٌ، ورأيت امْرَأً، ومررت بامرئٍ. ولما كانت الدّال غَيْرَ [٥] حرف إعراب لم ينوّن، لأن التنوين لا يكون وسطاً.

قال ابن مالك: وهذا مردودٌ بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو: صَلّى اللهُ على يُوسُفَ بن يَعقوبَ، ولو كان كما قال لكسروا.

وإذا كان الموصوف علماً مؤنّثاً، ونعت بـ «ابنة» مضافاً إلى علم فحكمه في

---

(١) ط: «التكبير» مكان: «التنكير»، تحريف.

(٢) للأغلب العجلي، وتمامه:

• كريمة أخوالها والعصبهْ •

من شواهد: سيبويه ٢: ١٤٨، والخزانة ١: ٣٣٢ والمغني ٢: ١٧٣. وفي ط: «حارثة» بالثاء تحريف.

(٣) التوبة ٣٠.

(٤) في النسخ الثلاث «بمنزلة الميم»، وهذا لا يتفق مع الأسلوب والصواب أن تكون بمنزلة الراء، لأن الراء في: «امرؤ» تابعة للحرف الأخير في الإعراب على رأي، أو هي معربة من مكانين على رأي آخر. انظر قصة هذا الخلاف في شذور الذهب ٣٤.

(٥) كلمة: «غير» سقطت من أ، ب.



النداء من جواز الفتح ، وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكّر الموصوف بـ « ابن » نحو : يا هندُ ابنةَ زيد ، وقامت هندُ ابنةُ عمرو ، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره . وحجّتهم القياس على « ابن » .

وذهب قوم : إلى المنع ، لأن السماع إنما ورد في « الابن » ، وهو خروج عن الأصل فلا يقاس [١٧٧] عليه .

وفي الوصف بـ « بنت » في غير النداء وجهان ، رواهما سيبويه عن العرب نحو : هذه هندٌ بنتُ عاصم بالتنوين ، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط ، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في « ابن » ، و « ابنة » .

ولو كان المنادى المؤنث مبنيّاً في الأصل نحو : « يا رَقاشِ بنْتَ عمرو » لم تغيّر حركة البناء الأصليّة ، ويكون فتح الإتباع تقديراً . ذكره أبو حيّان .

[المنادى المضاف المكرّر]

(ص) : وإذا كرّر لفظ المنادى مضافاً نحو : يا تيمُ تَيْمَ عَدِيّ نُصِب الثاني نِداءً(١)، أو بإضمار أعني ، أو بياناً . قال ابن مالك : أو تأكيداً . والسِّيرافي : أو نعتاً . وصمّ الأول أو نصب إضافة لمتلوّ (٢) الثاني معه ، أو هو (٣) مقحم أو لمثله مقدّراً أو مركّباً ، أو إتباعاً . أقوال ، وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافاً للكوفيّة .

(ش) : إذا ذكرت منادى مضافاً (٤) ، وكرّرت المضاف إليه فلا إشكال نحو : نحو : يا تَيْمَ عديّ تَيْمَ عَدِيّ ، وهو توكيدٌ مَحْضٌ . وإن كررت المضاف وحده نحو : يا تيم تَيْمَ عديّ ، فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب

(١) ط : « بدلاً » تحريف ، وانظر الشرح .

(٢) ط فقط : « لتلو » بدون ميم ، تحريف .

(٣) أ فقط : « وهو » .

(٤) ب : « مضاف » .



الثاني على أنه منادى [١] مضاف مستأنف ، أو منصوب بإضمار أعني ، أو على أنه عطف بيان أو بدل . زاد ابن مالك : أو على أنه تأكيد .

قال أبو حيّان : ولم يذكره أصحابنا ، وهو ممنوع ، لأنه لا معنويّ كما هو واضح ، ولا لفظيّ لاختلاف جِهتَيْ التعريف ، لأن الأوّل معرّف بالعلميّة ، أو النداء ، والثاني : بالإضافة ، لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلميّة .

وأجاز السّيرافيّ نصبه على النعت ، وتأوّل [٢] فيه معنى الاشتقاق ، وهو ضعيف . ولك في الأول أيضاً النصب ، لكن الضم [٣] أوجه ، وأكثر في كلامهم .

واختلف في وجه النصب : فقال سيبويه : هو على الإضافة إلى متلوّ الثّاني ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : يا تَيْمَ عَدِيّ تَيْمَهُ حذف الضمير من الثاني ، وأقحم ، قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلاّ في هذه المسألة خاصّة .

وقال الفرّاء : هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور ، أخذاً من قوله : « قطع اللهُ يَدَ وَرِجْلَ من قالها ، أن [٤] الاسمين مضافان [٥] إلى مَنْ ، ولم يصرّح به هنا .

وقال المبرّد : هو على نيّة الإضافة إلى مقدّر مثل المضاف اليه الثاني ، والثاني توكيد ، أو بيان ، أو بدل .

وقال الأعلم : هو على التّركيب ، وفتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً جُعِلا اسْماً واحداً ، وأضيفا [٦] كما قالوا : « ما فعلت خمسةَ عَشَرَكَ » .

---

(١) كلمة : « منادى » سقطت من أ .

(٢) ب فقط : « ويتأول » بزيادة الياء .

(٣) كلمة : « الضمّ » سقطت من أ .

(٤) أ = « إذ » مكان : « أنّ » ، تحريف .

(٥) في أ : « متضايفان » .

(٦) أ ، ب : أو أضيفا » بالواو .



وقال السِّيرافي : هو على الإتباع والتخفيف [١] مثل : يا زيد بن عمرو ، لأن الثاني صفة مثل « ابن » ، وليس دونه في الكثرة ، فهذه خمسة أقوال . ولا تختصّ المسألة بالعلمين عند البصريّين ، فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو : يا رَجُلَ رَجُلَ القوم ، وفي الوَصْفَيْن نحو : يا صَاحِبَ صاحِبَ زيد .

وخالف الكوفيّون ، فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول ، وفي الوَصْفَيْن ضَمّه بلا تنوين [٢] ، أو نصبه منوّناً نحو : يا صاحباً صاحِبَ زيد .

أسماء لازمت النِّدَاء

(ص) : مسألة : لزم النداء من الأسماء « فل » ، و « فلة » ، وهما كناية عن نكرة وقيل : علَم ، وقيل : ترخيم فلان وفلانة ، وجرّ ضرورة ، ومكرمان وملأمان ، ومخبثان [٣] ، ومكذبان ، وملكعان ، ومطيبان ، وملأم ، ولؤمان ، ونوْمان ، وهناه . والمعدول إلى فُعَل في سبّ مذكّر ، وفعالِ مبنياً على الكسر لسبّ مؤنث إلاّ لضرورة . وسمع : رجل مكرمان ، وملأمان . وقدر أبو حيّان القول . وينقاس فعالِ سبّاً وأمراً على الأصح في ثلاثيّ مجرّد تام متصرّف . وقاس ابن طلحة الأمر من أفعل .

(ش) : من الأسماء أسماء لازمت النداء فلم يتصرّف فيها بأن لا تستعمل [٤]

(١) أ : « والتحقيق » مكان : « والتخفيف » .

(٢) أ . ب : « لا تنوين » بإسقاط باء الجرّ .

(٣) أ : « ومخبثا » ، تحريف .

(٤) ب . ط : « بأن تستعمل » بإسقاط : « لا » ، تحريف .



مبتدأ ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مجروراً بل لا تستعمل إلاّ في النّداء ، وهي قسمان : مسموع ، ومقيس :

فمن المسموع : (١) فُل للرجل ، وفُلَة للمرأة ، يقال : يا فل ، ويا فلة ، وقد جرّ « فل » في الضّرورة قال :

٦٩٢ — * في لَجّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ (٢) *

واختلف فيهما فقيل : هما منقوصان من « فلان » ، و « فلانة » ، بحذف الألف والنّون ترخيماً ، وبه جزم ابن مالك ، ونسبه أبو حيّان للكوفيّين وقيل : هما كنايتان (٣) عن علم مَنْ يعقل ، وعليه ابن عصفور ، وصاحب البسيط .

قال أبو حيّان : ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يَعْقِل بمعنى : يا رجل . ويا امرأة .

و « فُلُ » مما حذف منه حرف ، وبني على حرفين بمنزلة دمْ وتركيبه ، : ف — ل — ي (٤) ، بدليل أنه إذا سمّي به،ثم [١٧٨] صغّر ، قيل : فُلَيّ ، وليس أصله فلاناً فذاك تركيبه : ف — ل — ن .

---

(١) « فلان » في أ ، تحريف .

(٢) لأبى النّجْم . وصدره :

* تَدَافُعَ الشَّيبِ ولم تِقِتِّلِ *

وفي الدرر ١ : ١٥٤ : «ولم تُقْتَل».
والصواب «تِقِتِّل» بثلاث كسرات كما في الخزانة. مضبوطة بضم التاءوسكون القاف تحريف.
وفي رواية العيني ، هامش الأشموني ٣ : ١٦١ . : « لم تَقَتَّل»بفتح التاءين وتشديد الثانية .
من شواهد سيبويه ٢ : ١٢٢ ، ١ : ٣٣٣ وابن الشجري ٢ : ١٠١ ، وابن عقيل ٢ : ٨٠ والخزانة ١ : ٤٠١ ، والأشموني ٣ : ١٦١ .

(٣) أ : « نكرتان » مكان : « كنايتان » ، تحريف .

(٤) أ : « فلان » مكان : ف،ل،ن تحريف .



و « فل » كناية لمنادى ، و « فلان » كناية عن اسم سُمّي به المحدّث عنه خاصّ غالب . فهما مختلفا المعنى والمادّة [١] ، وفل الذي في الشّعر السابق هو : « فلان » صيّره الشاعر كذلك ضرورة ، وليس هو المختصّ بالنداء . انتهى .

ومنها : «هناه» قال ابن مالك : يقال للمنادى المصرّح باسمه في التذكير : يا هنُ ، ويا هنَان ، ويا هنُونَ . وفي التأنيث : يا هنْتُ ، ويا هنتَان ، ويا هنَات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف ، وهاء السكت ، فيقال : يا هناه بسكون الهاء ، وكسرها لالتقاء الساكنين ، وضمّها تشبيهاً بهاء الضمير ، ويا هنتّاه ، ويا هنانيه ، ويا هنْتَانيه [٢] ، ويا هنُونَاهُ ، ويا هنَانُوه .

ومنها : ملأم ، ولُؤْمان [٣] ، ونَوْمان في نداء الكثير اللّؤم ، والنّوم ، ولا يقاس عليها قطعاً ، قال :

٦٩٣ — إذا قلت : يا نومانُ لم يَجْهَل الّذي
أريدُ ، ولم يأخُذْ بشيءٍ سوى حِجْلِي [٤]

ومنها : مفعلان في المدح ، والذم [٥] ، ذكر الأكثر : أنه مسموع ، لا يقاس على ما جاء منه ، والذي سمع منه ستة ألفاظ : مَكْرَمان للعزيز المكرم ، ومَلأمان ، ومَخْبَثَان [٦] ، ومَلْكَعان ، ومَطْيَبان ، ومَكْذَبان .

وذكر بعض المغاربة : أنه منقاس ، وأنه يقال في المؤنث بالتاء .

---

(١) العبارة في أ : « فيها مختلف المعنى والمادة » ، تحريف .
(٢) « وياهنتانيه » سقطت من أ ، ب . وانظر اللسان : « هنا » .
(٣) في النسخ الثلاث : « يا ملام ولومان » من دون همزة تحريف وانظر الصبان ٣ : ١٥٩ .
(٤) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٥٤ ، وفي الدرر « يريد » مكان : « أريد » تحريف .
وفي أ : « سوى جهلي » بالجيم والهاء ، تحريف .
(٥) في ب : « والزم » بالزاي ، تحريف .
(٦) أ : « مخبتان » بالتاء . تحريف .



وحكى ابن سيده : رجل مَكْرَمان ، وملأمان ، وامرأة مَلأمانَة .

وحكى أبو حاتم : هذا زيد مَلأمان . فمنهم من أجاز استعماله في غير النِّداء بقلــة .

وقال أبو حيّان : الذي أذهب إليه في تخريجه : أنه على إضمار القول ، وحرف النّداء . والتقدير [١] : رجل مقول فيه أو مَدْعوّ : يا مكْرَمان ، وحذف القول كثير ، وحذف حرف النداء مناسبٌ لحذف القول .

ومنها : فُعَل المعدول [٢] في سبّ المُذكّر ، جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس . والمسموع منه : يا لُكَع ، ويا فُسَق ، ويا خُبَث ، ويا غُدَر ، وهي معدولة عن : ألكع ، وفاسق ، وخبيث ، وغادر .

قال أبو حيّان : وأصحابنا نصّوا [٣] على القياس فيه . وقال المبرّد : إذا أردت بفُعَل مذهب المعرفة جاز أن تبنى في النداء من كل فعل فُعَل . وأمّا حديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لُكَع بن لُكَع [٤] فليس هذا المختصّ بالنداء ، ولا معدولاً [٥] ، لأنه مصروف ، فهو وصف كحُطَم ، وأما قوله :

٦٩٤ — * شهادةً بِيَدَيْ مِلْحــادة غُدَرِ [٦] *

---

(١) في أ : « والتقدير هنا » بزيادة : « هنا » .

(٢) أ : « العدول » ، تحريف .

(٣) أ : « مضوا » مكان : « نصوا » ، تحريف .

(٤) رواه ابن حنبل في مسنده ، ونصه : « قال اسماعيل بن عمر : لا تذهب الدنيا حتى تصير لِلُكَع. قال اسماعيل بن عمر : حتى تصير للكُع بن لُكَع .. وقال أسود يعني : المتهم .
انظر مسند ابن حنبل ج٢ ص ٣٢٦ .
وفي أ : « بالدنيا » مكان : « في الدنيا » .

(٥) ط « مفعولاً » مكان : « معدولاً » ، تحريف .

(٦) لأم عمران بن الحارث الخارجي : وصدره كما في الدرر ١ : ١٥٤ .
* يَدْعوهُ سِرّاً وإعلاناً ليَرْزُقَهُ *
والملحادة . مبالغة من ألحد ، أي جار عن الحقّ .



فضروره .

والمقيس فَعَالِ المعدول في سبّ المؤنث نحو : يا لَكَاع ويا خَبَاثِ ، ويا فَسَاقِ . وأمّا قوله :

٦٩٥ — * إلى بَيْت قَعيدَتُهُ لَكَاع [1] *

فضرورة على أنه أوّل بإضمار القول أو الدّعاء [2] ، أو [3] حرف النّداء ، أي يقال لها أو تدعى يا لكاع .

وهذا النوع مبنيّ على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدْل ، والتأنيث ، والوزن .

وينقاس فَعَالِ في السبّ بلا خلاف ، وفي الأمر وفاقاً لسيبويه وخلافاً للمبرّد ، من كل فعل ثلاثيّ ، مجرّد ، تامّ [4] متصرّف نحو : يا لَآمِ ، ويا قَذَارِ بمعنى : يا لئيمة ، ويا قذرة . وجَلاَس ، ونَطَاقِ وقَوَام ، بمعنى : اجلس ، وانطق ، وقُم . فلا يبنى من غير ثلاثيّ ولا من مزيد ، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو : دَرَاك من أدْرِك خلافاً لابن طلحة ، ولا من ناقص . فلا يجوز كَوانِ منطلقاً ، ولا بَيَاتِ ساهراً بمعنى : كُنْ وبِتْ ، ولا من جامد ، فلا يجوز وَذارِ ، ولا وَدَاع زيداً بمعنى : ذَرْ ، ودَعْ .

* * *

(ص) : ومنها [5] : اللهم ، والميم عوض حرف النداء ، ومن ثَمّ لا تباشره في سَعَة خلافاً للكوفية . ومنع سيبويه وصفه ، وجوّزه المبرّد بمرفوع ومنصوب . وشذّ في غير نداء ، وحذف لامه . وقد يستعمل تمكيناً للجواب ، ودليلاً على النّدرة .

---

(١) سبق ذكره . رقم ٢٢٩ .

(٢) ب : « والسماء » مكان : « والدعاء » ، تحريف .

(٣) ب : « وحرف » بالواو وفي ط : « أي » مكان : « أو » ، تحريف .

(٤) من قوله : « مجرّد تام » إلى قوله : « ولا من مزيد » سقط من أ .

(٥) « ومنها » سقطت من أ .



(ش) : من الأسماء الخاصة بالنّداء سماعاً : اللّهُمّ ، وشذّ استعماله في غيره ، قال الأعشى :

٦٩٦ - كَحَلْفَةٍ من أبي رِيَاحٍ يَسْمَعُهَا لاهُمّ الكُبَارُ [١]

وشذّ أيضاً حذف (أل) منه ، قال :

٦٩٧ - * لاهُمّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ [٢] *

وأصله : الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عِوَضاً من حرف النّداء ، ومن ثمّ لا يجمع بينهما إلاّ في الضّرورة كقوله :

٦٩٨ - إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا أقول : يا اللّهُمّ يَا اللّهُمّا [٣]

هذا مذهب البصريين .

وجوّز الكوفيّون الجمع بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عِوَضاً منه ، بل

---

(١) للأعشى . ديوانه ٧٤ .
وفي ط : « اللهم » وفي الدرر ١ : ١٥٤ « اللهمّ » بتشديد الميم وهو تحريف ، صوابه من اللسان : « إله » حيث استدل به على أن الأعشى خفف ميم اللهم : وأنشد البيت .
وفي اللسان أيضاً: وأنشد العامّة : « يسمعها لاهه الكُبارُ » وهي رواية الديوان .
وفي ط والدرر ١ :١٥٤: « رياح » بالياء المثناة . صوابه بالباء كما في اللسان .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ١٥٥ لرجل من اليمانيين . وعجزه :
* فلا يزالُ شاحِجٌ يأْتيكَ بِجْ *
من شواهد : الموجز في النحو لابن السرّاج ١٥٩ ، والممتع في التصريف ١ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والإبدال ١ : ٢٦ . ومجالس ثعلب ، القسم الأول ١١٧ ، وسر الصناعة ١ : ١٩٣ . والشافية ٢ : ٢٨٧ ، والأشموني ٣ : ١٤٧ . وفي أ : يحتج مكان : « حجتج » تحريف .

(٣) نسبه في الدرر ١ : ١٥٥ إلى أبي خراش الهذلي .
من شواهد : الإنصاف ١ : ٣٤١ ، وأوضح المسالك رقم ٤٣٩ ، وابن عقيل ٢ : ٧٦ ، والخزانة ١ : ٣٥٨ والأشموني ٣ : ١٤٦ .



بقيّة من جملة محذوفة ، وهي : آمنّا بخير .

ومذهب سيبويه ، والخليل أنّ هذا الاسم ، وهو اللّهم لا يوصف ، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة [١٧٩] الصّوت ، يعني غير متمكّن في الاستعمال . وقالا [١] في قوله : « اللّهُمّ فاطِرَ السّموات [٢] » إنه على نداء آخر أي يا فاطر .

وذهب المبرّد والزّجّاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللّفظ ، ومنصوب على الموضع ، وجعلا [٣] : « فاطر » صفة له .

وقال أبو حيّان : والصحيح مذهب سيبويه ، لأنه لم يسمع فيه مثل : اللهم ، الرحيم ارحمنا . والآية ونحوها محتملة للنداء .

قال المطرزيّ [٤] في (شرح المقامات) : وقد يستعمل اللهم لغير النداء [٥] تمكيناً للجواب ، ومنه الحديث : « آللهُ أرْسَلَكَ [٦] ؟ قال : اللهم نعم » ودليلاً على النّدرة كقول العلماء : « لا يجوز أكل الميتة اللهم إلاّ أن يضطّر ، فيجوز » .

---

(١) ط : « وقال » بإسقاط ألف التثنية . تحريف .

(٢) الزمر ٤٦ .

(٣) ط : « وجعل » بإسقاط ألف التثنية ، تحريف .

(٤) سبقت ترجمته ١ : ٨٧ .

(٥) ب : « الدعاء » مكان : « النداء » .

(٦) انظر البخاري كتاب العلم ، باب ٦ .



المنـــدوب

(ص) : مسألة : النُّدبة إعلان المُتَفجِّع باسم [١] من فَقَدَهُ لموت ، أو غَيْبة ولها «واو» ، و « يا » [٢] مع الأمن . وللمندوب حُكْمُ النداء ، ولا يُنْدبُ مُضمَر وإشارة ، وكذا موصول إلاّ بصلة تعيِّنُهُ ، واسم جِنْس مفرد على الصحيح .

قال السِّيرافي : ومضاف لضمير خطاب ، والكوفيّة : وجمع السلامة .

(ش) : المندوب نوع من المنادى ، والنُّدبة : مصدر نَدَب الميّت : إذا تفجّع عليه ، وألحق به الغائب .

ويختص من حروف النّداء بحرفين ، « وا » وهي الأصل و « يا » ، ولا تستعمل لاّ عند أمن اللّبْس بالمنادى غير المندوب كأن [٣] يَنْدُب ميّتاً اسمُه : زيد ، أو بحضرتك مَنْ اسمه زيد [٤] .

وحكم المندوب حكم المنادى مِنْ نَصْبِه ، إذا كان مضافاً أو شبهه نحو : وا عَبْدَ اللهِ ، واضارِباً عمراً [٥] ، وضمّه إذا كان مفرداً نحو : وازيدُ ، وتنوينه عند الاضّطرار نحو :

٦٩٩ — ‌ ٭ وَافَقْعَساً وأَيْنَ منّي فَقْعَسُ [٦] ٭

ولا يُنْدَبُ المبهم من ضمير ، واسْم إشارة [٧] ، وموصول ، واسم جنس

---

(١) ط : فقط « لاسم » باللام .

(٢) ب : « يا » بإسقاط واو العطف .

(٣) أ : « بأن » مكان : « كأن » .

(٤) كلمة : « زيد » سقطت من أ .

(٥) ط : « عمرو » بالرفع ، تحريف .

(٦) سبق ذكره رقم ٦٦٤ .

(٧) أ : « أو اسم إشارة » بأو العاطفة .



مفرد ، ونكرة، فلا يقال : وا أنتاه[١] ، ولا وا هذاه ، ولا وامن ذهباه ، ولا وا رجلاه[٢] ، لأن ذلك لا يقع به العذر[٣] للمتفجع لإبهامه . وذلك هو المقصود بالندبة ، فإن كان اسم الجنس غير مفرد جاز ، نحو : واغلام زيداه ، وكذا إذا كان للموصول صلة تعينه نحو : وا من حفر بئر زمزماه ، لأنه في الشهرة كالعلم.

وأجاز الرياشي ندبة النكرة ، وفي الحديث : « واجبلاه » . وقال[٤] غيره : وهو نادر إن صح ، ومنع السيرافي ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز نداؤه ، لأن البابين سواء[٥] .

قال بعض المغاربة : ولم يسمع شاهد بخلاف قوله .

ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم ، كما لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك .

وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ[٦] عما هو عليه ، ولا تحدث فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية[٧] والجمع .

* * *

(ص) : ويلحق آخر ما تم به جوازاً ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف . وجوز[٨] الكوفية قلبها ، وتحريك التنوين بفتح أو كسر ، وحذف همـز

(١) أ : « وأأنثاه » بالثاء ، تحريف . وفي ط : « وأأنتاه » بتقديم الهمزة ، تحريف .
(٢) ب : « ولا وارجالاه » ، تحريف .
(٣) أ : « البعدر » مكان : « العذر » ، تحريف .
(٤) ب بعد : « وقال » زيدت عبارة : « للموصول صلة تعنيه » ، تحريف .
(٥) أ : « صواء » بالصاد ، تحريف .
(٦) أ : « الملفوظ » مكان : « اللفظ » .
(٧) ب : « التثبيه » مكان : « التثنية » ، تحريف .
(٨) ب : قوله : « وجوز الكوفية قلبها » إلى قوله : « وجوزه الكوفية مطلقاً » سقط من أ .



التأنيث ، ويفتح ما لم يُلْبِس ، فتقلب بحسبه . وجوّزه الكوفية مطلقاً [١] ، وفي « يا »، و «وا» ويقدّر حركتهما الفتح والحذف . والأصح لا يغني عنها فتحة . وأنها تقلب ما بعد نون مُثَنّى ، وأنه لا يعوّض منها تنوينٌ وصلاً ، وأنه لا يلحق نعته ، أو نعت أيها ، أو مضاف نعته غير أيّ . [٢] . قال ابن مالك : أو ما آخره ألف وهاء ، وجوّزه بعضهم في بَدَل ونسَق ، ومنادى غير مندوب ، ويليها غالباً سالمةً أو منقلبة هاءٌ ساكِنةٌ لا وصلاً اختياراً خلافاً للفرّاء .

(ش) : يلحق جوازاً آخر [٣] ما تمّ به المندوب ألف . وليس لحاقها بلازم . وآخر ما تمّ به يشمل: المفرد، والمضاف ، وشبهه، والموصول ، والمركّب ، ثم إن كان متلوّها تنويناً أو ألفاً حذف لالتقاء الساكنين نحو : وَامُوسَاه ، وَاغُلاَمَ زَيْدَاه .

وجوز الكوفيّون قلب الألف ياءً ، وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال : وامُوسَياه ، واغلام زيدنَاه ، أو زيدنِيه . وإن كان همز تأنيث أُقِرّ نحو : وَاحَمْرَاءاه وجوّز الكوفيون : حذفها [٤] .

وإن كان حرفاً محرّكاً فتح إن كان مضموماً أو مكسوراً، وأُقِرّ إن كان مفتوحاً نحو : وازيدَاه ، واعبدَ الملكاه ، وارَقاشَاه ، ما لم يحصُل لَبْس ، فتقرّ [٥] الحركة .

وتقلب الألف واواً إن كانت ضمّةً وياء إن كانت كسرة ، كقولك في «غلامه» ، « وقوموا » مسمّى به : واغلامَهُوه ، واقُومُوه ، بقلب الألف واواً، وحذف الواو الأولى لالتقائهما ساكنةً معها .

---

(١) سقطت كلمة : « مطلقاً » من أ .

(٢) أ : « ابن » مكان : « أي » تحريف ، وقد سقطت كلمة : « أي » من ب .

(٣) أ : « أجر » بالهمزة والجيم ، تحريف .

(٤) كلمة : « حذفها » سقطت من أ .

(٥) أ فقط : « فتغير » مكان « فتقر » ، تحريف .



وفي غلامك ، وقومي مسمّى به : واغلامكيه ، واقوميه بقلب الألف ياء [١] . وحذف الياء الأولى لذلك [٢] ، إذ لو بقيت الألف . وقيل : واغلامهاه لالتبس بالغائبة ، أو وا قوماه لالتبس بالمثنى . أو واغلامكاه لالتبس بالمذكر .

وأجاز الكوفيّون القلب مطلقاً وإن لم يلبس ، فأجازوا : وارقاشيه [١٨٠] واعبد الملكيه .

وإن كان ياء[٣] أو واواً يقدّر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محرّكاً بالفتح كقولك في غلامي : واغلاماه ، أو وا غلامياه [٤] . وبقي مسائل :

الأولى : لا يستغنى عن الألف بالفتحة ، فلا يقال [٥] : واعُمَرُ ، وأنت تريد : واعُمَراه خلافاً للكوفيّين .

الثانية : لا تقلب الألف ياءً بعد نون التثنية ، عند البصريّين ، بل يتعيّن فتح النون نحو : وا زيداناه . وأجازه الكوفيون وابن مالك ، فيقال : وا زيدانيه .

الثالثة [٦] ...

الرابعة : لا تلحق الألف [٧] نعت المندوب عند جمهور البصريين ، لأنه منفصل من المنعوت . وأجازه يونس والكوفيّون ، وابن مالك نحو : وازيدُ الطّويلاه . وأجاز خلف لحوقها نعتَ أيّ نحو : يأيها الرّجُلاه .

---

(١) من قوله : « ياء » إلى قوله : « لالتبس بالمذكر » سقط من أ .

(٢) أ : « كذلك » بالكاف .

(٣) أ : « وإن كان واواً أو ياء » على التقديم والتأخير .

(٤) أ ، ب : « واغلا مياه أو واغلاماه » على التقديم والتأخير .

(٥) أ : « فلا تقول » مكان : « فلا يقال » .

(٦) بياض في النسخ الثلاث بعد قوله : « والثالثة » إلى قوله : « والرابعة » .

(٧) أ : « بعد نعت المندوب » بزيادة كلمة : « بعد » ، تحريف .



وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعته نحو :

٧٠٠ — * ألا يا عمرو عَمْراهُ وعَمْرُو بن الزّبـيراهُ[١] *

والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ . وجوز بعضهم لحوقها[٢] البدل وعطف النسق

الخامسة : إطلاق النحاة يقتضي جواز لحَاق الألف بما[٣] في آخره ألف ، وهاء ، وبه صرّح بعض المغاربة وابن معط في « ألفيته » وابن الحاجب ، فيقال في عبد الله : واعبدَ اللاّهاه[٤] . وفي جهجاه[٥] : واجهجاهاه ، ومنعه ابن مالك ، لاستثقال ألف وهاء ، بعد ألف وهاء[٦] .

السادسة : قيل : قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب : « فَصِحْتُ يا عُمرَاه[٧] » ، فقال : يا لَبَّيْكَاه » ، جزم بذلك ابن مالك وغيره ، ومنعه سيبويه .

السابعة : تلي الألف في الغالب سالمة[٨] ، ومنقلبة ياء ، أو واواً ، هاء[٩] ساكنة كما تقدم من الأمثلة ، ويجوز تركها كقوله :

٧٠١ — * وَقُمْتَ فيه بأمْر الله يا عُمَرَا[١٠] *

---

(١) من الشواهد التي غفل عنها صاحب الدرر ، ولعل السبب أن الشاهد كتب على أنه نثر لا شعر مع أنه من الهزج واستشهد به الأشموني ٣ : ١٧١ .

(٢) ب : « لحوقها كون البدل » بزيادة كلمة : « كون » .

(٣) ط فقط « لما » باللام .

(٤) ب : « اللاها » بإسقاط الهاء الأخيرة ، تحريف .

(٥) في أ : جهجه ، تحريف. (٦) ب : « الألف » بزيادة « أل » .

(٧) أ فقط : « نصحت » بالنون والأسلوب يقتضي أن تكون الكلمة بالفاء كما في ب ، ط بدليل قوله فيما بعد : « يالبّيكاه » .

(٨) أ : « ساكنة » مكان : « سالمة » ، تحريف . (٩) ب : « أو واوآها » ، تحريف. أو هاء تحريف.

(١٠) لجرير . وصدره :

* حُمّلْتَ أمراً عظيماً واصْطَبَرْتَ له *

من شواهد : المغني ٢ : ٤٠ ، والأشموني ٣ : ١٣٤ .



ولا تثبت [١] في حال الوصل إلاّ ضرورة . وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ، ومضمومـــة .

الاستغاثة

(ص) : مسألة : تجرّ اللام مفتوحة منادى متعجّباً منه ، أو مستغاثاً به ، متعلّقة بفعل النّداء ، وقيل بحرفه . وقيل : زائدة ، ومكسورة المعطوف عليه دون يا . والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النّداء ، أو أدعوك أو مدعُوّاً ، أقوال : وقد تجرّ بـ « من » ، أو يحذف ، أو تليه [٢] يا [٣] لحذف المستغاث به .

وإذا ولي « يا » ما لا ينادى إلاّ مجازاً جاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرها ، وليست بعض « آل » خلافاً لزاعمه [٤] ، وتعاقبها ألف كالنّدبة ، ويختص الباب بـ «يا» وقل ورود [٥] « وا » في التعجّب .

(ش) : إذا استغيث المنادى ، أو تعجّب منـــه جرّ باللام مفتوحة نحو [٦] : يا لَلّه ، يا لَلْماء، يا لَلْعجَب، وما كان منادى صحّ أن يكون [٧] مستغاثاً ، ومتعجّباً منه ، وما لا فلا إلا [٨] المعرّف بأل فإنه يجوز هنا .

والاستغاثة دُعاءُ المستغيثِ المُسْتغاثَ .

والتعجّب بالنداء على وجهين :

أحدهما : أن ترى أمراً عظيماً ، فتنادي جنسه نحو : يا لَلْماء .

---

(١) ط فقط : « ولا يثبت » بالياء .
(٢) أ فقط : « يليه » بالياء .
(٣) أ : « يحذف » بالياء ، تحريف .
(٤) أ فقط : « لزاعمها » .
(٥) أ : « وفل وذوو » مكان : « وقل ورود » ، تحريف .
(٦) في ط : « يانحو » بزيادة : « يا » ، تحريف .
(٧) « صح أن يكون » سقطت من أ .
(٨) « إلاّ » سقطت من أ .



والآخر : أن ترى أمراً تستعظمه ، فتنادي من له نسبة إليه أو مكنة[١] فيه نحو : يا لَلْعُلماء .

وعِلّة فتح لام المُستغاث الفرق بينه ، وبين المستغاث من أجله ، وأُجري المتعجّب منه مجراه ، لمشاركته في المعنى ، لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى[٢] .

واختلف في هذه اللام ، فقيل : زائدة ، وعليه ابن خَرُوف ، واختاره أبو حيّان بدليل معاقبتها للألف ، والأصح ليست بزائدة وعلى هـذا فذهب ابن جنيّ : إلى أنّها تتعلق بحرف النّداء لما فيه من معنى الفعل .

وذهب سيبويه : إلى أنها تتعلّق بالفعل المضمر ، واختاره ابن عصفور وبكسر اللاّم مع المعطوف إن لم تَعُدْ معه « يا » نحو :

٧٠٢ — * يا لَلْكُهُول ولِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ[٣] *

فإن أعيدت معه « يا » فتحت نحو :

٧٠٣ — * يا لَعَطّافِنا ويالَرِياح[٤] *

---

(١) ب : « ومكنة » بالواو . وفي اللسان : « مكن » المِكنَةُ : التمكُنُ ، تقول العرب : إن بني فلان لذو مَكِنَةٍ من السلطان أي تمكُّن .

(٢) أ : « المازني » مكان : « المنادى » ، تحريف .

(٣) صدره :

* يَبْكيكَ نَاءٍ بعيدُ الدّارِ مُغْتَرِبٌ *

من شواهد : الإيضاح ٢٣٦ ويذكر محققه في الهامش أنه نسب في شواهد الإيضاح ورقة ٥١ لأبي الأسود الدؤلي . ويذكر محقق أوضح المسالك أنه من الشواهد التي لم يتيسر له الوقوف على نسبتها إلى قائل معين .

انظر أوضح المسالك رقم ٤٤٨ ، والأشموني ٣ : ١٦٥ .

وفي الدرر ١ : ١٥٦ أن العيني حكى عن ابن هشام اللخمي أن قائله مجهول .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وأبي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفّاحِ *



وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو :

٧٠٤ – * يا لَقَوْمي لِفُرْقة الأحْبَاب [١] *

وتتعلق بفعل مضمر تقديره : أدعوك لفلان .

قال ابن عصفور : قولاً واحداً ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، فقيل : إنها تتعلق بفعل النداء ، وهو بعيد . وقيل : بحال محذوفة ، تقديره : يا لزيد مَدْعُوّاً لعمرو [٢] .

وقد يجر المستغاث من أجله بمن [٣] لأنها تأتي للتعليل كاللام قال [٤] :

٧٠٥ – يا لَلرِّجال ذوي الألْبَاب مِنْ نَفَرٍ
لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لهم دِينَـا [٥]

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله :

٧٠٦ – فهل من خالدٍ إمَّا هَلَكْنَـا وهل بالموت يا لَلنّاس عَارُ [٦]

= من شواهد : سيبويه ١ : ٣١٩ ، والخزانة١ : ٢٩٦ ، والأشموني ٣ : ١٦٥ .
وفي ط : « يا لِعطاء » تحريف .

(١) قائله مجهول ، وليس له تتمّة . من شواهد : سيبويه ١ ـ ٣٢٠ وفيه : « يا لقوم » بدون ياء في آخره .

(٢) ب فقط : « لعمر » .

(٣) « بمن » سقطت من ط ، وقد تنبه لهذا السقط صاحب الدرر ١ : ١٥٦ حيث قال : « واعلم أن في عبارة الهمع سقطاً ، لأن ظاهرها أن المستغاث من أجله قد يجرّ باللام ، وذلك غير المقصود هنا » والكلمة الساقطة من ط مذكورة في أ ، ب .

(٤) أ : « كقوله » .

(٥) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ٣ : ١٦٥ .
وفي ب : « ذو الألباب » مكان : « ذوي الألباب » تحريف .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٥٦ =



وقد يحذف المستغاث به ، فتلي « يا » المستغاث من أجله ، كقوله [١] : [١٨١] :

٧٠٧ – يا لَأُناس أَبَوْا إلاّ مُثابَرةً على التّوغُّلِ في بغْيٍ وعُدوانِ

أي : يا لقومي لأناس .

وإذا ولي « يا » اسم إلا مجازاً نحو : يا لَلْعَجب ، ويا للدّواهي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به ، أي يا عجب احضر ، فهذا وقتك ، والكسر على أنه مستغاث من أجله ، والمستغاث به [٢] محذوف ، وكأنك دعوت غيره ، تنبهه على هذا الشيء .

وزعم الكوفيّون : أنّ لام الاستغاثة بعض « آل » ، وأن أصل : يا لفلان : يا آل فلان ، فحذف لكثرة الاستعمال ، كما قالوا في أيمن : مُ ، ولذلك صحّ الوقف عليها في قوله :

٧٠٨ – • إذا الدّاعي المثوّب قال يالا [٣] •

والبصريّون قالوا : بل هي لام الجرّ بدليل وقوع [٤] كسرها في العطف ، ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها موجب .

ونُقِل الأول عن الكوفيين [٥] ، ذكره ابن مالك ، ونازع [٦] فيه أبو حيّان بأن

= وقد سقط هذا الشاهد وما بعده من أ إلى قوله :
« يالأناس » وهو أول الشاهد التالي .

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ١٦٧ .

(٢) « به » سقطت من أ

(٣) لزهير بن مسعود الضبّي . وصدره :

• فخيرٌ نحنُ عند النّاس منكم •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٠ ، والمغني ١ : ١٨٣ والخزانة ١ : ٢٢٨ .

(٤) ط : « جوع » مكان : « وقوع » تحريف أ .

(٥) ب : « عن الكوفيون » ، تحريف .

(٦) أ فقط : « ونازعه » .



الفرّاء قال : ومن الناس من زعم كذا ، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مــذهب الكوفيّين ، ثم إنه لم يقل به ، وهو من رءوسهم . فلذا لم أعْزُه في المتن إليهم ، بل قلت : خلافاً لزاعمه .

وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه [١] كالمندوب فلا يجتمعان نحو [٢] : يا زيدا لعمرو ، وتلحقها هاء السكت وقفاً ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل .

ويختص باب الاستغاثة ، والتعجب بـ « يا » من بين سائر حروف النداء ، وربما [٣] وردت « وا » في التعجّب .

[تنبيــه]

إنما أعرب المستغاث والمتعجّب منه مع كونه منادى ، وعلّةُ البناء موجودة فيه ، لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء ، فرجع إلى أصله ، وعلى هذا لا موضع رفع له . فينعت بالجرّ ، والنصب .

وقيل : لأن « يا » صار حكمها في النداء حكم العامل ، إذ البناء فيهما يشبّه [٤] بالاعراب . فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل « يا » لفظاً ، وصار بمنزلة : ما زيد بجبان [٥] ، فعلى هذا له موضع رفع [٦] ، فينعت بثلاثة أوْجُه .

(١) « في آخر المستغاث والمتعجب منه ، سقطت من أ .

(٢) كلمة : « نحو » سقطت من أ .

(٣) ب : « أو ربما » بأو ، تحريف .

(٤) ط فقط : « مشبه » بالميم .

(٥) أ : « يا زيد لحسان » ، تحريف .

(٦) ب فقط : « رفعي » .



الترخيم

(ص) : مسألة : التّرخيم حذف آخر المنادى ، ولا يرخّم غيره إلاّ ضرورة إنْ صلح له . ولو غير علَم ، وذي تاء ، ومعوض ومنتظر[١] في الأصح ، ولا ملازم النداء ،ومندوب ، ومستغاث باللام قطعاً ، ولا دونها . ومضاف ومبنيّ غير النّداء خلافاً لزاعمها [٢] .

(ش) التّرخيم: لغة: التّسهيل . واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطّراد، فلا يسمّى مثل : يد [٣] مرخماً . ويدخل في المنادى ، والتصغير والمقصود هنا الأوّل، و هو المراد عند الإطلاق ، فلا يرخّم غير المنادى إلاّ [٤] لضرورة [٥] بشرط صلاحيّته للنّداء ، بخلاف مالا يصلح له كالمعرّف بأل . وسواء في جوازه في الضّرورة العلَمُ وغيره ، وذو التاء ، والخالي منها ، والمعوّض وغيره ، والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك .

وقال بعضهم[٦] :لا يرخم فيها غير النداء إلاّ العلم لأنه المسموع ولا شاهد في غيره.

ورُدّ بقولــه :

٧٠٩ — * ليس حَيٌّ على المَنُون بِخَالِ [٧] *

---

(١) ب فقط : « ومنتظراً » .

(٢) أ ، ب : « لزاعميها » .

(٣) أ : « زيدٍ » مكان : « يد » ، تحريف .

(٤) كلمة : « إلاّ » سقطت من أ .

(٥) ب فقط : « بضرورة » بالباء .

(٦) أ فقط : « ابن مالك » مكان : « بعضهم » .

(٧) نسبه في الدرر ١ : ١٥٧ إلى عبيد بن الأبرص .
من شواهد الأشموني ٣ : ١٨٤ .



أي بخالد .

وقال (١) بعضهم لا يرخّم في ثلاثيّ خالٍ من التّاء كما لا يرخّم في النّداء . وقال بعضهم : إذا رخّم في غير النداء عوّض منه ياء ساكنة ، كقوله :

٧١٠ — * من الثّعالِي وَوَخزٌ مِن أرَانيها (٢) *

وقال المبرّد : لا يجوز الترخيم في غير النّداء إلا على نيّة التمام كقوله :

٧١١ — * طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ (٣) *

ولا يجوز على نِيَّة الانتظار للمحذوف . وَرُدَّ بالقياس على حال النداء ، وبالسّماع قال :

٧١٢ — * إنَّ ابن حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ (٤) *

أي ابن حارثة . وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله :

٧١٣ — * قَوَاطِناً مكّةَ من وُرْقِ الحَمِى (٥) *

---

(١) من قوله : « وقال بعضهم » إلى : « وقال المبرد » سقط من أ .

(٢) لأبي كاهل اليشكري . وصدره :

* لها أشارِيرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ *

من شواهد : مجالس ثعلب ، القسم الأول ١٩٠ ، وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ ، وسيبويه ١ : ٣٤٤ ، والشافية ٤ : ٤٤٣ . والممتع ١ : ٣٦٩ ، والأشموني ٤ : ٢٨٤ .

(٣) لامرىء القيس ؛ ديوانه ١٤٢ . وصدره :

* لَنعم الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٣٦ ، والأشموني ٣ : ١٨٤ .

(٤) لأوس بن حبناء . وتمامه :

* أوْ أمْتَدِحْهُ فإنّ النّاسَ قد عَلِمُوا *

وفي أ ، ب سقطت كلمة : « إن » ، و « أسبق » مكان : « اشتق » من شواهد الأشموني ٣ : ١٨٤ .

(٥) للعجاج . ديوانه ٢٩٥ . وروايته : « أو ألفاً » مكان : « قواطناً » .



أي : الحمام ، فمن الحذف الذي هو غير حذف التّرخيم .

ولا يرخّم الاسم الملازم للنداء ، ذكره أبو حيان في « شرح التسهيل » . قال : وأما « ملأم » فليس ترخيم : ملأمان ، بل بناء على مَفْعَل من اللّؤم . قال: ونصّوا أيضاً على أنه لا يرخّم المندوب الذي لحقته علامة الندبة ، ولا المستغاث الذي فيه اللاّم قطعاً ، وأجاز ابن خَروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله :

٧١٤ — * أعامِ لكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْـدِ [١]

وقال ابن الصائغ : إنه ضرورة . ولا يرخّم المنادى المضاف عند البصريين لأن المضاف إليه ليس هو المنادى ، ولا يرخّم إلاّ المنادى ، وأجازه الكوفيّون وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله :

٧١٥ — * خذوا حَظّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا [٢] *

— من شواهد : سيبويه ١ : ٥٦،٨ ، والحجة لابن خالويه ١٨٠ .
والإنصاف ٢ : ٥١٩ ، وابن يعيش ٦ : ٧٥ . والأشموني ٣ : ١٨٣ .

(١) في الدرر ١ : ١٥٨ يقول : « ولم أعثر على قائله » وقد نسب في سيبويه ١ : ٣٢٩ إلى شُرَيْح ابن الأحْوَص وصدره :
* تمنّاني ليقتلني لقيط *
ورواية سيبويه : « ليلقاني » مكان : « ليقتلني » .
والبيت من شواهد الأشموني ٣ : ١٧٦ ، ونسبة العيني هامش الأشموني إلى شريح بن الأحوص كما في سيبويه .

(٢) نسب لزهير كما في الدرر ١ : ١٥٨ . وعجزه :
* أوَاصِرَنا والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ *
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٣ ، والإنصاف ٣٤٧ .
وابن الشجري ٢ : ٨٨ ، وابن يعيش ٢ : ٢٠ .
والخزانة ١ : ٣٧٣ ، والأشموني ٣ : ١٧٥ .



في أبيات[١] أخَر . وأجاب سيبويه بأنها ضرورة .

قال أبو حيّان : ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفاً مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها [٢] [١٨٢] لكان مذهباً .

ولا يرخّم المبنيُّ لسبب غير النداء كباب حذام .

* * *

(ص) : ويرخّم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن عصفور في نحو : صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة ، وللمبرّد في النّكرة مطلقاً إلاّ « فُلة » وغيره . إنْ كان علماً ، قيل : أو نكرة مقصودة زائدين على ثلاثة . قيل : أو ثلاثيّاً محرّك الوسَط . قيل : أو ساكنه .

(ش) : ما فيه تاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه علَميَة ، ولا زيادة على الثلاثة ، بل يُرَخّم ، وإن كان ثُنَائيّاً غير علَم كقول بعض العرب : يا شَا ارْجُني [٣] ، يريد : يا شاة أقيمي ، ولا تَسْرَحي .

وقال أبو حيّان : ويستثنى « فلة » الخاصّ [٤] بالنداء ، فإنه لا يجوز ترخيمه ، وإن كان مؤنّثاً بالهاء .

ثم إن كان المؤنث بالهاء علَماً فلا خلاف في ترخيمه ، كقولك في « هبة » مسمّى [٥] به : يا هب أقبل .

وإن كان نكرة مقصودة ففيه[٦] خلاف : ذهب المبرّد : إلى أنه لا يجوز ترخيمها ، وردّه الجمهور بنحو قوله :

---

(١) أ : « إثبات » بالتاء والباء ، تحريف .
(٢) كلمة : « غيرها » سقطت من أ .
(٣) يقال : رجَن بالمكان رُجُوناً : أقام . ورجن دابته : أي حبسها ، ويثلث .
وفي أ : ط : « ارحبي » بالباء ، تحريف .
(٤) ب ط : « الخاصّة » .
(٥) ب فقط : « سمى » .
(٦) ط : فيه بدون فاء العطف .



٧١٦ – * يا نَاقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحا [١] *

وفي (البديع) لا يُجيز المبرّد ترخيم النّكرة العامّة ، نحو : شجرة ، ونخلة ، وإنما يرخّم منها ما كان مقصوداً ، وهو خلاف ما حكاه غيره ، فلذا قلت : مطلقاً .

وزعم ابن عصفور : أنه لا يجوز ترخيم : صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة [٢] ، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف [٣] ،

قال الشاعر :

٧١٧ – أصَلْمَعَة بْنَ قَلْمَعَة بن فَقْعٍ ... لهنّك ، لا أبَا لكَ تَزْدَرِينِي [٤]

قال أبو حيّان : وإطلاق النحويين يخالفه . وأيضاً ، وإن كان كناية عن مجهول ، فإنه علَم ألا ترى أنهم منعوه الصَّرف للعلمية ، والتأنيث ، فحكمه حكم أسامة للأسد .

والعاري من تاء التأنيث إنما يرخّم بشرطين : أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس ، والإشارة ، والموصول ، وأن يكون زائداً على ثلاثة ، فلا يرخّم الثّلاثيّ .

وذهب بعضهم : إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ، لأنها في معنى المعرفة ، ولذلك نعت بها ، فأجاز في غضنفر ، يا غَضَنْفَ ، واستدلّ بما ورد من قولهم : أطْرِقْ كَرَا ، أي يا كروان . ويا صَاحِ ، أي يا صاحب . والجمهور جعلوا ذلك شاذّاً .

---

(١) لأبي النجم العجلي . وعجزه :

* إلى سُلَيْمان فنستريحا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢١ ، سر صناعة الإعراب ٢٧٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠١ .

(٢) ب : « صلموه بن قلمعة » ، تحريف .

(٣) قال في الدرر : ١٥٩ « قوله الذي لا يعرف فيه تقصير ، وصوابه الذي لا يعرف هو ولا أبوه » . وفي رأيي أن السيوطي جعل للذي لا يعرف هو ولا أبوه: طامر بن طامر كما سيأتي ص ٨٣ .

(٤) لمغلّس بن لقيط السعدي . انظر أخباره في معجم الشعراء للمرزباني ٣٠٨ .

وذهب الكوفيّون إلاّ الكسائيّ : إلى جواز [١] ترخيم الثّلاثيّ بشرط أن يكون محرّك الوسط ، فيقال في حكم ، يا حكَ ، وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس .

ونقل ابن بابشاذ : أنّ الأخفش وافق الكوفيين [٢] على ذلك .

قال ابن عصفور : فإن كان الثلاثيّ ساكن الوسط كهِنْد ، وعمرو لم يجز ترخيمه قولاً واحداً . أما عند أهل البصرة ، فلأن أقلّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف . وأما عند أهل الكوفة ، فلئلا [٣] يبقى على حرفين ثانيهما ساكن ، فيُشْبِه الأدوات نحو : منْ ، وعَنْ . قال أبو حيّان : وليس كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود . وحكى أبو البقاء العُكْبري[٤] في (كتاب التبيين[٥]) : أن بعض الكوفيين [٦] أجازوا [٧] ترخيمه . ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش ، فقال ما نصه : أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثيّ المتحرّك الوسط . وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثُلاثي .

* * *

(ص) ويرخّم المزج بحذف ثانيه . وقيل : إنما يُحذَفُ حرْف أو حرفان . وقيل : الهاء فقط من ذي « وَيْه » ومن اثني عشر وفرعه الألف أيضاً . ومنع سيبويه ترخيم الجملة ، وأبو حيّان : المزج ، وأكثر الكوفيّة : ذا « ويه »، والفرّاء: مركّب العدد علَماً ، والجَرْميّ: عَلم الكِناية ، والكوفية : المسمّى به من تثنية وجمع .

---

(١) كلمة : « جواز » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « وافق الكوفيون » بالرفع ، تحريف .

(٣) ب : « قليلاً » مكان : « فلئلا » ، تحريف .

(٤) ب : « العبكري » تحريف ، وأبو البقاء سبقت ترجمته ١ : ٢٨٠ .

(٥) ب : « التبيّن » .

(٦) ب : « بعض الكوفيون » بالرفع ، تحريف .

(٧) أ فقط : « أجاز » .



[مسائل]

(ش) : فيه مسائـــل :

الأولى : اختلف في ترخيم العَلَم المركّب تركيب مزج ، فالجمهور على جوازه مطلقاً [(١)] ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « ويه » .

وقال أبو حيّان : الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركّب تركيب مزج ، لأن فيه ثلاث لغات : البناء ، وينبغي ألاّ يرخم على هذه ، لأنه مبنيّ لا بسبب [(٢)] النّداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريّون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف. وينبغي ألاّ يجوز ترخيمه ، لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم .

وأمّا قوله [(٣)] :

٧١٨ ـ أقاتلي الحجّاجُ إن لم أَزُرْ لَــهُ دَرَابِ وأَتْرُكْ عند هِنْدٍ فُؤادِيَــا [(٤)]

يريد : « دَرَابُجِرْد » [(٥)] ، فهذا من التّرخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذّ نادر ، لا تبنى عليه القواعد . قال : ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع ، إنما قالوه بالقياس من جهة أنّ الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث ، فعومل معاملتها بالحذف في التّرخيم ، قال : ولكونه غير مسموع ، اختلفوا في كيفية [١٨٣] ترخيمه .

فقال البصريّون : كلهم بحذف الثاني منه ، فيقال في (حضرموت) وخمسة عشر ، وسيبويه : يا حضرَ ، ويا خمسةَ ، ويا سيبَ . ومنع ذلك ابن كيسان ، لأنه يلتبس

---

(١) كلمة : « مطلقاً » سقطت من أ .

(٢) أ : « لسبب » باللام . (٣) أ : « قولهم » تحريف .

(٤) نسبه في الدرر ١ : ١٥٩ للسوّار بن المضرب ، قاله في فراره من الحجاج . ودراب أصلها : درا بُجِرْدَ » وهي ولاية بفارس وانظر القاموس (جرد) وقد سقطت كلمة : « فؤاديا » من أ .
وفي ط « أقاتلي الحجاج حينئذ إن لم أزرله » بزيادة « حينئذ » تحريف .

(٥) في ط : « درآ بجرد » ، بمدة على الألف ، تحريف .



بالمفردات، وقال : يحذف منه حرف أو حرفان، فيقال : يا حضرمَ [١] في حضرموت ، [٢] ويا بعلَبَ في بعلبك . لأن ذلك أدلّ على المحذوف من حذف الثاني بأسره .

وأجاب الأوّلون عن اللّبس بأنه يزول بالانتظار . فيتعيّن إذا خيف .

وقال الفرّاء : فيما آخره « ويه » لا يحذف منه إلا الهاء خاصة . ثم تقلب الياء ألفاً ، فيقال في سيبويه : يا سيبوا [٣] .

الثانية : إذا سمّي باثني عشر . واثنتي عشرة [٤] رخّم بحذف العَجُز . وتحذف معه الألف أيضاً ، فيقال : يا اثْنَ [٥] ، ويا اثنة كما يقال في ترخيمهما [٦] لو لم يركّبا ، وهذا بناء على أن المركّب من العدد إذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين ، ومنع منه الفراء .

الثالثة : ما سمي به من الجملة كتأبط شرّاً، في ترخيمه خلاف :

فذهب أكثر النّحويّين إلى المنع ، وابن مالك إلى الجواز ، ونقله عن سيبويه فيقال : يا تأبط بحذف الثاني . وقال أبو حيان : هذا النقل عن سيبويه خطأ ، فإن سيبويه نص على المنع ، وقد سُقْتُ عبارته في النّكت الّتي لي على « الألفيّة » وما ضمّ إليها .

الرّابعة : لا يستثنى من العَلَمِ المفرد شيء عند الجمهور ، واستثنى الجَرْمي مسألة : طامر بن طامر كناية عمن [٧] لا يعرف ، ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه ، لأنه كناية عن اسمه . ورُدّ بأنهم رخّموا فلاناً ، سُمِع : يا فُلاَ تعَالَ [٨] . وهو أيضاً كناية .

---

(١) أ : « يا حضر » بإسقاط الميم ، تحريف .

(٢) في أ سقطت كلمة : « حضرموت » .

(٣) ط : « يا سيبو » بإسقاط الألف . تحريف .

(٤) ط فقط : « باثنا عشر واثنتا عشر » بالألف بطريق الحكاية .

(٥) ب : « يا ابن » مكان : « يا اثْن » تحريف .

(٦) أ . ب : « ترخيمها » بالإفراد .

(٧) ب : « عن » مكان : « عمن » ، تحريف .

(٨) أ : « يقال » بالياء والقاف ، تحريف .



وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام (١) ، فرخم كما يرخّم العَلَم ، وطامر بن ابن طامر كناية عن مجهول ، لا عن عَلَم .

واستثنى الكوفيّون ما سمّي به من مثنّى ، وجمع تصحيح ، فمنعوا ترخيمه والبصريّون جوّزوه بحذف العلامة والنون .

[ما يحذف مع الحرف الأخير]

(ص) : ويحذف مع الآخر متلوّه ليناً ساكِناً زائداً ، قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه . وجوّز الجَرْمي حذف تالي(٢) الفتح ، والأخفش المقلوب عن أصْل ، والفرّاء السّاكن الصحيح ، ولين بعد حرفين . وقيل : إن كان واواً . وقوم : المدغم ، والكوفيّة : يا فعلايا ، والألف قبلها . ويحذف زائدان زيدا معاً ما لم يبق (٣) على حرفين . وكذا إن حرّك أوّلهما على المشهور .

أمّا (٤) متلوّ الهاء فمنعه الأكثر ، وجوّزه سيبويه إن بقي ثلاثة ولم ينتظر . وقال أبو حيّان : يجوزان ، والتركُ أكثر .

(ش) : تقدم أنّ الترخيم حذف الآخر . ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين ساكن زيد (٥) قبله أكثر من حرفين ، وحركة تجانسه ، سواء كان الآخر صحيحاً ، أصليّاً أم زائداً أم حرف علّة بشرط ألاّ يكون هاء تأنيث ، فيقال في منصور ، ومسكين ومروان ، وأسماء ، وزيدان ، وزيدون ، وهندات ، أعلاماً : يا منْص ، ويا مسْك ، ويا مرْو ، ويا أسْم ، ويا زيد ، ويا هند .

فإن اختلّ شرط مِمّا ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحاً كجعفر ، ولا ليناً مُتحرّكاً كقَنَوّر (٦) ، وهبيّخ (٧) ، ولا أصليّاً كمختار ، ومنقاد ،

(١) ب : « الأعلم » ، تحريف .

(٢) ب : « ثاني » مكان : « تالي » .

(٣) أ : « لم يبق » بإسقاط « ما » .

(٤) أ : « وأمّا » بالواو .

(٥) ب فقط : « زائد» .

(٦) القَنَوَّرُ : ضخم الرأس .

(٧) الهبيّج : الأحمق ، ومن لا خير فيه ، والوادي العظيم والنهر الكبير . وفي أ : « صبيح » بالصاد ، وفي ب « ضبيج » بالضاد ، كلاهما تحريف .



فإن ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافاً للأخفش حيث جوّز الحذف في هذه الصورة . فيقال : يا مخت . ويا منق . ولا ما قبله حرفان فقط كعِماد . وثَمود ، وسَعيد . لئلا يُشْبِه الاسمُ ببقائه على حرفين الأدواتِ ، إذ ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخره ساكن [١] خلافاً للفرّاء حيث جوز الحذف فيه فيقال : يا عم ، ويا ثم [٢] . ويا سع .

وقيل : إنما قال الفرّاء بالحذف في ثمود فقط فِراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمّة .

ووافق البصريين في عماد ، وسعيد . لانتفاء ذلك . وجوز أيضاً حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل ، فقيل : يا هر ، قال : لأنه لو بقي الساكن أشبه الأدوات . إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن.

وَرُدّ بأنه على لغة التمّام لا يشبهها ، وعلى الانتظار المحذوف مراد .

وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح إن كان مدغماً كقِرْشَبّ [٣] ، لأنّه في قوة حرف واحد ، ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغرنيق ، وفردوس خلافاً للفرّاء، والجَرْمي حيث جوزا الحذف فيه ، فيقال : يا غرن ويا فرد ، ولا ما قبل هاء التأنيث كسعلاة وميمونة عند الأكثرين .

وأجاز سيبويه حذفه إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً . ولم ينتظر المحذوف .

قال أبو حيّان : والصحيح مذهب سيبويه ، وبه ورد السمّاع ، قال :

٧١٩ ـ أحارُ بْنَ بَدْرٍ قد وَلِيتَ وِلايةً [٤] [١٨٤] .

---

(١) « إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن » سقط من أ .

(٢) ب : « يا ثمو » . تحريف .

(٣) القِرْشَبّ كإرْدَبّ ـ المسنّ والأكول .

(٤) لأنس بن زنيم كما في العيني ، هامش الأشموني ٣ : ١٧٤ وعجزه :

ـ فكن جُرَذاً فيها تَخُونُ وتَسْرِقُ ـ

=



يريد : حارثة بن بدر . وقال :

٧٢٠ — * يا أرْطُ ، إنّك فاعِلٌ ما قُلْتَهُ [١] *

يريد : يا أرطــاة .

• قــال :

٧٢١ — * أنك يا مُعَاوِ ، يا بْنَ الأفْضَلِ [٢] *

يريد : يا معاوية . ويا ابن الأفضل منادى ثانٍ ، لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله . يا معاو . ثم يبتدىء يا بن الأفضل .

ثم قال أبو حيّان : والوجه أن [٣] في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين : أحدهما — وهو الشائع الكثير — ترخيمه بحذف التّاء فقط . والثاني — وهو قليل : ترخيمه بحذف التاء وما يليها . وما فيه زائدتان زيداً معاً يُحْذفان . وذلك ألفا التأنيث كحمراء . والألف والنّون في نحو سكران . وعلامة التثنية والجَمْعَيْن كما تقدّم . وياء النسب كطائفيّ . والواو والتاء في ملكوت . ورَهَبُوت . وله ثلاثة شروط :

= وفي ط : « أجار بن زيد » وهو سهو كما قال صاحب الدرر : ١ : ١٥٩ لأن النداء لحارثة بن بــدر .

وفي أ . ب : « أحار بن بدر » وقد سقطت « قد » من ب .

(١) لزميل بن الحارث يخاطب به أرطاة بن سهبة وعجزه :

* والمَرْءُ يَسْتَحْيي إذا لم يَصْدُقِ *

من شواهد : الأشموني ٣ : ١٧٥ .

(٢) للعجّاج يخاطب يزيد بن معاوية . وصدره كما في الديوان : ١٦٣ .

* فقد رأى الرّاؤون غَيْرَ البُطّلِ *

والدرر ١ : ١٥٩ جعل الصّدر عجزاً . والعجز صدراً .

ورواية الديوان : « أنك يا يزيد » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٣٤ . والخصائص ٣ : ٣١٦ .

(٣) « أن » سقطت من أ .



الأول : كون زيادتهما معاً كما ذكر ، فلو لم يزادا معاً كعلباء [١] لم يحذفا ، لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فَعْلَلَ – ببناء سِرداح، وَزِلْزال . وكذلك : حَوْلايا ، وبَرْدَرايا [٢] لا يحذفان [٣] ، لأنهما لم يزادا معاً ، بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى للإلحاق .

الثاني : أن يبقى الاسم على ثلاثة ، فإن بقي على أقل لم يحذفا ، كيدان ، أو بنون [٤] علمـــاً .

الثالث : أن يكون أول الزيادتين ساكِناً ، فإن كان متحرّكاً لم يحذفا كَفَرَتَنَى [٥] ومن النحويين من يحذفهما معاً وما آخره ثلاث زوائد مِمّا قبل آخره حرف علة كحَوْلايا ، وبَرْدَرايا لا يحذف منه إلاّ الأخير فقط عند البصريين ، وجوّز الكوفية حذف الثلاثة .

قال أبو حيّان : قياس [٦] قولهم يقتضي حذف الثّلاث في : رغَبُوتي وَرَهَبُوتي [٧]

---

(١) العلباء ممدودة : عصب العنق ، وتثنيته : علباوان إن كانت همزته واواً ، أو علباءان إذا كانت همزته ملحقة ببناء سرداح ، شبهت بهمزة التأنيث التي في حَمْراء، أو بالأصلية التي في كساء انظر اللسان : « علب » .

(٢) أ : « وبردايا » ، تحريف .

(٣) ذكر ذلك سيبويه فقال في « باب ما تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف » : « وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلايا أوبردرايا: يا بَرْدرايَ أقبل ، ويا حوْلايَ أقبل » سيبويه ١ : ٣٣٩ (الأميرية) .

(٤) أ : « وينون » بالواو .

(٥) في ط : « كفرتين » ، تحريف . وهو لا يتفق مع الأسلوب .
والصواب من أ ، ب : « وفرتنى » : هي المرأة الفاجرة .
وانظر اللسان : « فرتن » فقد جعل نونه زائدة .

(٦) ب : « وقيا » بإسقاط السين ، تحريف .

(٧) رسمتا بالألف في النسخ الثلاث ، وانظر القاموس : « رهب » ، و « رغب » .



[لغتا المرخم]

(ص) : مسألة : الأجود انتظار المحذوف ، فلا يُغَيَّر الباقي إلاّ بتحريك ما كان مدغماً إن تلا ألِفاً . قيل: أوّلاً بما كان له لا أصليّ السكون فيفتحه على الأصح. وثالثها: يحذف كلّ ساكن يبقى .

قال الأكثر : وألاّ يرد ما زال سبب حذفه .

ويتعيّن : الانتظار في ذي التاء إن ألبس ، وقيل : مطلقاً ، وقيل : لا يشترط اللّبس في الأعلام . وفيما يؤدي إلى عدم نظير على الأصح . ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تمّم به وضعاً . ويرد ثالث ثنائي ذي لين ، ويضعّف ثانيه إن جهل ، وعيّنه الكوفيّة فيما قبل آخره ساكن .

(ش): في المرخّم لغتان: الانتظار، وهو نيّة المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيّته والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو ، وجاء عليه ما قرىء: « ونَادَوْا يامالِ »[(١)] وقول زهير :

٧٢٢ — * يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بِداهِيَةٍ [(٢)] *

وجاء على الثاني :

٧٢٣ — * يَدْعُون عَنْتَرَ والرِّماحُ كأنّهـا [(٣)] *

ثم إذا انتظر ، فلا يغيّر ما بقي ، بل يبقى على حركته وسكونه ، فيقال : يا جَعْفَ ، ويا هرقْ ، ولا يُعَلّ فيقال في ثمود ، وعلاوة ، وسقاية : يا ثمو ،

---

(١) الزخرف ٧٧

(٢) لزهير . وعجزه كما في الدرر ١ : ١٦٠ .

* لم يَلْقَها سُوقَةٌ قبلي ولا مَلِكُ *

(٣) من معلّقة عنترة . وعجزه :

* أشْطَانُ بِئرٍ في لَبَانِ الأدهَمِ *



ويا علاو [١] ، ويا سقايَ إلا بأمرين [٢] : أحدهما : تحريك ما كان ساكناً للإدغام إن كان قبله ألف : كاحمارّ ، ومُحْمَارٌّ عَلَمَيْن فراراً من التقاء السّاكنين ، بخلاف ما قبله غير ألف كحدبّ ، ومحمرّ [٣] فإنه يبقى على سكونه خِلافاً للفرّاء في قوله : بتحريكه أيضاً ، وحيث حرّك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى التي كانت [٤] له في الأصل ، فيحرّك في احمارّ بالفتح ، وفي محمارّ ، ومحمرٌّ بالكسر .

فإن لم تكن له حركة في الأصل كأسْحارّ نبت فبالفتح ، لأنه أقرب الحركات . وقيل : بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، نقله ابن عصفور عن الفرّاء . وقيل : يسقط كلّ ساكن يبقى بعد الآخر حتّى ينتهى إلى متحرّك [٥] فيقال : يا أسح نقله صاحب (رؤوس المسائل) [٦] عن الفرّاء .

الثاني : أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون ، ومُصْطَفَوْن علمين ، فإن الياء والألف حذفتا لملاقاة الواو .

فإذا رخّم بحذف الواو [٧] مع النون ردّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف ، فيقال : يا قاضِي ، ويا مُصْطَفَى ، هذا مذهب أكثر النحويين ، وقاسوه على ردّ ما حذف لنون التّوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف ، وعلى ردّ ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه .

وخالفهم ابن مالك ، وقال : لا يردّ هنا ، فيقال : يا قاضِ ، ويا مُصْطَفَ ، وإلا لزم ردّ كل مغيّر بسبب إزالة التّرخيم إلى ما كان يستحِقّه .

---

(١) ب : « ويا علا » بحذف الواو .
(٢) أ : « مارين » ، تحريف .
(٣) أ : « ومحو » ، تحريف .
(٤) « التي كانت » سقطت من ط .
(٥) أ : « المتحرك » بأل .
(٦) لا أدري مَن صاحب رؤوس المسائل المقصود ؟ . فقد ألف تحت هذا الاسم ثلاثة أعلام: رؤوس المسائل في الفروع لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي المتوفى ٤٤٧ . وللإمام النووي ، ولأبي الحسن المحاملي المتوفى ٣٠٧ ، ولأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .
(٧) أ فقط « رخم بحذفها » .



ويتعين الانتظار في موضعين : أحدهما : ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة ، وضَخمْة ، وعادلة [١] ، وقائمة إذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر ، هكذا جزم به ابن مالك .

وأطلق صاحب (رؤوس المسائل) المنع من غير اعتبار لَبْس البتّة .

قال أبو حيان : وفصّل شيوخنا فلم يعتبروا اللّبس في الأعلام ، واعتبروه [١٨٥] في الصفات . قال : وهو الذي دلّ عليه كلام سيبويه .

الثاني : ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير كما لو رخّم : « طَيْلِسان » [٢] بكسر اللام ، فإنّه لو قدّر تاماً لزم وجود فَيْعِل بكسر العين في الصحيح العين . وهو بناء مهمل ، كذا جزم به ابن مالك .

قال أبو حيان : هذا مذهب الأخفش . وأمّا سائر النحويين كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد التّرخيم من ذلك ، لأن الأوزان إنما يُعْتبر فيها الأصل لا ما [٣] صارت إليه بعد الحذف .

وإذا ترك الانتظار أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تمّم به وضعاً ، فيضم ظاهراً إن كان صحيحاً فيقال : يا حارُ ، ويا جعفُ ويا هرقُ . وتقدر فيه الضمّة إن كان معتلاً كقولك في ناجية : يا ناجي بسكون الياء . ويُعَلّ بالقلب أو الإبدال كقولك في ثمود : يا ثمي بقلب الواو ياء إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة ، وفي علاوة ، وسِقاية ، يا علاء ويا سقاء [٤] بإبدال الواو والياء همزة ، لوقوعهما آخراً

---

(١) ب : « وعاذلة » بالذال .

(٢) ب : « طيلسا » بإسقاط النون الأخيرة ، تحريف .

(٣) ب : « إلاّ » مكان : « لا » ، تحريف .

(٤) أ : « يا علا وياسقا » باسقاط الهمزة ، تحريف .

إثْر ألف زائدة ، وفي قَطَوان [١] : « يا قَطَا » بقلب الواو ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ، وإن كان ثُنَائِياً ذا لَين ضعّف إن [٢] لم يعلم له ثالث«كلات» مُسمّى به إذا رخمته حذفت التاء ، وضعّفت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة ، فقيل : يــا لاء .

وإن عُلِم ثالثه جيء به كذات علماً يرخّم بحذف التاء ، ويردّ المحذوف ، وهو الواو ، لأن أصله : ذوات ، ولذا قيل في التثنية ذَوَاتا ، فيقال : يا ذَوَا ، ولا تتعيّن [٣] لغة التمام عند البصريين في شيء من الأسماء .

وقال الكوفيون : تتعيّن [٤] فيما إذا كان قبل الآخر ساكن ، كَهِرَقْل فِرَاراً من وجود اسم متمكّن ساكن الآخر .

[مسألتان]

(ص) : وجوّز الأكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه . وقوم : الألف المَعْدُودة ، ويوقف على المرخّم بحذف الهاء غالباً بهاء ساكنــة ، وهي المحذوفة ، أو للسّكت خُلْفٌ ويعوّض منها ألف الإطلاق [٥] ضرورة .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : سمع من كلام العرب مِثْلُ : يا عائِشَةَ بفتح التاء . قال النابغة :

٧٢٤ — * كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ [٦] *

---

(١) قَطوان محرّكة : موضع بالكوفة .
ومن قوله : « وفي قطوان » إلى قوله : « إذا رخمته » سقط من ب .

(٢) من قوله : « إن لم يعلم له ثالث » إلى قوله : «جيء به كلات» سقط من أ .

(٣) ط : « يتعين » بالياء.

(٤) ط : « يتعين » بالياء .

(٥) أ : « لاطلاق » باللام ، تحريف .

(٦) للنابغة الذبياني . ديوانه ٤٨ . وعجزه :



الرواية بفتح أميمةَ . فاختلف النحاة في تخريج ذلك : فقال ابن كيسان : هو مرخّم . وهذه التّاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراءً له مجرى الوقف ، وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر.

وذهب قوم منهم الفارِسيّ : إلى أنها أُقْحِمَتْ ساكنةً بين حرف آخر المرخّم وحركته ، فحرّكت بحركته ، ودعاهم إلى القول بزيادتها حَشْواً أنّها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضمّ .

وذهب آخرون منهم سيبويه : إلى أن التاء زيدت آخراً لبيان أنها التي حذفت في التّرخيم ، وحرّكت بالفتح إتباعاً .

وعلى هذه الأقوال الاسم مرخّم . وقيل : إنه غير مرخّم . والتاء غير زائدة ، بل هي تاء الكلمة حرّكت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها ، والاسم مبنيّ على الضمّ تقديراً ، كما أنّ الأوّل من : يا زيد بن عمرو كذلك ، وهذا ما اختاره ابن مالك في « شرح التسهيل » بعد جزمه بقول سيبويه في « التسهيل » . واختاره أيضاً ابن طَلْحة .

وألحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء : ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال : يا عفراءَ هَلُمّي[1] بالفتح . قال ابن مالك : وهذا لا يصحّ ، لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرَج من القواعد .

الثانية : لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخّم بحذف التاء عن هاء ساكنة ، فيقال في الوقف على مثل : يا طلح : يا طلحَهْ .

= • وَلَيْلٍ أُقَاسِيه بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ •

من شواهد سيبويه ٢ : ٩٠ ، والحجة لابن خالويه ١٦٧ .

ومعاني القرآن للفراء ٢ : ٣٢ . وابن يعيش ٢ : ١٠٧ .

والخزانة : ١ : ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٢ : ٣١٦ ، والأشموني ٣ : ١٧٣ .

(١) ب : « سلمى » مكان : « هلمي » ، تحريف .



ونَدَرَ تركها : حكى سيبويه : يا حرمل في الوقف ، يريد : يا حَرْمَلَهْ .

قال ابن عصفور : وهذا يسمع ، ولا يقاس عليه . وقال أبو حيّان : بل يقاس عليه ، لأنه ليس في ضرورة شعر ، لكنه قليل . وإذا وقف بها ، فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء ، أو هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف ؟ خلاف : جزم ابن مالك بالأول . قال أبو حيّان : وحاصله أن الترخيم لا يكون إلاّ في الوصل ، فإذا وقفوا فلا ترخيم ، قال : وظاهر كلام سيبويه الثاني [1] .

قال : ومحلّ زيادتها ما إذا رخّم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة التمام ، فلا ، لأنه نَقص [2] لمّا اعتمدوا [3] عليه من جعله اسماً تامّاً حين بنوه على الضمّ [4] ، وقد يجعل بدل الهاء ألف الإطلاق عِوَضاً منها في الضرورة . قال :

٧٢٥ — • قِفي قبل التفرّق يا ضُبَاعا [5] •

ذكره ابن عصفور وغيره ، ونصّ عليه سيبويه ، فقال : واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلاً منها [١٨٦] .

• • •

(١) كلمة : « الثاني » سقطت من أ .

(٢) ط : « نقض » بالضاد مكان : « نقص » بالصاد ، تحريف .

(٣) أ : « اعترضوا » مكان : « اعتمدوا » ، تحريف .

ومن قوله : « لما اعتمدوا عليه » إلى قوله : « التفرق يا ضباعا » سقط من ب .

(٤) « على الضمّ » سقط من ط .

(٥) للقطامي يمدح زفر بن الحارث ، وقد سبق ذكره رقم ٣٩٤ .



المفعول المطلق

(ص) : المفعول المطلق : هو المصدر . وقيل : يختصّ بما فِعْله عام . وقيل : أعمّ منـــه .

(ش) : إنما سمّي مفعولاً مطلقاً ، لأنه لم يقيّد بحرف جرّ كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه .

والمصدر هو المفعول حقيقة ، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل . وأمّا المفعول به فمحلّ الفعـــل .

والزّمان : وقت يقع فيه الفعل [1] . والمكان : محلّ الفاعل والمفعول والفعل . والمفعول له عِلّة وجود الفعل . والمفعول معه مصاحِبٌ للفاعل أو المفعول .

قال أبو حيّان : تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلاّ ما ذكره صاحب البسيط [2] من تقسيمه المصدر المنتصب – إلى مفعول مطلق ، وإلى مؤكد ، وإلى متّسع ، فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامّة نحو : فعلت ، وصنعت ، وعملت [3] ، وأوقعت . فإذا قلت : فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل ، لأن الذوات الواقعة منا هي هذا ، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجية عنّا ، فلا تكون

---

(١) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٢) تقدم ذكره ١ : ٨٢ .

(٣) ط : « وعلمت » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .



مطلقة في حقّنا ، بل في حقّ الله كقولك : خلق الله زيداً ، فإنه مفعول مطلق ، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق .

[الخلاف بين النحويين في أصل المصدر]

(ص) : وهو أصل الفعل والوصف . وقال الكوفيّة : الفعل ، وابن طَلْحة : كُلٌّ أصل . وقَوْم : الفعل أصل الوصف .

(ش) : مذهب أكثر [١] البصريّين : أن المصدر أصل ، والفعل والوصف فرعان مشتقّان منه ، لأنهما يدلاّن على ما تضمّنه من معنى الحدث ، وزيادة الزّمان ، والذات التي قام بها الفعل ، وذلك شأن الفرع أن يُدلّ على ما يدلّ عليه الأصل ، وزيادة : وهي [٢] فائدة الاشتقاق .

ومذهب الكوفيين : أنّ الفعل أصل ، والمصدر مشتقّ منه ، لأن المصدر مؤكد للفعل ، والمؤكَّد قبل المؤكِّد ، ولأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحّته ، وذلك شأن الفروع ، أن تحمل على الأصول .

وذهب ابن طلحة [٣] : إلى أن كُلاًّ من المصدر ، والفعل أصل بنفسه [٤] ، وليس أحدهما مشتقّاً [٥] من الآخر .

وذهب بعض البصريّين : إلى أن المصدر أصل للفعل [٦] ، والفعل أصل للوصف .

وردّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدّلالة على زمن معيّن ، فبطل اشتقاقه

---

(١) كلمة : « أكثر » سقطت من ط .

(٢) ط فقط : « وهي » بالواو .

(٣) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف الأحمر الأموي الأشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة مات بأشبيلية ٦١٨ .

(٤) أ : « برأسه » .

(٥) ب : « ليس أحدهما مشتق » بالرفع ، تحريف .

(٦) ط : « أصل الفعل » باسقاط لام الجر .



منه ، وتعيّن اشتقاقه من المصدر . قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعـــة [١] .

[نوعا المصدر]

(ص) : ثم إن لم يُفِد زيادة على عامله : فمبهم لتوكيد ، وإلاّ فمختص لنوع وعدد . ويثنّى ، ويجمع دون الأول . وفي النوع خُلْف .

(ش) : المصدر نوعـــان :

مبهم : وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة ، كقمت قياماً ، وجلست جلوساً ، وهو لمجرّد التأكيد [٢] ، ومن ثم لا يثنّى ، ولا يجمع ، لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، فعومل معاملته في عدم التثّنية والجمع ، ولذا قال ابن جنّيّ : إنه من قبيل التأكيد اللّفظـــيّ .

وقيل : إنه من التوكيد المعنوي ، لإزالة الشّك عن الحدث ، ورفع توهّم المجاز ، وعليه الآمديّ ، وغيره .

وقسّم هؤلاء التوكيد المعنويّ إلى قسمين :

ما لإزالة الشك عن الحدّث ، وهو بالمصدر . وما لإزالته عن المحدّث عنه . وهو بالنّفس والعين .

ومختصّ [٣] : وهو ما زاد على معنى عامله ، فيفيد نوعاً أو عدداً نحو : ضربت ضرب الأمير ، أو ضربتين أو ضربات .

ويثنّى ذو العدد ، ويجمع بلا خلاف .

---

(١) انظر قصة الخلاف في الإنصاف : « المسألة الثامنة والعشرون » .
وفي أ : « فائدة » مكان : « منفعة » .

(٢) ط : « لمجرد لتأكيد » . تحريف .

(٣) أي النوع الثاني من نوْعَي المصدر المشار إليهما سابقاً .



وأمّا النوع ففيه قولان : أحدهما [١] : أنه يُثَنّى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول ، والألباب ، والحُلُوم .

والثّاني : لا ، وعليه الشَّلَوْبين قياساً للأنواع على الآحاد ، فإنها [٢] لا تثنّى ، ولا تجمع لاختلافها .

ونسبه أبو حيّان لظاهر كلام سيبويه . قال : والتّثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول : قمت قيامين ، وقعدت قعودين ، والأحسن أن يقال : نوعين من القيام ، ونوعين [٣] من القعود .

[ناصب المصدر]

(ص) : وناصبه مثله ، وصفة ، وفِعْل . فإن كان من لفظه وجرى عليه قال [٤] ابن الطّروِاة [٥] : بفعل مضمر . والسّهيليّ : بمضمر منه .

وإن لم يجرّ ، فثالثها إن غاير معناه فبفعله المضمر ، وإلاّ فبه . أو من غير لفظه : فالجمهور بمضمر . وثالثها : إن كان لتوكيد ، أو مختصاً ، وله فعل .

(ش) : ينصب المصدر بمصدر مثله نحو : « فإنّ جَهَنّم جزَاؤُكم جزاءً مَوْفُوراً » [٦]. وعجبت من ضرب زيدٍ عمراً ضرباً .

وبالوصف : اسم فاعل نحو : « والذّاريات ذَرْواً » [٧] ، و « الصافات صفاً » [٨] « والعاصفات عصفاً » [٩] ، أو اسم مفعول نحو : أنت [١٨٧] مطلوب طلباً ، وبالفعل

---

(١) كلمة : « أحدهما » سقطت من أ .
(٢) أ ، ب : « فإنه » .
(٣) أ : « وفرعين » ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « وجرى فيه وقال » بإسقاط « عليه » .
(٥) سبقت ترجمته ١ : ٩٢ .
(٦) الإسراء ٦٣ .
(٧) الذّاريات ١ .
(٨) الصافات ١ .
(٩) المرسلات ٢ .

نحو : « وما بَدَّلُوا تَبْدِيلاً »[١] . هذا إن كان من لفظه ، وهو جارٍ عليه كما مثّلنا على مذهب الجمهور .

ونفى صاحب الإفصاح[٢] فيه الخلاف . وقال ابن الطّراوة : هو مفعول به بفعل مضمر[٣] لا يجوز إظهاره . والتقدير في قعد قعوداً : فعل قعوداً . وقال السّهيليّ[٤] : كذلك إلاّ أنه قال : أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السّابق . فإذا قيل : قعد قعوداً فهو عنده بـ « قعد » أخرى[٥] ، لا يجوز إظهارها .

قال أبو حيّان : وهذا كله تكلّف ، وخروج عن الظاهر بلا دليل[٦] .

فإن كان من لفظه ، وهو غير جار عليه نحو : « أَنْبَتَكُمْ من الأرض نَبَاتاً »[٧] فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازنيّ[٨] .

والثاني : أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً ، والفعل الظّاهر دليل عليه ، وعليه المبرّد وابن خروف[٩] ، وعزاه لسيبويه .

والثالث : التفصيل : فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالآية ، فنصبه بفعل مضمر ، والتقدير : فنبتُّم نباتاً ، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات ، فلا يصحّ توكيده به .

---

(١) الأحزاب ٢٣ .

(٢) تقدم ذكره ١ : ٨٩ .

(٣) « بفعل مضمر » وما بعده سقط من أ إلى قوله « من لقط الفعل السابق » وفي ط : « بفعل مضمراً » بالنّصب .

(٤) انظر : ١ : ١٢٦ .

(٥) ط ، : « آخر » مكان : أخرى .

(٦) أ : « هذا كله » بإسقاط الواو .

(٧) نوح ١٧ .

(٨) من قوله : « وعليه المازنيّ » إلى قوله « الفعل الظاهر كالآية » سقط من أ .

(٩) انظر ١ : ١٩٣ .



وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله :

٧٢٦ — * وقَدْ تَطَوَّيْتُ انطِواءَ الحِضْبِ (١) *

لأن التطَوِّيَ والانطواء بمعنى واحد ، واختاره ابن عصفور .

وإن كان من غير لفظه ، فثلاثة مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله :

٧٢٧ — السّالِكُ الثّغْرةَ اليقظانَ كالِئُها
مَشْيَ الْهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ (٢)

فمشْي منصوب بمضمر دلّ عليه السالك .

---

(١) لرؤبة ، ديوانه ١٦ ورواية الديوان :

عن مَتْنِه مِرْداةَ كل صِقْبِ ... وقد تطوّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ
بين قَتادِ رَدْهَةٍ وشِقْبِ ... بعد مديد الجسم مُصْلَهِبِّ

وفي الدرر ١ : ١٦٠ ، واللسان : « حضب » جعل عجز البيت الأول صدراً وصدر البيت الثاني عجزاً له .

من شواهد سيبويه ٢ : ٢٤٤ ، وابن يعيش ١ : ١١٢ والحِضْبُ بكسر الحاء وفتحها : ضرْب من الحيّات وقيل : هو الذكر الضخم منها .

والرّدهة : نقرة في الجبل أو في الصّخر .

والشّقب : مهواة ما بين كل جبلين .

والمراد أنه ينساب في مشيته كما تنساب الحيّة .

وفي أ و ط : « الحصب » بالصاد ، تحريف .

(٢) في الدرر ١ : ١٦٠ غير منسوب ، وقد نسبه ابن جنيّ في الخصائص ٢ : ١٦٧ إلى الهذلي ،وهو المتنخل يرثي ابنه أثيلة .

وفي أ : « اليعرة » بالياء مكان : « الثغرة » ، تحريف .

وفي ب : « كاليها » بالياء ، وفي أ : « الفصل » ، بالصاد ، تحريف .

من شواهد الأشموني ٢:٢٩٠ .



والثاني : أنه منصوب بالفعل الظّاهر ، لأنه بمعناه فتعدّى إليه ، كما لو كان من لفظه ، وعليه المازنيّ .

والثالث : وعليه ابن جنيّ التفصيل : فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه ، كقعدتُ جلوساً وقمت وقوفاً بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ ، فلا بد من اشتراكه [١] مع عامله في اللفظ ، أو بيان النوع عمل فيه الظّاهر ، لأنه بمعناه .

وقال ابن عصفور : الأمر في التأكيد ما ذكر .

وأما الذي لغير التأكيد ، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً كقوله :

٧٢٨ — * وآلَتْ حَلْفةً لم تحَلَّلِ [٢] *

فحلفةً منصوبة بحلفت مضمرة ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظّاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل [٣] من لفظه ، لأنه لم يوضع .

* * *

(ص)والاختصاص بـ « أل » للعهد،والجنس . وقيل:لا تدخله إلا أن وصف ونعت، وإضافة [٤] ، ولا تعاقبه أن والفعل خلافاً للأخفش ، وينوب مضافه ككُلّ ، وبعض ، وضمير ، ونوع ، وهيئة ، وعدد ، وإشارة .

وأوجب ابن مالك وصفها به ، ووقت ، ونعت ، وما استفهاميّة ، وشرطيّة [٥]

(١) أ : « فلا بد من اشتراك مع ماثله » ، تحريف .

(٢) من معلّقة امرىء القيس ، وتمام البيت .

* ويوماً على ظهر الكثيب تَعَذَّرتْ .. عَلَيَّ ...

(٣) أ : « أن يكون الفعل من لفظه » بأداة التعريف .

ط : « أن يكون لفعل من لفظه » باللام .

(٤) أ : « ونعت إضافة » بإسقاط واو العطف ، تحريف . وفي أ : « وتعة » ، تحريف .

(٥) أ : « كشرطية » بالكاف ، مكان : « الواو » .



وآلة ، لاما لم يعهد ، ومنه عَلَمٌ كسبحان، وبرّة ، وفجار . واستعمل نحو: عطاء ، وثواب مصدراً . ولا يقاس والأكثر: لا ينصب مصدرين مؤكّداً . ومُبيِّناً . وقيل: يجوز وثلاثة .

[مسائل]

(ش) : فيه مسائـــل :

الأولى : الاختصاص في المصدر يكون بـ « أل » ، إمّا عهديّة نحو : ضربت الضّرب . تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب أيّ الضّرب الذي تعلم . أو جنسيةً نحو : زيد يجلس الجلوس مريداً الجنس ، والتنكير [١] ، ويكون بالنّعت نحو : قمت قياماً طويلاً . أو بالإضافة نحو : قمت قيام زيد ، والأصل : قياماً مثل قيام زيد . حذف المصدر . ثم صفته . وقام مقامهما المصدر [٢] . فأعرب بإعرابه .

الثّانية : لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع [٣] المصدر فلا يجوز ضربته [٤] أن أضربه ، لأن « أن » تخلّص الفعل للاستقبال ، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلّله بعضهم بأنّ « أن يفعل » يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يَسُغْ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر . وحكي عن الأخفش إجازة ذلك .

الثالثة : يقوم مقام المصدر المبيّن ما أضيف إليه من كُلّ ، وبعض نحو : « فلا تَميلُوا كُلَّ الْمَيْلِ » [٥] . لمته بَعْضَ اللّوم ، وما أدّى معناهما نحو : ضربت أيّ ضرب . « ولا تَضُرُّونَهُ شيئاً » [٦] ، وضمير نحو : « لا أُعَذِّبُه أحداً مِـــنَ

(١) كلمة : « والتنكير » سقطت من أ .
وفي ب : « والتكثير » ، وهو تحريف .
(٢) كلمة : « المصدر » سقطت من أ وفي أ : « وقام قيامها مقامها » . تحريف .
(٣) أ : « موضع » بالضاد .
(٤) من قوله : « فلا يجوز ضربته » إلى قوله : « إنما يكون بالمصدر المبهم » سقط من أ .
(٥) النساء ١٢٩ .
(٦) هود ٥٧ .



العَالَـمين (١) » . ونوع نحو : « والنّازِعات غَرْقاً » (٢) ورجعتُ القَهْقَرى ، وقعدتُ القُرْفُصَاءَ (٣) ، وهيئة نحو : مات مِيتَةَ سُوء ، وعاش عيشةً مَرْضِيّةً ، وعدد نحو : ضربت ثلاثين ضَرْبةً ، واسم إشارة نحو : ضربت ذلك الضّرب [١٨٨] .

قال ابن مالك : ولا بُدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر ، وردّه أبو حيّان بأن من كلامهم : ظننت ذلك ، يشيرون به إلى المصدر ، ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له ، وعلى هذا خرّجه سيبويه . ووقت نحو :

٧٢٩ — * ألم تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَـدَا (٤) *

أي اغتماض ليلة أرمد (٥) ، ونعت نحو : « وَاذْكُرْ رَبّكَ كثيراً » (٦) . « وما » الاستفهاميّة نحو : ما تضربُ زيداً أي أيّ ضرب تضرب زيداً (٧) . « وما » الشّرطيّة

---

(١) المائدة ١١٥ . (٢) النازعات ١ .

(٣) المراد : أن يجلس على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه ، أو يجلس على ركبتيه منكبّاً ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويتأبط كفّيه .
وفي القاموس : « القُرْفُصَى مثلثة القاف والفاء مقصورة والقُرْفُصَاء بالضمّ ، والقُرُفُصاء بضمّ القاف والراء على الإتباع .
وقد صحح الروداني أن القهقرى والقرفصاء يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما ، نحو : قهقر قهقرى ، وقرفص قرفصى أما بعد نحو : رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود . انظر الصبان ٢ : ١١٣ .
وفي أ : « قعدت القرفصى » ، تحريف .

(٤) للأعشى من قصيدة في مدح النبيّ عليه السلام وعجزه :
* وعاد كما عاد السّليم مُسَهّـداً *
ديوانه ٤٧ ، والمغني : ٢ : ١٦٥ ، والأشموني ٢ : ١١٤ .

(٥) يقدّره العيني ٢ : ١١٤ : « اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد » .

(٦) آل عمران ٤١ . (٧) كلمة : « زيداً » سقطت من ب ، ط .



نحو : ما شئت فقم ، أي أي قيام شئت . والآلة نحو : ضربته سَوْطاً ورشقته سهماً ، والأصل : ضربة سَوْط ، ورَشْقَة سهم .

ويطّرد في جميع أسماء آلات الفعل ، فلو قلت : ضربته خشبة ، ورميته آجُرّة لم يجز ، لأن الآجرّة لم تعهد آلة للرمي ، والخشبة لم تعهد آلة للضرب .

الرابعة : من المصدر ما هو عَلَمٌ للمعنى « كسبحان » علم للتسبيح و« برّة » علم للمبرّة ، و« فجار » علم للفجْرَة ، و« يسار » علم للمَيْسرة ، يقال : بَرّه بَرّةً ، وفَجَر به فَجارِ [1] ، وهو معلّق على الجنس .

الخامسة : استعملوا العطاء [2] مصدراً بمعنى الإعطاء ، والثواب مصدراً [3] بمعنى الإثابة ، قال الشاعر :

٧٣٠ — * وبعد عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتاعَـــا [4] *

وقال تعالى : « ثواباً مِنْ عِنْدِ الله [5] » وذلك مسموع لا يقاس عليه .

السادسة : منع الأخفش ، والمبرد ، وابن السراج ، والأكثرون عمل الفعل في مصدرين : مؤكد ، ومبيّن .

---

(١) جعل برّة ، وفجار اسمي مصدر فيه إشكال ، ذلك لأن المصدر ما جمع حروف الفعل ، واسم المصدر : ما لم يجمعها . وكل من برة ، وفجار يشتمل على حروف فعله . ولعلّ المراد كما قال الصبّان : اسم المصدر لغير الفعل المذكور كأبره ، وأفجره ، أي صيّره باراً ، وصيّره فاجراً ؛ ولكن كان ينبغي أن يقال : أبّر برّة ، وأفجر فجارِ .

(٢) كلمة : « العطاء » سقطت من أ .

(٣) في أ : « والثواب المصدر » بأل ، تحريف .

(٤) للقطامي . ديوانه ٣٧ .

* أكُفْراً بعدَ ردّ الموتْ عَنّي *

من شواهد : ابن عقيل ٢ : ٢٣ ، وأوضح المسالك رقم ٣٦٧ ، وشذور الذهب ٤١٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٨ .

(٥) آل عمران ١٩٥ .



وذهب السّيرافيّ وابن طاهر : إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثـلاثة إذا اختلف معناهـا نحو : ضربت [١] ضَرْباً شديداً ضربتين ، وعلى الأول [٢] الثّاني بدل . ومن المسموع في ذلك قوله :

٧٣١ – وَوَطِئْتَنَا وطْئاً عـلى حَنَـقٍ وَطْءَ المُقَيّدِ يابس الهَـرْم [٣]

ولا يصح فيه البدلية ، لأن الثاني غير الأول ، فيخرج على إضمار فعل .

[حذف عامل المصدر]

(ص) : مسألة : يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع :

منها ما كان بدلاً من فعله ، ويقدر معنى ما لا فِعل له كدِفْرا [٤] . والأصح : أن بَهْراً [له] [٥] فعل ، وأنه لا يقاس في الدعاء .

وثالثها : يقاس إن كان له فعل ، [٦] وجاز رفع بعضها ، وقبح إضافتها ، ومـا أضيف نصب .

---

(١) ط : « ضر » بإسقاط الباء والتاء ، تحريف .

(٢) أي المنع ، وهو رأي الأخفش ، والمبرد وابن السّراج .

(٣) في النسخ الثلاث : « ثابت القدم » ، وفي الدرر ١ : ١٦١ « نابت الهَرْم » .
وقد نسب في الدرر للحارث بن وعلة الذهلي .
وفي اللسان : « هرم » « يابس الهرم » ونسبه إلى زهير .
والهرْم : واحدتها هرْمة . وهي التي يقال لها : « حيهلة » .
وقيل : هي البقلة ، وقيل : هو شجر .
والمعنى : أن صاحب الحنق لا يبقي على من انتقم منه كما أن البعير المقيّد إذا وطىء على يابس الهرم يستأصله .

(٤) أ : « كذفر » تحريف ، ب : « كذافر » ، تحريف .
وفي ط : « كزفرا » بالذال ، تحريف .

(٥) زيادة مني لإصلاح الأسلوب وفي النسخ الثلاث « أن بهراً فعل» .

(٦) أ : « وما كان » « وجاز » ، تحريف .
وفي ط : « وجاء » بالهمزة .



ومما أفرد وأضيف : وَيْح ، وَوَيْس ، وويب [١] ، ويختار الرفع في ويح مفرداً عكس تَبّ ، وقيل : يجب. وفي عطف ويح [٢] على تَبّ وعكسه خلف . وعلى الجواز ينصب ويح ، وتبّ على حاله ويقال : ويله ، وويل له ، وويل طويلٌ ، وبالنّصب فيهما ، وعَوْل وعَوْلة [٣] ، ولا يفرد عنه ، ومضافها للتبّيين كـ « لك » بعد سَقْياً ، والأحسن في المعرف الرفع ، وهو سماع في الأصح .

(ش) : يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظيّة كقولك : حثيثاً لمن قال : أيّ سير سرت ؟ أو معنوية نحو : تأهُّباً ميموناً لمن رأيته يتأهّب لسفر ، وحجّاً مبروراً لمن قدم من حجّ ، وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة .

ويجب الحذف في مواضع : [٤] منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً ، كسَقْياً ، ورَعياً ، أو مهملاً ، أي غير موضوع في لسان العرب كدفرا [٥] بمعنى « نتناً » ، وأفّة [٦] وهي وسخ [٧] الأذن وتفّة [٨] وهي وسخ الأظفار ،

(١) هي كنايات عن الويل . وقد ذكر الجوهري أن ويح كلمة رحمة ..
وقال الصبان : ذكر شيخنا أن « ويس كويْح ، وويب كويل ٢ : ١٢٢ .

(٢) كلمة : « ويح » سقطت من أ .

(٣) ط : « وغول وغولة » بالغين ، تحريف ، صوابه من أ ، ب ، وانظر اللسان : « عول » فقد جاء ما نصه : العول والعولة : رفع الصوت بالبكاء .

(٤) ط : « مواضع في منها » بزيادة : « في » ، تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « كذفرا » بالذّال ، تحريف .
صوابه : « دفرا » بالدّال ، وهوالنتن .

(٦) في النسخ الثلاث : « أفة ، وتفة » وهذا موافق لرواية سيبويه : «أفة وتفة » انظر سيبويه ١ : ٣١١ (هارون) وحاشية ياسين ١ : ٣٣٠ : « أفاً ، وتفاً » .

(٧) في النسخ الثلاث : « ريح الأذن » صوابها : « وسخ الأذن » كما في القاموس « أف » .

(٨) أ : ونقة » بالنون والقاف ، تحريف .



فيقدّر للثلاثة فعل من معناها . وجعل ابن عصفور من ذلك : « بَهْراً » ، بمعنى غلبة ، ومنـــه [١] :

٧٣٢ — * ثم قالوا تُحِبُّها قلت بَهْراً [٢] *

أي غلبني حبّها غلبة [٣] .

وقال أبو حيّان : حكى ابن الأعرابي [٤] وغيره : أنه يقال للقوم إذا [٥] دعي عليهم : بهرهم الله ، فيكون منصوباً ، بفعل مستعمل ، لا مهمل [٦] .

واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدّعاء للإنسان أو عليـــه : كسقياً ورَعْياً ، وجَدْعاً ، وعقْراً [٧] ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، وتَعْساً ، ونكساً ، وبؤساً ، وخيبةً ، وتبـــًّا ، أو يقاس عليها ؟

فسيبويه على الأول ، والأخفش والمبرّد [٨] على الثاني .

قال أبو حيّان : وينبغي أن يفصّل ، فيقال : ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا . وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعاً قال :

---

(١) أ : « ومن » مكان : « ومنه » ، تحريف .

(٢) قطعة من بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وعجزه :

* عددَ النجم والحَصَى والتُّراب *

انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٣١ ، وسيبويه ١ : ١٥٧ .

(٣) كلمة : « غلبة » سقطت من أ ، ب .

(٤) محمّد بن زياد ، أبو عبد الله بن الأعرابي .

من مصنفاته : النوادر ، الأنواء ، تفسير الأمثال ، معاني الشعر . مات « بُسرّ مَن رأى » ٢٣١ أو ٢٣٣ هـ .

(٥) أ : « أدعى » مكان : « إذا دعي » ، تحريف .

(٦) أ : « مستعملاً لا مهملاً » .

(٧) كلمة : « وعقراً » سقطت من أ .

(٨) « والمبرد » سقطت من ط .



٧٣٣ ـ أقام وأقوى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ لأوّل من يَلْقى وشرٌّ مُيَسَّرُ [١]

فالمجرور خبر له .

ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلاّ في قبيح من الكلام ، وإذا أضيفت فالنصب حتم .

ومما جاء مضافاً : بُعْدَك ، وسُحْقَك ، وأنشد الكسائي : [١٨٩] :

٧٣٤ ـ إذا ما المَهَارَى بلّغتْنا بلادَنـا فبُعْدُ المَهَارَى من حَسيرٍ ومُتْعَبِ [٢]

ومما استعمل مفرداً ومضافاً [٣] قولهم للمصاب المرحوم : وَيْحَ فلان ، وويحه ، وويحٌ له وللمتعجّب منه [٤] . وَيْباً له ، وَوَيْبَك ، وَوَيْبَ غيرك ، وَوَيْسَكَ [٥] وَوَيْسَه [٦] . قال الجزُولي : وهو استصغار واستحقار [٧] .

وقال ابن طاهر : ويح كلمة تقال رحمة ، وَوَيْس كلمة تقال في معنى رأفة ، وهي مضافة إلى المفعول ، ومتى أضفتها لزمت النصب ، ولا يجوز فيها الرّفع ، لأنه مبتدأ لا خبر له .

فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول : ويحٌ له ، وَوَيْحاً له ، وويلٌ له ، وويلاً له ، ولا يَقْوى النصب في هذا قوته في غيره ، لأن هذا مصدر لا فعل له ، وإنّمـا

(١) نسبه سيبويه لأبي زبيد الطائي .
من : شواهد سيبويه ١ : ١٥٧ . وفي الدرر ١ : ١٦٢ « لأول ما يلقى » بوضع « ما » مكان « مَنْ » .

(٢) قائله مجهول . واستشهد به على أن المصادر النائبة عن أفعالها لا تستعمل مضافة إلاّ في قبيح الكلام .
وفي أ : « حصر » مكان : « حسير » تحريف .

(٣) ط : « استعمل مفرداً » أو مضافاً » بأو العاطفة .

(٤) ط فقط : « للمتعجب » بإسقاط الواو ، تحريف وفي ط أيضاً : « وويباً » بالواو العاطفة .

(٥) « ويسك » سقطت من أ . (٦) أ فقط : « وويه » .

(٧) أ ، ب : « واحتقار » .

يَقْوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو : حمداً [١] ، وشكراً ، فالرّفع في نحو : « ويح » [٢] ، وَ« وَيْلٌ » قَوِيٌّ .

والغالب على « ويح » الرّفع ، وعلى « تَبّ » النّصب إذا أفرد نحو : تبّاً له ، ويجوز : تَبٌّ لـــه .

وقال ابن أبي الربيع : تَبّاً لك التزم نصبه ، وويح لك التزم رفعه .

وفي ويل لك وجهان [٣] ولو قسنا لساوينا [٤] ، ولكن [٥] لا نتعدّى السّماع .

فإن عطف « ويح » على « تبّ » نصبته ، ولا يجوز رفعه ، لأنه لا خبر له .

وإن عطف [٦] تبّ على « ويح » فكحاله [٧] قبل العطف ، ويكون جملتان : فعليّة على اسميّة لتساويهما في المعنى .

ويقال : تبّاً له ، وويحٌ له ، فلا يكون في « ويح » إلاّ الرّفع كحاله قبل العطف . انتهـــى .

ومنع المازنيّ عطف « ويح » على « تبّ » وعكسه ، قال : لأن «ويح» رحمة له ، و « تب » بمعنى خسران له [٨] ، فكيف يتصوّر [٩] أن يدعو له وعليه في حين واحد .

« وأجيب » بأنّ « ويح » حينئذ أخرج مخرج الدّعاء ، وليس معناه الدعاء أو تَبّاً أيضاً دعاءٌ له على حدّ : قاتله الله ما أشعره !

ويقال للمصاب [١٠] : المغضوب عليه ، ويْلَهُ ، وويلٌ له ، وويلاً له ، وويلٌ

---

(١) ط : « نحو حمد » ، تحريف .

(٢) كلمة : « ويح » سقطت من أ .

(٣) في أ : « وفي ويل الوجهان » .

(٤) أ : « ولو فساد دمنا » ، تحريف .

(٥) أ فقط : « لكنه » .

(٦) ط : « عطفت » .

(٧) أ « فحاله قبل العطف » . باسقاط الكاف .

(٨) « له » سقطت من أ .

(٩) أ : « فيكون مقصوران » : تحريف .
ب : « فيكون » مكان : « فكيف » ، تحريف .

(١٠) أ : « للمضاف » ، تحريف .



طويل له ، وويلاً طويلاً ، فيجب النصب في الإضافة ، ويجوز هو والرفع في الإفراد .

ويقال : عوْل ، وعولك ، ولا يفرد ، وإنما يستعمل تابعاً لوَيْل [١] ، ومضافها للتّبيين كـ « لك » في سقياً لك .

وأما المعرّف بـ « أل » فالرفع فيه أحسن من النصب ، لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو : الوَيْلُ له ، والخيبة له [٢] ، لكن إدخال « أل » ليس مطّرداً في جميعها ، وإنما هو سماع نصّ عليه سيبويه ، فلا يقال : السّقي لك والرّعْي .

وقال الفرّاء والجَرْمي بقياسه ، ووهّاه [٣] أبو حيّان .

* * *

(ص) : ومنه المثناة كلبّيك ، وسَعْدَيْك تابعة ، وحنانَيْك ودوالَيْك ، وهذَاذَيْك ، وحِجَازَيْك ، وحذَارَيْك [٤] ، وحوالَيْك ولا تتصرّف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر ، قال ابن مالك : شاذّة لغائب [٥] . وخالفه أبو حيّان . فإن أفردت تصرّفت .

وزعم يونس « لبّاً » مفرداً قلبت ألفه ، وتثنيتها للتكثير ، وقيل للشّفع ، وزعمه السّهيليّ في حَنَانَيْك خاصة ، والكاف في ما هو خبر مفعول ، وطلب فاعل .

وقال الأعلم : حرف خطاب وسمع « لَبِّ » كأمْسِ [٦] .

---

(١) في اللسان « عول » : قال سيبويه : وقالوا : ويله وعوله ولا يتكلم به إلاّ مع ويله » .

(٢) « له » سقطت من أ .

(٣) ط : « ونفاه » مكان : « ووهّاه » .

(٤) « وحذاريك » سقطت من ط .

(٥) « لغائب » سقطت من أ وفي ط : كغائب.

(٦) ب : « كأمر » : تحريف ، وانظر الحديث عنها في الشرح .



(ش) : من الواجب حذف عامله ، لكونه بدلاً من فعله قولهم [١] في إجابة الدّاعي : لَبَّيْك ، وسَعْدَيك ، أي إجابة بعد إجابة ، وإسعاداً [٢] بعد إسعاد ، أي كلّما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك .

ولا يستعمل سَعْدَيْك وحده ، بل تابعاً لِلبَّيْك كعَوْله [٣] بعد وَيْله .

ويجوز أن يستعمل حَنَانَيْك [٤] وحده ، ومنه قولهم : حَنَانَيْك ، أي تحنّناً بعد تحنّن ، وقد نطق بفعله قال :

٧٣٥ – تحنّن عليّ هدَاك المليكُ فإنّ لكلّ مقامٍ مَقالاَ [٥]

ودواليك من المداولة قال :

٧٣٦ – إذا شُقّ بُرْدٌ شُقّ بالبُرْد مِثْلُه
دَوَالَيْكَ حتّى كُلُّنا غيرُ لاَبِسِ [٦]

---

(١) « قولهم » سقطت من ط . (٢) ب : « وإسعاد » بالرفع .

(٣) أ ، ب : «كقوله» : بالقاف ، تحريف .

(٤) ب ، ط : « لبيك » مكان : « حنانيك » ، تحريف صوابه في أ .

(٥) للحطيئة من جملة أبيات يستعطف بها عمر بن الخطاب لمّا حبسه في هجو الزّبرقان .
ديوانه ٧٢ ، واللسان : « حنن » .
وفي أ : « هداك الميلك » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .

(٦) لعبد بني الحسحاس :
في سيبويه ١ : ١٧٥
« دواليك حتّى ليس للبرد لابس »
وفي اللسان « دول » .
« دواليك حتّى مـا لِـذا الثوب لابس »
وانظر أوضح المسالك رقم ٣٢٩ ، وابن يعيش ١ : ١١٩ .
وفي أ : « إذا شق فرد اشتق بالفرد مثله » ، تحريف .
وفي أ أيضاً « حتّى كلها » ، تحريف .

أي : تداولنا دواليك . كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كلّ واحد منهما ثَوْب الآخر ليؤكد المودّة .

وهذاذيك ، قال :

٧٣٧ — * ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وطَعْناً وَخْضَا [١] *

أي : تَهذّ هَذاذَيك ، وحِجَازَيْك ، أي تحجز حجازيك أي تمنع ، وحَذَارَيْك أي تحذر ، أي ليكن منك حذَر بعدحذَر .

زاد صاحب البسيط : حَوَالَيْك ، أي إطاقة بعد إطاقة [٢] ، وهذه المصادر كلها لا تتصرّف ، وهي ملتزم فيها الإضافة والتثّنية فإن أفرد منها شيء كان متصرّفاً كقوله :

٧٣٨ — * فقالت حَنَانٌ ما أتى بكِ هَا هُنَا [٣] *

واختلف في تثنيتها، أهي تثنية يشفع بها الواحد،وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، (ومساعدة موصولة بأخرى ، وحنان موصول بآخر ، أم تثنية يراد بها التكثير ؟ على

---

١) للعجّاج يمدح الحجّاج ، ورواية الديوان ٩٢ :

* بالمَشْرفِيّاتِ وطَعْناً وخَضْا *

إلى أن يقول :

* وتارةً يُسَلِّفون قرْضاً *

* حتى تَقَضّي القدَرُ المُقَضّى *

* ضَرْباً هَذَاذَيْك وطعْنا وخَضْا *

والدرر ١ : ١٦٢ جعل الصدر عجزاً ، والعجز صدراً .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٥ ، والخزانة ١ : ٢٧٤ واللسان: «هذذ» والهذّ : السرعة في القطع ، والوخض : الطعن في الأجواف .

(٢) « بعد إطاقة » سقط من ب .

(٣) للمنذر بن أدهم الكلبي . وعجزه :

* أذُو نَسَبٍ أَمْ أنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ *

سيبويه ١ : ١٦١ ، ١٧٥ ، والخزانة ١ : ٢٧٧ .



قولين: أصحهما الثاني . وقال [١٩٠] السّهيليّ بالأول في حنانيك خاصة، قال : المراد : رحمة في الدنيا ، ورحمة في الآخرة .

ورُدّ بأن من العرب من استعمله ، وهو لا يعتقد الآخرة ، قال طرفة :

٧٣٩ ـ • حَنَانَيْكَ بعضُ الشّرّ أهون من بَعْض [١] •

وذهب يونس : إلى أن لبّيك اسم مفرد ، وأصله قبل الإضافة : لبا [٢] مقصوراً ، قلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضّمير كما قلبوا في لَدَيْك ، وعليك .

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لبّ [٣] ، كما أنّ حنانيك تثنية حنان ، لأنه سمع لبّ ولم يسمع « لبا » .

وذكر ابن مالك : أن إضافة لبيك إلى الظّاهر شاذّة كإضافتها إلى الضمير الغائب قـــال :

---

(١) لطرفة ، وصدره :

• أبا مُنْذِرٍ أفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنا •

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٤ .

(٢) في أ : « لبى » مرسومة بالياء ، والأظهر أن تكون بالألف ، لأن رأي يونس كما يقول ابن يعيش : أن لبيك اسم مفرد غير مثنّى وأن الياء فيه كالياء التي في عليك ، ولديك وأصله : لبب ، ووزنه : فعلل ، فقلبت الياء التي هي لام من لبّب ياء هرباً من التضعيف ، فصارت لبىَ ، ثم ابدلت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصارت لباً ، ثم لما أضيفت إلى الكاف في لبيك ، قلبت الألف ياء ، كما قلبت الألف في لدى ، وإلى إذا وصلتهما بالضمير ، قلت : إليك ، وعليك ، ولديك .

انظر ابن يعيش ٢ : ١١٩ .

(٣) قال ابن الأعرابي : « اللّبُّ : الطاعة . فإذا ثنّيت ، قلت في الرفع : « لبّان » وفي النصب والخفض لبيّن . اللسان : لبب .



٧٤٠ — * فَلَبَّى يَـــدَيْ مِسْوَر (١) *

وقـــال :

٧٤١ — * لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني (٢) *

وردّه أبو حيّان بأن سيبويه قال في كتابه : يقال : لبّى زَيد ، وسعدى زيد ، فساق ذلك مساق المنقاس المطّرد .

والكاف في نحو : لبّيك ، وسَعْدَيك ، وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول ، لأن المعنى : لزوماً وانقياداً لإجابتك ، ومساعدة لما تحبّه . ومعنى قولهم : سبحان الله (٣) ، وحنانيه : أسَبّحه ، واسترحمه .

والكاف في نحو : هذَاذَيْك ودَوَالَيْك ، وحنَانيْك إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل ، كأنه قال : هذّك ومداولتك ، وتحنّنك .

وزعم الأعلم : أنّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كهي في

---

(١) قطعة من بيت لرجل من بني أسد ، والبيت بتمامه هو :

دَعَوْتُ لِما نَابَنِى مِسْـــوَراً فلبّى فلبّي يَدَيْ مِسْـــوَرِ

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٦ ، والخزانة ١ : ٢٦٨ .

(٢) قبلــه .

إنك لو دَعَوْتَـــني ودونـــي زوراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيُـــون

* لَقُلْتُ لبّيْهِ لمن يَدْعوني *

وفي ب : « لبيه أن يدعوني » ، تحريف .

والزوراء : الأرض البعيدة . والمترع : الحوض الممتلىء . وبيُون : الواسعة .

وقد ورد هذا الرجز في اللسان : « بين » . وابن عقيل ٢ : ٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٠ .

(٣) كلمة : « الله » سقطت من أ .



« أبصرك » ، و « النّجاءَكَ » (١) ، و « ذلك » وحذفت النون لشبه الإضافة ، ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة ، والنون تمنعها من ذلك فحذفت.

ورُدّ بأن وقوع الاسم الظاهر ، وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونهـا حرفـاً .

وسمع مفرد لبّيك : لَبِّ بالكسر ، وهو مصدر بمعنى : إجابة منصوب مبنيّ كأمسِ ، وغاق ، لقلّة تمكنه ، كذا نصّ عليه سيبويه .

ورَدّ به أبو حيّان على ابن مالك حيث قال : إنه اسم فعل بمعنى : أجبت .

* * *

(ص) : ومنه : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه . ويلزم سبحان الله في الأصح . ولا يتصرّف ، ويلزم الإضافة . وعرّف سبحان الله (٢) بـ « أل » في الشعر ، وأفرد منوّناً وغيره . وقيل : إنه مبنيّ .

(ش) : من البدل (٣) عن فعله : سبْحان الله ، أي براءة له من السوء ، وليس مَصْدراً لسبّح ، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق : حاشيت من حاشى . ولوليْتُ من لَوْلا ، وصَهْصَهْتُ ، وأَفّفْتُ ، وسوّفت ، وبأبأت (٤) ، ولبّيت من: صه (٥) ،

---

(١) في النسخ الثلاث : « والنجاك » ، تحريف صوابه من المغني ١ : ١٥٥ .
قال الشمني : هي بنون مشدّدة ، وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف ممدودة : مصدر نجوت من من كذا أنجو نجاء ، ثم استعمل اسم فعل للأمر منه .
انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٥٥ .

(٢) كلمة : « الله » سقطت من أ .

(٣) أ : « المبدل » بالميم .

(٤) من قوله : « وبأبأت » إلى قوله : « وبأبأ » سقط من ب .

(٥) ط : « صه صه » بتكرار اسم الفعل .



وأفّ ، وسَوْف ، وبأباً [١] ، ولبيك . ولا يقال : سَبّح مخفّفاً ، فيكون سبحان مصدراً له .

ويلزم الإضافة، ولا يتصرّف، وقد يفرد[٢] في الشعر منوّناً إنْ لم تنو الإضافة [٣] كقولــه :

٧٤٢ — سبحانَهُ ثم سُبْحاناً نعوذُ بــه [٤] *

وغير منون إن نُويت كقوله :

٧٤٣ — * سُبْحان من علقمة الفاخر [٥] *

---

(١) في النسخ الثلاث : « بابي » بالياء والأظهر أن تكون : « بابا » ، لأن أصلها : إما أن يكون بأبى أنت ، ومعناه : أفديك بأبي فيشتق من ذلك فعل ومنه : بأبات الصبيّ ، وبأبأت به قلت له : بأبي أنت وأميّ .
وبأبأته أيضاً ، وبأبأت — قلت له : « بابا » انظر : اللسان « بأبأ » .

(٢) أ : « وقد يبرز » ، تحريف. (٣) « إن لم تنو الإضافة » سقط من ب .

(٤) عجزه :

* وقَبْلَنا سَبّح الجُودي والجُمُدُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ١٦٤ ، وروايته : « يعود له » . وقد نسب هذا الشاهد لورقة بن نوفل ، وفي اللسان « سبح » منسوب إلى أميّة وروايته :

* سُبْحَانَهُ ثم سُبْحاناً يَعودُ له *

ورواية الهمع والدرر ١ : ١٦٣ : « نعوذ به » .
وفي أ : « العوبه » مكان : « نعوذ به » ، تحريف .

(٥) للأعشى . وصدره :

* أقول لما جاءني فَخْرُه *

ورواية الدرر ١ : ١٦٤ « وقد قلت » مكان : « أقول » وهي رواية الديوان ٩٦ ، ورواية سيبويه ١ : ١٦٣ : « أقول لما » .
ورواية سيبويه والدرر : « فخره » ، والفاخر» . =



أراد : سبحان الله ، فحذف المضاف اليه ، وأبقى المضاف بحاله .

وعرّف بـ « أل » في الشعر قال :

٧٤٤ — * سبحانك اللّهم ذا السُّبحان [١] *

ومن ذلك : « معاذ الله » « بمعنى عياذاً بالله » .

ويلزم أيضاً الإضافة ولا يتصرف .

ومنه : ريحان الله [٢] بمعنى استرزاق الله [٣] .

ويلزم أيضاً الإضافة ، ولا يتصرف ، ولم ينطق له بفعل من لفظه ، فيقدّر من معناه أي : استرزقه . ولا يستعمل مفرداً ، بل مقترناً مع « سبحان الله » . وقيل : يستعمل وحده ، لأن سيبويه لم يذكره [٤] مقترناً مع سبحان الله ، ولا نبّه على ذلك .

ومذهب سيبويه : أن سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف . وقيل : هو مبنيّ ، لأنه لا يتصرّف ، ولا ينتقل عن هذا الموضع ، فأشبه الحرف .

* * *

(ص) : ومنه : سلاماً ، وحجراً . ومنه : عجباً ، وحمداً ، وشكراً لا كفراً ، وهل هو خبر أو إنشاء ، أو يلزم اجتماعهما ؟ خلاف [٥] . ومنه : أفعله وكرامةً ومسرّةً ، ونِعْمة عين وحُبّاً ، ونَعَام عين . ولا أفعله ولا كيْداً ، ولا همّاً ، ولأفعلنّه ، ورغماً ، وهواناً . وجاء رفع بعضها . وطرّدَهُ ابن عصفور . ومنه :

= ورواية الديوان : « فجره » و « الفاجر » كلاهما بالجيم .

وانظر الخزانة ٢ : ٤١ ، ٣ : ٢٥١ ، واللسان : « سبح » .

(١) في الدرر ١ : ١٦٤ . قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة وفي أ : « والسبحان » مكان : « ذا السبحان » .

(٢) في اللّسان : « روح » : الريحان : الرّزق . وقوله تعالى : « فروح وريحان » الواقعة ٨٩ : أي رحمة ورزق .

(٣) كلمة : « الله » سقطت من أ .

(٤) ب : « يذكر » بإسقاط الضمير ، تحريف .

(٥) ب : « خلافاً » بالنصب .



صلَفاً ، وكرَماً في التعجّب ، وهل منه غفرانك [١] ؟ خلاف .

(ش) : من البدل عن فعله سَلاماً بمعنى براءة منكم ، لا خير بيننا ولا شَرّ ، ولا يتصرّف بخلاف : « سلام » بمعنى : التحيّة فإنه يتصرّف . ومنه : حِجْراً بكسر الحاء ، يقال للرّجل : أتفعل هذا فيقول : حِجْراً ، أي منعاً ، أي أمنع نفسي ، وأبعده ، وأبرأ منـــه .

وقال سيبويه : أي ستراً وبراءة من هذا ، ومنه قوله تعالى : « ويقولون حِجْراً مَحْجُوراً » [٢] . ولا يتصرّف إذا كان مشاباً معنى المبـــادأة [٣] ، والتعوّذ [٤] بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو السّتر من غير أن يشاب هذا المعنى ، فإنه [١٩١] متصرّف كقوله تعالى « لِذِي حِجْر [٥] » .

ومن ذلك : عَجَباً وحمْداً ، وشُكراً لا كفراً ، قال ابن مالك : وهي إنشاء . قال أبو حيّان : وكذا قال الشّلَوْبين أيضاً فقال : إن قلت : كيف يكون هذا مما لا يظهر فعِلْهُ ، ولا شَكّ أنه يجوز أن تقول : حمدتُ الله حمداً ، وأحْمده حمداً ؟ فالجواب : إنما تكلّم سيبويه في « حمْد » الذي هو نفس الحَمْد ، أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد . وهذا لا يظهر معه الفعل ، بل يتعاقبان ، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد ، لا نفس الحمد .

قال أبو حيّان : والذي ذكره ابن عصفور أنّ هذه الألفاظ خبر فإنه قال : عجباً ، وحمداً ، وشكراً ، ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها ، أي : أعجب عجباً ، وأحمد حمداً ، وأشكر شكراً . وتفارق : وَيْلَهُ وأخواتها في أن معنى هذه الخبر ، ومعنى تلك الدّعاء .

---

(١) ب : « غفرا » .
(٢) الفرقان ٢٢ .
(٣) ب ، ط : « المباراة » بالراء ، تحريف .
(٤) وفي أ : « والقعود » مكان « والتعوّذ » ، تحريف .
(٥) الفجر ٥ .



وتفارق : سبحان الله وأخواته وإن كان معناها الخبر [١] من جهة أنها تتصرّف فتستعمل مرفوعة كقوله :

٧٤٥ ـ عجبٌ لتلكَ قَضِيّةٌ وإقامتي فيكُمْ على تِلْكَ القَضِيّةِ أَعْجَبُ [٢]

وتلك لا تتصرّف .

وقد سردَهَا سيبويه مع ما هو خبر . فقال : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » . من ذلك : قولك : حمداً . وشكراً . لا كفراً وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامة ومسرّةً . ونُعْمَةَ عَيْنٍ [٣] ، وحباً ونَعَام عَيْن ، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ، ولا هَمّاً ، ولأفعلنّ [٤] ذلك ورغْماً ، وهواناً ، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت : أَحْمَدُ اللهَ حَمْداً وأشكر الله شُكْراً ، وأَعْجَب عَجَباً ، وأكرمك كرامةً . وأسرّك مسرّةً . ولا أكاد كيداً . ولا أهمّ هماً . وأرغمك رغْماً [٥] ، ثم قال سيبويه : وقد جاء بعض هذا رفعاً ، يُبْتدَأُ [٦] ، ثم يُبْنَى عَلَيْه كقوله [٧] : « عجب لتلك قضيّة » . البيت .

قال : وسمعنا بعض العرب يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حَمْدُ الله ، وثناءٌ عليه ، كأنه يقول : أمري وشأني حَمْدُ الله ، وثناءٌ عليه . انتهى .

---

(١) « الخبر » سقطت من أ .

(٢) لضمرة بن جابر بن نهشل كما في الدرر ١ : ١٦٥ ونسبه سيبويه لبعض مَذْحج . وهو (هُنَيّ ابن أحمر الكنانيّ) .

انظر سيبويه ١ : ١٦١ . والخزانة ١ : ٢٤١ ، وشرح المفصل ١ : ١١٤ .

(٣) « عين » سقطت من ط .

(٤) أ فقط : « ولا أفعلن » بلا النافية ، وانظر المتن .

(٥) انظر هذا النصّ بعينه في كتاب سيبويه ١ : ١٦٠ .

(٦) ط : « يبتدىء » تحريف صوابه من أ ، ب ، وسيبويه ١ : ١٦١ .

(٧) أ : « كقولك » .



قال أبو عمرو بن بقيّ (١) : قول سيبويه : حمداً وشكراً لا كفراً له ، كذا تكلّم بالثلاثة مجتمعة » .

وقد تُفرَد ، و « عجباً » مفردٌ عنها .

وقال ابن عُصفور : لا يستعمل كفراً إلاّ مع حمداً ، وشكراً ولا يقال أبداً : « حمداً » وحده ، و « شكراً » إلاّ أن يظهر الفعل على الجواز . ولا يلزم الإضمار إلا مع : لا « كُفْراً » .

فهذه الأمور لما جرَت مَجْرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب .

وقال أبو حيان : لا يستعمل « أفعل ذلك وكرامةً » (٢) إلا جواباً أبداً ، وكأنّ قائلاً قال : أفعل ذلك ، أو أتفعله (٣) ؟ فقلت : أفعله ، وأكرمك بفعلِه كرامةً ، وأسرك مَسرةً بعد مسرَّة .

ولا يستعمل مَسّرَةً إلاّ بعد كرامةً ، وكذا (٤) نُعْمى عين بعد « حُبّاً » (٥) ، لا يقال : مسرّةً وكرامةً ، ولا نُعْمى عين وحُبّاً .

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام ، وكذا نعمة عين ، ونُعِام (٦) عين اسمان في معنى : إنعام ، ونُعِام عين بضم النون وكسرها ، وفتحها ،

---

(١) أ ، ب : « نقى » بالنون ، وفي ط « تقي » بالتاء . كله تحريف .
وابن بقى بالباء سبق ذكره ١ : ٢٥٦

(٢) ط : « أفعل كيداً وكرامة » ، تحريف .

(٣) أ : « إذا نفعله » مكان : « أو أتفعله » ، تحريف .
ب : « وتفعَلُه » بالواو .

(٤) أ : « وكذلك » مكان : « وكذا » .

(٥) ب : « جآ » مكان : « حبّآ » ، تحريف .

(٦) « ونعام عين » سقطت من أ .



وأنكر الشَّلَوْبين [١] الفتح .

وأكاد الذي قدّره سيبويه في كَيْداً اختلف فيه : فقال الأعلم : هي الناقصة ، والمعنى [٢] : ولا أكاد أقارب الفعل ، وحذف الخبر للعلم به . وقال ابن طاهر : هي التامّة ، والمعنى ، ولا مقاربة .

وهمّاً من هَمَمْتُ بالشيء ، ولأفعلنّ ذلك ، ورغماً جواب لمن قال : أفعله ، وإن رغم أنْفُهُ رَغْماً ، وإن هان هَوَاناً .

قال أبوحيّان : وقول سيبويه : وقد جاء بعض هذا رفعاً فيه دليل على أنه لا يطّرد ، وبه صرح صاحب (البسيط) وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة . انتهى .

ومن ذلك قولك في التعجّب : كَرَماً وصلفاً . قال سيبويه : لأنه صار بدلاً من أَكْرِمْ به [٣] وأَصْلِفْ .

قال بعضهم : ويُقدّر ناصبه : كَرُم [٤] كرماً ، وصلف صلَفاً . لأن أبنيـة التعجّب ليس منها ما له مصدر إلاّ فَعُل .

ومن ذلك : « غُفْرَانَك » عدّهُ ابن مالك تبعاً للزّجّاجِيّ فيما هو بدل من اللّفظ بالفعل ، وقيل : هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه . واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك ، فمرة قال بالأوّل ، [٥] ومرة قال بالثاني .

---

(١) أ : « شلوبين » بدون « أل » تحريف .
ب : « السلوبين » بالسين ، تحريف .

(٢) كلمة : « والمعنى » سقطت من أ .

(٣) « به » سقطت من أ .

(٤) ب : « لكرم » بزيادة اللام ، تحريف .

(٥) ب : « ومن » مكان : « ومرّة » ، تحريف .



واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطّلب أو [١] بمعنى الخبر ؟ فذهب الزجّاج إلى الأول ، وأنّ التقدير : اغْفِرْ غفرانك ، وعزاه السخاوي [٢] إلى سيبويه . وذهب الزمخشري إلى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب ، على المفعول به ، أي نطلب ، أو نسأل غفرانك . وجوز بعضُهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر ، أي : غفرانك مطلوبنا .

[وجوب حذف عامل المصدر]

(ص) : ومنها : الواقع في توبيخ مع استفهام أوْ لا للنفس أو غيرها ، أو تفصيل عاقبة طلب ، أو خبر ، أو نائباً عن خبر [١٩٢] اسم عين بتكرير أو حَصْر ، أو مؤكّد جملة لا تحتمل غيره ، ويسمى مؤكد نفسه [٣] ، أو تحتمل فمؤكد غيره ، ويلزم فيه معرفة البتة ، ولا يقدّم عليها في الأصح إلا نحو أجدك لا تفعل اللاّزم [٤] للإضافة لمناسب الفاعل ، وإيلائه غالباً « لا » أو « لم » ، أو « لن » .

وجوّز الزجّاج [٥] توسيطه ، وسيبويه رفعه ، والمبرد الباقي . ومنها :

---

(١) ب : « أم » مكان : « أو » .

(٢) في أ ، ب : « السجاوند » . وهو سراج الدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد الحنفي ، والظاهر أنه كان من علماء المائة الخامسة له كتاب : « الفرائض السجاوندية » .
وقد اعتنى بها الفضلاء وشرحوها شروحاً كبيرة .
انظر : الكنى والألقاب ٢ : ٢٨٢ .
وفي ط : « السخاوي » . وقد سبقت ترجمته ٢ : ١٦٣ .

(٣) « نفسه » سقطت من أ .

(٤) ط : « اللام » بإسقاط الزاي ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) أ ، ب : « الزجاجي » بالياء .
وفي ط : « الزجاج » .
والزجاجي كما جاء في أ ، ب تحريف صوابه من الشرح حيث اتفقت النسخ على أنه الزجّاج .



المشبّه به [١] مشعراً بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه. قال ابن خرُوف : بضعف ، وابن عُصفور سواء ، وهو أوْلى إنْ خلَتْ الجملة .

(ش) : من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر : ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله :

٧٤٦ ـ أذُلاً إذا شبّ العِدَى نارَ حَرْبِهمْ
وزَهْواً إذا ما يَجْنَحُون إلى السّلْمِ [٢]

أم دونه كقوله :

٧٤٧ ـ خُمولاً وإهمالاً ، وغيرك مُولَعٌ
بتثبيت أسباب السِّيادة والمَجْدِ [٣]

سواء كان التّوبيخ للمخاطب [٤] كما مثل ، وكقوله :

٧٤٨ ـ • أطَرَباً وأنْت قِنّسْرِيٌّ [٥] •

أم للنّفس كقول عامر بن الطُّفَيل يخاطب نفسه: أغُدّةً [٦] كغُدّةِ البَعير وموتاً في بيت سَلُوليّةٍ .

---

(١) ط : « المشتبه به » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ .

(٣) قائله مجهول ، كما في الدرر ١ : ١٦٥ .
وفي أ : « السعادة » مكان : « السّيادة » .

(٤) أ : « المخاطب » بإسقاط « أل » .
للعجاج . ديوانه ٣١٠ . وعجزه :
• والدّهْرُ بالإنسان دَوّارِيُّ •

(٥) والقنّسري : الشيخ . وفي أ : « قيسري » بالياء ، تحريف .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٠ ، ٤٨٥ ، والخزانة ٤ : ٥١١ ، والمنصف ٢ : ١٧٩ ، والإيضاح ٢٩٢ .

(٦) في النسخ الثلاث بالاستفهام : « أغدة » .
وفي اللسان : « غدة » بإسقاط همزة الاستفهام .

ومنها : ما وقع تفصيل عاقبة: طَلَب أو خبر . فالطّلب نحو : « فشُدُّوا الوَثَاق فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فِداء »[١] . والخبر نحو :

٧٤٩ — لأجْهَدَنَّ فإمّا دَرْءَ واقعةٍ تُخْشَى وإما بُلُوغ السُّؤْلِ والأمَلِ[٢]

ومنها : ما وقع نائباً[٣] عن خبر اسم عَيْن بتكرير أو حصْر . فالتكرير[٤] نحو : زيد سيراً سيراً ، أي يسير وكقوله[٥] :

٧٥٠ — أنا جدًّا جدّاً ، ولهُوك يـزدا دإذن ما إلى اتّفَاقِ سبيـلُ[٦]

أي : أَجِدّ جِدّاً .

والحصر نحو : إنما زيدٌ[٧] سيراً ، وما زيد إلاّ سيراً ، أي يسير ، وكقوله :

٧٥١ — ألاّ إنما المُسْتَوْجِبُون تفضُّلاً بدَاراً إلى نَيْلِ التَّقدّم في الفَضْلِ[٨]

أي : يبادرون بِداراً . جعل أحد اللفظين في التكرير عِوضاً من ظهور الفعل ، وقام مقامه في الحصر : « إنما » أو « ما » ، و « إلا » . فلو كان المخبر عنه اسم معنىً وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو : جَدُّك جَدٌّ عَظِيمٌ . وإنّما بِدَارُكَ بِدَارُ حَرِيصٍ .

ومنها : ما وقع مؤكّداً لمضمون جملة : فان كان لا يتطرّق إليها[٩] احتمال يزول بالمصدر سُمِّي مؤكّداً لنفسه ، لأنه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنه نفس الجملة نحو : « له علي دينارٌ اعترافاً » .

---

(١) محمد ٤ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ .

(٣) أ فقط : « ومنها نائب » .

(٤) « فالتكرير » سقطت من أ .

(٥) أ : « وكقولك » .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ وقد حرّفت فيه كلمة : « اتفاق » إلى « التفاق » .

(٧) أ : « إنما زيداً » بالنصب . تحريف .

(٨) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١٦٥ .

و « بداراً » مصدر وقع في حصر .

(٩) أ : « إليه » .



وإن كان مفهوم الجملة يتطرّق إليه احتمالٌ يزول بالمصدر سمّي مؤكداً لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرها لفظاً ومعنىً نحو : أنت ابني حقّاً .

قال أبو حيّان : وهذا المصدر المؤكّد به في ضَرْبَيْهِ [(١)] يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللاّم وبالإضافة، فالنّكرة نحو: هذا عبد الله حقّاً ، وقطعاً ، ويقيناً، وهو عالم جدّاً.

والمعرفة نحو : هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل ، واليقينَ لا الشّكَّ .

والمضاف نحو : صُنْعَ الله ، وَوَعْدَ الله ، وصِبْغَةَ الله [(٢)] ، وكِتابَ الله .

وقد التزم في بعضها التّعريف فقط [(٣)] نحو : البتّةَ كقولك : لا أفعله البتّةَ ، ومعناه : القطع . ولا أعود إليه البتّةَ ، وأنت طالق البتّةَ .

ثم هذا المصدر المؤكّد بضَرْبَيْه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّدة على الصحيح ، وسببه أنّ العامل فيه فعل يفسّره مضمونها من جهة المعنى ، إذْ التقدير في : له علي دينارٌ اعترافاً : أعتَرِفُ بذلك اعترافاً ، وفي : هو ابني حقّاً : أحقّه حقّاً ، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل ، فلم يجز تقديمه قياساً عليه [(٤)] .

وأجاز الزّجّاج توسيطه ، فيقال : هذا حقّاً عبد الله ، قال : لأنه إذا تقدّم جزء ، فقد تقدّم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله :

٧٥٢ ــ وكَذَا كُمْ مَصِيرُ كُلّ أُنَاسِ
سوف حَقّاً تُبْلِيهِمُ الأيّامُ [(٥)]

وقوله :

٧٥٣ ــ إني ورَبِّ القائم المَهْدِيّ ما زِلْتُ حقّاً يا بني عَدِيّ
أخا اعتِلالٍ وَعلى أَدِيٍّ [(٦)]

---

(١) أ : « ضربته » بالتاء ، تحريف . وضَرْبيه : قِسْمَيْهِ .
(٢) « وعدالله » ، و « صبغة الله » ساقطان من أ .
(٣) « فقط » سقطت من أ ، ب .
(٤) « عليه » سقطت من أ .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٦ .
(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٦ .

أي : سفر .

وأجاز قوم : تقديمه ، واستدلّوا بقولهم : أحقّاً[1] زيد منطلق . وأوّله المانعون على أن ، حقّاً هنا نصب على الظّرف ، لا على المصدر أي : أفي حقّ زيد منطلق[2] ، نصّ عليه سيبويه .

قال ابن مالك رحمه الله[3] : وأما قولهم : « أجدّك لا تفعل » ، فأجاز فيه الفارسيّ تقديرين :

أحدهما : أن يكون : لا تفعل في موضع الحال . والثاني : أن يكون أصله : أجدك [١٩٣] أن لا تَفْعَل، ثم حذفت أنْ، وبطل عملها . وزعم الشّلَوْبين أنّ فيه معنى القسم ، ولذلك قدّم . انتهى[4] .

قال أبو حيّان : قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكّد لما قبله ، وهو بمنزلة : أحقّاً لا تفعل كذا . ولا تستعمل إلا مُضافاً ، وغالباً بعد ، لا ، أو لم ، أو لن . قال في (النّهاية)[5] : والاسم المضاف إليه « جدّ »[6] حقّهُ أنْ يناسب فاعل الفعل الذي في التّكلّم والخطاب والغَيبة نحو : أجدّي أكْرَمْتُكَ ، وأجدّك لا تفعل ، وأجدّك

= وفي أ : « أري » مكان « أدي » ، تحريف .

وفي ب : « عدي » تحريف . صوابه من ط .

والأدي السفر . من ذلك قول الشاعر :

وحَرْفٍ لا تـزالُ عـلى أديٍّ مسلّمة العـروق من الحُمال

انظر اللسان : (أدا) .

(١) ط فقط : « حقاً » باسقاط همزة الاستفهام .

(٢) « لا على المصدر ، أي في حق زيد منطلق » سقطت العبارة من أ .

(٣) جملة « رحمه الله » سقطت من ط . (٤) « انتهى » سقطت من أ .

(٥) « النهاية » سبق التعريف به ١ : ٢٥٦ .

(٦) أ « والاسم المضاف اليه نحوجد » بزيادة : « نحو » .

لم تفعل ، وأجدّه لم يزرنا . وعِلّة ذلك أنه مصدر [١] يؤكد الجملة التي بعده ، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد .

قال أبو حيّان : فإن قلت : كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله ، وليس كذلك ، لأنك إذا فرضته مؤكداً فإنما يكون مؤكداً لما بعده ؟ قلت : إنما هو جواب لمن قال : أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا [٢] . فبلا شك أنّ المتكلّم يحمل كلامه على الجدّ فهو مُجِدّ فيما يقوله ، فإذا قلت : أتجدّ ذلك جدّاً فهو مؤكد لما قبله .

وجوّز سيبويه رفع هذا النوع كلّه ، أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ، ويكون لازماً الإضمار كالفعل [٣] ، فصنع الله مثلاً على إضمار [٤] « هو » أو « ذلك » [٥] « وله على ألف اعترافٌ كذلك [٦] .

وجوّز المبرّد رفع الباقي : الخبر [٧] المكرّر ، والمحصور . فيقال : زيد سيرٌ سَيْرٌ ، وإنما أنت سير .

ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشَبّهاً به مُشْعِراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله . وفاعله معنىً دون لفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك : مررت به فإذا له صوتُ صوتَ حمار ، وله صراخٌ صُراخَ الثّكْلَى ، وقوله :

٧٥٤ — • له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَد [٨] •

---

(١) أ : « قصد » مكان : « مصدر » تحريف .

(٢) أ : « أنا أفعل كذا » ، وأنا أفعل كذا بإسقاط لا النافية من الجملة الأولى .

(٣) « كالفعل » سقطت من ط .

(٤) « على إضمار » سقطت من أ .

(٥) ط : « هو وذلك » تحريف .

(٦) « وله على اعتراف كذلك » سقطت من أ ب .

(٧) ط : « رفع باقي الخبر » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٨) للنابغة الذبياني . من قصيدة يعتذر فيها لعمرو بن هند وصدره .

• مقذوفةٍ بدخيس النَّحْضِ بازِلُها

ديوانه ٣١ . وسيبويه ١ : ١٧٨.

والمقذوفة : الناقة التي رميت باللّحم .

=



واحترزنا بقولنا : مُشْعِراً بحدوث عَمّا لا يشعر به نحو : له ذكاء ذكاء الحُكماء فلا يجوز نصبه ، لأنّ نصب صَوْت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يَفْعَل مسنداً إلى فاعل ، إذ التقدير : في « وله صوت » . وهو يصوّت ، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه ، وذلك لا يمكن في : « له ذكاء » ، فلم يستقم النصب .

وبقولنا : بعد جملة عمّا بعد مفرد نحو : صوتُه صوتُ حِمار فلا يجوز نصبه .

وبقولنا : حاوية إلى آخره عن نحو : فيها صوتٍ صوت حمار ، وعليه نوح نوح الحمام ، فالنصب في ذلك ضعيف ، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت ، فلم يمكن تقديره : بيصوّت ، فوجه النّصب على ضعفه أنّ الصوت يدل على المصوّت .

وبقولنا : ولا صلاحية للعمل ، عمّا لا يصلح للعمل [1] في المصدر نحو : هو مُصوِّتٌ [2] صَوْتَ حِمار ، فإن صوت حمار هنا ينتصب « بمصوّت » لا بمضمر [3] .

ثم إذا اجتمعت الشروط ، فإن كان معرفةً تعيّن فيه ما ذكر من النصب على المصدريّة نحو : له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار ، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعلٍ أي يُبْدِيه ويُخْرِجُه [4] صَوْتَ حمار .

ويجوز الرفع في المعرفة ، والنّكرة على الإتباع بدلاً فيهما ، ونعتاً في النكرة ، وعلى الخبريّة بتقدير المبتدأ فيهما .

وجعل ابن خَروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع ، قال : لأن الثاني ليس

= والدخيس : الكثير . والنحض : اللحم وبازلها : نابها . والصريف : الصوت .
والقعو : ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب . والمسد : الحبل .

(١) « عما لا يصلح للعمل » سقطت من أ .

(٢) ب : « هو » مكان : « مصوّت » ، تحريف .

(٣) أ : « لا يضمر » ، تحريف .

(٤) أ ، ب : « أي يخرجه ، ويبديه » .



بالأول ، فيدخله [١] المجاز والاتّساع ، وجعلهما ابن عصفور متكافئين ، لأن في الرفع المجاز ، وفي النصب الإضمار ، والإتباع أَوْلى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدّم .

[نيابة صفات عن المصدر]

(ص) : مسألة : أنابوا عنه صفات كعائذاً بك ، وهنيّاً [٢] ، وأقائماً وقد قعدوا . وأعياناً كتُرباً ، وجندلاً ، وفاهاً لفيك [٣] ، وأأعْوَر وذَا نَاب . ولا يُقاس ، وفي الصّفات [٤] خُلْفٌ ، والأصح أنها أحوال ، والأعيان مفعولات .

وسمع رفع : تُرْبٌ ، وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء .

(ش) : أنابوا عن المصدّر اللاّزم إضمار ناصبه : صفات كعائذاً بك وهنيّاً لك [٥] ، وأقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وهي [٦] أسماء فاعلين ، وهَنِيءٌ ، من هَنُوء كشَرِيف من شَرُف ، قال بعض المغاربة : وهي موقوفة على السّمـــاع .

وزعم بعضهم : أنّ ذلك مقيس عند سيبويه ، يقال لكلّ من لازم صفة دائباً عليها نحو : أضاحكاً وأخارجاً ؟

وأنابوا عنه أيضاً أسماء أعيان ، قالوا : تُرْباً ، وجَنْدلاً في معنى : تَرِبتْ يداه ، أي : لا أصاب خيراً ، والترب : التّراب ، والجندل : الحجارة .

---

(١) ط فقط : « فيدخل » بإسقاط العائد .

(٢) في النسخ الثلاث : « وهنياً » بإسقاط الهمزة .

(٣) أ : « فاهاً بفيك » بالباء .

(٤) ب : « ولا تقاس في الصفات خلف » بإسقاط واو العطف ، تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « وهنياً لك » بإسقاط الهمزة .

(٦) أ ، ب : « وفي » مكان : « وهي » ، تحريف .

وقالوا : فاهاً لفيك ، أي فا الداهية [١] . ويستعمل هذا في معنى الدّعاء، أي: دهَاهُ اللهُ ، وقيل : ضمير « فاها » لِلْخَيْبة .

وقالوا : « أأعْور وذَا نَاب » ، والمقصود به الإنكار ، وأصله : أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدّمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب ، وهو [١٩٤] السّنّ ، فقال بعض الأسديين ذلك مُنْكِراً عليهم .

ولا يقاس هذا النوع إجماعاً ، لا يقال : أرضاً ولا جبلاً .

ورأي الأكثرين أن نصب الصّفات المذكورة على الحاليّة المؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير : أعوذ ، وأتقوم وأتقعد ، ونصب الأعيان على المفعوليّة بفعل مقدر ، والتّقدير : أطعمك الله، أو ألزمك ترباً وجندلاً ، وألزمك الله فاهاً لفيك ، وأتستقبلون أعورَ وذَا ناب .

وذهب المبرّد : إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل : كالمالح [٢] ، والعافية [٣] .

---

(١) المراد : فم الداهية و « فا » ، اسم من الأسماء الخمسة ، وهو : « فوك » يدل على ذلك قول أبي سدرة الأسدي :

فقلت لها فاها لفيك فإنها ... قلوص امرئٍ قاريك ما أنت حاذره

قال ابن يعيش : وإنما يعنون به « فم الداهية » فالضمير يعود إلى الداهية ، وانما يخصون الفم بذلك ، لأن أكثر المتالف فيما يأكله الإنسان ويشربه . وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك : دهاك الله ، وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً ، لأنه فم الداهية في التقدير .

انظر ابن يعيش ١ : ١٢٢ .

وفي ط : « فالداهية » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) أ : « كالثالج » .

(٣) العافية : اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي وهو المعافاة .

وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها ، وثغاءها . اللسان (عفا) .



وذهب الشَّلَوْبين وغيره : إلى أن «تربا وجندلا» انتصبا انتصاب المصادر بدليل جواز دخول اللام فيقال : تُرْباً لك ، كما يقال : سَقْياً لك .

وذهب ابن عصفور وابن خروف : إلى أن «أعور وذا ناب» حالان ، والتقدير : أتستقبلونه أعور .

وسمع رفع «تُرْب» على الابتداء ، وما بعده الخبر ، قال :

٧٥٥ — * فَتُرْبٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ[1] *

قال أبو حيّان[2] : ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يُدعى بها ، لو قلت : فوهاً لفيك على قصد الدّعاء لم يجز .

وأما غير المدعو بها فقال سيبويه : لو قال : أعورُ وذو نابٍ كان مصيباً .

قال أبو حيّان : وهو مبتدأ خبره مقدر ، أي : مُسْتَقْبِلُكُم أو مُصادِفُكُم .

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

* لقد ألَّب الواشُون إلْباً لِبَيْنِهِم *

ومما يذكر أن صاحب الدرر ١ : ١٦٦ ذكر أنه لم يعثر على تتمته .
والتتمة المذكورة من ابن يعيش ١ : ١٢٢ ، ومن شواهد الحجة لابن خالويه ٣٢٢ ، وشروح سقط الزند ١١٦٦ ، ١٨٨٣ .

(٢) من قوله : «قال أبو حيان» : «ولا ينقاس» إلى قوله : «قال أبو حيان : وهو مبتدأ» سقط من أ .



المفعُول لَه

(ص) : المفعول له : شرطه : أن يكون مصدراً خلافاً ليونس مُعَلِّلاً . قيل : ومن أفعال الباطن . وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله ، وقتاً ، وفاعلاً ، والجَرْمي ، والمبرّد ، والرّياشي : تنكيره .

والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جارّاً لأنواع المصدر ، ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار . فإن فقد شرط جرّ باللام أو مِنْ ، أو الباء ، قيل : أو في ، إلاّ مع أنْ وأنّ ويكثر معها مقروناً بـ « أل » ويقلّ مُجَرّداً .

ومنعه الجزُولي ، ويستويان مضافاً ، ويجوز تقديمه خلافاً لقوم ، لا تعدّده ، ولو مجروراً .

[شروط المفعول له]

(ش) : قال أبو حيّان : تظافرت نصوص النّحويين على اشتراط المصدريّة في المفعول له ، وذلك أن الباعث إنما هو الحدَث ، لا الذّوات .

وزعم يونس : أنّ قوماً من العرب يقولون : أمّا العبيدَ فذو عبيد بالنصب ، وتأوّله على المفعول له ، وإن كان العبيد غير مصدر .

وأوّله الزّجّاج بتقدير التّملّك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل : أمّا تملّك العبيد ، أي مهما تذكره من أجل [1] تملّك العبيد [2] .

(١) أ : « من أحد » مكان : « من أجل » ، تحريف .

(٢) على رأي الزجاج يكون المفعول له المصدر المحذوف وهو : « تملك » .

هذا ، وقد أنكر سيبويه رأي يونس ، وقبّحه وقال : إنه لغة خبيثة قليلة . وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم » انظر التصريح ، وحاشية ياسين ١ : ٣٣٤ .



وشرطه : أن يكون معلّلاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها ، كقعَد جلوساً ورَجعَ القَهْقَرى .

وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو : جاء زيد خوفاً ، ورغبةً ، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو : جاء زيد قِتالاً للكفّار ، وقِراءةً للعِلْم ، فلا يكون مفعولاً له .

وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو : ضربت ابني تأديباً ، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو :

٧٥٦ — * وقد نَضَّت لِنَوْم ثِيَابَها [١] *

لأن النّضَ ليس وقت النوم :

أو الفاعل نحو :

٧٥٧ — * وإنّي لَتَعْرُوني لذِكراك هَـزّة [٢] *

ففاعل : تعروني « هزة » . وفاعل : « ذكرى » الشاعر . أي : لذكراي [٣] إيّاك ، فيجرّان باللام .

ولم يشترط ذلك سيبويه ، ولا أحدٌ من المتقدّمين فيجوز عندهم : أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك ، وجئت حذَر زيد ، ومنه : « يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً [٤] »

---

(١) قطعة من بيت لامرىء القيس من معلقته ، والبيت بتمامه هو :

فجئت وقد نضّت لِنَوْم ثيابَهـا لدى الستر إلا لبسَة المُتَفضّل

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٢ ، وشذور الذهب ٢٢٨ . ونضت : مخفّفة ، ومشدّدة .

(٢) لأبي صخر الهذلي .

وعجزه :

* كما انتفض العصفور بلّله القَطْرُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٣ ، وشذور الذهب ٢٢٩ .

(٣) ط : « لذكرايا » . (٤) الرّعد ١٢ .



ففاعل الإرادة . هو الله . والخوف والطمع من الخَلْق .

وشرط الجَرْمِي والمبرّد والرّياشيّ : كونه نكرة . وأنه إن وجدت فيه «أل» فزائدة . لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل . فيكفي فيه النّكرة . فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها .

وردّه سيبويه والجمهور ، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه . فيعرفه ذات السبب ، وأنها المعلومة له ، ولا تنافي بينهما .

فمجموع الشروط باتّفاق واختلاف ستّة .

وبقي سابع ، وهو : ألاّ يكون من لفظ الفعل . فإن كان فمفعول مطلق ، لأن الشيء لا يكون عِلّة لنفسه ، وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيّان . فلذا لم أصَرِّح به .

[ناصب المفعول له]

واختلف في ناصبه ، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسيّ : أنّ ناصبهُ مفْهِم الحدث نَصْبَ المفعول به المصاحِبِ في الأصل حَرْفَ جَرّ . لأنه جوابٌ له ، والجواب أبداً على حسب السؤال ، فقولك في جواب : لِمَ ضربت زيداً ؟ : ضربته تأديباً ، أصله : للتأديب ، إلا أنه أسقط اللاّم . ونصب ، ولهذا تُعاد إليه في مثل : ابتغاءَ الثّواب تصدّقت له ، لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها .

وذهب الكوفيّون : إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف [١٩٥] الجرّ . ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ . فإذا قلت : ضربت زيداً تأديباً ، فكأنك قلت : أدّبته تأديباً .

وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه : إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه ، فالتقدير في : جئت إكراماً لك : أكرمتك إكراماً لك ، حذف الفعل ، وجعل المصدر عِوَضاً من اللّفظ به ، فلذلك لم يظهر .

ومتى فقد شرط من الشّروط المتقدمة وجب جرّه باللام ، وامتنع النصب .



فمثال فقد المصدريّة : جئتك للماء ، وللعشب ، وللسَّمُر(١) ؛ ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان .

وقد يَجُرّ بِمِنْ أو الباء لأنهما في معنى اللام نحو : « خاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ »(٢) . « فبِظُلْمٍ من الذين هَادُوا (٣) . .

قيل : وقد يجر بـ « في » السَّبَبيَّة نحو : « دخلت امرأةٌ النّارَ في هِرَّةٍ » .

ولا يتعيّن الجرّ مع أنْ وأنّ وإن كانا غير مصدرين . لأنهما يقدّران بالمصدر ، وإن لم يتّحدْ فيهما الفاعل أو الوقت ، لأنّ حرف الجرّ يحذف معهما كثيراً نحو : أزورك أن تُحْسِنَ إليّ . أو أنّك تُحْسِنُ إليّ .

ولا يتعيّن النصب أيضاً عند استيفاء الشّروط ، بل يجوز معه الجرّ . ثم إن كان مجرّداً من اللاّم والإضافة ، فالنصب أكثر ، ويقلّ الجرّ كالأمثلة السابقة ، ويجوز : ضربته لتأديب .

وذهب (٤) الجُزُولي : إلى تعيّن نصبه ، ومنع جرّه . قال الشَّلَوْبين : ولا سلف له في ذلك .

وإن كان معرّفاً باللام فالجرّ أكثر ، ويقلّ النّصب كقوله :

٧٥٨ — ◦ لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاء (٥) ◦

(١) أ : « وللسمن » بالنون ، تحريف ، صوابه من ب ، ط . والسَّمُرُ بوزن رَجُل ـ شجر الطّلح .
(٢) الحشر ٢١ . (٣) النساء ١٦٠ .
(٤) أ : « وزعم » مكان : « وذهب » .
(٥) قائله مجهول . وعجزه :

◦ ولو توالتْ زُمَر الأعداء ◦

من شواهد ابن عقيل ١ / ٢٩٥ .



وقولــه :

٧٥٩ — * شَنُّوا الإغارةَ فُرْسَاناً ورُكْبَاناً [١] *

ويجوز : للجبن وللإغارة.

وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره ، قال تعالى : « يُنْفِقُون أمْوَالَهُم ابْتغاءَ مَرْضَاتِ الله » [٢] ، وقال « لإيلاف قُرَيْش » [٣] .

ويجوز تقديم المفعول له على عامله ، ومنعه ثعلب وطائفة .

وردَ بالسماع . قال :

٧٦٠ — فما جَزَعاً وربِّ النَّاسِ أبكــي [٤] *

وقـــال :

٧٦١ — طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أطْرَبُ [٥] *

ولا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً ، ومن ثمَّ منع في قوله تعالى : « ولا تُمْسِكُوهــنَّ ضِراراً لتَعْتَدُوا [٦] ، فتعلق « لتعتدوا [٧] » بـ « تُمْسِكُوهُنَّ » على جَعْل « ضِراراً » مفعولاً له ؛ وإنما يتعلق به على جَعْل « ضِراراً » حالاً .

---

(١) لقريط بن أنيف . وصَدْرُه .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٩٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣١٦ .

وفي ب : « رشدوا » بالدال .

(٢) البقرة ٢٦٥ .

(٣) قريش ١ .

(٤) قال صاحب الدرر ١ : ١٦٧ نسبه أبو حيان لجحدر ، فإن كان يريد جحدر بن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة .

وعجزه :

* ولا حِرْصاً على الدنيا اعتراني *

(٥) مطلع قصيدة مشهورة للكميت بن زيد ،

وعجزه :

* ولا لَعِباً مِنِّي وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ *

(٦) البقرة ٢٣١ . (٧) « فتعلق لتعتدوا » سقط من أ .



المفعول فيه

(ص) : وهو ما ضُمِّن من اسْم وقتٍ مَعْنَى « في » باطّراد لواقع [١] فيه ولو مقدّراً ناصب له .

ويصلح له مبهم الوقت ، ومُخْتَصُّهُ ، فإن جاز أن يخبر عنه ، أو يجرّ بغير «مِنْ» فمتصرّف ، إما منصرف [٢] كـ «حين» أوْلا كـ «غُدْوةَ» ، و« بكرة » علَمَيْن ، وإلا فغير مُنْصرفٍ كبُعَيدات بَيْنٍ ، وما عيّن من بُكرة ، وسُحَيْر ، وضُحى ، وضحوة ، وصباح ومساء ، وليل ، ونهار ، وعتمة وعشاء ، وعشيّة ، وقد تمنع [٣] .

وجوّز الكوفية تصرف : ضُحى ، وعتمة ، وليل ، أو ممنوع كـ(سحر) معيّناً مجـرّداً .

(ش) : المفعول فيه الذي يُسمّى ظرفاً : ما ضمّن من اسمِ وقتٍ أو مكان معنى – في – باطّرادٍ لواقع فيه مذكور ، أو مقدّر ناصب له .

فما ضمّن : جنس يشمل الظرف والحال ، أو السّهل والجَبَل ، من قول العرب : مُطِرْنا السّهلَ والجبلَ .

وقولنا : من اسم وقت أو مكان يُخْرِجُ الحال .

وقولنا : باطّراد : يُخْرِجُ : السّهلَ ، والجبل من المثال المذكور ، فإنه لا يقاس

(١) ب : « الواقع » بأل .

(٢) ط : « متصرف » بالتاء . تحريف .

(٣) ط : « وقد يمنع » بالياء تحريف ، صوابه من أ ، ب ولأن المنع متّجه إلى « عَشيّة » فقط كما في الشرح وهي مؤنثة .



عليه ، لا [١] في الفعل ، ولا في الأماكن ، فلا يقال : أخصبنا السّهلَ والجبلَ ، ولا مُطِرْنا القيعانَ والتّلُولَ ، بل يقتصر فيه على مَوْرِدِ السّماع ، بخلاف ما ينصب على الظّرفيّة ، فإنّه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما ، تقول : جلست خلفك ، فيجوز : قَعَدْت خلفك ، وجلست أمامك .

والنّاصب للمفعول فيه : هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو : قمت يوم الجمعة ، وقمت أمامك ، فالقيام واقعٌ في يوم الجمعة ، وفي الأمام ، وهو العامل فيه ، أو مقدّراً نحو : زيد أمامك . والقتالُ يوم الجمعة ، فالعامل فيهما « كائن » أو « مستقرٌ » وهو مقدّر لا ملفوظٌ به .

وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان ، فلذا اقتصرت في الحدّ على ذكره [٢] ، وهو أوسع من المكان ، لأن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية ، مبهمة كانت [٣] أو مختصّةً .

والسبب في تعدّي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قُوّةُ دلالته عليه من جهة أنّ الزمان أحدُ مدلولَيْ الفعل ، كما أنّ السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدّلالة عليها من حيث يدلّ عليها من جهة المعنى واللفظ .

فالمبهم ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معيّن : كوَقْت ، وحِين ، وزَمان .

ويُنْصَبُ على جهة التأكيد المعنويّ ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل .

ومنه : « أسرى بعبده ليلاً » [٤] لأن الإسراء لا يكون إلاّ بالليل . قال بعضهم [٥] : ولا يُنْكَرُ التأكيد في الظرفية [٦] [١٩٦] كما لا يُنْكَرُ في المصدر والحال .

[تقسيم ظرف الزمان المختص]

والمختصّ قسمان : معدودٌ ، وهو ما له مقدارٌ من الزّمان معلومٌ : كسَنَةٍ ،

(١) أ : « إلاّ » مكان : « لا » تحريف .

(٢) أ : « على ذكر » بإسقاط الضمير العائد ، تحريف .

(٣) أ : « كان » مكان : « كانت » ، تحريف .

(٤) الإسراء ١ .

(٥) كلمة : « بعضهم » سقطت من أ .

(٦) أ ، ط : « الظرفين » ، تحريف ، صوابه في ب .



وشهر ، ويومين ، والمحرم ، وسائر أسماء الشهور ، والصيف والشتاء .

ولا يعمل[1] فيه من الأفعال إلا ما يتكرر ويتطاول ، فلا يقال : قتلت زيدا يومين ، ومن ثم قدروا في « فأماته الله مائة عام »[2] : وألبثه[3] مائة عام .

وغير معدود : وهو أسماء الأيام كالسبت ، والأحد . وما يخصص بالإضافة كيوم الجمل ، أو بـ« أل » كاليوم والليلة ، أو بالصفة كقعدت عندك وما قعدت عندك فيه زيد ، ومما أضافت إليه العرب لفظ « شهر » من أعلام الشهور ، وهو رمضان ، وربيع الأول وربيع الآخر خاصة .

ثم ظرف الزمان قسمان : أحدهما متصرف ، وهو : ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو ينتصب مفعولاً به ، أو ينجر بغير « من » : كسرني يوم الخميس ، ويوم الجمعة مبارك ، واليوم يوم الجمعة ، وأحببت يوم الجمعة و « ليجمعنكم إلى يوم القيامة »[4] .

ثم هو نوعان : منصرف : كحين ، ووقت ، وساعة ، وشهر ، وعام ، ودهر . وغير منصرف : كغدوة ، وبكرة علمين ، قصد بهما التعيين أم لا ؟ لأن علميتهما[5] جنسية ، فيستعملان استعمال أسامة ، فكما يقال عند قصد التعميم : أسامة[6] شر السباع ، وعند التعيين : هذا أسامة فاحذره ، يقال عند قصد[7] التعميم : غدوة[8] ، أو بكرة وقت نشاط ، وعند قصد التعيين : لأسيرن

---

(١) أ فقط : « لا يعمل » بإسقاط الواو . (٢) البقرة ٢٥٩ .

(٣) أ ، ب : « وألبثه » بالواو . (٤) النساء ٨٧ .

(٥) ب : « لأن علميتهما بها جنسية » بزيادة « بها » تحريف .

(٦) من قوله : « أسامة شر السباع » إلى قوله : « غدوة » أو بكرة وقت نشاط » سقط من أ .

(٧) كلمة : « قصد » سقطت من ب .

(٨) قال في اللسان « غدا » : « غدوة » معرفة لا تصرف . قال الأزهري : وهكذا يقول النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . ويقال : أتيته غدوة غير مصروفة ؛ لأنها معرفة مثل سحر » .

الليلة إلى غُدوة أو بُكْرَة به.

وقد يَخْلُوان من العَلَمية بأن يُنَكَّرا بعدها، فينصرفان، ويتصرّفان، ومنه: «ولهم رِزْقُهم فيها بُكْرَةً وعَشِيّاً[١]».

قال أبو حيّان: جعلت العرب: «غُدْوة» و «بُكْرة» علمين لهذين الوقتين، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعَتَمة، وضَحْوَة، ونحوهما. وذكر بعضهم أن «بكرة[٢]» في الآية إنما نوّنت[٣] لمناسبة «عشيّاً».

الثاني: غير مُتَصرِّف بأن لا يُخْبَر عنه، ولا يُجَرّ بغير «مِنْ» بل يلزم النّصب على الظرفية، أو يجرّ بـ «مِنْ» وإنما لم يَحْكُموا بتصرف ما جرّ بـ «من» وحدها كعند، وقبل، لأنّ «مِنْ» كثُرت[٤] زيادتها فلم يعتدّ بدخولها على الظّرف[٥] الذي لا يتصرّف[٦]، وهو أيضاً نوعان:

ممنوع الصرف: كسَحَر إذا كان من يوم بعينه، وجرّد من أل والإضافة، نحو: أزورك يومَ الجمعة سَحَرَ، وجئتُك سَحَرَ وأنت تريد بذلك[٧]: من يوم بعينه، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه يتصرف ويتصرّف نحو: «نجّيناهم بِسَحَرٍ[٨]».

وكذا إنْ عرّف بـ «أل» أو الإضافة نحو: سِيرَ بزيد يومَ الجُمُعة السَّحَر منه[٩] أو من سَحَرِه[١٠].

ومنصرف: «كبُعَيْدات بَيْنٍ» بمعنى أوقات غير متّصلة، وهي[١١] جمع:

(١) مريم ٦٢. (٢) أ، ب: «أن غدوة في الآية» تحريف صوابه في ط.

(٣) في النسخ الثلاث: «إنما تؤنث» تحريف، صوابه في حاشية الصبان ٢: ١٣٢.

(٤) أ، ط: «كثرة» بالتاء المربوطة تحريف. (٥) ب: «الصرف» تحريف.

(٦) ط فقط: «لا ينصرف» بالنون تحريف، صوابه في أ، ب.

(٧) أ، ب: «ذلك» بدون الباء. (٨) القمر ٣٤.

(٩) «منه» سقطت من أ. (١٠) أ، ب: «أو سحره» بإسقاط: «من».

(١١) أ فقط: «وذي الجمع».



« بُعَيْد » [١] مُصَغَّرةً ، ومعناه : لقيته [٢] مِراراً متفرّقةً قريباً بعضها من بعض ، فجمع « بُعَيْد » يدلّ على ما أريد من المِرَار [٣] ، وتصغيرُه يدلّ على ما أريد من تقاربها ، لأن تصغير الظرف : المرادُ به التّقريبُ .

ومنه ما عيّن من « بكرة » و « سُحَيْر » [٤] وضُحى ، وضَحْوة ، وصباح ، ومَساء ، وليل ، ونهار ، وعَتَمة وعِشَاء ، وعَشِيّة ، فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معيّنة ، فوضعت موضع المعارف ، وإن كانت نكرة ، ولذلك لا تَتَصرّف ، وتوصف بالنّكرة تقول : أتيتك يوم الخميس ضُحى مُرْتَفِعة ، ولَقِيتُكَ يوم الجمعة عتمة متأخّرة ..

وقد يمنع « عشية » الصّرف ، فتصير إذ ذاك عَلَماً جِنْسِياً كَغُدْوة .

وأجاز الكوفيون تصرّف ما عُيِّن من عتمة ، وضَحْوة ، وليل ، ونهار ، فتقول : سير عليه عتمة ، وضَحْوة ، وليل ، ونهار .

(ص) : ومنه ما لم يُضَفْ مِنْ مركّب الأحيان : كصباحَ مساءَ ، أيْ كلّ صباح ومساء ، ويساويه المضاف معنى خلافاً للحريريّ في تخصيصه الفعل بالأول .

وذو ، وذات ، مضافين لوقت إلاّ في لغة ، وأنكرها السّهيلي في «ذات» . ويقبُحُ تصرّف وصف حينٍ عرض قيامه ، ولم يُوصَفْ .

(ش) : ألحِق بالممنوع التّصرّف في التزام النّصب على الظرفيّة ما لم يضف من مركّب الأحيان : كفلان يزورنا صباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ ، أي كلّ صباح ومساء ، وكل يوم ، قال :

---

(١) ط فقط : « بعد » . (٢) ب : « ولقيته » بالواو .

(٣) ب : « المراد » بالراء والدّال . وفي أ : « المزاد » بالزاي والدال وكلاهما تحريف ، صوابه في ط .

(٤) « إذا صغّر ، وأريد به سَحَر يوم بعينه ، فإنه ينصرف ويدخله التنوين ، ولم يتصرّف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون إلاّ منصوباً » شرح المفصّل ، ٢ : ٤٢ .



٧٦٢ – ومَنْ لا يَصْرِفِ الواشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَضنوه خَبالا [١]

وقال :

٧٦٣ – آتِ الرِّزقُ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِلْ طلباً ، وابْغِ للقيامة زادا [٢]

وهو مبني حينئذ لتضمّنه معنى حرف العطف : كخمسةَ عشرَ ، بخلاف ما إذا أُضيف الصّدر إلى العجز ، فإنه يتصرف [١٩٧] فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله :

٧٦٤ – ولولا يومُ يومٍ ما أردنا [٣]

وقوله :

٧٦٥ – وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ [٤]

وكذا إذا لم يركّب ، بل عطف نحو : فلانٌ يتعاهدُنا صباحاً ومَساءً .

وزعم [٥] الحريريّ في (درّة الغوّاص) [٦] : أنه فرقٌ بين قولك : يأتينا صباحَ

---

(١) قائله مجهول .
وفي شذور الذهب ٧٢ : « يبغوه » مكان : « يضنوه » .
وفي أ « يضنونه » وهو تحريف .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد شذور الذهب ٧٣ . وقد سقطت كلمة « يوم » الثانية من أ .

(٣) للفرزدق ، ديوانه ٩١ . ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٦٨ : أنه لم يعثر على قائله . وعجزه :
جَزَاءَكَ والقُروضُ لها جَزَاءُ
من شواهد سيبويه ٢ : ٥٣ . وقد نسبه للفرزدق ، والخزانة ٣ : ١٠٨ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٨٦ . وصدره :
ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدِّينِ

(٥) من قوله : « وزعم الحريريّ » إلى قوله : « وأن الخوّاص يهمون » سقط من أ .

(٦) الدّرة ١٩٣ ، وقد نقل السّيوطي هذا النّص بتصرّف .



مَسَاءٍ على الإضافة ، وصباحَ مَساءَ على التركيب ، وأن الخواص يَهِمُون [١] في ذلك ، فلا يفرقون بينهما ، وأن الفرق هو أن المراد به مع الإضافة : أنه يأتي في الصباح وحده ، إذْ تقدير الكلام : يأتينا في صباحِ مَساء [٢] .

والمراد به عند تركيب الاسمين ، وبنائهما على الفتح : أنه يأتي في الصباح والمساء ، لأن الأصل : صباحاً ومساءً ، فحذف العاطف .

وردّ عليه ابن بَرّي [٣] : بأن هذا الفرق لم يقله أحد ، بل صرح السّيرافي : بأن سير عليه صَباح مساءٍ ، وصباحَ مَساءَ ، وصباحاً ومساءً ، معناهن [٤] واحد .

ثم قال : وليس : سير عليه صباحَ مساءٍ مثل قولك : ضربت غلام زيد ، في أن السير لا يكون إلاّ في الصباح ، كما شهر [٥] أن الضرب لا يقع إلاّ بالأول ، وهو الغلام دون الثاني ، لأنك إذا لم ترُدْ أنّ السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ، وهذا نص واضح [٦] .

وألحق العرب أيضاً بالممنوع التصرّف في التزام النّصب على الظرفية : « ذا » ، و « ذات » مضافين إلى زمان نحو : لقيتُه ذا صباحٍ ، وذا مساءٍ ، وذاتَ مرّة ، وذاتَ يوم ، وذاتَ ليلة ، قال :

---

(١) في أ : « يوهمون » وفي ب : « يهون » كلاهما تحريف صوابه في ط من وهم في الشيء من باب « وعد » : إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره .

(٢) أ : « يأتي لنا في الصباح والمساء » بزيادة « لنا » .

(٣) هو عبدالله بن برّي بن عبد الجبار ، أبو محمد المقدسي لم يكن في الديار المصرية مثله . صنف « اللّباب في الردّ على ابن الخشاب » في ردّه على الحريري في « درة الغواص » . وله حواش على الصّحاح مات ٥٨٢ .

(٤) من قوله : « معناهن » إلى قوله : « مثل قولك » سقط من أ .

(٥) كلمة : « شهر » سقطت من أ .

(٦) أ : « واحد » : تحريف .



٧٦٦ ـ • إذا شَدَّ العِصابة ذاتَ يَوْم[1] •

إلا في لغة خثعم[2] فإنها أجازت فيها التصرّف ، فيقال : سير عليه[3] ذاتُ ليلةٍ بالرفع[4] وقال[5] بعض الخثعميين :

٧٦٧ ـ • عزمتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ[6] •

وزعم السهيلي : أنّ « ذات مرة » ، و « ذات يوم » لا تتصرّف إلا في لغة خثعم ، لا غيرها ، وأن الذي يتصرّف عندهم إنّما هو[7] « ذو » فقط ، وردّه أبو حيّان بتصريح سيبويه ، والجمهور بخلاف ذلك .

والسبّب في عدم تصرّف : « ذا » و « ذات » في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة ، صفتان لظرف محذوف ، والتقدير في « لقيته ذا صباح ومساء » :

---

(١) لأبي قيس بن الأسلت يمدح سعيد بن العاص القرشيّ الأمويّ . وتمامه :

• وقام إلى المجالس والخصوم •

وانظر في « أبي قيس بن الأسلت » معجم الشعراء ٥٣٠ والخزانة ٢ : ٥٣٣ .

(٢) « لخثعم » سقطت من أ . (٣) ب فقط : « سرى عليه » .

(٤) « ذات » سقطت من ب . (٥) أ : « قال » بدون واو .

(٦) لأنس بن مُدْرِكة الخثعمي . وتمامه :

• لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ •

و « ما » مجرورة الموضع ، لأنها وصف لأمر ، أي لأمر معتد أو مؤثر يسوّد من يسود من شواهد : سيبويه ١ : ١١٦ ، وروايته : « لشيء » مكان : « لأمر » ، ومجاز القرآن ٢ : ١٠١ والخصائص ٣ : ٣٢ وابن يعيش ٣ : ١٢ ، والخزانة ١ : ٤٧٦ ، ٢ : ٩٤ .

(٧) « إنّما هو » سقطت من أ .



وقتاً [١] صاحب هذا الاسم ، و « ذات يوم » : قطعةٌ ذات [٢] يوم ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، فلم يتصرّفوا في الصّفة لئلاّ يكثر التّوسّع .

وعبارة ابن أبي العافية : فضَعُف لذلك ، ولم يستعمل إلاّ ظرفاً ، ولأن [٣] إضافتهما من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم ، وهي قليلة في كلام العرب ، فلم يتصرّفوا فيها لذلك .

واستقبح جميعُ العرب التصرّف في صفة حينٍ [٤] عرض قيامها مقامه ، ولم توصف كقولك : سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً ، فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها [٥] ، وانتصب [٦] على الظّرفيّة ، فلو تصرّف فيها ، فقيل : سير عليه قديمٌ أو حديثٌ ، أو طويلٌ قَبُحَ ذلك .

فإن لم يعرض قيامها مقامه ، بل استعمل ظرفاً ، وهي في الأصل صفةٌ نحو : « قريب ، ومليّ » [٧] حسن فيهـــا التّصـرّف نحو : سير عليه قريبٌ ، وسير عليه مليٌّ

---

(١) في النسخ الثلاث : « وقت » بالرفع على أنها خبر لكلمة « والتقدير » ، والأوضح أن تكون : « وقتاً » بالنصب كما تشير إليه عبارة الصبّان ٢ : ١٣٣ : « ومن غير المتصرّف عند خثعم ذا ، وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو : لقيته ذا صباح . وذا مساء ، وذات يوم ، وذات ليلة ، أي وقتاً ذا صباح . ووقتاً ذا مساء ، ومدّة ذات يوم ومدّة ذات ليلة ، أي وقتاً صاحب هذا الاسم ، ومُدّة صاحبت هذا الاسم » .

(٢) الأحسن أن تكون : « مدّة » في موضع « قطعة » كما هي في نصّ الصبّان السابق .

(٣) أ : « لأن » بدون واو .

(٤) المراد بالحين : الزّمان ، يدلّ على ذلك قول الصّبان ٢ : ١٣٢ : « واستقباح كل العرب تصرّف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم تُوصَف » .

(٥) ط فقط : « عرض حذفها بموصوفها » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٦) أي الوصف .

(٧) في ب : « وبليء » بالباء والهمزة تحريف .
والمليّ كما في القاموس : « ملا » : الساعة الطويلة .



من النّهار [١] ، أي : قطعة من النهار ، ولو وصفت حسن فيها أيضاً التّصرّف [٢] نحو : سير عليه طويلٌ من الدّهر ، لأنها لمّا وصفت ضارعت الأسماء .

* * *

(ص) ـ وما صلُح جواب كم ، أو متى ، وهو اسم شهْر لم يُضَفْ إليه شهر . قيل : أو أضيف . قال ابن خروف : وكذا شهْر مفرد ، وأعلام الأيام ، أو كان الأبَد ، والدّهر واللّيل ، والنّهار مقروناً بأل لا لمبالغة ، فالفعل واقعٌ في كلّه تعميماً أو توزيعاً ، ويجوز في غيرها [٣] التّعميم والتبعيض إن صلح . وتعريف جواب كم خلافاً لابن السّراج ، وإضافة شهر إلى كلّ الشهور وفاقاً لسيبويه ، وخلافاً [٤] للمتأخرين . وقيل : نصب المعدود ، والموقّت نصب المفعول نيابة عن المصدر ، وقيل : على حذف المصـــدر .

(ش) : ما صلح أن يقع جواباً لِكَمْ ، ولا يصلح أن يكون جواباً لمتى ، وهو ما كان موقّتاً غير معرّف ، ولا مخصّص بصفة نحو : ثلاثة أيّام ، ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب : كم سرت ؛ فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمّا تعميماً وإمّـــا تقسيطاً فإذا قلت : سرت يومين ، أو ثلاثة أيام فالسير واقعٌ في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر . وقد يكون في كلّ واحد من اليومين أو الثلاثة [٥] . وإن لم يعمّ من أول اليوم إلى آخره .

---

(١) « من النهار » سقطت من أ ، ب .

(٢) ط : « ولو وصفت فيها أيضاً حسن التصرّف » . والعبارة محرّفة صوابها في أ ، ب .

(٣) أ ، ط : « غيرهما » بألف التثنية صوابه في ب .
وانظر الشرح .

(٤) « لسيبويه وخلافاً » سقط من ب .

(٥) من قوله : « أو الثلاثة وإن لم يعم » إلى قوله : « كاليومين المعهودين » سقط من ب .

ومن التعميم : صمت ثلاثة أيّام . ومن التقسيط : أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصّالح لهما : تهجّدْتُ ثلاث ليال ، ولا يجوزُ أن يكون الفعل في أحد الأيام أو اللّيالي .

ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ، ومعرفة كاليومين المعهودين .

وأنكر ابن السّرّاج أن يرد جواب كم معرفة [١٩٨] لأنه مِنْ جواب متى إذْ يراد منها : الوقت ، وبكم : العدد .

وما صلح أن يقع جواباً لمتى ، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظة [(١)] «شهر» ، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً نحو : سرت المحرّم ، وسرت صفَر يحتمل الأمرين . واعتكفت المحرّم للتعميم ، وأذنت صفر للتقسيط ، وكلّها تصلح جواب متى سرت ؟ ومتى اعتكفت ؟ ومتى أذنت ؟

وإنْ كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو : متى قدمت ؟ فيقال : يوم الجمعة ، فيكون القدوم في بعْضه .

وكذا إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ « شهر » ، فإنه يجوز أن يكون في بعضه ، وفي جميعه نحو : قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان ، هذا مذهب الجمهور .

وزعم الزّجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه « شهر » وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه ، وأن يكون في جميعه .

قال أبو حيّان : وهو خلافُ نصِّ سيبويه ، قال : والتّفرقة بين ذلك بالاستقراء والسّماع ، ، ليس للقياس فيه مجال .

وزعم ابن خروف : أنّ الفرق بين رمضان ، وشهر رمضان من جهة أن « رمضان » علَم ، و « شهر » ليس كذلك ، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان ، وكذلك سائر أسماء الشهور ، والعلَمُ واقع على الشّخص بجميع صفاته ، فكذلك أسماء الشهور

---

(١) « لفظة » سقطت من أ ، وفي ب : لفظ شهر ، بدون تاء التأنيث .



كالأعلام ، فلا تقع على بعض الشهر ، قال : وليس كالشّهر لأنه واقع على جزء من الشهر متفرّقاً (١) أو مجتمعاً من جهة أنه ليس علماً . فأجاز أن يقال : سرت الشّهر ، وأنت تريد (٢) أن السير في بعضه .

وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول نحو : لقيتك الشّهر . وكذا زعم في أعلام الأيّام : أنها كأعلام الشهور فإذا قلت : سرت السبت ، أو سرت الخميس لم يكن العمل إلاّ في جميعهما ، لأنهما (٣) علمان . فاذا أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت : سرت يوم السبت ، أو ليلة السبت جاز أن يكون (٤) السير في بعضه ، وفي جميعه ، لأن تعريفه بالإضافة ، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما (٥) ما لا يتطاول نحو : لقيتك يوم الخميس، ولم يجزه في الخميس ، وسائر أيّام الأسبوع ، فلا يقال : لقيتك الخميس ، ولا لقيتك السّبت .

قال أبو حيّان : وما زعمه باطل ، لأن الاسم يتناول مسمّاه بجملته نكرةً كان أو معرفةً ، علماً أو غيره ، وإنما التّفرقة بين أسماء (٦) الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر ، ولم يضف فالعمل في جميعه ، لأنه يراد به ثلاثون يوماً ، ولا يجوز أن يكون في بعضه ، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها ، لأنها (٧) من قبيل المختصّ غير المعدود ، ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء ، أضيف اليه يوم أم لا ؟ انتهى .

وكذا إذا كان جواب متى : الأبد ، والدّهر ، والليل والنهار مقرونة بالألف

---

(١) ب ، ط : « منفرداً » .

(٢) أ فقط : « وأنت كفاك » مكان : « وأنت تريد » .

(٣) ب : « لأنها » تحريف .

(٤) أ : « أن يقرن » مكان : « أن يكون » .

(٥) أما ب : « في المضاف إليها » .

(٦) كلمة : « أسماء » سقطت من ط .

(٧) ب : « لأن » ، تحريف .



واللاّم ، فإنها مثل رمضان إذا لم يضف إليه « شهر » [١] يكون للتعميم نحو : سير عليه الليل ، والنّهار ، والدّهر ، والأبد ، ولا يقال : لقيته الليل والنهار ، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات ، ولا لقيته الدّهر والأبد ، وأنت تريد يوماً فيه .

فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو : سير عليه الأبد ، تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد .

وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر ، والأبد ونحوه ، وذلك نحو : اليوم ، والليلة ، ويوم كذا ، وليلة كذا . وأسماء الأيام ، وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض إن صلح له [٢] ، فالأوّل نحو : قام زيد اليوم ، والثاني نحو : لقيت زيداً اليوم . ويحتملهما نحو : سا رزيد اليوم .

وكون ما يكون العمل [٣] في جميعه [٤] هو ظرف ، وانتُصِب انتصاب الظروف هو مذهب البصريّين .

وزعم الكوفيّون : أنه ليس بظرف ، وأنه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول ، لأن الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير في [٥] ، وإذا عمّ الفعل الظرف لم يتقدّر عندهم فيه « في » لأن « في » يقتضي عندهم التبعيض ، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً به ، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة .

قال أبو حيّان : وما ذهبوا إليه باطل ، لأنهم بنوه على أن « في » تقتضي التّبعيض ، وإنما هي للوعاء ، قال تعالى : « فأرْسَلْنا عليهم ريحاً صَرْصَراً في أيّامٍ نَحِسَات [٦] » ، فأدخل « في » على الأيام ، والفعل واقع في جميعها بدليل [٧] : « سخّرَها عليهم سَبْع

---

(١) « إذا لم يضف إليه شهر » سقطت من أ ومكانها بياض مشار إليه بـ (ظ) .

(٢) « له » سقطت من أ .

(٣) « العمل » سقطت من ب .

(٤) أ : « جميعها » .

(٥) ب : « تقدير في علم » بزيادة كلمة : « علم » .

(٦) فصّلت ١٦ .

(٧) « بدليل » سقطت من أ .



ليالٍ وثَمانيةَ أيّامٍ حُسُوماً »[١] ، وقال : « فترى القَوْمَ فيها صَرْعَى »[٢] فأدخل « في »[٣] على ضمير الأيام والليالي مع أن الرُّؤيةَ متّصلة في جميعها .

وذهب بعض النّحويين : إلى أن ما كان من الظروف مُعْطِياً غير ما أعطى الفعل كالظّروف المعدودة والموقّتة[٤] فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ، ففي : سرت [١٩٩] يومين ، كأنه قال : سرت سيراً مقدّراً بيومين ، لأنه لا دلالة للفعل عليه . وقيل : هو بمنزلة : ضربته سوطاً ، أي سَيْر يومين فحذف .

والصّحيح أنه تعدّى إليه بعد حذف الجارّ ، فينصبه .

والقولان المحكيّان في آخر القَوْلة راجعان إلى أصل الظرف ، لا إلى مسألة التّعميم ، وهما مقابلان[٥] لقولي في أوّل الباب : « لواقع فيه ناصب له » .

وبقي مسألة إضافة شهر[٦] إلى أسماء الشهور . قال أبو حيّان : ظاهر كلام التسهيل[٧] جواز إضافة « شهر » إلى كلّ أسماء الشهور ، وليس كذلك ، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلاّ رمضان وربيع الأول ، وربيع الآخر ، وأمّا غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر ، لا يقال : شهر المحرّم ، ولا شهر صفر ، ولا شهر جمادى ، قال : إلا أنّ في كلام سيبويه ما يخالف هذا ، فإنه أضاف « شهر » إلى ذي القِعْدة ، قال : وبهذا أخذ أكثر النحويين ، فأجازوا إضافة « شهر » إلى سائر أعلام الشهور ، ولم يخصّوا ذلك بالثّلاثة التي ذكرناها . انتهى .

---

(١) الحاقة ٧ .
(٢) الحاقة ٧ .
(٣) « في » سقطت من أ .
(٤) ط : « والمؤقتة » بالهمزة .
(٥) ب : « مقبلان » ، تحريف .
(٦) أ ، ب : « الشهر » بأل .
(٧) ب فقط : « السهيلي » .



[ما يصلح للظرفية من الأمكنة]

(ص) : مسألة : يصلُح للظرفيّة من الأمكنة ما دلّ على مقدّر [١] ، وفي كونه مبهماً خلاف . وما لا يعرف إلاّ بإضافة أو جرى مجراه باطّراد. ومنعه الكوفيّة إلاّ بإضافة لا تختصّ إلاّ بفي ونحوها ، وألحق به ما قرن بدخلت [٢] .

وقيل : هو مفعول به . وقيل : اتّساع وقيل : يجب النصب إن اتّسع المدخول ، لا إن ضاق . قال الفراء : وكذا ذهبت . وانطلقت . وابن الطّراوة ، والطّريق مطلقاً . وألْحِقَ به قياساً ما اشتقّ من الواقع فيه . وسماعاً عند سيبويه . والجمهور ما دلّ على قُرْب أو بعد كهو منّي مَزْجَرَ الكَلْب .

(ش) : الذي يصلح للظرفيّة . ويتعدّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع :

أحدها : ما دل على مقدار . ويعبر عنه بمقدّر ، قال أبو حيّان : وهما متقاربان نحو : ميل ، وفرسخ . وبريد ، وغَلْوَة [٣] .

وهذا النوع اختلف فيه ، هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا ؟ فالشّلَوْبِين على الثّاني . لأنّ المُبْهم ما لا نهاية له ولا حدودَ محصورة . وهذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة ، وحدود محصورة لأن الميل مقدارٌ معلوم من المسافة وكذا الباقي .

والفارسيّ وغيره على الأوّل ، لأنه إنما يرجع تقديرها إلى السّماع ، ألا ترى أن الغَلْوَةُ مائة باع . والميل : عشرة غِلاء ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ ، والباع لا ينضبط إلاّ بتقريب ، لأنه يزيد وينقص ، فيلزم أن تكون [٤] هذه المقدّرات غير محقّقة النهاية والحدود ، بل تحديدها على جهة التقريب .

---

(١) ط فقط : « مقدار » .

(٢) ب ، ط : « والحق به منه ما قرن بدخلت » بزيادة : «منه» . (٣) «غَلْوة» جمعها : غلوات ، وغِلاء .

(٤) ب : « فيلزم وأن تكون » بزيادة « الواو » تحريف .



قال أبو حيّان : والصّحيح أنه شبيهٌ بالمبهم ، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه ، وما ذكر من أن هذا المقدار [١] ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلاّ السّهيليّ ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر ، لا انتصاب الظروف ، لأنه لا يقدّر بفي ، ولا يعمل فيه إلاّ ما كان في معنى المَشْي [٢] والحركة ، لا يقال : قعدت ميلاً ولا رقدت ميلاً ، والظَّرْف يقع فيه كلّ ناصب له فهو اسم لخطىً معدودة ، فكما أنّ سِرْتُ خَطْوةً مصدر ، فكذلك : سرت ميلاً ونحوه .

الثاني : ما لا تعرف حقيقته بنفسه ، بل ما يضاف إليه كمكان وناحية ، ووراء ، وأمام ، ووجْه ، وجهة ، وكجنابتي في قولهم : « هما خطّان جَنَابَتَيْ أنْفِها » ، يعنون خطّين اكتنفا جَنْبَي[٣] أنف الظبية و « كَجَنْبَي [٤] » في قوله :

٧٦٨ — جَنْبَيْ فُطَيْمةَ لا ميلٌ ولا عُزُلُ [٥] .

وكأقطار [٦] في قولهم [٧] : قومك أقطارَ البلاد .

---

(١) ب : « وما ذكر من هذه المقدار » تحريف .

(٢) ط : « المثنى » تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « اكتنفا أنف الظبية » تحريف .
صوابه من اللسان (جنب) فقد نقل هذا النّصّ عن سيبويه فقال : « قال سيبويه : وقالوا : « هما خطّان جنابتي أنفها » يعني الخطين اللذين اكتنفا جَنْبَيْ أنف الظبية .. »
وفي ط : « خطان كجنابتي أنف » تحريف .

(٤) ط : « ولجنبي » باللام ، تحريف .

(٥) للأعشى . ديوانه ١٥٠ ، وصدره :
• نحن الفوارسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضاحيةً •
من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٢ .
وقوله : جنبي فطيمة يعني موضعاً بالبحرين .
ويوم الحِنْوْ : يوم مشهور لبكر على تغلب .

(٦) ب : « ولاقطار » تحريف .

(٧) ب : « من قولهم » بوضع « من » مكان : « في » .



وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظَّرف المُبْهَمُ والمُبَيَّن .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة ، بل لا بدّ من وصف يخصّصه ، وما في حكمه نحو : قعدت مكاناً صالحاً ، وكذلك في الجهة ، ولا يقال : قعدت قداماً ولا خلفاً إلاّ على الحال كأنك قلت : متقدّماً ومتأخّراً ، فإن خصّصت بالإضافة جاز نحو : قعدت قُدّامك وخَلْفَك .

الثالث : ما جرى مجراه باطّراد ، قال ابن مالك : وذلك صفة المكان [1] الغالبة نحو : هم [2] قريباً منك ، وشرقيّ المسجد ، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم : هو قُرْبَ الدّار ، ووَزْن الجبَل وزِنَتَهُ .

قال : والمراد بالاطّراد ألاّ تختصّ ظرفيته بعاملٍ ما كاختصاص ظرفيّة المشتقّ من اسم الواقع فيه .

وجعل أبو حيّان من ذلك : قَبْلَك ، ونَحْوَك ، وقرابَتك بمعنى قريباً إلاّ أنه أشد مبالغة .

قال : وشَرْقيّ منسوب إلى الشّرق ، ومعناه : المكان الذي يلي [3] الشرق .

قال : وذكر سيبويه من هذا النّوع : هو قَصْدَك [٢٠٠] وهوصدَدَك ، وهو صَقَبَك [4] . وسواء [5] في هذا النوع وما قبله النّكرة والمعرفة ، هذا مذهب البصريين .

وأمّا الكوفيّون فلا يكون ظرفُ المكان عندهم إلاّ معرفةً بالإضافة ، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو : قام عبد الله خَلْفاً ، ووراء بمعنى متأخراً ، وقدّاماً بمعنى متقدّماً .

أمّا المختصّ : وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدّار ، والمسجد ، والحانوت ،

(١) في ب : « صيغة المكان » بالغين ، وفي ب : « الملكان » كلاهما تحريف .

(٢) « هم » سقطت من أ . (٣) أ فقط : « يليه » .

(٤) « الصّقب » بالتحريك : القريب والقرب ، والبعد ، من الأضداد .

(٥) أ : « فسواء » بالفاء .



وقيل : هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض ، وقيل : ما كان له أقطار تحصره ، ونهايات تحيط به ، فلا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بواسطة « في » إذا أريد معنى الظّرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو كلّ مكانٍ مختصّ مع « دخلت » نحو : دخلت الدّار والمسجد ، فمذهب سيبويه والمحققين : أنه منصوب على الظّرف تَشْبيهاً للمختصّ بغير المختص .

وذهب الفارسيّ ومن وافقه : إلى أنه مما حذف منه « في »[1] اتّساعاً ، فانتصب على المفعول به .

وذهب الأخفش وجماعة : إلى أنه مما يتعدّى بنفسه فهو مفعول به على الأصل ، لا على الاتّساع .

وذهب السّهيليّ : إلى أنه إنْ اتّسع[2] المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه : كدخلت العراق . ويقبح أن يقال[3] : دخلت في العراق ، وإن ضاق بعد النصب جدّاً ، لأن الدخول قد صار ولوجاً ، وتَقَحُّماً ، كدخلت في البئر ، وأدخلت أصْبعي في الحلقة .

قال أبو حيّان : وسكت عن المتوسّط ، وقياس تفصيله : أنه يجوز فيه الوجهان : التعدّي بنفسه وبواسطة[4] « في » .

وألحق الفرّاء بـ « دخلت » : « ذهبت » ، و « انطلقت » ، فقال العرب : عدّت إلى أسماء الأماكن : دخلت ، وذهبت ، وانطلقت[5] .

وحكى أنهم يقولون : دخلت الكوفة ، وذهبت اليمن ، وانطلقت الشام . قال أبو حيّان : وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريّين ، والفراء ثقة فيما ينقلُهُ .

---

(١) « في » سقطت من ط .

(٢) أ : « إن امتنع » مكان : « إن اتّسع » تحريف .

(٣) أ : « أن تقول » .

(٤) ب : « بوساطة » .

(٥) ب : بعد كلمة : « وانطلقت » كرّرت جملة : « فقال العرب : عدت » ، تحريف .



وقال المبرّد : ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجرّ ، وهو « إلى » ، لا « في » .

ومما سمع نصبه « الطريق » ، قال :

٧٦٩ — * كما عَسَل الطّريقَ الثّعْلَبُ[1] *

أي في الطريق ، وهو ضرورة كقوله :

٧٧٠ — * قـالا خَيْمَتَيْ أمّ مَعْبَدِ[2] *

أي في خيمتي .

وذهب بعضهم : إلى أن انتصاب « الطريق » ظرفاً يجوز في الاختيار ، وأنه مشهور في كلام العرب ، ومقيس واختاره ابن الطّراوة .

النوع الرابع : ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه : كَمَقْعَد، ومَرْقَد ، ومُصلّى ، ومُعْتَكَف[3] نحو : قعدت مَقْعَد زيد ، وقعودي مقعد زيد ، أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتقّ منه .

ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد ، أي فيه[4] . وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السّماع ولا يقاس نحو : هو مني مَقْعَد القابلة ، ومَعْقِدَ[5] الإزار ، ومنزلة الولد ، أي في القرب ، ومناط الثّريّا ، ومَزْجر الكلب

---

(١) لساعدة بن جؤية الهُذليّ ، وتمامه :

* لدْنٌ بِهزِّ الكفّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه ...... *

والعسلان : عدو الذئب .

ديوان الهذليين ١٩٠ ، وسيبويه ١ : ١٦ ، ١٠٩ والإيضاح : ١٨٢ .

(٢) قيل : إنه من شعر الجنّ . وتمامه :

* جزى اللهُ ربّ الناس خير جزائه رفيقين .... *

شرح شذور الذهب ٢٣٥ .

(٣) ١ : « ومعكف » تحريف . (٤) أ ، ب : « أي فيه » ساقطة .

(٥) أ ، ب : « مقعد الإزار » بتقديم القاف ، تحريف .



أي في الارتفاع والبعد ، وأشباه ذلك مما دلّ على قُرْب أوْ بُعْد .

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السّماع هو مذهب سيبويه والجمهور ، فلا يقال : هو منّي مَجْلِسَك ، ومتّكأ زيد ، ومربط الفرس ، ومعقد الشّراك ولا هو مني مَقْعد [1] القابلة ، ومَزْجَر الكلب ، بمعنى المكان الذي يقعد فيه ، ويزجر ، لأن العرب لم تستعملها إلاّ على معنى التمثيل للقُرْب والبعد .

وذهب الكسائي : إلى أنّ ذلك مقيس .

[أنواع الظروف المكانية]

(ص) : مسألة : كثر تصرّف يمين ، وشمال ، وذات مضافاً إليهما ، ومكان ، وندر [2] في وسْط ساكناً ، والمتحرّك اسم .

وقال الكوفيّة : ظرفان ، والفرّاء ما حسن فيه « بين » ظرف ، والأحسن تسكينه . وما لا اسم ، والأحسن تحريكه . وثعلب والمرزوقيّ ما كان أجزاءً تنفصل سكن[3] وما لا حُرِّك ، ومما عدم فيه بدل ، لا بمعنى بديل . وأنكر الكوفيّة ظرفيّته ، ومكان بمعناه ، وحَوْل ، وحَوَالَيْ ، وحَوَالِي ، وأحْوالِي ، وأحوال ، وحَوَال [4]

---

(١) ب : « معقد القابلة » بتقديم العين ، تحريف .

(٢) « وندر » سقطت من أ .

(٣) ط : « وما كان آخر الفصل سكن » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٤) في أ : « وحَوْل ، وحوالي ، وأحوالي ، وأحوال وحوال .

وفي ب : « حول ، وحوالّي ، وحوالي ، وأحوالي وحوال .

وفي اللسان (حول) : حَوَاله ، حواليْه ، حوْله ، حَوْلَيْه .

وفي القاموس (حول) : حواليْه ، حَوْله ، حَوْليه ، حواله ، أحواله .



ووزن [١] الجبل ، وزِنَةَ الجبل ، وصَدَدَك وصَقَبَكَ ، وسوى ، ويقال [٢] : سِوى ، وسُوى ، وسَواء .

وقال الزّجاجيّ وابن مالك : هي اسم متصرف . والرّمّاني وأبو البقاء ، وابن هشام : ظرف كثيراً ، وغيره قليلاً .ويستثنى ويوصف بها كـ « غير » ، فتضاف لمعرفة [٣] ، وكذا نكرة في الأصحّ . وزعم « عبد الدائم » بناء « سواء » على الفتح .

وتَرِدُ بمعنى : وسط . وسوى بمعنى : مستو . وشطر : بمعنى نحو [٤] : ذكره أبو حيان . وعند مثّلث العين لمكان الحضور ، والقرب حساً أو معنىً ، وتأتي لزمانه .

وبمعناها « لدى » معربة لا بمعنى : « لدن » في الأصح ، ولكن لا تجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف « عند » ، ولا تطلق على غائب وفاقاً للحريري والعسكريّ وابن الشجريّ ، وخلافاً [٢٠١] للمعرّي ، وتقلب ألفها مع الضمير ، لا غيره غالباً .

(ش) : الظروف المكانية أنواع :

أحدها : ما كثُر فيه التّصرّف ، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ ، وفاعلاً ونائباً ، ومضافاً إليه ، وهو يمين ، وشمال نحو : جلست يَمينَ زيد وشمالَ بكر ، ويمينُ الطّريق أسهل ، وشمالُ الطريق أقرب ، وقال تعالى : « عَنِ اليَمينِ وعن الشّمال قَعِيدٌ » [٥] ، و « ذات » مضافة اليهما ، قال تعالى : « تَزاوَرُ عن كَهْفِهِم ذاتَ الْيمين وإذا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُم ذات الشّمال [٦] » ، وقال الشاعر :

٧٧١ — * وكان الكأسُ مَجْراها الْيَمِينا [٧] *

---

(١) في اللسان (وزن) : هذا يوازن هذا : إذا كان على زنته ، أو كان محاذيه .

(٢) أ : فقط « ولغاته » مكان : « ويقال » .

(٣) أ : « مضافاً لمعرفة » وط : «يضاف» باليا . (٤) « نحو » سقطت من ب .

(٥) قٓ ١٧ . (٦) الكهف ١٧ .

(٧) من معلّقة عمرو بن كلثوم كما نسبه سيبويه ١ : ١١٣ وقيل : لعمرو بن عديّ ابن أخت جُذَيمة الأبرش .

=

وتقول دارك [١] ذات اليمين ، ومنازلهم ذات الشمال. ومكان نحو : اجلس [٢] مكانك ، ومكانك حسنٌ .

الثاني : ما ندر فيه التصرف كوسْط ساكن السين ، قال ابن مالك : تجرّده عن الظرفيّة قليل ، لا يكاد يعرف ، ومنه قوله يصف سحاباً :

٧٧٢ ـ وسْطُه كاليَرَاعِ أو سُرُجِ المِجْـ
ـدَلِ طَـوْراً يَخْبُو ، وطَوْراً يُنِيرُ [٣]

فوسطه مبتدأ ، خبره : كاليراع .

أمّا وَسط المتحرك السين فاسم . قال في البسيط : جعلوا الساكن ظرْفاً ، والمتحرّك اسمَ ظَرْفٍ ، فالأول نحو : زيد وَسْط الدار . والثاني : نحو : ضربت وسَطَهُ .

وقال الفرّاء : إذا حسنت فيه « بين » كان ظرفاً نحو : قعد وَسْط القوم ، وإن لم يحسن فاسم نحو : احتجم وَسَط رأسه .

ويجوز في كلٍّ منهما التّسكين والتّحريك ، لكن السكون أحسن في الظّرف ، والتحريك أحسن في الاسم .

وأمّا بقيّة الكوفيّين ، فلا يفرّقون بينهما ، ويجعلونهما ظرْفين إلاّ أنّ ثعلب قال :

= وصدره :

• صَدَدْتِ الكأسَ عنّا أمّ عمرو •

من شواهد الإيضاح ١٨٧ . وشرح شذور الذهب ٢٣٢ .

(١) أ : « وراك » مكان : « دارك » . (٢) أ : « جلست » .

(٣) لعديّ بن زيد ، ديوانه ٨٥ ، وروايته :

« حيناً يخبو ، وحيناً يُنيرُ » .

واليراع : ذباب يطير في الليل يحدث ضوءاً ، والمجْدل ـ القَصْر .

وفي أ : « طوراً مطيراً » مكان : « طوراً يخبو » تحريف .

وفي ب : « المجدول » مكان : « المجدل » تحريف . وفي ط : « سرح المحدل » تحريف .



يقال : وسْط بالسكون في المتفرّق الأجزاء نحو : وسْط القوم . ووسَطَ بالتحريك فيما لا تتفرق أجزاؤه نحو : وسَط الرأس وتابعه المرزوقي [١] قاله أبو حيان ، وقول الفرزدق :

٧٧٣ — أتَتْهُ بمَجْلُوم كأنَّ جبينهُ صلايَةُ وَرْس وسْطُها قد تفلّقا [٢]

شاذٌ من حيث استعمال « وسط » مرفوعاً بالابتداء ، وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرّق أجزاؤه وهو الصّلايَة .

الثالث : ما عدم فيه التّصرّف ، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً ، وهو ألفاظ : منها « بدل » ، لا بمعنى بديل نحو : هذا بَدَلَ هذا ، أي مكان هذا ، قال أبو حيّان : ولم يذكر الكوفيّون « بدل » ظرف مكان ، وإنما ذكره البصريّون . وإذا استعمل «مكان» بمعناه لم يتصرّف أيضاً .

ومنها : « حوْل » ، و « حوَالَي » ، و « حوْلِي » ، و « حوَالِي » ، و «أحوالي» ، وحوَال ، وأحوال ، قال تعالى : « فلمّا أضاءت ما حوْلَهُ » [٣] ، وقال ﷺ : « اللهم حوَالَيْنا ولا علَيْنا » ، وقال الشاعر :

٧٧٤ — * مـاءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حوْلِيَهْ [٤] *

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الحسن ، الإمام المرزوقي ، أبو علي من أهل أصبهان . صنف شرح الحماسة — شرح الفصيح — شرح المفضليّات — شرح أشعار هذيل . مات ٤٢١ .

(٢) للفرزدق ، ديوانه ٥٩٦ . وروايته :

رمته بمحموش كأن جبينه صَلاية ورس نصفها قد تفلّقا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وفي أ ، ب : « صلاية قدس » تحريف .

وفي ب فقط : « أتته بمجلزم » تحريف أيضاً .

(٣) البقرة ١٧ .

(٤) للزَّفيَان السّعدي . وصدره : =

وقـــال :

٧٧٥ – * ألست ترى السُّمّارَ والنّاسَ أَحْوالِي [١] *

ومنها فيما ذكر سيبويه : « زنة الجبل » : أي حذاءه متّصلاً به و « وَزْن الجبل » : أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة ، و « صدَدَك » و « صقبك » [٢] ، لكن قال أبو حيّانٍ : يجوز أن يستعمل اسْماً إذْ قياس كلّ ظرف أن يتصرّف فيه [٣] إلاّ إنْ نقل : أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً .

قال أبو حيّان : ومما أهمل النحويّون ذكرَهُ من الظّروف التي لا تتصرّف «شَطْرَ» بمعنى نحو : قال تعالى : « شَطْر المَسْجِدِ الحَرام » [٤] ، « فوَلّوا وجُوهَكُم شَطْرَه » [٥] وقال الشاعر :

٧٧٦ – أقول لأمّ زنباعٍ أقيمـــي صُدور العِيس شَطْرَ بني تميم [٦]

= * يا آبلي ما ذامهُ فتَأْبيَهْ *

وروي في النوادر لأبي زيد ٩٧ :

يا آبــلا مــا ذامــهُ فتأبيَـهْ ماء رواءٌ وخلاءٌ حَوْلَيــهْ

قال في النوادر : ومن روى : « يا آبلا » فإنما عوّض الألف من الياء ، لأنها أخفّ .

وروي أيضاً : « تابيَهْ » ، و « تَيَبْيَهْ » ، ويروى ماء – رواءٌ وجليّ حَوْلَيهْ » . ويروى : « ماء رواء ونَصيٌّ حَوْلَيهْ » .

هذا ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٠ أنه لم يعثر على قائله .

(١) لامرىء القيس ، ديوانه ٣١ . وصدره :

* فقالت سباك اللهُ إنك فاضحي *

وفي ب : « مرى» مكان « ترى » ، و السّمّا » بإسقاط : « الراء » ، كلاهما تحريف . وفي ط : «أليس» .

(٢) « صقبك » سقطت من ب .

(٣) ب : « كل ظرف يتصرّف فيه » بإسقاط « إن » .

(٤) البقرة ١٥٠ . (٥) = البقرة ١٥٠ .

(٦) لابن زنباع الجذامي كما في اللسان (شطر) .

وفي أ ، ب : « العيش » بالشين تحريف .

وقــال :

٧٧٧ – * تَعْدو بنا شَطْرَ نَجْدٍ وهي عَائِـدَةٌ (١) *

ومن جرّها بمِنْ قولــه :

٧٧٨ – وقد أظلكم من شَطْرِ ثغركُـم هَوْلٌ له ظُلَمٌ يغشاكُم قِطَعَــا (٢)

ومنها : سِوى بكسر السين ، وضمّها مقصوراً . وسَوَاء بفتحها وكسرهــا ممدوداً .

وعدم تصرّفها بأن تلزم الظّرفيّة مذهب سيبويه والجمهور ، لأنها بمعنى : مكانك الّذي يدخله (٣) معنى : « عوضك » و « بدلك » . فكما أنك إذا قلت : مررت برجل مكانك ، أي عوضك وبدلك لا يتصرّف ، فكذا ما هو بمعناه . وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقيّ ، لأنّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه ، ومستقرّه ، فلما كانت الظّرفية على طريقة المجاز لم يتصرّفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية .

– وذهب جماعة : منهم الرّمّاني ، وأبو البقاء العُكْبريّ (٤) : إلى أنها ظرف متمكّن [٢٠٢] ، أيْ يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، قال ابن هشام في

(١) لابن أحمر الباهلي ، وروايته في مجاز القرآن ١ : ٦٠ :

تعدو بنا شطر جمع وهي عاقدةٌ قد كارب العقد من إيفادها الحَقَبا

والإيفاد: السرعة.

والحَقَب : الحَبْلُ الذي يُشدُّ به الرحل .

وفي النسخ الثلاث : « عائدة » بالدال والهمزة .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ١٧ للقيط بن يعمر الإيادي .

(٣) ط : « تدخله » بالتاء ، صوابه في أ ، ب .

(٤) أ : « وأبو البقاء فقط » بإسقاط : « العكبري » .

ط : « وأبو البقاء والعكبري » بواو العطف . تحريف .

صوابه في ب . وقد سبق التعريف به ١ : ٢٨٠ .



التوضيح : وإليه أذهب ، ونقله في البسيط عن الكوفيين .

وذهب الزّجّاجيّ وابن مالك : إلى أنها ليست ظرفاً البتّةَ . فإنها اسم مـرادفٌ لـ « غير » ، فكما أنّ « غير » لا تكون ظرفاً ، ولا يلتزم فيها النّصب . فكذلك سِوى .

وحكم المقصورة والمَمْدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء ، نصّ عليه الأبّذيّ [١] . وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء ، نصّ عليه ابن مالك ، وابن عصفور .

ومن تصرّفهما ما حُكِي : « أتاني سواؤك » ، وقوله :

٧٧٩ – • فَسِواكَ بائِعُها وأنت المُشْتَرِي [٢] •

وقولـه :

٧٨٠ – • ولم يَبْقَ سِوى العُدْوا ن ... [٣] •

وقولـه :

٧٨١ – أأتْرُكُ لَيْلى لَيْسَ بَيْني وبَيْنها سوى لَيْلةٍ إنّي إذاً لصَبُورُ [٤]

(١) ط : « الآمدي » صوابه في أ ، ب .

والأبّذي : هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد النّفزي . مات ٦٥٩ .

(٢) لمحمّد بن عبدالله بن مسلمة المدنيّ ، المعروف بابن المولى وصدره :

• وإذا تباع كريمةٌ أو تُشْتَرى •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٥٩ .

(٣) للفند الزمّاني . وتمامه :

• دِنّاهم كما دانوا •

شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ : ٣٨ ، والأشموني ٢ : ١٥٩ .

(٤) لمجنون بني عامر ، ديوانه ١٣٩ ، والأشموني ٢ : ١٥٩ .



وقولــه :

٧٨٢ – ذِكْرُكَ الله عند ذِكْر سِواهُ صارِفٌ عن فؤادك الغَفَــلاتِ [١]

وقولــه :

٧٨٣ – مُعَلَّلٌ بِسَواء الحــقِّ مَكْذُوبُ [٢] *

وقولــه :

٧٨٤ – * فإنَّ أخــا سوائِكُم الوَحِيــدُ [٣] *

وقولــه :

٧٨٥ – * وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوَائِكَا [٤] *

والأشهر في سوى لغة : الكسر والقصر ، ولغة الضَّمّ والقصر حكاها الأخفش ، ولغة الفتح والمدّ حكاها سيبويه . ولغة الكسر والمدّ حكاها ابن الخبّاز في شرح ألفيّة ابن معط .

---

(١) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٧١ .

(٢) يقول صاحب الدرر ١ : ١٧١ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمته » .

وقد نسبه ابن الأنباري لأبي دُؤاد . وصدره :

* وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموت مُخْطِئُهُ *

من شواهد الإنصاف ١ : ٢٩٥ ، وابن يعيش ٢ : ٨٤ .

(٣) في الدرر ١ : ١٧١ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) للأعشى . ديوانه ١٣٣ . وصدره :

* تَجانَفُ عن جوّ اليمَامة ناقَتِي *

سيبويه ١ : ١٣ ، ٢٠٣ ، والخزانة ٢ : ٥٩ . ورواية سيبويه والخزانة : « جوّ » .

رواية الديوان جلّ مكان : « جوّ » .

وفي الخزانة فقط : « عن أهلها » مكان : « من أهلها » وانظر اللسان (سوا) .



وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني [(١)] : أنّ «سواء» الممدودة مبنية على الفتح لتضمّنها معنى إلاّ .

قال أبو حيّان : والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغيّر « غير » .

والصحيح أنّ فتحها إعراب ، وهي لازمة الظّرفيّة ، فلذلك لم ترفع ولم تُجَرّ .

قال : ويلزمه أن يقول ببناء سِوى وسُوى ، أو يبدي فرقاً بينها وبين هذين .

أمّا سواء بمعنى وسَط نحو : « سواء الجَحِيم » [(٢)] . أو بمعنى مستو نحو : « سَوَاءٌ عليهم أأَنْذَرْتَهُم » [(٣)] فمعربة إجماعاً ، وكذا سواء بمعنى : « حِذاء » نحو : زيد [(٤)] سواءَ عمرو .

ويستعمل سوى ك(غير) ، فيستثنى بها نحو : قام القوم سوى زيد، وما في الدار سوى حمار ، قال :

٧٨٦ – كلّ سَعْيٍ سوى الذي يورث الفو ز فعُقْباهُ حَسْرةٌ وخَسارُ [(٥)]

وقال :

٧٨٧ – لم ألْفِ في الدّار ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ [(٦)]

ويوصف بها نحو : جاءني رجل سوى زيد قال :

٧٨٨ – أصابَهُمُ بلاءٌ كان فيهم سِوَى ما قد أصاب بني النّضِير [(٧)]

---

(١) انظر البغية ٢ : ٧٥ .
(٢) الصافات ٥٥ .
(٣) البقرة ٦ .
(٤) كلمة : « زيد » سقطت من أ .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧١
وفي أ : « خسرة وحسار » تحريف .
وفي ب : « يحدث » مكان : « يورث » .
وفي ب ، ط : خسرة وخسار » بالخاء في الأولى .
(٦) مجهول القائل . وتتمته غير معروفة انظر : الدررا : ١٧١
(٧) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٣٣ من قصيدة يصف فيها ما وقع لبني قُرَيْظة بعد وَقْعة الخنْدق .



وتَنْفرد « سوى » عن « غير » بأنها تلزم الإضافة لفظاً بخلاف « غير » فإنها تقطع عنها لفظاً ، وتنوى كما سيأتي . ولا يعترض على هذا بقوله تعالى : « مكاناً سُوى » [١] فإن « سُوى » فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه [٢] .

ويضاف « سوى » إلى المعرفة والنكرة كالبيتين السابقين .

وقيل : إنها تنفرد من « غير » بأنها لا تضاف إلاّ إلى المعرفة بخلاف « غير » ، فإنها تضاف إليهما . وردّه أبو حيّان بقوله : « سوى طلل » ، و « سوى ليلة » ، وهما نكرتان .

ومنها : (عند)،وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حِسّاً أو معنىً ، أو قريباً حِسّاً أو معنىً ، فالأول : نحو : « فلمّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ » [٣] . والثاني نحو : « قال الّذي عِنْدَهُ عِلْمٌ من الكتاب » [٤] . والثالث : نحو : « عِنْد سِدْرَةِ المُنْتهى . عِنْدَها جَنّةُ المأوَى » [٥] . والرابع : نحو : « عِنْد مَليكِ مُقْتَدر » [٦] . « رب ابْنِ لي عِنْدَكَ بيْتاً في الجَنّةِ » [٧] . وإنّهم عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأخْيَار [٨] » ، « ما عِنْدَكُم يَنْفَدُ وما عِنْدَ اللهَ باق » [٩] .

وقد ترد للزّمان نحو : الصّبر عند الصَّدْمة الأولَى .

ولم تستعمل إلاّ منصوبة على الظرفية كما مثّل ، أو مجرورة بِمِنْ نحو : « آتَيْنَاه رَحْمَةً مِنْ عِنْدنا » [١٠] .

وإنما لم تتصرّف لشدّة توغّلها في الإبهام ، لأنها تصدق على الجهات السّتّ ،

---

(١) طه ٥٨ .

(٢) أ ، ب : « وليس الذي الكلام فيه » بزيادة : « الذي » .

(٣) النمل ٤٠ .

(٤) النمل ٤٠ .

(٥) النجم ١٤ ، ١٥ .

(٦) القمر ٥٥ .

(٧) التحريم ١١ .

(٨) ص ٤٧ .

(٩) النّحل ٩٦ .

(١٠) الكهف ٦٥ .



والأشهر كسر عينها . ومن العرب من يفتحها ، ومنهم من يضمّها [١] .

ومنها : « لدَى » ، وهي بمعنى عند ، لا بمعنى لَدُنْ في الأفصح ، ومن ثَمَّ كانت معربة ، لكن تفارق «لدى» « عند » من أوجه :

أحدها : أنها لا تُجَرُّ أصلاً ، وعند تُجَرُّ بِمنْ ، كما تقدّم .

الثاني : أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان والمعاني [٢] كما تقدّم ، و « لدى » لا تكون ظرفاً للمعاني ، بل للأعيان خاصّة ، يقال : عندي هذا القول صواب ، ولا يجوز لديّ . ذكره ابن الشجَري في « أماليه » ومبرمان في « حواشيه » .

الثالث : أنك تقول : عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لديّ مال إلاّ إذا كان حاضراً قاله الحريريّ ، وأبو هلال العسكريّ وابن الشّجريّ .

وزعم المعرّي : أنه [٢٠٣] لا فرق بين « لدى » و « عند » ، قال ابن هشام في المغني : وقول غَيْرِهِ أوْلَى [٣] .

وتقلب ألف « لدى» مع الضمير ياءً كـ « عليّ ، وإليّ » [٤] ، قال تعالى : « ولَدَيْنا مَزِيدٌ » [٥] ، « وما كُنْتَ لَدَيْهِم [٦]» ، لا مع الظــاهر نحو : « لدَى الحَناجِرِ» [٧] لدَا البابِ » [٨] .

ومن العرب من يقرّ الألف مع المضمر أيضاً كالظاهر ، وكذا إلى وعلى ، قال :

(١) أ : « ومن العرب من يضمّها » وفي ب : « ومن العرب من يفتحها منهم ومن العرب من يضمها » بزيادة : « منهم » تحريف .

(٢) من قوله : « والمعاني » إلى قوله : « خاصة » سقط من أ .

(٣) انظر المغني ١ : ١٣٦ وقد سقطت : « أولى » من أ .

(٤) أ : « كإلى وعَلَى » .

(٥) قٓ ٣٥.

(٦) آل عمران ٤٤ .

(٧) غافر ١٨.

(٨) يوسف ٢٥ .



٧٨٩ – إلي كم يا خناعة لا إلانا عزا الناسُ الضَّراعةَ والهَوانا [١]
فلَوْ بَرأَتْ عقُولكم بَصَرْتُم بأنَّ دَواءَ دائكُم لَدانا
وذلكم إذا واتَّقتُمونا على نَصْرٍ اعتمادِكُمُ علانا

[التوسّع في ظرف الزمان والمكان]

(ص) : مسألة : يتوسّع في المتصرِّف ، فيجعل مفعولاً به ويُضْمَر غير مقرون بـ « في » ، ويُضاف ، ويسند إليه لا إن كان العامل حرفاً أو اسْماً جامِداً ، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصحّ .

قيل : أو اثنين ، ولا كان إن عملت فيه على الأصح .

(ش) : التّوسُّعُ جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز ، فيسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ « في » نحو : اليوم سِرْتُهُ ، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظّرف ، بل إذا أضمر وجب التّصريح بـ « في » لأن الضَّمير يردّ الأشياء إلى أصولها ، فيقال : اليوم سرت فيه .

وسواء في التوسّع ظرف الزمان والمكان ، فالأول : نحو :

٧٩٠ – * ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْماً وعامِراً [٢] *

---

(١) الأبيات مجهولة القائل والشاهد فيها أن من العرب من يقرّ الألف مع المضمر كما يفعل ذلك مع المظهر في إلى ، وعلى ، ولدى .
وفي أ ، ب ، ط : « عن الناس » مكان : « عزا الناس » .
انظر الدرر ١ : ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) لرجل من بني عامر . وتمامه :
* قليلٍ سوى الطّعن النّهال نوافِلُهْ *
سيبويه ١ : ٩٠ ، وابن يعيش ٢ : ٤٦ ، والمقتضب : ٣ : ١٠٥ ، ١٠٧ ، ٢٣١ .



٧٩١ – • يا رُبَّ يومٍ لِيَ لا أُظلّلُـهْ [١] •

الثاني : نحو :

٧٩٢ – • ومشرب أشربُـه وَشيـلِ [٢] •

والأصل : شهدنا فيه ، وأظلل فيه ، وأشرب فيه . ويجوز حينئذ الإضافة إليه على طريق الفاعليّة نحو : « بل مَكْرُ اللّيْل والنّهار » [٣] .

٧٩٣ – • يا سارقَ اللّيْلَةِ أهْلَ الدّار [٤] •

والمفعوليّة : نحو : « تَرَبُّصُ أرْبَعةِ أشْهُرٍ » [٥] ، « يا مَسْروق اللّيلةِ أهْل الـدّار .

ولا تصحّ الإضافة عند إرادة الظرف ، لأن تقدير « في » يحول [٦] بين المضاف والمضاف إليه ، فتمتنع [٧] قاله الفارسيّ ، ولأن الخافض إذا دخل على الظرف يخرجه عن الظّرفيّة ، قاله ابن عصفور . ويجوز حينئذ الإسناد إليه نحو : « في يَوْمٍ عاصفٍ » [٨] .

---

(١) قائله أبو ثروان. وتمامه:

• أرْمَضُ مِنْ تحتُ وأُضحى من عَلُهْ •

الدرر ١ : ١٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• لا آجن الطّعْمِ ولا وَبيلِ •

الدرر ١ : ١٧٢ .

(٣) سبأ ٣٣ .

(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

سيبويه ١ : ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١ : ٤٨٥ ، ٢ : ١٧٢ ، ١٧٩ .

(٥) البقرة ٢٢٦ .

(٦) أ : « يجري » مكان : « يحول » ، تحريف .

(٧) أ ، ط ، : « فيمتنع » بالياء .

(٨) إبراهيم ١٨ .



« إنّا نَخافُ مِنْ رَبِّنا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً »[١] .

٧٩٤ — • صِيدَ عَلَيْهِ اللّيلُ والنّهـارُ[٢] •

قال بعضهم : ويؤكّد ، ويُبْدَلُ ، ويستثنى منه ، ولا يجوز ذلك في الظّرف غير المتوسّع فيه[٣] . قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر .

وللتوسّع شروط :

الأول : أن يكون الظرف متصرّفاً ، فما لَزِمَ الظّرفيّة لا يتوسّع فيه ، لأنّ التوسّع مُنافٍ لعدم التّصرُّف إذْ يلزم منه أن يسند إليه ، ويضاف إليه .

الثّاني والثّالث : ألاّ يكون العامل حرفاً ، ولا اسماً جامداً ، لأنهما يعملان في الظرف ، لا في المفعول به . والمتوسّع فيه مشبّه بالمفعول به فلا يعملان فيه .

الرّابع : ألاّ يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة ، لأن الاتّساع في اللازم له ما يشبّه به ، وهو المتعدّي إلى واحد ، والاتّساع في المتعدّي إلى واحد له ما يشبّه به ، وهو المتعدّي إلى اثنين ، والاتّساع في المتعدّي الى اثنين له ما يشبه به ، وهو المتعدّي إلى إلى ثلاثة ، فيجوز[٤] فيها .

وأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة فليس له ما يشبّه به إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة ، فيمنــع .

هذا ما صحّحه ابن مالك ، ونسبه ابن عصفور للأكثرين ، وعزاه غيره للمبرد .

---

(١) الإنسان ١٠ .

(٢) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة كما في الدرر ١ : ١٧٢ .
وفي أ : « هذا » مكان : « صيد » .

(٣) أ : « ولا يجوز غير المتوسّع فيه » « بإسقاط ذلك في الظرف » .

(٤) من قوله : « فيجوز فيها » إلى قوله : « إذْ ليس لنا فعل » سقط من أ .



وقيل : يجوز في المتعدّي إلى ثلاثة أيضاً ، ونسبه [١] ابن خروف إلى سيبويه ، وأبو حيّان إلى الجمهور ، ولا مبالاة بعدم النّظير ، وإلاّ لم يجز في اللاّزم إذ لم يعهد نصبه المفعول ، وإنما جاز فيه لضَرْبٍ من المجاز ، فكذا هنا .

وقيل : يمتنع الاتّساع مع المتعدّي إلى اثنين أيضاً [٢] ، لأنه ليس له أصل يشبّه به ، إذ لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحقّ [٣] الأصل ، والحمل إنما يكون على الأصول ، لا على الفروع . وهذا ما صحّحه ابن عصفور قياساً لما ذكر ، وسماعاً ، لأنه لم يَرِدْ إلاّ في المتعدّي لواحدٍ واللاّزم .

قال أبو حيّان : والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدّي لاثنين .

الخامس : ألاّ يكون العامل كان وأخواتها ، إن قلنا : إنها تعمل في الظرف حذراً [٤] من كثرة المجاز ، لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدّي [٥] ، والعمل بالشبه مجاز ، فإذا نصبت الظرف على الاتّساع – وهو مجاز أيضاً – كثر المجاز فيمنع منه .

قال أبو حيّان : وهذا ما يقتضيه النّظر . ونظيره قولهم : دخلت في الأمر لا يجوز حذف « في » [٦] لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظرف بغير وساطة « في » مجازٌ [٢٠٤] فلم يجتمع عليها مجازان .

وقال ابن عصفور : يجوز الاتّساع معها كسائر الأفعال ، أمّا إن قلنا بأنها لا تعمل في الظرف فواضح أنه [٧] لا توسع .

ولا يمنع التوسّع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة ، المعوّض منه التّنوين نحو : سير عليه حينئذٍ .

---

(١) من قوله : « ونسبه ابن خروف » إلى قوله : « إذا لم يعهد نصبه المفعول » سقط من أ .

(٢) من قوله : « أيضاً » إلى قوله : « الخامس » سقط من أ .

(٣) أ . ب : « نحو » مكان « بحقّ » .

(٤) أ ، ب : « خلافاً » مكان : « حذراً » .

(٥) ط فقط : « لأنها إذا رفعت ونصبت تشبيهاً بالفعل المتعدي » .

(٦) « في » سقطت من أ .

(٧) ط فقط : « لأنه » .



وما انْتُصِبَ من المصادر نَصْبَ الظّرفِ يجوز فيه التوسّع ومنه : « لَقَدْ تَقطّعَ بَيْنَكُمْ » [١] . وأمّا صفة الظرف : نحو : سِرْتُ قليلاً ، فيضعف فيها التوسع إلاّ إن وُصِفَ .

[نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان]

(ص) : وينوب مصدر عن مكان بِقِلّة ، وزمان [٢] بكثرة ، وقد يجعل ظرفاً دون تقدير ، أو اسم عين [٣] مضاف إليه ، لا مصدر مؤول خِلافاً للزمخشريّ .

(ش) : قد ينوب عن الظّرف مصدرٌ إذا كان الظّرف مضافاً إليه ، فحذف . ولا بُدّ من كونه مُعيّناً لِوَقْت ، أو مِقْدار ، وهو كثير في ظرف الزّمان نحو : جِئْتُكَ صلاةَ العَصْرِ ، أو قُدوم الحاجّ ، وانتظرتك حلب ناقة ، قليل في المكان نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زيد ، أي مكان قربه .

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تَقْديرِ مُضافٍ كقولهم : أَحَقّاً انك ذاهب ، أي أفي حــقّ .

وقد يكون النائب اسم عين نحو : لا أكلمه القَارِظَيْن ، والأصل : مُدّة غيبة القارظين [٤] .

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهــو أنْ والفعل نحــو : « وتَرْغَبــون أنْ تَنْكِحُوهن [٥] » إذا قدّر بـ « في » خلافاً للزمخشري .

---

(١) الأنعام ٩٤ .

(٢) أ : « ومضاف بكثرة » ، تحريف .

(٣) ب ، ط : « أو يقام غير مضاف إليه » ، تحريف ، صوابه في أ بدليل قوله في الشرح: « وقد يكون النائب اسم عين » .

(٤) القارظان هما : يذكر بن عنزة ، وعامر بن رُهم ، وكلاهما من غنزة ، خرجا في طلب القرظ ، وهو ورق السّلَم فلم يرجعا .

(٥) النساء ١٢٧ .



[الظّروف المبنيّات]

(ص) : الكلام في الظروف المبنيّـــات .

(ش) : أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه ، واستيفائه من مَبْنِيّ ظروف الزمان والمكان مرتّباً على حروف المعجم .

[إذْ]

(ص) : (إذ) للوقت الماضي ، وللمستقبل في الأصحّ ، وتلزم الظرفيّة ما لم يُضَفْ لها زمان ، والإضافة إلى جملة غير مصدّرة بزال وأخوته ، أو دام أو ليس ، أو لكن ، أو ليت ، أو لعلّ .

ويقبح أن يليها اسم بعده ماض [1] .

وقد يحذف جزؤها وكلها ، فتعوّض تنويناً ، وتكسر للساكنين ، وقال الأخفش : إعراباً ، وقد تفتح . وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك « إذا » .

وجوّز الأخفش والزّجاج والمتأخرون وقوعها مفعولاً به ، وبدلاً منه . والزمخشريّ : مبتـــدأ .

وهي تجيء للتعليل خلافاً للجمهور حرفاً ، وقيل : ظرفاً ، وللمفاجأة بعد بينـــا وبينما حرفاً [2] أو ظرف مكان أو زمان أو زائداً أقوال : وعلى الظرفيّة عاملها . قال ابن جنّيّ وابن الباذش تاليها . وعامل بينا مقدّر ، والشّلوبين عاملهما محذوف ، وإذا بدل ، قال أبو عُبَيْدة : وللتحقيق ، وزائدة ، واختاره ابن الشّجريّ بعد بينا وبينما .

(ش) : من الظّروف المبنيّة« إذ » ، والدّليل على اسميّتها قبولُها : التّنوين والإخبار

---

(١) أ : « بعدها ما من » ، تحريف .

(٢) ط : « صرفاً » بالصاد ، تحريف .



بها نحو : مجيئك إذْ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو : « بعد إذْ هَدَيْتنَا »[١] .

وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجُمَل ولِوَضْعها على حرفين ، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي .

وهل تقع للاستقبال ؟ قال الجمهور : لا ، وقال جماعةٌ منهم ابن مالك : نعم ، واستدلّوا بقوله تعالى : « « يومئذ تحدّث أخبارها »[٢] » والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب. «ونُفِخَ في الصّور»[٣] أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام : ويحتجّ لغيرهم بقوله تعالى : « فَسَوْف يَعْلَمون إذ الأغلالُ في أعْناقِهِم» [٤] ، فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التّنفيس عليه ، وقد عمل في « إذ » ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا [٥] .

وتلزم إذْ الظّرفية ، فلا تَتَصرّف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة ، إلاّ أن يضاف اسم الزمان إليها نحو : حِينَئِذٍ ، وَيَوْمَئِذٍ ، و « بَعْد إذْ هَدَيْتَنا » [٦] ، ورأيتك أمس إذ جئت .

وجوز الأخفش والزّجاج وابن مالك : وقوعها مفعولاً به نحو : « واذْكُروا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً » [٧] ، وبدلاً منه نحو : « واذْكُرْ في الكتاب مَرْيَمَ إذ انْتَبَذَتْ » [٨]

والجمهور لا يثبتون ذلك ، ووافقهم أبو حيّان : قال : لأنه لا يوجد في كلامهم : أحببت إذْ قدم زيد ، ولا كَرِهْتُ إذْ قدم .

وإنما ذكروا ذلك مع « اذكر » لمّا اعتاص [٩] عليهم ما ورد من ذلك في القرآن .

---

(١) آل عمران ٨ . (٢) الزلزلة ٤ .
(٣) الكهف ٩٩ . (٤) غافر ٧٠ ، ٧١ .
(٥) المغنى ١ : ٧٥ . (٦) آل عمران ٨ .
(٧) الأعراف ٨٦ . (٨) مريم ١٦ .
(٩) من : عَوِصَ الكلام كفَرح ، وعاص يعاص عِياصاً وعَوصاً : صعب .



وتخريجه سهل ، وهو أن تكون « إذْ » معمولةً [٢٠٥] لمحذوف يدلّ عليه المعنى ، أي : اذكروا حالتكم ، أو قَضِيّتَكُمْ [١] أو أمْرَكم ، وقد جاء بعض ذلك مصرّحاً به قال تعالى : « واذْكُروا نِعْمَةَ الله عَلَيْكُم إذْ كُنْتُم أعداءً » [٢] فـإذْ ظرف معمول لقوله : « نِعْمَةَ الله » . وهذا أولى من إثبات حكم كلّيّ بِمُحْتَمَلٍ [٣] بل بمرجوح . انتهى .

وجوّز الزمخشريّ وقوعها مبتدأ ، فقال في قراءة بعضهم : « لمن مَنّ الله على المُؤْمنين » [٤] : إنه يجوز أنّ التقدير : « مِنّة [٥] إذ بعث » . وأن تكون « إذْ » افي محل رفع كإذا في قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً [٦] .

قال ابن هشام : فمقتضى هذا أنّ « إذْ » مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلاً .

---

(١) ب : « قصدتكم » ، ط : « قضيتم » كلاهما تحريف . صوابه في أ .

(٢) آل عمران ١٠٣ .

(٣) أ ، ب : « حكم كليّ محتملٌ » صوابه في ط .

(٤) آل عمران ١٦٤ .

(٥) وموضع الشاهد قوله بعدها : « إذ بعث فيهم رسولاً » .
وفي ط : « لقد منّ » وهي قراءة حفص صوابه في أ ، ب ، والمغني ١ : ٧٥ .
وفي النسخ الثلاث : « منه » بالهاء ، تحريف ، وصوابه : « مِنّة » من قولهم : اصطنع عنده صنيعة ومنّة = امتنّ .
والمعنى على هذه القراءة في رأي الزمخشريّ : « لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه » .

(٦) ونقد ابن هشام الزمخشريّ في هذا المثال — فقال : « ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ، لأن الكلام في « إذْ » لا في : « إذا » وكان حقه أن يقول : إذ كان ، لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه : « إذْ » تارة : و « إذا » أخرى بحسب المعنى المراد .
ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا ، والمشهور أنّ حذف الخبر في ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن : « إذا » المقدّرة في المثال في موضع نصب ، ولكن جوّز عبد القاهر كونهما في موضع رفع تمسّكاً بقول بعضهم : « أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة » بالرفع ، فقاس الزمخشري « إذْ » على : « إذا » والمبتدأ على الخبر » .
انظر المغني ١ : ٧٥ .



وتلزم إذْ الإضافة إلى جملة ، إمّا اسمية نحو : « واذْكُروا إذْ أنْتُمْ قَليلٌ »[١] « إذْ هُما في الْغارِ »[٢] ، أو فعليّة كما سبق .

ويَقْبُح في الاسميّة أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو : جئتك إذْ زيد قام . ووجْهُ قُبْحِهِ أنّ « إذْ » لمّا كانت لِمَا مضى ، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزّمان ، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذْ زيد يقوم فإنه حسن .

ويشترط في الجملة ألاّ تكون[٣] شرطيّة ، فلا يقال : أتذكر إذ إنْ تأتنا نُكْرِمْك ، ولا إذْ مَنْ يأتِكَ تُكْرِمْه ، إلاّ في ضرورة .

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها « إذْ » فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

٧٩٥ — والعيشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذاك أفْنانَا[٤] *

والتقدير : إذْ ذاك كذلك .

وقد تحذف الجملة كلّها للعِلْم بها ، ويعوّض منها التّنوين . قال أبو حيّان : الذي يظهر من قواعد العربية أنّ هذا الحذف جائز ، لا واجب ، وتكسر ذالها[٥] حينئذ لالتقاء الساكنين نحو : « وأنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُون[٦] » ، أي حين إذْ بلغت الرّوحُ الحلقومَ .

---

(١) الأنفال ٢٦ . (٢) التوبة ٤٠ .

(٣) أ : « أن تكون » بدون لا النافية ، تحريف .

(٤) لابن المعتز . كما نسبه السيوطي في شرح شواهده على المغني .

* هل تَرْجِعَنّ لَيَالٍ قد مَضَيْن لنـا *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٤٧ .

وعند صاحب الدرر ١ : ١٧٣ . قائله مجهول .

(٥) ط : « وتكسر النون » تحريف صوابه في أ ، ب ، والأسلوب يدلّ عليه .

(٦) الواقعة ٨٤ .



وزعم الأخفش : أنّها حينئذ معربة ، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناءّ ، وحمله على ذلك : أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة ، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة ، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ « إذْ » حكم البناء ، والأصل استصحابه حتّى يقوم دليل على إعرابه ، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لإذْ ولا علّة لبنائه إلاّ كونه مضافاً لمبنيّ ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظّرف ، وبأنهم قالوا : « يومَئِذاً » بفتح الذال منوّناً ، ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه ، فدلّ على أنه مبنيّ مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ، ومرّة على الفتح طلباً للتّخفيف . وهذا معنى قولي : وقد تُفْتَح .

وقولي : وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك « إذا » أشرت به إلى مسألة غريبة قلّ من تعرّض لها ، وذلك أني سمعت شيخنا (رحمه الله) يقول في قوله تعالى : « ولئن أطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إنّكُم إذاً لخاسِرُون » [١] ليست « إذنْ » هذه الكلمة المعهودة ، وإنما هي إذَا الشرطية ، حذفت جملتها التّي تضاف إليها ، وعوض منها [٢] التنوين ، كما في « يومئذ » . وكنت أستحسن هذا جدّاً ، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتّى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ ، وقد أوسعت الكلام في ذلك في « الإتقان » و « حاشية المغنى » .

وتزاد « إذْ » للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى : « ولن يَنْفَعَكُم اليوم إذْ ظَلَمْتم أنّكم في العذاب مُشْتَرِكُونَ » [٣] ، أي لأجل ظلمكم في الدنيا ، وإذْ لم يَهْتَدوا به فسيقولون [٤] » ، « وإذْ اعتَزَلْتُموهم وما يَعْبدون إلاّ الله فأووا [٥] » ، وهي حرف بمنزلة لام العلة ، وقيل : ظرف ، والتعليل امستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ .

---

(١) المؤمنون ٣٤ .

(٢) ط : « وعوض ها هنا » ، تحريف .

(٣) الزخرف ٣٩ .

(٤) الأحقاف ١١ .

(٥) الكهف ١٦ .

وترد للمفاجأة نصّ على ذلك سيبويه ، وهي الواقعة بعد : « بينا » و « بينما » كقوله :

٧٩٦ — • فبينما العُسْر إذْ دارَتْ مياسيرُ [١] •

وقوله :

٧٩٧ — بَيْنا كذلك والأعدادُ وِجْهَتُها إذْ راعها لِحَفيف خَلْفَها فَزَعُ [٢]

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان ، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد ، أي زائد؟ أقوال: اختار الثاني أبو حيّان إقراراً لها على ما استقرّ لها ، وابن مالك والشّلَوْبين: الثّالث .

وعلى القول بالظّرفية قال ابن جنيّ وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها ، لأنها غير مضافة إليه ، وعامل « بينا » و « بينما » محذوف يفسّره الفعل المذكور .

وقال الشّلَوبين : « إذ » مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في « بينا » ، و« بينما » ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام ، و « إذ » بدل منهما .

وذكر لـ « إذْ » معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة

---

(١) قيل : لحريث بن جبلة ، وقيل : لعشير بن لبيد العذري وصدره:

• فاسْتَقْدِرِ الله خيراً وارْضَيَنّ به •

أسرار العربية : ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٤٤ .
وسيبويه ٢ : ١٥٨ ، واللسان (قدر) .

(٢) قائله مجهول .

وفي أ ، ط : « لحفيف قبلها » ، وفي ب : لخفيف « قلبها » صوابه في الدرر ١ : ١٧٣ .
والأعداد : جمع « عِدّ » والعِدّ : الماء الدائم مثل ماء العين .



قاله أبو عُبَيْدَةَ [١] ، وتبعه ابن قُتَيْبَةَ [٢] ، وحملا عليه آيات،منها : قوله تعالى: « وإذْ قال ربُّكَ لِلْملائِكَةِ » [٣] .

والثاني : التّحقيق [٢٠٦] كقد ، وحملت عليه الآية ، قال في « المغنى » :وليس القولان بشيء [٤] .

واختار ابن الشّجري : أنها تقع زائدة بعد « بينا » ، و « بينما » خاصّة . قال : لأنك إذا قلت : بينما أنا جالس إذ جاء زيد ، فقدّرتها غير زائدة ، أعملت فيها الخبر ، وهي مضافة إلى جملة : جاء زيد . وهذا الفعل هو الناصب لـ « بيْن » فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

[إذا]

(ص) : (إذا) للمستقبل مضمّنة معنى الشّرط غالباً . قال ابن مالك : والماضي ، وأنكره أبو حيّان . وقوم للحال ، ويختصّ بالمجزوم به ، وكذا المظنون خلافاً للبيانيِّين بخلاف « إنْ » ، ومن ثمّ لم تجزم في السّعة خلافاً لمن جوّزه بقلة ، أو مع « ما » ، ولا تدلّ على تكرار ، ولا عموم على الصحيح فيهما .

وتضاف أبداً لجملة صدرها فعل ، ولو مقدّراً قبل اسم يليه . وجوّزه الأخفش إلى

(١) معْمر بن المثنّى اللّغوي البصري ، أخذ عن يونس ، وأبي عمرو ، وهو أوّل من صنّف في غريب الحديث .
ومن أشهر مصنفاته : المجاز في غريب القرآن – معاني القرآن – الأمثال – اللغات – المصادر – فعل وأفْعَل . توفي سنة ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائتين .

(٢) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ النحويّ اللّغوي .
صنف : إعراب القرآن – معاني القرآن ، غريب القرآن ، جامع النحو ، مشكل القرآن – غريب الحديث – المسائل والأجوبة . توفي سنة ٢٧٦ .

(٣) الحجر ٢٨ .

(٤) انظر المغني ١ : ٧٧ .

اسميّة الجزأين. وأوجب الفراء إيلاءها الماضي شَرْطِيّة . وقال غيره: هو الغالب ، ومن ثمّ قال الأكثرون : ناصبها الجواب لا الشرط .

قال ابن مالك : وتجيء مفعولاً به ، ومجرورة بـ « حتى » ، ومبتدأ .

وترد للمفاجأة فأقوال إذاً [١]. وتلزمها الفاء . قال المازنيّ : زائدة ، ومبرمان : عاطفة ، والزّجّاج : [٢] جزائيّة ، ولا يليها فعل . وثالثها : يجوز مع قد . قال أبو عبيدة : وتزاد .

(ش) : من الظروف المبنيّة «إذا» ، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو : القيام إذا طلعت الشمس ، وإبدالها من اسم صريح نحو : أجيئك غداً إذا طلعت الشمس .

وهي ظرف للمستقبل ، مضمّنة معنى الشروط غالباً ، ومن ثمّ وجب إيلاؤها الجملة الفعليّة ، ولزمت الفاء في جوابها نحو : « إذا جاء نصر الله » [٣] إلى قوله « فسبّحْ » .

وقد لا تضمّن معنى الشرط ، بل تتَجرّد للظرفيّة المَحْضة نحو : « والليْل إذا يَغْشى » [٤] ، و « اللّيل إذا سجى [٥]» .

وزعم قوم : أنها تخرج عن الظرفيّة ، فقال ابن مالك : إنها وقعت مفعولاً به في حديث : « إني لأعلم إذا كنت عنّي [٦] راضية ، وإذا كنت عَليّ غضبى » ، ومبتدأ

---

(١) في ط : « إذ » تحريف .

(٢) في أ : « والزيادة » مكان : « والزّجّاج » وفي ب ، ط : « والزيادي » وهو تحريف . في النسخ الثلاث صوابه في الشرح المذكور بعد .

(٣) النّصْر ١ . (٤) اللّيل ١ .

(٥) الضحى ٢ .

(٦) في النسخ الثلاث « عليّ راضية » وفي المغني ١ : ٨٧ « عنيّ » مكان : « عليّ » .



في قوله تعالى : « إذا وقَعَت الواقعة »[١] ، والخبر « إذا » الثانية ، و« خافضةً رافعةً »[٢] بالنصب حالان ، والمعنى وقت وقوع الواقعة ، خافضة لقوم ، رافعة لآخرين ، هو وقت رَجّ الأرض .

ومجرورة بـ « حتّى » في قوله تعالى : « حتّى إذا جاؤُها »[٣] . وسبقه إلى ذلك ابن جنيّ في الثاني ، والأخفش في الثالث .

والجمهور أنكروا ذلك كلّه ، وجعلوا « حتى » في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ، ولا عمل له ، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف، أي انقسمتم أقساماً ، وكنتم أزْواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى ، وإذا في الحديث ظرف لمحذوف ، هو مفعول : أعلم ، أي شأنك ونحوه .

وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال ، فقال ابن مالك : إنها وقعت للماضي في قوله تعالى : « وإذا رَأَوْا تِجارةً أولَهْواً انْفَضُّوا إلَيْها[٤] » « فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم ،وكذا «ولا علَى الّذِين إذا ما أتَوْك لِتحْمِلَهُم قُلْتَ لا أجِدُ»[٥] الآية.

وقال قوم : إنها وقعت للحال في قوله تعالى : « واللّيل إذا يغشى »[٦] ، لأن الليل مقارن للغشيان .

وتختصّ إذا بما يتعيّن وجوده نحو : آتيك إذا احْمَرّ البُسْر ، أو رجّح نحو : آتيك إذا دعوتني . بخلاف إنْ فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه ، والمستحيل كقوله : « قل إنْ كان للرّحْمن ولدٌ »[٧] ، ولا تدخل على متيقّن ولا راجح . وقد تدخل على المتيقّن لكونه مبهم الزمان نحو : أفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُون »[٨] .

---

(١) الواقعة ١ .
(٢) الواقعة ٣ في قراءة .
(٣) الزمر ٧٣ .
(٤) الجمعة ١١ .
(٥) التوبة ٩٢ .
(٦) الليل ١ .
(٧) الزخرف ٨١ .
(٨) الأنبياء ٣٤ .

ولكون (إذا) خاصًّا [١] بالمتيقّن والمظنون خالفت أدوات الشرط ، فلم تجزم إلاّ في الضرورة كقوله :

٧٩٨ — ٭ وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتَحَمَّلِ [٢] ٭

وإذا دلّت « إذا » على الشّرط . فلا تدل على التّكرار على الصحيح ؛ وقيل : تدلّ عليه كـ « كلّما » ، واختاره ابن عصفور ؛ فلو قال : إذا قمت فأنت طالق ، فقامت ، ثم قامت أيضاً في العِدّة ثانياً وثالثاً لم يقع بهما شيء على الأول دون الثاني [٣] .

وكما لا تدل على التّكرار لا تدلّ أيضاً على العموم على الصّحيح . وقيل : تدلّ عليه ، فلو قال : إذا طلّقت امرأة من نسائي ، فعبدٌ من عبيدي حرٌّ ، فطلق أربعاً لم يُعتق إلا عبدٌ واحدٌ . وتنحلّ اليمين على الأول ؛ ويُعتق أربعٌ على الثّاني .

وتلزم « إذا » الإضافة إلى جملة صدرها فعل ، سواء كان مضارعاً نحو : « وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا » [٤] .

« وإذا لم تأتِهِمْ بآية » [٥] أم ماضياً نحو : « إذا جاءك المنافقون » [٦] .

وزعم الفراء أن « إذا » إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلاّ الماضي .

وقال ابن هشام : إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع ، وقد اجتمعا في قوله :

---

(١) في ب : « خاصٌّ » بالرفع .

(٢) لعبد قيس بن خفاف . وصدره :

٭ وَاسْتَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنَى ٭

المغني ١ : ٨٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧١ .

ويروي : « فتجمل » بالجيم ، و « تحمّل » بالحاء .

(٣) يعني بالأول : عدم الدلالة على التكرار ، ويعني بالثاني : الدلالة على التكرار .

(٤) الأحقاف ٧ ، وسبأ ٤٣ .

(٥) الأعراف ٢٠٣ . (٦) المنافقون ١ .



٧٩٩ – والنّفسُ راغبة إذا رغّبتهــا   وإذا تُردّ إلى قليلٍ تقْنَعُ[(١)] [٢٠٧]

– وقد يليها اسم بعده[(٢)] فعل[(٣)] فيقدر[(٤)] قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو : « إذا السّماء انْشقّتْ » .[(٥)]

وجوز الأخفش إيلاءها جملةً فيها اسمان : مبتــدأ وخبر من غير تقدير فعل كقولــه :

٨٠٠ – * إذا با هِلِيٌّ تَحتَهُ حَنْظَلِيّــةٌ[(٦)] *

وفي ناصب إذا قولان : أحــدهما : أنه شرطها ، وعليــه المحققون واختاره أبو حيّان حملاً لها على سائر أدوات الشرط .

والثاني : أنّه ما في جوابها من فعل وشبهه ، وعليه الأكثرون لما تقدّم من أنهـا ملازمة الإضافة إلى شرطها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

فالإشارة إليه[(٧)] بقولي : و« من ثَمّ » ، إلى قولي : و « تضاف أبداً » . والأوّلون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا : بعدم إضافتها .

---

(١) لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٣ .
(٢) أ : « بعد » بدون ضمير .
(٣) أ : « اسم » مكان « فعل » ، تحريف .
(٤) ط : « مقدر » بالميم .
(٥) الانشقاق ١ .
(٦) للفرزدق . وعجزه :

* له ولدٌ منها فَذَاك المُذَرّعُ *

ديوان الفرزدق ٥١٤ ، وأوضح المسالك رقم ٣٣٣ .
وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٠ .
ويروى : « المدرّع » بالدال المهملة ، ومعناه : إذا ولد للرجل الباهليّ من امرأة حنظليّة ، فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهب للبس الدّرع .
ويروى بالذال المعجمة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه . وانظر الدرر ١ : ١٧٤ .
(٧) « إليه » سقطت من ط .



وترد « إذا » للمفاجأة فتختص بالجملة الاسميّة فيما جزم بـه ابن مالك : وردّه أبو حيـان .

وقيل : تدخل على الفعل مطلقاً ، وقيل : تدخل على الفعليّة المَصْحُوبة [١] بـ «قد» نقل الأخفش ذلك عن العرب نحو : خرجت فإذا قد قام زيد . قال في المغني : ووجهه أنّ التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصّة بالفعليّة ، والفرق حاصل بـ « قد » إذ لا يقترن الشرط بها ، ولا يحتاج لجواب .

ولا تقع في الابتداء .

ومعناها : الحال لا الاستقبال نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، ومنه : « فإذا هي حيّةٌ تسعى » [٢] وهي حينئذ حرفٌ عند الكوفيين والأخفش ، واختاره ابن مالك ، ويرجّحه قولهم : خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إنّ ، لأن إنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وظرف مكان عند المبرّد والفارسيّ وابن جنيّ ، وأبي بكر بن الخيّاط [٣] واختاره ابن عصفور .

وظرف زمان عند الرّياشي والزّجّاج ، واختاره الزمخشريّ ، وابن طاهر وابـن خروف ، والشَّلوبين إبقاء لها على ما ثبت لها ، فإذا قلت : خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان ، أي فبالحضرة زيد لا على الزمان ، لأنه لا يخبر به عن الجُثَّةِ ، ولا على الحرف ، لأنه لا يخبر به .

وتلزمها الفاء داخلة عليها . واختلف فيها ، فقال المازني : هي زائدة للتأكيد ، لأن

(١) ط فقط : « تدخل على الفعل المصحوب بقد » .

(٢) طه ٢٠ .

(٣) محمد بن أحمد بن منصور ، أبو بكر بن الخياط النحوي .
صنّف : معاني القرآن — النحو الكبير — المقنع في النحو — الموجز في النحو . مات ٣٢٠ . وفي ط : « أبو بكر » . تحريف.



إذا الفجائية فيها معنى الإتباع ، ولذا وقعت في جواب الشّرط موقع الفاء ، وهذا ما اختاره ابن جنيّ .

وقال مبرمان : هي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها ، واختاره الشّلوبين الصّغير [١] ، وأيّده أبو حيّان بوقوع ثمّ موقعها في قوله تعالى : « ثُمَّ إذا أنتم بَشَرٌ تَنْتَشِرون [٢] » .

وقال الزجّاج : دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط .

وزعم أبو عبيدة أن « إذا » قد تزاد ، واستدلّ بقوله :

٨٠١ — حتّى إذا أسْلَكُوهم في قُتَائِدَةٍ شلاًّ كما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا [٣]

قال : فزادها لعدم الجواب ، فكأنه قال : حتّى أسلكوهم [٤] ، وتأوله ابن جنّي على حذف جواب إذا .

(١) هو محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبدالله ، يُعْرف بالشّلوبين الصغير . شرح أبيات سيبويه ، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجُزُوليّة ، مات ٦٦٠ .

(٢) الرّوم ٢٠ .

(٣) لعبد مناف بن ربع الهذليّ . ونسبه المرتضى في الأمالي ١ : ٣ ، ٢ : ٣١ للهذليّ .
من شواهد : مجاز القرآن ١ : ٣٦ ، ٣٧ .
والإنصاف ٢ : ٤٦١ ، والخزانة ٣ : ١٧٠ .
وانظر معجم البلدان ٧ : ٣٢ . وروايته : « أسلكوها » مكان : « أسلكوهم » وانظر أيضاً اللسان (قتد) .
وفي أ : « سلكوهم في مناهرة غلا كما شلت » ، تحريف .
وفي ط : « سلكوهم في مناوءة شلا كما شلت » تحريف .
وصواب التحريف في النسخ الثلاث من المراجع السابقة .

(٤) في النسخ الثلاث : « سلكوهم » من دون همزة .
والصواب « من المجاز » المنقول عنه هذا النصّ ١ : ٣٦ ، ٣٧ .



[الآن]

(ص) : (الآن) لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفرّاء منقولاً من «آن»[١] والمختار إعرابه ، وألفه عن واو ، وقيل : ياء ، وقيل : أصله : أوان ، وقيل : ظرفيته غالبة .

(ش) : من الظروف المبنيّة « الآن » ، والدّليل على اسميته دخول « أل » وحرف الجرّ عليه ، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به ، أو الحاضر بعضه نحو : « فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ »[٢] . « الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ »[٣] .

قال ابن مالك : وظرفيّته غالبة لازمة ، فقد يخرج عنها إلى الاسميّة كحديث : « فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها »[٤] فـ« الآن » في موضع رفع بالابتداء، و « حين انتهى » خبره ، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض[٥] كقوله :

٨٠٢ – أَإلى الآن لا يَبِينُ ارْعِواءٌ لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصابِي[٦]

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه : الأوان ، وقيل عن ياء لأنه من آن يئين : إذا قرب . وقيل : أصله : أوان قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين ، وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب : كالجَواد ، والسّواد ، وقيل : حذفت الألف وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ، ورواح استعملوه مرّة على فَعَل ، ومرة على فَعال ، كزمَن وزَمان .

(١) ط : « أن » بالهمزة المحققة ، تحريف ، صوابه من الشرح الآتي .
(٢) الجنّ ٩ . (٣) الأنفال ٦٦ .
(٤) الحديث ذكره مسلم في باب الجنة : ٣١ . وفي مسند أحمد بن حنبل ٢ : ٣٧١ ، وروايته : « حتى انتهى » مكان : « حين انتهى » .
(٥) « ماض » مكانها بياض في أ . (٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧٤ .



واختلف في عِلّة بنائه ، فقال الزّجّاج [1] : بني ، لتضمّنه معنى الإشارة ، لأن معناه : هذا الوقت ، وَرُدّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ، وهو لا تدخله أل .

وقال أبو عليّ : لتضمّنه لام التعريف ، لأنه استعمل معرفة ، وليس علماً ، وأل فيه زائدة ، وضعّفه ابن مالك بأن تضمّن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدّ به ، هذا مع كون المزيد غير [٢٠٨] المضمّن معناه ، فكيف إذا كان إيّاه .

وقال المبرّد وابن السّرّاج ، لأنه خالف نظائره ، إذْ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللام ، وباب اللاّم أن يدخله [2] على النكرة .

وكذا قال الزمخشريّ : سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللاّم ، لأن [3] حق الاسم في أول أحواله التجرّد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقه ، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء ، وأشبه الحروف .

وردّه ابن مالك بلزوم بناء الجمّاء الغفير [4] ،واللات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف [5] ، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وهو باطل بإجماع .

وقال ابن مالك : بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ، لأنه لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يصغّر بخلاف حين ووقت ، ووِمان ومدّة .

قال أبو حيّان : وهو مردود بما ردّ به هو على الزمخشريّ .

---

(١) جملة : « فقال الزجاج » سقطت من أ .
(٢) ب ، ط : « يدخل » .
(٣) من قوله : « لأن حق الاسم » إلى قوله : « في أول أحواله » سقط من أ .
(٤) أ : « الجمّ الغفير » .
(٥) أ : « موجبة شبه الحرف » بإسقاط لام الجرّ .



وقال الفرّاء : إنما بني لأنه نقل من فعل ماض وهو : « آن » معنى : حان فبقي على بنائه استصحاباً على حدّ : « أنهاكم عن قيل وقال » .

وردّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه « أل » ، كما لا تدخل على قيل وقال : ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال .

وذهب بعضهم إلى أنه معرب ، وفتحته إعراب على الظرفيّة ، واستدلّ لـه بقولـه :

٨٠٣ – كأنّهمـا مِلآنِ لم يتَغيّـرا [١] .

بكسر النون ، أي : من الآن ، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجرّ ، فدلّ على أنّه معرب .

وضعّفه ابن مالك باحتِمال [٢] أن تكون الكسرة كسرة بناء . ويكون في بناء : الآن لغتان : الفتح والكسر كما في شتّان ، إلا أن الفتح أكثر وأشهر .

والمختار عندي : القول بإعرابه ، لأنه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة ، فهو منصوب على الظرفيّة ، وإن دَخلَتْهُ « مِنْ » جُرّ . وخروجه عن الظرفية غيرُ ثابتٍ ، ولا ولا يصلُح الاستدلال له بالحديث السّابق ، لما تقرّر غير مرّة .

وفي (شرح الألفية) لابن الصّائغ إنّ الذي قال بأن أصله : « أوان » يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب .

---

(١) لأبي صخر الهذلي .
وتمامه :

* وقد مرّ للدّاريْن من بعدنا عصْرُ *

من شواهد : شذور الذهب ١١٦ ، واللسان (أين) نسبه إلى ابن صخر . وفي ط « وكأنها » تحريف .

(٢) أ : « بإضمار » ، تحريف .



[أمس]

(ص) : (أمس) : لما يلي يومك مبنيّ على الكسر ، قال الزّجاج والزّجّاجيّ : والفتح لغة ، وإعرابه غير منصرف رفعاً ، ومطلقاً ، ومنصرفاً لغة . وزعمه قوم : محكيّاً من الأمر ، فإن قارن أل أعرب غالباً ، وكذا إن أضيف ، أو نكّر ، أو ثنّي ، أو جمع ، أو صغّر .

(ش) : أمس اسمٌ مَعْرِفةٌ متصرّف يستعمل في موضع رفْع ونصبٍ وجرٌ ، وهو اسم زمانٍ موضوعٍ لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، أو ما هو في حكمه في إرادة القُرْبِ ، فإن استعمل ظرفاً فهو مبنيّ على الكسر عند جميع العرب .

وعلة بنائه : تضمّنه معنى الحرْف ، وهو لام التّعريف ، ولذا لم يُبْنَ « غَد »[1] مع كونه معرفة ، لأنّهُ لم يتضمّنها ، إنّما يتضمّنُها ما هو حاصلٌ واقعٌ و « غد » ليس بواقع .

والفرْقُ بينه وبين « سَحَر » حيث لم يُبْنَ أنه لما عُدِل عن السّحر لم يضمّن معنى الحرْف ، بل أنيب مناب السّحَر المعرّف ، فصار معرفةً مثله بالنّيابة ، كما صار عُمَرُ معرفةً بالنيابة عن عامِر العَلَم .

وقال ابن كَيْسَان : بُني ، لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب « غد » ، لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب .

وقال قوم : عِلّة[2] بنائه : شَبَهُ الحَرْف إذا افْتُقِرَ في الدّلالة على ما وُضِعَ له إلى اليوم الذي أنت فيه . وقال آخرون : بني لشبهه بالأسماء المُبْهَمَة في انتقال معناه ، لأنه لا يختصّ بمسمّى دُونَ آخر .

وأجاز الخليل في : لقيته أمس أن يكون التّقدير : لقيته بالأمس ، فحذف الحرفين :

---

(١) أ : « لم يبيّن » تحريف ، وفي أ أيضاً : « مذ » مكان : « غد » تحريف .

(٢) ط فقط : « عليّة بنائة » .



الباء ، وأل ، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب .

وزعم قوم منهم الكسائي : أنه ليس مبنياً ولا معرباً ، بل هو محكيّ سمّي بفعل الأمر من المساء ، كما لو سمي بأصْبِح من الصّباح [١] ، فقولك : جئت أمس ، أي اليوم [٢] الذي كنا نقول فيه : أمس عندنا أو معنا ، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزوّر والخليط إذا أرادوا [٣] الانصراف عنهم ، فكثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت .

وتعريفه بأل [٤] إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك . وقال السّهيلي : تعريفه بالإضافة كتعريف جُمَع [٥] .

وإن استعمل غير ظرف ، فذكر سيبويه عن الحجازيّين بناءَهُ على الكسر رفعاً ونصباً ، وجرّاً ، كما كان حال استعماله ظرفاً تقول : ذهب أمسِ بما فيه ، وأحببت أمسِ ، وما رأيتك مذ أمسِ [٢٠٩] قال :

٨٠٤ – اليوم أعلم ما يَجِيءُ بِـــه ... وَمَضَى بِفَصْلِ قَضائِهِ أَمْسِ [٦]

(١) قال ابن الأنباري : « أدخل اللام والألف على « أمس » وتركه على كَسْرِه ، لأن أصل : « أمس » عندنا من الإمساء ، فسمّي الوقت بالأمر ، ولم يغير لفظه .

من ذلك قول الفرزدق :

ما أنت بالحَكَم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل

فأدخل الألف واللام على : « ترضى » وهو فعل مستقبل على جهة الاختصاص بالحكاية . انظر اللسان (أمس) .

(٢) « اليوم » سقطت من ط . (٣) في النسخ الثلاث : « إذا أراد » تحريف .

(٤) « بأل » سقطت من أ .

(٥) في اللسان (جمع) : « وفي الصحاح « وجُمَعُ » : جمع جُمعَة وجمع جمْعاء في تأكيد المؤنث تقول : رأيت النساء جمعَ غير منوّن ولا مصروف .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٧٥ لأسقف نجران .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤٨٥ ، وشذور الذهب : ٩٨ .



ونقل عن بني تميم : أنهم يوافقون الحجازيين حالةَ النّصب والجرّ في البناء على الكسر ، ويُعْربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرّفع ، قال شاعرهم :

٨٠٥ ــ اعْتَصِم بالرّجاء إنْ عنّ يأسٌ وتناسَ الّذي تَضمّن أمسُ [١]

ومن بني تميم من يُعْرِبُه إعراب ما لاينصرف في حالتي النصب والجرّ أيضاً ، وعِلّتهُ ما ذكر في « سَحَر » من العدل والتّعريف ، وعليه قوله :

٨٠٦ ــ * إنّي رأيت عجباً مُذْ أمْسا [٢] *

ومنهم مَنْ يُعْرِبُهُ إعراب المُنصرف فينوّنهُ في الأحوال الثّلاثة ، حكاه الكسائي .

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤٨٤ ، والأشموني ٣ : ٢٦٨ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

* عَجائِزاً مِثْلَ السّعالِي خَمْسَا *

من شواهد : سيبويه ٢ : ٤٤ ، والخزانة ٣ : ٢١٩ .
والأشموني ٣ : ٢٦٧ ، وأوضح المسالك رقم ٤٨٣ .
هذا وقد ذكر الأشموني « أن الزّجاج : زعم أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بهذا الرجز . قال في شرح التّسْهيل : ومُدّعاهُ غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرّفع . ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أمسا » فتح إعراب .
وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحقّ ألاّ يعوّل عليه » اه .
وفي رأيي أن نسبة هذا الرأي للزجّاج فيها نظر ، لأن هذا الرأي نَسَبَهُ ابن هشام في شرح شذور الذهب للزجّاجيّ ص ١٠٠ ، ولأن كنية الزجّاج « أبو إسحاق » وكنية الزّجّاجيّ « أبو القاسم » كما أشار إلى ذلك الأشموني نفسه .
وعند السيوطي ــ كما في الهمع ــ هذا الرأي منسوب للزجاج وللزجاجيّ معاً .



وحَكَى الزّجّاج : أن بعض العرب ينوّنهُ ، وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات .

وحكى الزّجّاجيّ والزّجّاج : أن من العرب من يبنيه وهو ظرفٌ على الفتح ، فتلخّص فيه حال الظرفيّة لغتان : البناء على الكسر وعلى الفتح ، وحال غير الظّرفية خمس لغات : البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً ، وبتنوينٍ ، وإعرابه منْصرفاً وغير منصرف مطلقاً ، وإعرابه غير منصرف رفعاً ، وبناؤه نصباً وجرّاً .

فإن قارنه « أل » أعرب غالباً نحو : إنّ الأمسَ ليومٌ حَسَنٌ ، وقال تعالى : « كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأمسِ » [1] .

ومن العرب مَنْ يَسْتَصْحِبُ[2] البناءَ مع أل ، قال :

٨٠٧ – وإنّي وقَفْتُ اليوم والأمسِ قبله بِبَابِكَ حتى كادتِ الشّمسُ تَغْرُبُ[3]

فكسر السّين ، وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم .

قالوا : والوجْهُ في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تَعْريفٍ ، واستصحب تضمّن معنى المعرفة فاسْتُدِيمَ البناءُ ، أو تكون هي المعرفة ، ويجرّ على إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء .

وَيُعْرَبُ أيضاً حال الإضافة نحو : إنّ أمسنا [4] يوم طيّبٌ ، وحال التنكير نحو : مضى لنا أمس حَسَنٌ ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، وحال التّثْنيَة نحو : أمسان ،

---

(١) يونس ٢٤ .

(٢) أ : « يستجب البناء » بالجيم ، تحريف .

(٣) لنُصَيْب ديوانه ٦٢ ، وروايته : « على الباب » . مكان : « ببابك » ، و « ثويت » مكان : « وقفت » وذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٦ ، أنه لم يعثر على قائله .

والبيت من شواهد شذور الذهب : ١٠١ ، واللسان (أمس) والخصائص ١ : ٣٩٤ ، ٣ : ٥٧ .

(٤) ط : إنّ « أسسنا » بسينين ، تحريف .



وحال الجمع نحو : آمُس وآمَاس ، وأموس [١] قال :

٨٠٨ ـ مرّت بنا أوّلَ من أموسِ تميسُ فينا مِيسَةَ العَرُوس [٢]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشّافية) [٣] : وحال التّصغير . قال أبو حيّان : وهو مخالفٌ لنصّ سيبويه وغيره من النّحاة : أن أمس لا يصغّر ، وكذا « غداً » استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكّناً ، وهو اليوم والليلة ، قال : نعم ذكر المبرّد : أنّه يصغّر فتبعه عليه ابن مالك ، وكذا ذكر ابن الدّهان في (الغُرَّة) [٤] ، وهو ذهول عن نصّ سيبويه .

[بعد]

(ص) : (بعد) ظرف زمان لازم الإضافة ، فإن أضيف أو حذف مضافه ، ونوي لفظه أعرب ، أو معناه : ضمّ بناء ، وقد ينوّن حينئذ ، ويفتح إعراباً . وإن نكّر [٥] نصب ظرفاً ، وقد يجرّ ويرفع ولا يضاف لجملة حتّى يكفّ بـ « ما » .

---

(١) في ط : « أأمُس » و « أماس » صوابه : آمُس بقلب الهمزة الثانية مدّة ، وأمّا « أماس» بهمزة واحدة فهو محرّف : صوابه : آمَاس » . وانظر القاموس .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد شذور الذهب ١٠٠ ، واللسان (أمس) .
وروايته : « مشية العروس » مكان : « ميسة » .
وفي النسخ الثلاث : « به تميس فينا ميسة العروس »
بزيادة « به » تحريف .

(٣) « الشافية » سقطت من أ .
وفي ط : « الكافية والشافية » بواو العطف . تحريف . صوابه في ب .

(٤) لعلّه « الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة في النحو » انظر كشف الظنون ٢ : نهر ١١٩٨ .

(٥) « نكر » سقطت من أ .



(ش) : من الظروف المبنيّة في بعض الأحوال (بعد) وهي ظرف زمان لازم الإضافة وله أحوال :

أحدها : أن يصرّح بمضافه نحو : جئت بعدك ، فهو مُعْرَبٌ منصوب على الظرفيّـــة .

ثانيها : أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، قصداً للتنكير فكذلك ، كقوله [١] :

٨٠٩ — * فما شَرِبوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرَا [٢] *

وقد يجرّ ، قرىء « لله الأمرُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ [٣] » بالجر والتنوين . وقد يرفع ، روي : « فما شَرِبُوا بعدٌ » بالرفع .

ثالثها : أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه ، لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينوّن لانتظار المضاف إليه المحذوف .

رابعها : أن يحذف وينوى معناه ، فيُبْنَى على الضمّ ، نحو : « لله الأمْرُ من قبلُ ومن بعدُ » أي قبل الغلبة وبعدها .

وعلّله ابن مالك بأنه كان حقّها البناء في الأحوال كلّها لشبهها بالحرف لفظاً من حيثُ إنها لا تتصرّف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ، ومعنىً لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها ، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت ، فلما قطعت عنها ، ونوي معنى الثّاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين ، فبنيت .

---

(١) أ : « ومنه قوله » .

(٢) نسب إلى بعض بني عقيل ، ولكنه لم يعيّن . وصدره :

* ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ خفيّة *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٤٦ ، وشذور الذهب ١٠٥ . وفي رواية : « أسْدَ شَنُوءَةَ » .

وانظر تحقيق هذا البيت في هامش أوضح المسالك ، ونقده لرواية العيني .

(٣) الروم ٢ .



وفي (الإفصاح) [١] أكثر النحويين يقولون : لما أفردت من مضافها وتضمّنته أشبهت الحروف لتعلّقها بالمحذوف بعدها معنى تعلّق الحروف بغيرها . فبنيت لذلك ، وقد تفتح [٢] في هذه الحالة بلا تنوين ، وقد تضمّ مع التنوين . وكلاهما إعراب ، حكى هشام [٣] : رأيته قبلَ ، ومن قبلَ ، وأنشد : [٢١٠]

٨١٠ — * ولا وَجَدَ العُذْرِيّ قبلُ جَمِيلُ [٤] *

وأنشد الخليل قوله :

٨١١ — * فمـا شربوا بَعْدٌ على لَذّةٍ خَمْرا [٥] *

بالضم والتنوين [٦] .

ولا يضاف « بعد » لجملة ما لم يكف بـ « ما » كقوله :

---

(١) سبق الحديث عنه ١ : ٨٩ .

(٢) من قوله : « وقد تفتح » إلى قوله : « مع التنوين » سقط من أ .

(٣) سبق ذكره ١ : ١٢٤ .

(٤) قائله مجهول . وذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٦ أنه لم يعثر على تتمّته . وقد عثرت عليها وهي :

* فما وَجَدَ النّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ *

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٥٤٥ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٢٥٠ .
وقد ذكره السيوطيّ شاهداً على أن : « قبل ، وبعد قد يضمّان وينوّنان . وذكر شاهداً في إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري والإنصاف على أن الياء قد تحذف من « قبل » ويكتفي بالكسرة .
وفي الدرر ضبط الشاهد على النحو الآتي :
« ولاوْجد العذارى » الخ بسكون الجيم ، وزيادة ألف بين الذال والراء ، تحريف . صوابه في الهمع وايضاح الوقف والإنصاف . و « جميل » في الشاهد هو جميل بن مَعْمر العذريّ .

(٥) تقدم الكلام عليه ، انظر الشاهد رقم ٨٠٩ .

(٦) ب ، ط : « بالضم منوّناً » .

٨١٢ ـ أعلاقةً أمَّ الوليِّدِ بَعْدَ مـا أفنانُ رأسِكِ كالثّغام المُخْلَسِ (١)

[قبل ، أول ، أمام ، قدام ، وراء ، خلف ، أسفل]

(ص) : ومثله فيما ذكر ، قبل ، وأول ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وتصرّف الكل متوسّط ، وأنكره الجَرْميّ . ويمين وشمال ، وفوق وتحت ، ولا يتصرّفان ، وعل . وأنكر ابن أبي الرّبيع إضافتها لفظاً . وأثبته الجوهري . ودون ، وحسب ، لكن نصبهما على الحال ، وغير بعد ليس .

قال السّيرافي وابن السّرّاج وأبو حيّان : ولا يجوز فتحها . والمختار وفاقاً للأخفش إعرابها مطلقاً ، وألحق بعضهم كلاً ، ولا يتصرّف مبنيّها .

والصحيح أنّ أصل (أول) : أو أل ، وأنه لا يستلزم ثانياً ، وإذا وقع اسماً صُرِف وأنّث بالتاء بقلّة .

(ش) : مثل (بعد) فيما تقدّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضمّ للعلّة المذكورة « قبل » ، و « أوّل » ، و « أمام » ، و « قدّام » ، و « راء » ، و « خَلْف » ، و « أسْفل » ، و « يمين » ، و « شمال » ، و « فوق » ، و « تحت » ، و « عل » ، و « دون » ، و « حسب » ، و « غير » ،

ومن بناء « قبل » الآية السابقة (٢) ، ومن تنكيرها قوله :

٨١٣ ـ * فَساغَ لِيَ الشّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً (٣) *

---

(١) للمرار الأسدي .
من شواهد : سيبويه ١ : ٦٠ ، والخزانة ٤ : ٤٩٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٢٢ .
وأفنان الرأس : خصل الشعر . والثّغام : شجر إذا يبس أبيض . والمخلس ـ ما اختلط فيه البياض بالسواد . وانظر الدرر ١ : ١٧٦ .

(٢) وهي قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » الروم ٤ .

(٣) لعبدالله بن يعرب . وعجزه :



وقد تقدّمت قراءة : « من قبلٍ » بالجرّ ، والتّنوين .

ومن نيّة لفظ المضاف إليه فيه قوله :

٨١٤ — * ومن قَبْلِ نادى كلُّ مَوْلىً قَرابَةً[(١)] *

كذا رواه الثّقات : بكسر اللام .

وحكى أبو عليّ : « ابدأ بهذا من أوّلَ » بالفتح على تنكيره ممنوع الصّرف ، وبالضمّ على نيّة الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه ، وبالجرّ على قصد لفظه ، قال في (الصحّاح) : فإن أظهرت المحذوف نصبت ، فقلت : ابدأ به أوّل فعلك .

وقـال الشاعر :

٨١٥ — أمامَ وخَلْفَ المرء من لُطْفِ ربـه
كَوالِيءُ تَزْوي عنه ما كـان يَحْذَرُ[(٢)]

وحكى الكسائي : أفَوْق تَنام أم أسْفَلَ بالنصب على تقدير : أفوق هذا أم أسفله ، قال الشاعر :

٨١٦ — * ... ولم يكن لِقاؤُك إلاّ من وراءُ وراءُ[(٣)] *

---

* أكاد أغصُّ بالمـاء الفُرَاتِ *

من شواهد : شذور الذهب ١٠٤ ، وروى : « بالماء الحميم » .

والأشموني ٢ : ٢٦٩ .

(١) مجهول القائل ، وتمامه :

* فما عطفتْ مَوْلىً عَلَيْه العَواطِفُ *

ويروى : « مولىً » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة ، وقرابةٍ بالكسر مضاف إليه .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٦٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٤٤ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧٧ .

من شواهد : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٢ رقم ١١١ .

(٣) قائله عُتَيّ بن مزاحم العقيلي ، وأوّله :

* إذا أنا لم أومَنْ عليك *



وقال :

٨١٧ — • لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِن قُدَّامُ (١) •

وقال :

٨١٨ — • وأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ من عَلُ (٢) •

وقال :

٨١٩ — • كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ (٣) •

أي : من مكان عالٍ .

انظر الكامل للمبرد ١ : ٦١ ، وشذور الذهب : ١٠٣ .
ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٧ أنه لم يعثر على قائله .
وفي ط : « لقاءك » بالنصب ، تحريف . وفي أ : « إلاّ من وراء » بدون تكرار : « وراء » ، تحريف

(١) لرجل من بني تميم وصدره :

• لعن الإلهُ تَعِلَّةَ بن مُسافرٍ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٤٧ .
وتعلّة : عَلَمُ رَجُلٍ ، وفي أ : « لعناً » ساقطة .

(٢) للفرزدق يهجو جريراً . وصدره :

• ولقد سدَدْتُ عليك كلَّ ثنيّةٍ •

ديوانه : ٧٢٣ . وروايته :

إني ارتفعت عليك كل ثنيّـــة وعلوتُ فوق بني كليب من عَلُ

(٣) من معلّقة امرىء القيس المشهورة . وصدره :

• مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبل مُدْبرٍ معاً •

من شواهد سيبويه ٢ : ٣٠٩ .
وفي أ : « حطه الليل » تحريف .
وفي رواية الجر أعربت « عل » وجرّت لأن العلوّ أريد به مجهول .

ويقال : قبضت [١] عشرةً فحسبُ ، أي فَحَسْبِي ذلك . وهذا حَسْبُك من أجَلٍ . وقَبَضْتُ عَشَرةً لَيْسَ غَيْرُ ، أي ليس غيرُ ذلك مقبوضاً .

وذكر ابن هشام أنّ شرطها : أن تقع بعد ليس ، وأنّ قول الفقهاء : « لا غيرُ » لحن ، وليس كما قال فقد صرّح السّيرافيّ وابن السّراج وأبو حيّان : بأن « لا » كليس في ذلك ، وأنشد ابن مالك :

٨٢٠ — • لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْألُ [٢] •

ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناءُ على الفتح ، فيقال : ليس غَيْرَ .

والأخفش يقول بإعرابها في الضمّ والفتح معاً ، وإنّ حَذْفَ التنّوين لانتظار المضاف إليه ، وعلى الفتح هي خبر ليس ، والاسم محذوف أي : ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك ، ورأيه هو المختار عندي ، لما تقدم في أي الموصولة .

ثم النّصب في الجميع على الظرفيّة إلا « حسب » فعلى الحاليّة . قال ابن هشام : وما أظن نصب « عل » موجوداً .

وأنكر ابن أبي الربيع إضافة (عل) لفظاً ، لكن الجوهريّ صرّح بجوازه ، فقال : يقال : أتيته من علِ الدّار بكسر اللام [٣] .

قال أبو حيّان : ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد [٤] من جواز

---

(١) أ : « قفيت عشرة » بالفاء والياء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• جَواباً به تَنْجو اعْتَمِدْ فورَبِّنا •

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٦٧ .

وقد سقطت كلمة : « تسأل » من أ .

وفي النُّسخ الثلاث : « فعن عمل » بالفاء ، صوابه في الدرر ١ : ١٧٧ ، والأشموني .

(٣) انظر : الصحاح (علا) .

(٤) محمد بن الوليد : ولاد ، مصريّ النشأة ، رحل إلى العراق ولقي المبرّد وثعلب ، وأقام ثمانية أعوام يدرس كتاب سيبويه على المبرّد . مات ٢٩٨ .



حذف التنوين من كلّ : فتقول : كلّ منطلق ، جعله غايةً مثل « قبل » و « بعد » حكاه عنه أبو جعفر النحّاس ، وأنكر عليه عليّ بن سُلَيْمان [١] لأن الظُّروف قد قد خُصَّت بعلّةٍ ليست في غيرها .

وما بني من الظروف المذكورة فإنه لا يتصرّف .

وأمّا المعرّبُ منها فذكر ابن مالك أن « فوق » ، و « تحت » لا يتصرّفان أصلاً ، قال أبو حيّان : ونص على ذلك الأخفش ، فقال : اعلم أنّ العرب تقول : فَوْقَكَ رأسك ، وتَحْتَك رجلاك [٢] ، لا يختلفون في نصب الفوق والتحت ، لأنهم لم يستعملوهما إلاّ ظرفين [٣] أو مجرورين بـ « مِن » . قال تعالى : « فخرّ عليهم السّقف من فَوْقِهم » [٤] وقال : « تجري من تَحْتِها الأنهار » [٥] .

وقد جاء جرّ فوق بعلى في قوله :

٨٢١ – فأقسم بالله الّذي اهتَزَّ عَرْشُهُ على فَوْقِ سَبْع ..... [٦] •

وبالباء في قوله :

٨٢٢ – • لستَ رهْناً بفَوْقِ ما أَسْتَطِيعُ [٧] •

---

(١) عليّ بن سليمان النحوي لعله الأخفش .

(٢) في ط : « فوق رأسك ، وتحت رجليك » صوابه في أ ، ب . وفي النسخ الثلاث : « تحتك رجليك » بنصب « رجليك » وهو تحريف ظاهر . صوابه في الخضري ١ : ١٩٩ –.

(٣) ب ، ط ، « إلا ظرفاً » صوابه في أ .

(٤) النحل ٢٦ .

(٥) البقرة ٢٥ وغيرها .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٧٨ لأبي صخر الهذلي .
وتمامه :

• لا أُعَلِّمُهُ بُطْلا •

(٧) قائله مجهول . وصدره :



وكلاهما شاذّ .

وأمّا « يمين » و « شمال » ، فكثير تصرّفهما كما تقدّم . وأما « قبل » ، و «بعد» ، والستّة بعدهما إلى أسفل ، فتصرّفها متوسط ، قرىء « والرّكبُ أسفلُ منكم »[1] ، بالرّفع . وقال :

٨٢٣ – فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تحسب أنّهُ
مَوْلى المخَافـةِ خَلْفُها وأمامُها[2]

ويقال : أمام زيد آمن من ورائه .

وزعم الجَرْمي : أنه لا يجوز استعمالها إلاّ ظرفاً ، ولا يقاس على استعمالها اسماً .

ولا تضاف « قبل » أيضاً لجملةٍ ما لم تُكَفّ بـ « ما » نحو : قَبْلَما .

[أوّل]

وبقي مسائل تتعلّق بأول :

الأولى : الصّحيح أن أصله : « أوْأل » بوزن أفْعل ، قلبت الهمزة الثانية واواً ثمّ أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل.

وقيل : أصله : وَوّل بوزن : فَوْعل ، قلبت الواو الأولى همزةً وإنما لم يجمع على أو اول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع .

الثانية : الصّحيح أن أول لا يسلتزم ثانياً ، وإنما معناه : ابتداء الشيء ، ثم قد

• كلّفوني الّذي أطيق فإنّي •

وفي ط : « ما أسطيع » من دون تاء .

صوابه في أ ، ب ، والدرر ١ : ١٧٨ .

(١) الأنفال ٤٢ .

(٢) من معلّقة لبيد المشهورة .

من شواهد : الإيضاح ١٨٧ .



يكون له ثان، وقد لا يكون، نقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تَكْتَسِبُ بعده شيئاً[(١)] ، وقد لا تكتسب [(٢)] . وقيل : إنه يستلزم ثانياً ، كما أن الآخر [(٣)] يقتضي أوّلاً ، فلو قال ـ إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنتِ طالق ، فولدت ذكراً، ولم تلد غيره ، وقع الطلاق على الأوّل دون الثاني .

الثالثة : لـ « أوّل » استعمالان : أحدهما : أن تكون صِفةً ، أي أفعل تفضيل، بمعنى الأسبق ، فيعطى حكم أفعل التّفضيل من منع الصّرف ، وعدم تأنيثه بالتاء ودخول « مِنْ » عليه نحو : هذا أول من هذين ولقيته عام أوّل .

والثّاني : أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو : لقيته عاماً أوّلاً ، ومنه : ما له أولٌ ولا آخر .

قال أبو حيّان : وفي محفوظي أنّ هذا يؤنّث بالتاء ، ويُصْرَفُ أيضاً ، فيقال أوّلةٌ ، وآخِرةٌ بالتنوين .

[بـــين]

(ص) : « بين » للمكان، وقيلَ للزمان ، وقال الزّنجانِيّ[(٤)] : بحسب ما تضاف إليه، وتصرّفه متوسّط .

ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد ، فإن لحقته « ما » أو الألف عرض عليه

---

(١) « وقد يكتسب بعده شيء » سقطت من ب .
وفي أ : « وقد تكسب » .

(٢) ب : « وقد يكسر بعد شيئاً » تحريف .

(٣) أ : « الأخير » .

(٤) أ : « ابن الزنجاني » ، تحريف .
والزّنجاني : هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهّاب ابن أبي المعالي الخزرجيّ الزنجانيّ .
سبق ذكره ١ : ٦٢ .



الزّمان ولزومه . والإضافة للجمل ، ولو فعليّة على الأصحّ ، وقيل : يضاف لزمن محذوف لا الجملة ، وقيل : ما والألف كافّة ، ولا موضع للجملة ، وقيل : ما كافّة ، والألف إشباع ، وقيل : للتأنيث .

وتضاف « بينا » لمصدر ، لا بينما على الأصح ، وقيل : هي محذوفة منها ، وتليت ضرورة بكاف التشبيه .

وتركّب (بين) كخمسةَ عَشَر ، فتبنى على الفتح فإن أضيف صدرها جاز بقاء الظّرفيّة ، أو أضيف إليها تعيّن زوالها .

(ش) : قال أبو حيّان : أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلل بين شيئين ، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفيّة الزمانيّة .

وصرّح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى « إذ » ، ومنه الحديث : « ساعةُ يومِ الجُمُعَةَ بين خروج الإمام وإنقضاء الصّلاة » انتهى .

وذكر الزّنجاني : أنّها بحسب ما تضاف إليه [(١)] ، وتصرّفها متوسّط . قال تعالى « هذا فِراقُ بَيْنِي وبَيْنِك » [(٢)] ، لقد تَقَطَّعَ بينكُم » [(٣)] بالرّفع ، « مودَّةَ بَيْنِكُم » [(٤)] بالجرّ .

ولا تضاف إلاّ إلى متعدّد . ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفةً بالواو كالآية الأولى .

وإذا لحقتها الألف ، أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجُمَل سواء كانت اسميّة كقوله :

٨٢٤ — ◦ فبينا نحنُ نرقُبُه أتانا [(٥)] ◦

(١) أ : « بحسب ما تضاف إليها .

(٢) الكهف ٧٨ .

(٣) الأنعام ٩٤ .

(٤) العنكبوت ٢٥ .

(٥) لرجل من قيس عيلان . وتمامه:

◦ معلّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ رَاعي ◦



وقولــه :

٨٢٥ — • فبَيْنما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ [١] •

أو فعليّة ، وهو قليل كقوله :

٨٢٦ — • فَبَيْنَا نَسُوسُ النّاسَ والأمرُ أمْرُنا [٢] •

وتقول : بينما أنْصَفْتَني ظَلَمْتَني [٣] .

ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعليّة ، وقال : لا تضاف إلاّ إلى الاسميّة ، وأوّل البيتَ ونحوه على إضمار « نحن » .

وزعم ابن الأنباري أنّ « بين » حينئذ شرطيّة .

وما ذكر من أن الجملة بعد « بينا » و « بينما » مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جرّ ، مذهب الجمهور .

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ : إلى أنّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة ، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزّمان ، دون ظَرْف المكان ، ولأن « بَيْنَ » تقع على أكثر من واحد ، لأنها وسط ، ولا بُدّ من اثنين فما فوقهما ،

سيبويه ١ : ٨٧ ، واللسان (بين) . وذكر الدرر ١ : ١٧٨ أنه لم يعثر على قائله .

(١) سبق ذكره . انظر رقم ٧٩٦ .

(٢) لحرقة بنت النعمان . وعجزه :

• إذا نَحْنُ فيهم سُوقةٌ نتنصّفُ •

انظر ديوان الحماسة شرح المرزوقي ٣ : ١٣٠٢ رقم ٤٤٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢٣ . وروايته :

« سوقةٌ ليس تُنَصّفُ » ونسبه إلى هند بنت النعمان .

وانظر أيضاً الخزانة ٣ : ١٧٨ ، واللسان (بين) .

وفي أ : « نشر الناس » مكان : « نسوس الناس » وهو تحريف .

(٣) في أ : « بينما أتصفني ظلمني .



والتّقدير : بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو . واختاره ابن الباذش .

وذهب قوم : إلى أن « ما » و « الألف » كافّتان ، والجملة ، بعدهما لا موضع لها من الإعراب .

وذهب آخرون : إلى أن « ما » كافّة عن الخفض ، والألف إشباع ، لأن كون الألف كافّة لم يثبت ، وثبت كونها إشباعاً ، فالجملة بعد الألف في موضع جرّ بالإضافة ، وبعد « ما » لا محل لها من الإعراب . واختاره المغاربة .

وزعم قوم : أنّ الألف للتأنيث . ووزنها : فَعْلى . وردّ بأن الظروف كلها مذكّرة إلّا ما شذّ وهو قدّام ، ووراء ، ولا حاجة إلى الدّخول في الشاذّ من غير داعية .

وقد تضاف « بينا » إلى مصدر .

قال [١] :

٨٢٧ — • بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ [٢] •

وألحق بعضهم « بينما » بها ، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو : بينما قيام زيد قام عمرو .

وقال أبو حيّان : والصّحيح أنه لا يجوز ، لأنه لم يسمع ، ولا يسوغ قياس بينما على بينا .

ولا تضاف « بينا » إلى مفرد غير [٣] مصدر وفاقاً . قال أبو حيان : وسببه أنّها

---

(١) من قوله : « قال » إلى قوله : « نحو : بينما قيام زيد » سقط من أ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي . وعجزه :

• يَوْماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ •

ديوان الهذليين ١ : ١٨ ، واللسان (بين) وابن يعيش ٤ : ٩٩ .

وفي النسخ الثلاث : « تعانقه » مكان : « تعنّقه » . وفي ط : « روعه » بالعين .

(٣) « إلى مفرد غير » سقط من أ .



تستدعي جواباً فلم يقع بعدها [٢١٢] إلاّ ما يعطي معنى الفعل ، وذلك الجملة ، والمصدر من المفردات .

وقد يحذف خبر المبتدأ بعد « بينا » و « بينما » لدلالة المعنى عليه كقوله : « فبينما العسر »[١] . كما قد يُحذف الجواب لذلك كقوله :

٨٢٨ — فبَيْنا الفتى في ظِلِ نعماء غَضَّةٍ تبـاكرُه أَفْنانُها وتُراوِحُ[٢]
إلى أن رمته الحادِثاتُ بنكْبَـةٍ يضيقُ بها منه الرَّحابُ الفسائـحُ

وتليت بينما بكاف التشبيه في الشعر[٣] ، قال :

٨٢٩ — • بَيْنا كذاك رأيتني مُتَعصِّباً[٤] •

قال أبو حيّان : وبإضافة « بينا » إلى المصدر احتجّ أبو عليّ أن « بينا » ليست محذوفة من بينما ، كما قال بعضهم ، لأن « بينما » لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ « ما » داخلة على الجملتين .

وتركّب « بين » كخمسة عشر فتبنى على الفتح[٥] كقوله :

٨٣٠ — نَحْمِي حقيقَتَنا وبَعْـ ضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا[٦]

---

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٨٢٥ .

(٢) البيتان كما في الدرر ١ : ١٧٩ لمصاد بن مذعور .
وروايته : « أفياؤها » مكان : « أفْنانُها » .
ومن قوله : « فبينا الفتى » إلى قوله : « بنكبة » سقط من أ .

(٣) أ : « في النثر » تحريف .

(٤) لابن ميادة . وتمامه :
• بالخزّ فوق جُلالَة سِرْداحِ •
انظر الدرر ١ : ١٧٩ . وفي ط : « مستعصباً » .

(٥) من قوله : « فتبنى على الفتح » إلى قوله : « فإن أضيف صدر بين بين » سقط من أ .

(٦) لعبيد بن الأبرص . ديوانه ١٣٦ .
ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٨٠ أنه لم يعثر على قائله والبيت من شواهد ابن يعيش ٤ : ٧ ، واللسان (بين) .

الأصل : بين هؤلاء وبين هؤلاء [1] ، فأزيلت الإضافة ، وركّب الاسمان تركيبَ خمسة عشر .

فإن أضيفَ صَدْرُ بَيْنَ بَيْنَ إلى عجزها جاز بقاء [2] الظرفية كقولك في أحكام الهمزة : التّسْهيلُ بَيْنَ بَيْنَ ، وزوالُها كقولك : بَيْنُ بَيْنٍ أقيس من الإبدال ، وإنْ أضيفَ إليْهَا تعيّن زوالُ الظرفيّة ، ومن ثَمّ خطأ أبو الفتح من قال : همزة بَيْنَ بَيْنَ بالفتح ، وقال : الصّواب : همزةُ بَيْنِ بَيْنِ بالإضافة .

[حيث]

(ص) : حيث للمكان مُثلثاً ، وحَوْثُ ، وإعرابها لغة ، وتلزم الإضافة لجملة . وندر لمفرد . وقاسه الكسائيّ . وتركها أندر فتعوّض « ما » . وجوّز الأخفش وقوعهـا للزّمان . وتصرّفها نادر ، وأنكره أبو حيّان . وفي وقوعها اسم إنّ ، ومفعولاً خُلْفٌ ، وزعمها الزّجّاج موصولةً .

(ش) : من الظروف المبنيّة « حَيْثُ » ، وعلّة بنائها ، شَبَهُها بالحرف في الافتقار ، إذْ لا تستعمل إلاّ مضافة إلى جملة ، وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل وبعد ، لأن الإضافة للجملة كلاَ إضافة ، لأن أثرها وهو الجرّ لا يَظْهَرُ .

ومن العرب مَنْ بناها على الفتح طلباً للتّخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء السّاكنين .

ولغة طيّىء ، إبدال يائها واواً ، فيقولون : حَوْث ، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث .

---

(١) « وبين هؤلاء » سقطت من ط ، تحريف .

(٢) أ ، ب : « بناء » بالنون مكان : « بقاء » بالقاف تحريف .



ولغة فقعس [1] إعرابها يقولون : جلست حيث كنت، وجِئْتُ من حيث جئْت ، فيجرّونها بـ « من » ، وهي عندهم « كعند » ، وقُرِىء : « سَنَسْتَدْرِجُهم من حَيْثِ لا يَعْلَمُون » [2] بالكسر [3] ، فيحتمل الإعراب ، ولغة البناء على الكسر .

وسواءٌ في الجُمْلَة الاسميّة أو الفعليّة [4] . قال في المغنى : وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ولهذا رجّح النّصبُ في : جلست حيث زيداً أراه [5] .

وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

٨٣١ — ٭ بِبِيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العمائِم [6] ٭

وقوله :

٨٣٢ — ٭ أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعاً [7] ٭

والكسائيّ يقيسه .

---

(١) فقعس : حيّ من بني أسد ، أبوهم فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن أسد .
قال الأزهري : ولا أدري ما أصله في العربية ؟ .
انظر اللسان (فقعس) .

(٢) الأعراف ١٨٢ .

(٣) « بالكسر » سقطت من أ .

(٤) يريد أن إضافة حيث إلى الجملة الاسميّة والفعلية سواء .

(٥) انظر المغني ١ : ١١٧ .

(٦) قائله مجهول . وصدره :
٭ ونَطْعَنُهم حيث الكُلى بعد ضَرْبِهِمْ ٭
وفي رواية أخرى : « تحت الحُبا » مكان : « حيث الكلى » . والبيت من شواهد الكشاف رقم ١٩٤ ، وتفسير الكشاف ٣ : ٣٤٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٨٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٣٢ . وابن يعيش ٤ : ٩٢ ، والخزانة ٣ : ١٥٢ .

(٧) قائله مجهول . وتمامه :
٭ نجماً يضيء كالشِّهَاب سَاطِعَا ٭
شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٩٠ ، وروايته : « لامعاً » مكان : « ساطعاً » والخزانة ٣ : ١٥٥

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوّضاً منها (ما) كقولـــه :

٨٣٣ — * إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَحتْ لَـــهُ [1] *

أي من حيث هبّت ، والأصل فيها أن تكون للمكان .

قال الأخفش : وقد ترد للزّمان كقوله :

٨٣٤ — لِلْفتى عقْلٌ يَعيشُ بِـــهِ حَيْثُ تَهْدي سَاقَهَ قَدَمُـــهْ [1]

أي : حين تهدى . ولا تستعمل غالباً إلاّ ظرفاً .

وندر جَرُّها بالباء في قوله :

٨٣٥ — * كان مِنّا بحيث يُعْكِي الإزار [٣] *

وبإلى في قوله :

---

(١) لأبي حيّة النّمَيْرِي . ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٨١ أنه لم يعثر على قائله ، وعجزه :

* أتاها بِريّاهَا حَبيبٌ يُواصِلُهْ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٣٩٠ ، وروايته : « خليل » مكان : « حبيب » .

والرَّيدة : ريح ليّنة هبوب . وفي ط : « ريده » بالهاء . تحريف .

(٢) لطرفة بن العيد . ديوانه ١١١ .

(٣) ليس له قائل معروف ولا تتمة كما يقول الدرر ١ : ١٨١ .

وفي ط * كان هنا بحيث مفكي الازار *

وفيها تحريف نبّه عليه صاحب الدرر ، وقد صوّبه برواية أبي حيان :

* كان مِنّا بحيْثُ يُعكِي الإزّار *

وهذا التصويب وافق ما جاء في نسخة ب .

وهذا الشاهد رواه أبو علي في الإيضاح١٨٢، وقد نسبه ابن برى إلى الحصين بن بكير الرّبعي .

انظر هامش التحقيق ص ١٨٣ في الإيضاح .

وفي أ : سقط هذا الشاهد .

٨٣٦ — • إلى حَيْثُ أَلْقَتْ رحلَها أمُّ قَشْعَمِ [(١)] •

وبـ « في » في قوله :

٨٣٧ — • فأصبحَ فِي حيثُ التقَيْنا شَرِيدُهُم [(٢)] •

وقال ابن مالك : تصرّفها نادر .

ومن وقوعها مجرّدةً عن الظرفيّة قوله :

٨٣٨ — إنّ حَيْثُ استقرَّ مَنْ أنتَ رَاعيـ
ـه حِمىً فيه عِزّة وأمانُ [(٣)]

فـ « حيث » اسم إنّ . وقال أبو حيّان : هذا خطأ ، لأن كونها اسماً لـ « إنّ » فرعٌ عن كونها تكون مبتدأ ، ولم يُسْمع ذلك فيها البتّة ، بل اسم إنّ في البيت « حمى » وحيث الخبر . لأنه ظرف ، والصّحيح أنها لا تتصرّف ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ . انتهى .

وقال ابن هشام في المغنى : الغالب كونها في محل نصب على الظرفيّة أو خفض بـ « من » وقد تخفض بغيرها . وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسيّ نحو : « الله أعلَمُ حَيْثُ يجعلُ رِسالَتَهُ » [(٤)] .

إذ المعنى أنّه سبحانه يعلم نفس المكان [٢١٣] المستحقّ لوضع الرّسالة، لا شيئاً في المكان، وناصبها « يعلم » محذوفاً ، مدلولاً عليه « بأعلم » لا ، « بأعلم » نفسه، لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، إلاّ إنْ أوّلْتَهُ بِعَالِمٍ ، قال : ولم يقع اسماً لإنّ خلافاً لابن مالك [(٥)] . انتهى .

---

(١) من معلقة زهير . وصدره :

• فَشَدَّ ولم تَفْزَعْ بُيُوتٌ كَثِيرَةٌ •

(٢) قائله مجهول . وكذلك تتمته كما في الدرر ١ : ١٨١ .

(٣) قائله مجهول . وانظر المغني ١ : ١١٧ .

(٤) الأنعام ١٢٤ . (٥) انظر المغني ١ : ١١٧ .

وزعم الزجاج : أنّ « حيث » موصولةٌ .

[دون]

(ص) : دون للمكان . وتصرّفه قال البصريّون : ممنوعٌ ، والأخفش قليل . والمختار وِفاقاً لبعض المغاربة يستثنى به فإن كان بمعنى « رديء » فغير ظَرْف .

(ش) : من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال « دون » — كما تقدّم — ذكره في أخوات « قبل » ، و « بعد » .

وهو للمكان ، تقول : قعد زيد دون عمرو ، أي في مكان منخفض عن مكانه .

وهو ممنوع التّصرّف عند سيبويه ، وجمهور البصريّين .

وذهب الأخفش والكوفيّون : إلى أنه يتصرّف ؛ لكن بِقِلّة ، وخرّج عليه : « ومِنّا دُونَ ذَلِكَ »[1] ، فقال[2] : « دون » مبتدأ ، وبني لإضافته إلى مبنيّ . والأوّلون قالوا : تقديره : ما دون ذلك ، فحذف « ما » وقال الشاعر :

٨٣٩ — • وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ ، والموتُ دُونها[3] •

وقال :

٨٤٠ — • وَغَبْرَاءَ يَحْمِي دونُها ما وراءَهَا[4] •

---

(١) الجنّ ١١ .

(٢) من قوله : « فقال » إلى قوله : « فحذف ما » سقط من أ .

(٣) نسبه في الدّرر ١ : ١٨٢ لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة . وصدره :

• ألَمْ تَرَيا أنّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي •

شذور الذهب ٨١ ، وعلّق محققه في الهامش: أنه لم يقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معيّن .

(٤) ذكر الدرر ١ : ١٨٢ أن قائله مجهول . وتمامه :

• ولا يختطيها الدّهرَ إلاّ المُخاطِرُ =

ويستثنى به « كسوى » فيما نقله أبو حيّان في « شرح التّسْهيل » عن بعض الفقهاء الحنفيّة ، ونقله [١] ....

أما « دون » بمعنى رَدِيءٍ كقولك : هذا ثوب دُونٌ ، فليس بظرف ، وهو متصرّف بوجوه الإعراب .

[ريث]

(ص) : (ريث) : مصدر استعمل بمعنى الزّمان ، فأضيف للفعل ، وقد تليه « ما » زائدة أو مصدريّة ، وأكثر وقوعه مستثنى في منفيّ ، ولم يصرّحوا ببنائه ، والعِلّة قائمة .

(ش) (ريث) مصدر : راث يَرِيثُ : إذا أبطأ ، فإذا استعمل في معنى الزّمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول : أتيتك رَيْثَ قام زيد ، أي قدر بطء قيام زيد ، فلمّا خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزّمان ، هذا [٢] كلام أبي الفضل الصفّار [٣] في (شرح كتاب سيبويه) ونقله أبو حيان ، وذكر ابن مالك نَحْوَهُ .

ويؤخذ من قوله : جاز فيه ما جاز في الزّمان : أنه مبنيٌّ كسائر أسماء الزّمان المضافة إلى الفعل المبنيّ ، فلذا ذكرتُه في الظّروف المبنيّات ، ومن شواهده قوله :

= وفي النسخ الثلاث : « وغير الحمى » مكان : « وغبراء يحمي » تحريف صوابه في الدرر . وفي ط : « ما وراؤها » تحريف صوابه في أ ، ب ، والدّرر .

(١) بعد قوله : « ونقله » بياضه في النسخ الثلاث ، وفي النسختين رقم ٣٧٠ ، ٣٧١ نحو — دار الكتب المصرية .

(٢) من قوله : « هذا كلام » إلى قوله : « ما جاز في الزمان » سقط من أ .

(٣) الصفّار سبق ذكره ١ : ٢٣٠ .



٨٤١ — ٭ لا يَصْعُبُ الأمرُ إلاّ رَيْثَ يركَبُهُ (١) ٭

وقولـــه :

٨٤٢ — ٭ خَليليّ رِفْقاً رَيْثَ أقْضِي لُبانةً (٢) ٭

وقد يفصل بين ريث والفعل بـ « ما » ، قال ابن مالك : زائدة أو مصدريّة . كقولـه :

٨٤٣ — مُحيّـــاه يلقى ينـــال السؤا ل راجيه ريث مـــا يَنْثَنِـــي (٣)

[عـــوض]

(ص) : (عوض) مثلث لعموم المستقبل ، وقد يرد للمضيّ ، وقد يضاف للعائضين ، أو يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم .

(ش) : من الظروف المبنيّة عوض ، وهو للوقت المستقبل عموماً كأبداً . وقد ترد للمضيّ كقوله :

٨٤٤ — ٭ فلم أرَ عاماً عوْضُ أكْثَرَ هَالِكاً (٤) ٭

(١) للحطيئة . وتمامه :

٭ ولا يبيت على مالٍ له قسمُ ٭

ديوان الحطيئة ٩٥ . وفي اللسان : « ريث » نسبه إلى أعشى باهلة . وتمامه :

٭ وكل أمْرٍ سوى الفحشاءِ يأتَمِرُ ٭

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

٭ مِنَ العرصَاتِ الذّاكِرَاتِ عُهُودَا ٭

شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٦ . وفي رواية : « المذكرات » مكان : « والذاكرات».

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٨٢ .

وفي النسخ الثلاث : « محياه حين يلقى » ، وفي أ ، ب . « يتسنّى » بالسين .

(٤) قائله مجهول . وتمامه :



وبني لشبهه بالحرف في إبهامه ، لأنه يقع على كلّ ما تأخر من الزّمان . وبناؤه إمّا على الضّمّ كقبل وبعد . أو على الفتح طلباً للخِفّة . أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين .

فإن أضيف إلى العائضين كقولهم : لا أفعل ذلك عوض العائضين ، أي دهر الداهرين ، أو أضيف إليه كقوله :

٨٤٥ – وَلَوْلاَ نَبْلُ عَوْضٍ في حُظُبَّايَ وأَوْصالِي [١]

أعرب في الحالين لمعارضته الشّبه بالإضافة الّتي هي من خصائص الأسماء .

قال أبو حيّان : وقد كثر استعمال « عوض » حتّى أجروه مجرى القسم كقوله :

٨٤٦ – رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أمٍّ تحالَفا بِأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفرّقُ [٢]

[قطّ]

(ص) : (قطّ) مقابل عوض ، ويختصّان بالنفي ، والأفصح فتح القاف وتشديد الطّاء ضمّاً .

وقال الكسائيّ : أصله قطط ، ويقال : قطٌّ . وقَطّ ، وقُطُّ ، وقَطُ ، وقَطْ [٣] .

« ووجهَ غلام يُشْتَرى وغُلامَهْ » .

وانظر اللسان (عوض) .

(١) للفِنْد الزِّمّانيّ. واسمه: شهل بن شيبان، وقد كثر التحريف في هذا البيت، ففي أ، ب «خطابي» بالخاء والطاء . وفي ط « خطاى » ، « ولا اتيل » مكان : « ولولا » . وفي ط كتب على صورة شطر مما جعل صاحب الدرر ١ : ١٨٢ يأتي بالبيت التالي ليجعله شطراً له ، وعجزاً . وفي الدرر أيضاً : « خظبّاي » بالخاء تحريف . صواب ذلك كله من اللسان : « حظب » بالحاء والظاء . والمراد بحظُبّاي – ظهري . والعوض : الدّهر .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٢٢ والمراد بالأسحم : الليل ، أي تحالفا في ظلمة ليل شديد السّواد . وقيل : هو الرحم ، أي تحالفا في ظلمة الأحشاء .

(٣) « قط » الأخيرة سقطت من ب ، ط ، صوابه في أ ، والشّرح .



وقال الأخفش : إن أريد الزّمان ضمّ ، أو التقليل سكن ، فإن لقي همز وصل وكسر .

وترد « قط » « وقد » اسْمَيْ فِعْلٍ بمعنى : يكفي مبنيّيْنِ . فقيل : الدال بدل من الطاء ، وقيل :

قد منقولة من الحرفية ، وبمعنى حسب [٢١٤] فالغالب البناء ويضافان للياء ، والكاف ، والظاهر .

(ش) : من الظروف المبنيّة قطّ ، وهي مقابل عوض ، فهي للوقْت الماضي عموماً ، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه ، لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزّمان .

وقيل : لأنها تضمّنت معنى : « في » ، لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف .

وقيل : لأنها تضمّنت معنى : منذ . فمعنى : ما رأيته قط : منذ خُلِقْتُ .

وقيل : لأنها تضمّنت معنىً مِنْ الاستغراقية .

وقيل : لافتقارها إلى جملة ، وقيل : لأنها أشبهت الفعل الماضي ، لأنها لزمانه .

وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل ، وبعد . وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، قد تتبع قافه طاءه في الضّمّ ، وقد تخفّفُ طاؤه مع ضمّها ، وإسكانها ، فهذه خمس لغــات .

وزعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزّمان تضمّ أبداً نحو : ما رأيت مثله قطُّ . فإن قلّلْت بـ « قط » شيئاً سكّنْت نحو : ما عندك إلاّ هذا قطْ .

فإن لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو : ما علمت إلاّ هذا قطّ اليوم ، وما عندك إلاّ هذا قطٍّ الآن .

وزعم الكسائيّ : أنّ أصل قط : قطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثّانية ، سكنت الأولى ، وأدغمت وجعلت الثّانية على حركتها .

قالوا : وأصلها مصدر وهو القطّ بمعنى القطع ، نقلت إلى الظرف فقولك : ما رأيته قطّ معناه : ما رأيته فيما انقطع من عمري .



وتختصّ هي ، و « عوض » بالنّفي نحو : ما أفعله عوض ، ولا فعلته قطّ ، فلا يستعملان في الإيجاب .

وترد « قط » ، و « قد » ، اسْمَيْ فِعْل بمعنى : يكفي نحو : قد زيداً درهم ، أي يكفيه ، وقدني ، وقطني بنون الوقاية ، أي يكفيني ، وليس فيهما إلاّ البناء على السّكون .

ثم قيل : هما كلمتان مستقلّتان ، وقيل : الدّال بدل من الطّاء ، وقيل : « قد » هي الحرفيّة ، نقلت إلى الاسميّة .

ويردان أيضاً اسمين مرادفين لـ « حسب » ، فالغالب حينئذ بناؤهما على السّكون ، لوضعهما على حرفين .

ويضافان إلى الاسم الظّاهر . وإلى ياء المتكلم ، وكاف المخاطب نحو : قد زيد درهم ، وقط زيدٍ درهم ، وقَدِي ، وقَطي بلا نون ، وقدَك ، وقطك ، وقد يعربان ، وهو قليل ، يقال : قدُ زيدٍ أو قطُ زيدٍ درهمٌ بالرفع كما يقال : حَسْبُه دِرْهَمٌ .

[كيف]

(ص) : (كيف) . ويقال : « كي » اسم يستفهم به عن الخبر قَبْل ما لا يستغنى به ، والحال قبل ما يستغنى ، ومعناها : على أيّ حال . قال سيبويه : ظرف ، وأنكره غيره ، وابن مالك أطلقه مجازاً فعلى الأول محلّها نصب دائماً ، ويجاب بعلى كذا .

(ش) : « كيف » اسمٌ لدخول الجارّ عليها في قولهم : عَلَى كَيْفَ تبيع الأحْمَرَيْنِ ، وإبدال الاسم الصّريح منها نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟ . ويقال فيها : كي ، كما يقال في سوف : « سَوْ » قال :



٨٤٧ — • كي تَجْنَحون إلى سِلْم وما ثُئِرتْ [١] •

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إمّا حقيقياً نحو : كيفَ زيد ؟ أو غيره نحو : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ » [٢] .

وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو : كيف أنت ؟ وكيف كنت ؟ وكيف ظننت زيداً . وحالاً قبل ما يستغنى نحو : كيف جاء زيد ؟ أي على أيّ حالة جاء زيد .

وإنّما بنيت لتضمّنها معنى همزة الاستفهام ، وبنيت على فتحة طلباً للخفّة .

وعن سيبويه أنّ « كيف » ظرف ، وأنكره الأخفش والسّيرافيّ ، وقالا : هي اسم غير ظرف ، ورتّبوا على الخلاف أموراً أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره .

الثاني : أن تقديرها عنده : في أيّ حال ، أو على أي حال، وعند غيره تقديرها في نحو : كيف زيد ؟ أصحيح زيد ، وفي نحو : كيف جاء زيد ؟ أراكباً جاء زيد ، ونحوه .

الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير ونحوه ، وعند غيره أن يقال : صحيح أو نحوه .

وقال ابن مالك : لم يقل أحد إنّ « كيف » ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك : على أي حال ، لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة

---

(١) قائله مجهول وتمامه :

• قتلاكمُ ولظَى الهَيْجاء تَضْطَرِم •

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٧، ٥٥٧

(٢) البقرة ٢٨ .



سمّيت ظرفاً ، لأنها في تأويل الجارّ والمجرور واسم الظّرف يطلق عليهما مجازاً ، قال ابن هشام : وهذا حَسَنٌ .

[لـــدن]

(ص) : لدن لأول غاية زمان أو مكان ، وتلزم « مِنْ » غالباً ، ويقال : لَدُنْ ، ولَدَن ، ولَدِن ، ولَدْن ، ولَدْ ، ولدَ ، ولدُ ، ولَتِ ، وإعراب الأولَى لغة ، وترد النون مضافة لمضمر وتضافَ لمفرد وجملة خلافاً لابن الدّهان ، وسَمع نصب « غدوة » بعدها تمييزاً ، ورفعها بإضمار « كان » . ويعطف على « غدوة » المنصوبــة بالنصب وجوباً وفاقاً لأبي حيّان ، وخلافاً للأخفش وابن مالك [٢١٥] .

(ش) : من الظروف المبنيّة (لدن) ، وهي لأول غاية زمان أو مكان ، وبُنِيَت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً ، وهي كونها مبتدأ غاية ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف « عند » ، و « لدى » ، فإنهما لا يلزمـــان استعمالاً واحداً ، بل يكونان لابتداء الغاية ، وغيرها ، ويبنى عليهما المبتدأ ، قال تعالى : « وعِنْده مَفَاتحُ الغيب » (١) ، « ولَدَيْنَا مَزِيدٌ » (٢) . والغالِبُ اقترانُها بـ « مِنْ » نحو : « وهَبْ لنا من لَدُنْكَ » (٣) ، « وقد آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنّا » (٤) .

وقد تجرّد منها كقوله : لَدُن غدوة (٥) ، لَدُن شَبّ (٦) .

وإعراب لدنْ لغة قَيْسِيّة (٧) ، تشبيهاً بعِنْد ، وبه قرأ عاصم : « بأساً شَدِيداً

---

(١) الأنعام ٥٩ . (٢) ق ٣٥ .

(٣) آل عمران ٨ .

(٤) طه ٩٩ . وفي النسخ الثلاث : « وآتيناه من لدنّا » ، تحريف .

(٥) أ : « طرف عنده » مكان : « لدن غدوة » ، تحريف .

(٦) ط فقط : « شبت » تحريف صوابه في أ ، ب ، وهو جزء من بيت لاحق رقم ٨٥٠ .

(٧) في النسخ الثلاث « قيسيّة » نسبة إلى قيس ، وهو أبو قبيلة من مضر . ومن الجائز أن تكون محرّفة عن « قياسيّة » .



مِنْ لَدُنِهِ »⁽¹⁾ بالجرّ وإشمام ِ الدّال⁽²⁾ الساكنة الضم ، والأصل : من لدُنه بضم الـــدّال .

قال ابن مالك : وفيها على غير اللغة القَيْسيّة تسع لغات : سكون النون مع ضم الدّال ، وفتحها أو كسرها ، وسكونها مع سكون الدّال ، وفتح اللاّم ، أو ضمّها ، وفتح النّون مع سكون الدّال ، وحذف النّون مع سكون الدّال ، وفتح اللاّم أو ضمّها⁽³⁾ ، وحذف النون مع ضم الدّال ، وفتح اللام .

وزاد أبو حيّان عاشرة : وهي لَتِ بلام مفتوحة ، وتاء مكسورة .

قال سيبويه : « ولدُ » بلا نون محذوفَة من « لدن » كما أن « يَكُ » محذوفة من « يكن » ، ألا ترى أنك إذا أضفته لمضمر رَدَدْتَهُ إلى أصله ، فتقول : من لَدُنه ، ومن لَدُنِي ، ولا يجوز من لَدُك ، ولا من لَدِه .

ويجرّ تالي لدن بالإضافة لفظاً إنْ كان مفرداً كقوله :

٨٤٨ – تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري مِنْ لَدُن الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ ⁽⁴⁾

وتقديراً إن كان جملة اسمية كقوله :

٨٤٩ – * وتذكُر نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعٌ ⁽⁵⁾ *

أو فعليّة كقوله :

---

(١) الكهف ٢ . (٢) « الدال » سقطت من أ .

(٣) من قوله : « أوضمّها » إلى قوله : « وزاد أبو حيان » سقط من أ .

(٤) نسبه في الدرر ١ : ١٨٤ لرجل من طيء . ونسبه في اللسان (نهض) لبعض الأغفال .
وفي ط فقط : « تنتفض » مكان : « تنتهض » .
وفي أ فقط : « من مسيرى » مكان : « من ظهيرى » .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٨٤ . وتمامه :
* إلى أنت ذو فَوْدَيْنِ أبيض كالنّسر *
وفي أ : « نافع » مكان : « يافع » .



٨٥٠ — * لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سودُ الذّوائبِ[1] *

ومنع[2] ابن الدهّان من إضافة لدن إلى الجملة، وأوّل ما ورد من ذلك على تقدير أنْ المصدريّة بدليل ظهورها معها في قوله :

٨٥١ — * أراني لَدُنْ أنْ غابَ رَهْطِي[3] *

وقوله :

٨٥٢ — وليتَ فلم تَقْطَعْ لدن أن وليتَنا قرابةَ ذي قُرْبى ولا حقَّ مُسْلِم[4]

وسمع نصب « غدوة » بعدها في قوله :

٨٥٣ — * لَدُنْ غدوةً حتى دَنَتْ لِغُروب[5] *

وخرّج على التمييز .

---

(١) لِلقُطاميّ . وصدره :

* صريعُ غَوانٍ راقهنّ ورُقْنَهُ *

ديوانه ٤٤ . وأوضح المسالك رقم ٣٤٢ . وروايته : « شاقَهُنَّ وشُقْنَهُ » . وانظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٣٦ .

وفي ط : « شبت » تحريف .

(٢) أ : « ومنع الدهان » . ب : « ومنع ابن مالك والدهان » .

ط : وقنع ابن الدهان » تحريف .

وقد سبق ذكر ابن الدهان ٢ : ٤٨ .

(٣) في الدرر ١ : ١٨٤ : أنه لم يعثر على قائله ولا تتمّته .

وفي الدرر : * أراني لدن أن غاب رهطي وإخْوتي *

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٨٤ .

(٥) لأبي سفيان بن حرب . وصدره :

* وما زال مُهْري مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ *

وذكره اللسان (لدن) ولم يعزه .

وحكى الكوفيّون : رفع « غدوة » بعدها وخرج على إضمار كان ، أي لدن كانت غُدْوَةٌ .

قال سيبويه : لا تنصِبُ « لـــدن » غير « غدوة » ، ولا تقول : « لدن بكرة » ، لأنه لم يكثر في كلامهم .

وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها ، فقيل : لدن غدوةً وعشيّةً جاز عنـــد الأخفش في المعطوف الجرّ على الموضع ، والنّصب على اللفظ .

وضعّف ابن مالك في شرح الكافية النّصب ، وأوجبه أبو حيّان ، ومنع الجرّ ، لأن « غدوة » عند من نصبه ليس في موضع جرّ ، فليس من باب العطف على الموضع .

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون « لدن » انتصب بعدها ظرف غير « غدوة » ، وهو غير محفوظ إلاّ فيها ، لأنه يجوز في الثّواني ما لا يجوز في الأوائل . وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية[1] ، ساقطة[2] من التّسهيل .

[لمّـــا]

(ص) : لمّا حرف وجود لوجود، وقال ابن السّراج والفارسِيّ وابن جنِيّ ظَرْف كـ «إذْ» وتختص بالماضي ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن،وعاملها الجواب،ويكون ماضياً ، قال ابن عصفور : ومضارعاً . وابن مالك واسمية بـ « إذا » أو الفاء وتحذف لدليل .

(ش) : من الظّروف المبنيّة « لمّا » التي هي كلمةُ وجود لوجود . والقول بظرفيّتها رأي ابن السّرّاج والفارسِيّ وابن جنِيّ وجماعةٌ حتّى قالوا : إنها ظرف بمعنى : «حين» .

وعبارة ابن مالك بمعنى « إذ » ، قال ابن هشام : وهو حَسَنٌ ، لأنها مختصّة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة .

ومذهب سيبويه وابن خروف : أنها حَرْفٌ ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن ، وجدت

(١) في أ، ط : « الكافية والشافية » بالواو . تحريف صوابه في ب .
(٢) ط : « ساقط » ، تحريف .



ثانيتهما عن وجود أولاهُما نحو : لما جاءني أكرمْتُه .

والعامل فيها على الظّرفيّة جوابها ، ويكون فعلاً ماضياً اتّفاقاً كالمثال المذكور ، وكقوله تعالى : « فلما نَجّاكُمْ إلى البَرّ أعْرَضْتُم » [١] .

وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً نحو : « فلمّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرّوعُ وَجَاءتْهُ البُشْرى يُجَادِلُنا » [٢] .

والجمهور أوّلُوه بالماضي ، أي جَادَلَنا ، والجواب محذوف ، أي : أقْبَلَ يُجَادِلُنَا .

وجوّز ابن مالك كونه جملةً اسميّةً مقرونةً بالفاء ، أو بإذا الفجائية نحو : « فلما نجّاهم إلَى البَرّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ » [٣] « فلما نَجّاهم إلى البَرّ إذَا هُمْ يُشْرِكُونَ » [٤] . وقيل في آية الفاءِ : إنّ الجواب محذوف ، أي : انقسموا قسمين ، وقد يحذف الجواب لدليل [٢١٦] كالآية المذكورة .

[مذ ومنذ]

(ص) : (مذ ومنذ) ، وهي الأصل خلافاً لابن ملكون [٥] ، وقيل : المحذوف اللام ، وليست مركّبةً ، وقيل : أصلها : « مِنْ ذو » وقيل : « مِنْ إذ » ، وقيل : « مِنْ ذا » .

وكسر ميمها لغة ، وسكون مذ قبل حركة وضمّها قبلَ « ساكن » أشهر ، فإن وليهما جملةٌ فظرفان [٦] مضافان إليها أو إلى زمان مقدّر قولان : وقيل : مبتدآن خبرهما زمن مقدّر أو اسم مرفوع ، فقال المبرّد وابن السّرّاج ، والفارسيّ : مبتدآن له .

(١) الإسراء ٦٧ .
(٢) هود ٧٤ .
(٣) لقمان ٣٢ .
(٤) العنكبوت ٦٥ .
(٥) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ .
(٦) « فظرفان » سقطت من أ .



ومعناهما الأبد في حاضر ، ومعدود ، وأول المدّة في ماضٍ .

والأخفش والزّجّاج ، والزّجّاجيّ . ظَرْفان خبَراه (١) ومعناهما : بَيْن .

والكوفيّة ، والسّهيليّ ، وابن مضاء ، وابن مالك مُضافان لِفعْل حُذفَ .

والثّاني : فاعله . وقوم : خبرٌ لمحذوف (٢) أو مجرور فحرْفان . وقيل : اسْمان بمعنى « مِنْ » في ماض ، وفي حاضر ، و «مِنْ» و«إلى» في معدود . وأكثر العرب توجب جرّهما الحال (٣) . وترجّح جرّ منذ الماضي (٤) . ورفع مذ له .

ويجوز رفعُ مصدر بعدهما وجرهُ ، وأنْ وصِلتُها ، ولا يجرّان مُضْمَراً ، ولا يلحقان بالمتصرّف على الأصحّ فيهما .

(ش) : من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال : مُذْ ، ومُنْذُ (٥) .

ومنذ بسيطة ، وقيل : مركّبَة ، وعليه الكوفيّون . ثم اختلفوا ، فقال الفرّاء : أَصْلُها ، « مِنْ ذو » ، مِنْ الجارة ، وذو الطّائيّة بمعنى : الذي .

وقال غيره : أصلها : « مِنْ إذْ » ، حُذِفَتْ الهمزة ، فالتقى ساكنان : النّون والذّال ، فحرّكت الذّال ، وجعلت حركتها الضّمّة الّتي هي أثقل الحركات لأنها ضمّنت معنى شيئين : « مِنْ » و « إلى » ، إذْ قولك : ما رأيته منذ يومان ، معناه : من أوّلِ هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ، ثم ضمّت الميم إتباعاً لحركة الذّال .

وعندي أن التّعْليلَ بالحَمْل على سائر الظروف (٦) قبل وبعد وقطُ وعوض أولى .

ومذ أصله : منذ (٧) ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم

---

(١) أ : « خبرهما » . ب : « خبراً » .

(٢) أ ، ب : « وقوم : خبره محذوف » صوابه في ط وانظر الشرح .

(٣) ط : « خبرهما الحاضر » مكان : « جرهما الحال » ، تحريف . وانظر الشرح .

(٤) ط : « وترجح خبر منذ للماضي » ، تحريف . وانظر الشرح .

(٥) « منذ » سقطت من أ .

(٦) « الظروف » سقطت من أ .

(٧) ط فقط : « ومنذ أصل مذ » صوابه في أ ، ب .



ذال « مذ » عند ملاقاة الساكن نحو : مذُ اليوم ، ولولا أن الأصلَ الضمّ لَكُسِرَ ، أوْ لأن بعضهم يقول : مُذ زمنٍ طويل ، فيَضُم مع عدم السّاكِن ؛ على أن بعض العَرب يَكْسِرُ قبل السّاكن على أصل التقاء الساكنين .

وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأن الحذْفَ والتّصريف لا يكونان في الحُروف ، ولا في الأسماء غير المتمكّنة [١] وردّه الشّلَوْبين بأنه قد جاء الحذْفُ في الحروف ، ألا ترى تَخْفِيفَهُمْ إنّ وأنّ وكأنّ ، وقالوا في لعلّ : عَلَّ ، وقد جعل سيبويه عَلُ من العُلُوّ .

وكسر ميم مذ ، ومنذ لغة بني سليم ، كذا قال ابن مالك .

وقال أبو حيّان : حَكَى اللّحْيانِيّ [٢] في نوادره : كسر مِنْذ عن بني سليم وكسر مِذْ عن عُكْل [٣] .

ولهما ثلاثة أحوال :

الأوّل : أن يليهما الجملة الاسميّة أو الفعليّة ، كقوله :

٨٥٤ — • وما زِلْتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ [٤] •

وقولـه :

(١) العبارة في أ : « لا يكون في الأسماء غير المتمكنة ، ولا في الحروف » .

(٢) عليّ بن المبارك ، أبو الحسن اللحياني من بني لِحْيان بن هذيل بن مدركة .
أخذ عن الكسائي ، وأبي زيد ، وأبي عمرو الشيباني .
والأصمعي ، وأخذ عنه القاسم بن سلام . وله : النوادر المشهورة .

(٣) عُكْل : أبو قبيلة ، فيهم غباوة ، واسمه : عوف بن عبد مناه ، حضَنَتْهُ أَمَةٌ تُدْعَى : عُكْل ، فلقّب به .

(٤) للأعشى . ديوانه ٤٧ . وعجزه :
• وَليداً وكَهْلاً حين شِبْتُ وأمْرَدا •



٨٥٥ — ما زَال مُذْ عقَدَتْ يَداهُ إزارَه [١] *

وقولــه :

٨٥٦ — * منذ ابتُذِلتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ [٢] *

والمشهور أنّهما حينئذٍ ظَرْفان [٣] مضافان ، فقيل : إلى الجملة . وعليه سيبويه ، والسِّيرافيّ ، والفارسِيّ ، وابن مالك .

وقيل : إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة ، وعليه ابن عصفور ؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلاّ على أسماء الزمان ، ملفوظاً بها ، أو مقدّرةً ، فالتقدير : في ما رأيته مذ زيد قائم : مُذْ زَمَنِ زيدٍ قائم ، وقيل : إنّهما حينئذ مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة ، يكون هو الخبر . وعليه الأخفش .

الحال الثاني : أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو : مذ يومُ الخميس ، ومنذ يومان . وفيهما حينئذ مذاهب :

أحدها : وعليه المبرّد ، وابن السّرّاج، والفارسِيّ ، أنهما حينئذ مبتدآن ، وما بعدهما خبر .

ومعناهما : الأمد ، إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأوّل المدّة إن كــان ماضياً . هذه عبارة المغنى [٤] .

وعبارة أبي حيّان : وتقديرهما في المُنكّر : الأمد ، والتّقدير : أمد انقطاع

---

(١) للفرزدق . ديوانه ٣٧٨ . وتمامه :

* فَسَما فَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبارِ *

ورواية الديوان : « فدنا » مكان : « فسما » .

(٢) لأبي ذؤيب من قصيدة مشهورة يرثي بها بنيه ، وصدره :

(•) قالت أميمة ما لجِسْمك شاحباً *

ديوان الهذليين ١ : ١٨ .

(٣) « ظرفان » سقطت من أ . (٤) المغني ٢ : ٢٢ .



الرؤية يومان ، وفي المعرفة : أوّلُ الوقت ، والتقدير : أول انقطاع الرّؤية يوم الخميس.

الثاني : وعليه الأخفش ، والزّجّاج ، والزّجّاجيّ أن المرفوع بعدهما مبتدأ. ومذ ، ومنذ ظرفان خبر له ، كما إذا أضيفا إلى جملة .

ومعناهما [١] : بين وبين مضافين ، فمعنى ما لقيتُه مذ يومان : بيني وبين لقائه يومان ، ولا يخفى ما في هذا من التعسّف ، لأنه تقديرُ ما لم يصرّحوا به في موضعٍ ما .

الثالث : وعليه أكثر الكوفيّين ، والسّهيليّ ، وابن مضاء ، وابن مالك ، أنّهما ظرْفان ، مضافان لجملة حذِف فعلُها ، وبقي فاعلُها ، والأصل : مذ كان ، أو مضى يومان . قال ابن مالك : ويُرَجِّحُهُ أن فيه إجْرَاءَ مذ ، ومنذ على طريقة واحدة ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلّص من ابتداء [٢١٧] بنكرة [٢] بلا مسوّغ إن ادّعى التنكير ، ومن تعريفِ غيرِ مُعتاد إن ادّعى التعريف .

قال أبو حيّان : وقد يُرَدّ بأن الكوفيين إنّما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة مِنْ : «مِنْ» و«ذو الطائية » . أو [٣] مِنْ : «مِنْ» و«إذ » فما بعدهما من الصّلة ، أو المضاف إليه . وهما باطلان ، وبأنّ إضْمار الفعلَ ليس بقياس .

الرّابع : وعليه بعض الكوفيّين : أنه خبر لمبتدأ محذوف بناءً على أنها مِنْ : « من» و«ذو الطّائيّة »، والتّقدير : ما رأيته من الزّمن الذي هو يومان. والكلام على هذا القول ، وما قبله جملة واحدة [٤] ، وعلى الأوّلين جملتان .

وعلى هذا اختلاف : هل لجملة مذ ، ومنذ ومرفوعهما محلّ من الإعراب ؟ فقال الجمهور : لا . وقال السّيرافيّ : إنها في موضع الحال ، كأنه قال : ما رأيته متقدّماً .

---

(١) أ : « وهما هنا » ب : « معنا هنا » كلاهما تحريف . صوابه في ط .

(٢) ط فقط : « من ابتداء تنكيره » .

(٣) من قوله : « أو مِن : مِنْ وإذْ » إلى قوله : « وذو الطائية والتقدير » سقط من أ .

(٤) « واحدة » سقطت من أ .



وَرُدَّ بأنها خرجت مَخْرَجَ الجواب ، كأنه قيل له : ما أَمَدُ ذلك ؟ قال : يومان ، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال .

الثّالث : أن يقع بعدهما اسمٌ مجرورٌ ، فقيل : هما اسمان مضافان، لأن الاسميّة قد تَثْبُتُ لهما ، فلا يَخْرُجَان عنها ما أمكن بقاؤهُمَا عليها ، وقد أمكن ذلك بأن يُجْعَلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما .

والجمهور على أنهما حينئذ حَرْفا جَرٍّ لإيصالهما الفعلَ إلى « كَمْ » ، كما يوصل حرفُ الجَرِّ ، تقول : منذ كم سرت ؟ كما تقول : بكم اشتريت ؟ . ولو كانـا ظَرْفَين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما ، فكان يقال : منذ كم سرت فيه ، أو سرته إن اتسع ، كما تقول : يوم الجمعة قمت فيه ، أو قمته ، ولم تتكلّم العرب بذلك ، وعلى هذا فهما بمعنى « مِنْ » إن كان الزّمانُ ماضياً ، وبمعنى « في » إن كان حـاضراً ، وبمعنى : « مِنْ »[1] و «إلى » جميعاً إن كان معدوداً ، نحو : ما رأيته مذ يوم الخميس ، أو منذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثة أيام .

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر ، وعلى تَرْجيحِ جرّ منذُ للماضي على رفعه ، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرّه .

ومن الكثير في منذ قوله :

٨٥٧ — * وَرَبْعٍ عَفَت آثارُه مُنْذُ أَزْمانِ[2] *

ومن القليل في مذ قوله :

---

(١) أ : « أو بمعنى إنْ » ، تحريف .

(٢) من مطلع قصيدة لامرىء القيس ، ديوانه ٨٩ . وصدره :

* قفانبك من ذِكْرى حبيب وعِرْفان *



٨٥٨ — * أقوَيْنَ مذ حِجَجٍ ومُذْ دَهْــرِ [١] *

ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ قدومُ ِ زيد بالرفع والجرّ [٢]، وهو على حذف زمان، أي منذ زمن قدوم زيد.

ويجوز وقوع «أن» وصلتها بعدهما نحو: ما رأيته مُذْ أنّ اللهَ خلقني، فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جرّ، وهو على تقدير زمان أيضاً.

ومذ، ومنذ لا يجرّان إلاّ الظاهر من اسم الزّمان أو المصدر على ما بيّن.

وأجاز المبرّدُ أن يجرّا مضمر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذُهُ، أو مذهُ [٣]، وردّ بأن العرب لم تَقُلْهُ.

ولا يلحق مذ، ومنذ بالظروف المتصرّفة عند الجمهور من البصريّين، ومن قال: بأنّهما مبتدآن في الحال الثّاني ألحقهما بالمتصرّف.

[مــع]

(ص): (مع) لمكان الاجتماع، أو وقته، وتجرّ بـ «مِنْ»، وتقع خبراً وصلةً وصفةً، وحالاً، وسكونها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة، وليست حينئذ حرف جر خلافاً للنحّاس. وتفرد فتكون حالاً بمعنى جميع، وغيره بقلّة،

---

(١) مطلع قصيدة لزهير. شرح الديوان ٨٩. وصدره:

* لمن الدّيار بقُنّة الحِجْر *

ورواية الديوان: «من حجج ومن دَهْر» وعلى هذا فلا شاهد في البيت.

ويرى صاحب الدرر ١ : ١٨٦ أنه لحمّاد وليس لزهير.

(٢) «والجرّ» سقطت من أ.

(٣) أ: «ما رأيته منذ أو مذ» بإسقاط الضمير، تحريف.



وهل هي [١] حينئذ مقصورة خلاف :

ولا لِسَلْب الاتّحاد في الوقت [٢] ، وِفاقاً لثعلب ، وابن خالويه ، وأبي حيّان .

(ش) : مِنَ الظُّروفِ العادِمةِ التّصرّف « مَعَ » ، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته ، تقول : زيد مع عمرو ، وجئت مع العصر ، ويدلّ على اسميتها تنوينها في قولك : معاً ، ودخول « مِنْ » عليها في قولهم : ذهب مِنْ معه ، وقرىء : « هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » [٣] .

قال ابن مالك : وكان حَقُّه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المَحْض ، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوَضْعُ النّاقص ، إذ هي على حرفين بلا ثالثٍ محقّق العود إلاّ أنها أعربت في أكثر اللغات ، لمشابهتها « عند » في وقوعها خبراً ، وصفةً ، وحالاً ، وصلة ، ودالاًّ على حضور ، وعلى قُرْب .

فالحضور كـ « نَجِّني ومَنْ مَعِيَ [٤] » ، والقرب كـ « إنّ مَعَ العُسْر يُسْراً » [٥] .

وتسكينها قبل حركة نحو : زيد مَعْ عمرو ، وكسرها قبل سكون نحو : زيد مَعِ القوم لغة ربيعة . وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثّرت بالعوامل في : مِنْ معِه . ومن سكّن بني وهو القياس . واسميتها حين السكون باقية على الأصَحّ ، كما يشعر به كلام سيبويه ، لأن معناها مبنيّةً ، ومُعْرَبَةً واحدٌ .

وزعم النحّاس [٦] : أنها حينئذ حرف جرّ ، وليس بصحيح . انتهى .

---

(١) « هي » سقطت من أ .

(٢) ط : « ولا لسلب الاتحاد في وقت » بدون « أل » . (٣) الأنبياء ٢٤ . وانظر العكبري٢ : ١٣٢.

(٤) الشعراء ١١٨ . (٥) الشرح ٦ .

(٦) لعلّه مُحَمّد بن إبراهيم ، بهاء الدين بن النحاس الحلبي . لم يُصَنّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرّب » مات ٦٩٨ . وسبق ذكره ١ : ٢٨٧ .

وقد يكون المراد به : أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المراديّ . ويعرف بابن النحاس.=



وبذلك عرف وجه ذكر « مع » في الظروف المبنيّات ، لأنها مبنيّة في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بإعرابها .

وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبةً على الحال نحو : جاء زيدٌ وبكرٌ معـــاً .

وقلّ وقوعها [٢١٨] في موضع رفع خبراً كقوله :

٨٥٩ ــ أَفيقُوا بني حَرْبٍ وأَهْوَاؤُنا معــاً (١) *

وقولـــه :

٨٦٠ ــ * أَكُفُّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنا مَعَا (٢) *

واختلف في « معاً » ، فذهب الخليل وسيبويه ، وصحّحه أبو حيّان : إلى أن فتحها إعراب ، كما في حال الإضافة ، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد ، وحـــال الإضافة .

وذهب يونس والأخفش ، وصححه ابن مالك : إلى أنّ فتحتها كفتحة تاء فتىً (٣) ، وأنها حين أفردت رُدّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة ، فصار مقصوراً ، وأيّده ابن

= صنف : إعراب القرآن ــ معاني القرآن ــ الكافي في العربيّة ــ المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين ــ شرح المعلّقات السبع ــ شرح المفضّليات ــ شرح أبيات الكتاب ــ الاشتقاق ــ أدب الكاتب . مات ٣٣٨ . وسبق ذكره ٢ : ٢٣٤ .

(١) لجندل بن عمرو . وتمامه :

* وأَرْحامُنا مَوْصُولَةٌ لم تُقَضَّبِ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤٦ ، وفي النّسخ الثّلاث : « وأهوانا » مكان : « وأهواؤنا » تحريف .

(٢) لحاتم الطائي . ديوانه ٦٨ . ورواية الديوان :

أقصّر كفّي أنْ تَنَالَ أَكُفَّهـــمُ إذا نحن أهوينا وحاجاتنا معـــا

وهذه الرواية مختلفة عن رواية الدرر ١ : ١٨٦ .

وفي أ : « حين حاشا معا » ، تحريف .

(٣) أ : « كفتحة ياء فتى » بوضع « ياء » مكان : « تاء » تحريف .

مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ، وردّه أبو حيّان : بأن شأنَ الظّرْفِ غيرِ المتصرّفِ إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ، ولا يرفع ، تقول : الزيدان عندك .

وذهب ابن مالك : إلى أنها في الإفراد مساويةٌ لمعنى : « جميع » .

قال أبو حيّان : وليس بصحيح ، فقد قال ثعلب : إذا قلت : جاءا جميعاً احتمل أنّ فِعْلَهُما في وقت أو وقتين ، وإذا قلت : جاءا معاً ، فالوقت واحد ، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدّلالة على الاتّحاد في الوَقْتِ .

[الزمن المبهم المضاف لجملة]

(ص) : ومنها : كلّ زمَنٍ مبهمٍ مضاف لجملة ، فإن صدّرت بمبنيّ فبناؤه راجحٌ ، أو معرب فمرجوحٌ . ومَنَعَهُ البصريّةُ أو « ما » أو « لا » لم تتغير ، أو «لا» التّبرئة ، فكذلك وقد يجرّ اسمها ، ويرفع . ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسميّة ، وجوّزه الأخفش وابن مالك .

(ش) : من الظروف التي تُبْنَى جوازاً لا وجوباً كلّ أسماء الزمان المبهمة ، إذا أضيفت إلى الجمل .

والمراد بالمُبْهَمة : ما لا يختصّ بوجه كـ « حين » ، ومُدَّةَ ، ووقت ، وزمن . وما يختص بوجه دون وجه كنهار ، وصباح ، ومساء ، وغداة ، وعَشيّة بخلاف ما ما يختصّ [1] بتعريف أو غيره كـ « أمس » ، وغد ، فإنه لا يضاف إلى الجمل .

ومنه المحْدُود ، والمعْدُودُ ، والموقت كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة ، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجُمَل على الصحيح عند ابن مالك وغيره . ويضاف الجميع إليها كالمفرد . وسواءٌ في الجمل : الفعليّةُ والاسميّةُ ، لكن البناء راجحٌ فيما كان صدرُها مبنيّاً نحو : « كيَوْمَ ولدته أُمّه » .

(١) ب : « بخلاف ما تخصّص » .



٨٦١ – * على حِينَ عاتبْتُ المَشيبَ [(١)] *

٨٦٢ – * على حِينَ يستَصْبِين كُلَّ حَلِيمِ [(٢)] *

مرجوح فيما كان صدْرُها معرباً . قرأ نافع : « هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصّادقين » [(٣)] بالبناء . وقرأ السّتةُ بالإعراب . وقال الشاعر :

٨٦٣ – * عَلَى حِينَ لا بَدْوٌ يُرَجّى ولا حَضَرْ [(٤)] *

وقال :

٨٦٤ – * كريم على حينَ الكِرامُ قَلِيلُ [(٥)] *

وقال :

٨٦٥ – * على حِينَ التّواصُلُ غَيْرُ دَانِي [(٦)] *

---

(١) قطعة من بيت للنابغة الذّبيانيّ . وتمامه :

* . . . . على الصّبا فقلت ألمّا أصْحُ والشيب وازعُ *

ديوانه : ٧٩ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لأجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قلبي تَحَلُّماً *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٣٦ .

(٣) المائدة ١١٩ .

(٤) ليس له تتمّة ، وقائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٨٧ .

(٥) نسبه السّيوطي في شرح شواهد المغني ٨٨٤ . لمُوْيال بن جهم المدحجي ، وقيل : لمبشرّ بن الهذيل الفزاريّ . وصدره :

* ألم تَعْلمي يا عَمْرَكِ اللهُ أنّني *

ويذكر الدّرر ١ : ١٨٧ أنه لشاعر قديم ، ولم يعيّنه .

(٦) قائله مجهول . وصدره :

* تَذَكّرَ ما تذكّر مِنْ سُلَيْمي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٣٧ .



رويت الثّلاثةُ بالفتح .

ومنع البصريّون البناءَ في هذا القسم ، وأوجبوا الإعراب .

وأيّد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسّماع لقراءة نافع السّابقة والأبيات .

وإن صدّرت [١] الجملة بـ « ما » أو « لا » أختَيْ ليس لم يختلف الحُكْم [٢] من بقاء رفعهما الاسم ، ونصبهما الخبر ، والإضافة بحالها كقوله :

٨٦٦ — * على حينَ ما هذا بحين تصـابى [٣] *

وقولــه :

٨٦٧ — وكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفَاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ [٤]

وإن صدّرت بـ « لا » التّبرئة بقي اسمُها أيضاً على ما كان من بناء أو نصب .

وقد يُجَرّ . وقد يُرْفَعُ ، حكى : جئتك يوم لا حرّ ولا برد ، بالبناء وبالجرّ ، وبالرفع . وقــال :

٨٦٨ — * تركتني حينَ لا مالٌ أعيش به [٥] *

بالرّفع .

ومذهب سيبويه : أنّ الظّرْفَ إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته لِلْفِعْلِيّة ، ولا يجوز إضافته إلى الاسميّة ، لأنه حينئذ بمعنى « إذا » ، وهي لا تضاف إليها ، فلا

---

(١) ط : « صصدرت » بزيادة صاد في أوله . تحريف .

(٢) أ : « لم تختلف الجملة » .

(٣) في الدرر ١ : ١٨٨ : « أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته .

(٤) سبق ذكره رقم ٤٥٠ .

(٥) من قصيدة لأبي الطُّفَيْلِ يرثي بها ابنه طفيلاً . وتمامه :

* وحين جُنّ زمانُ الْوَصْلِ أو كَلِبَا *

من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٧ ، والخزانة ٢ : ٩٠ ، ورواية سيبويه : « زمان الناس » بوضع « الناس » مكان : « الوصل » .



يقال : آتيك حين زيد ذاهب .

بخلاف الذي بمعنى الماضي ، فإنه بمعنى « إذ » ، فيضاف للفعلية والإسمية معاً كهي .

وذهب الأخفش : إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسميّة أيضاً . وصحّحه ابن مالك مستدِلاً بنحو قوله تعالى : « يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ »[١] .

قال أبو حيّان : إنما أجاز الأخفش ذلك ، لأنه يجيز في « إذا » أن تُضاف إلى الاسميّة ، فكذا ما هو بمعناها .

• • •

(ص) : أو لمبنيّ ، وألحق به في ذلك ناقص الدلالة كـ « غير » ، و « مثل » ، والمختار وفاقاً لابن مالك : لا يبني مضاف لمبنيٍّ مطلقاً .

(ش) : من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزّمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنيٍّ مفرد نحو : « يومئذ » ، وحينئذ » .

وألحق بها الأكثرون كُلّ اسم ناقص الدّلالة كـ « غير » ، و « مثل » ، و «دون» ، و « بين » ، فبنوه إذا أضيف إلى مبنيٍّ نحو : ما قام أحدٌ غَيْرَكَ ، وقال تعالى : « إنّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنّكُمْ تَنْطِقونَ »[٢] ، وقرىء : « أن يُصيبَكُم مِثْلَ ما أصابَ »[٣] بفتح [٢١٩] اللاّم ، وقال[٤] : « وَمِنّا دُونَ ذَلِكَ »[٥] . « لقد تقطّع بَيْنَكُم »[٦] . وقال الشاعر :

٨٦٩ — • وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[٧] •

---

(١) غافر ١٦ . (٢) الذاريات ٢٣ .

(٣) هود ٨٩ .

(٤) في النسخ الثلاث : « وقال » . والأوضح : « وقرىء » .

(٥) الجنّ ١١ . (٦) الأنعام ٩٤ .

(٧) في ب ، ط « وإذا » مكان : « وإذْ » . والشاهد قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٤٢٤ .



وقـــال :

٨٧٠ — • لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أن نطَقَتْ [١] •

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شُعَب هذا الأصل .

وذهب ابن مالك : إلى أنه لا يبنى مضافٌ إلى مبنيّ بسبب إضافته إليه أصلاً ، لا ظرفاً ولا غيره [٢] . لأن [٣] الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفّ سبَبَ البناء ، وتلغيه في غير موضع ، فكيف تكون داعيةً إليه ؟

والفتحاتُ في الشّواهد السّابقة حركاتُ إعراب ، فـ « مثل » في الآية الأولى . حال من ضمير « لَحَقّ » المستكنّ . وفي الثانية مصدر أو حال ، وفاعل يصيبكم « الله » . وفي البيت حال . و « غير » في المثال والبيت حال أو مستثنى . و « دون » و « بين » منصوبان على الظّرفيّة [٤] ، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار .

* * *

(ص) : ولا يلحق الرّابط الجملة المضاف إليها إلاّ نادراً .

(ش) : قال ابن مالك : كُلُّ مضاف إلى جُمْلَةٍ مقدّر الإضافة إلى مَصْدرٍ مِنْ معناها . ومن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها ، كما لا يعود مـــن المَصْدَر ، فإن سمع ذلك عدّ نادراً ، كقوله :

---

(١) لأبي قيس بن الأسلت . وعجزه :

• حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦٩ ، ونسبه لرجل من كنانة وابن يعيش ٣ : ٨،٨٠ : ١٣٥ ، وابن الشّجري ١ : ٢٦ ، ٢ : ٢٦٤ ، وروايته : « غير أن هتفت » وشرح شواهد المغني ٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة من الأنصار . والتصريح ١ : ١٥ ، واللسان (وقل) والخزانة ٢ : ٤٥ ، ٣ : ١٤٤ ، ١٥٢ .

(٢) « لا ظرفاً ولا غيره » سقط من أ .

(٣) أ : « بأن » مكان : « لأن » .

(٤) ط : « على الظّرف .



٨٧١ — ٭ مضت مِائَةٌ لِعَامِ وُلِدْتُ فيــهِ [١] ٭

وقولــه :

٨٧٢ — وتسخن ليْلَةَ لا يستطيع نُبَاحاً بها الكَلْبُ إلاّ هَرِيــرا [٢]

والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة ، وجعلت[٣] صفة كقوله تعالى : « واتّقوا يَوْماً تُرْجعُونَ فيهِ إلَى اللهِ » [٤] .

(١) للنمر بن تولب الصّحابيّ . وتمامه :

٭ وعَشْرٌ بَعْدَ ذاك وحِجّتَان ٭

ونسبه السّيوطي في شرح شواهد المغني ٩٢٠ للنابغة الجَعْديّ ، وروايته : « سنة » مكان : « مائة » ، و « قبل » مكان : « بعد » .

(٢) للأعشى . ديوانه ٨٨ .

وفي أ : « تصخن » بالصاد، وفي ط : « ويسحرن » كلاهما تحريف صوابه من ب، والديوان .

(٣) ط فقط : « وجعلته » .

(٤) البقرة ٢٨١ وفي ط : « ترجعون فيه الله » تحريف .



المفعُول مَعَهُ

(ص) : هو التّالي واو المصاحبة ، والأصحّ أنه مقيسُ ، فقيل : لا يختصّ . والجمهور بما صلح فيه العطف ، ولو مجازاً . والمبرّد والسّيرافي بما كان الثاني مُؤَثِّراً للأول ، وهو سَبَبُهُ [1] . والخضراوي بما في معنى ما سمع .

(ش) : المفعول معه هو التّالي واو المصاحبة [2] .

فخرج غير التّالي واواً مماً قد يطلق عليه في اللّغة مفعولاً معه ، كالمجرور بـ «مع» وبباء [3] المصاحبة : كجلست مع زيد ، وبعتك الفرَس بلجامه .

والتّالي واو العطف ، فإنّ المصاحبة فيه مفهومة من العامل السّابق لا من الواو ، وهنا لا تفهم [4] إلاّ من الواو .

وفي كون هذا الباب مَقيساً خلافٌ ، فبعض النّحويين يقتصر في مسائله على السّماع ، ونسبه جماعة إلى الأكثرين .

قال ابن عصفور ، ومعناه : أنهم لا يجيزونه إلاّ حَيْثُ لا يُرادُ بالواو معنى

---

(١) ط : « شبيه » تحريف . صوابه في أ ، ب . وفي ب : « وهو سبب » بدون الضمير .

(٢) وهي التي بمعنى « مع » وتكون للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزّمان ، سواء اشتركا في الحكم مثل :
جئت وزيداً أولا مثل : استوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واوالعطف ، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ، ولا تقتضي المقارنة في الزمان .
انظر (حاشية الصبان ٢ : ١٣٤) .

(٣) ط : « بياء » تحريف .

(٤) ط « لا ففهم » بفاءين ، تحريف .



العطف المحض ، لأن السّماع إنما ورد به هناك .

والصّحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف ، فقومٌ يقيسونه في كلّ شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المَحْض نحو : قام زيدٌ وعمراً ، [١] وحيث لا يتصوّر معنى العطف أصلاً نحو : قعدت ، أو ضحكت ، أو انتظرتك وطلوع الشمس ، وعليه ابن مالك .

والجمهور ، كما قال أبو حيّان : خصّوه بما صلح فيه معنى العَطْف ، ومعنى المفعول به ، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنى العطف ، لقيام الأدلّة ، على أن واو «مع» عطف في الأصل، ولا حيث تمحَّضَ معنى العطف. لأنّ دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروجه بما يقتضيه العطفُ من المشاكلة الّتي تُؤْثِرُها العرب على غيرها إلى النّصب .

وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو : جاء البرد والطّيالسة ، لأن المجيء يصح منهما ، أو مجازاً نحو : سار زيد والنيل ، إذ يَصِحّ [٢] عَطْفُهُ على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيداً في حال سيره ، كما لا يفارقه من سائره .

وقال المبرّد والسّيرافيّ : يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول ، وكان الأول سبباً له [٣] نحو : جاء البرد والطّيالسة ، فالبرد [٤] سبب لاستعمال الطّيالسة ، وجئت وزيداً ، أي كنت السبب في مجيئه .

وقال ابن هشام الخضراويّ : الاتّفاق على أنّ هذا مطّرِدٌ في لفظ الاستواء ، والمجيء والصنع ، وفي كل لفظة سمعت .

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمِعَ ما في معناه ، وإن لم يكن من لفظه فيقاس

(١) أ : « قام زيد وعمرو » برفع عمرو ، تحريف .

(٢) أ : « يقبح عطفه » ، تحريف .

وفي ب : « إذ يصح عطفه في المجاز » بوضع في « مكان : « على » .

(٣) من قوله : « له نحو » إلى قوله : « في مجيئه » سقط من أ .

(٤) ب : « فالمبرد » ، تحريف .



« وصَل » على « جاء » و « وَافق » على « استوى » ، و « فَعَلْتُ » على « صنعت » ، وكذا ما في معناه ، وما ليس من ألفاظها . ومعانيها لا ينبغي أن يجوز . انتهى .

[ناصب المفعول معه]

(ص) : وناصبُه ما سَبَقَهُ من فِعْلٍ ، أو شِبْهِه ، وقيل : الواو ، وقال الزّجّاج : مضمر بعدها ، والكوفيّة الخلاف. والأخفش انتصب انتصاب الظّرف. والأصح : ينصبه المتعدّي ، و«كان» ، لا معنويّ كإشارة .

(ش) في ناصب المفعول معه أقوال :

أحدها : وهو الأصح : أنه ما تقدّمهُ من فِعْل أَوْ شبْهِهِ نحو : جاء البرْدُ والطّيالِسَةَ [٢٢٠] واستوى الماءُ والخَشبةَ . وأعجبني استواءُ الماءِ والخشبةَ [1] ، والناقة متروكةٌ وفَصِيلَها ، ولست زَائلاً وزيداً حتى نعلَ [2] .

وسواء في الفعل المتعدّي أو اللاّزم عند الأكثرين ، نحو : لو [3] خليت والأسد لأكلك . ونحو : لو تركت النّاقة وفَصِيلَها لرضعها .

وقال قوم : لا يكون إلاّ مع غير المتعدّي . لئلا يلتبس بالمفعول به . فلا يقال : ضربتك وزيداً على أنه مفعولٌ مَعَهُ .

وهل يكون مع كان الناقصة ؟ خلاف : قال قوم : لا ، لأنه ليس فيها معنى حَدَثٍ ، تعدّى [4] بالواو . والجمهور : نعم ، لأنّ الصّحيح أنها مشتقة [5] ، وأنها تدلّ على معنى سوى الزمان ، وقد قال الشاعر :

---

(١) « وأعجبني استواء الماء والخشبة » سقطت هذه العبارة من أ .
(٢) في النسخ الثلاث « فعل » بالفاء ولعل الصواب : « نعل » بالنون من علَّ يَعِلّ : إذا شرب .
(٣) « لو » سقطت من أ .
(٤) أ : « معنى الحدث معدي بالواو » .
ب : « معنى حديث يعدّى » تحريف .
(٥) ط : « مشقة » تحريف .



٨٧٣ — • يكون وإيّاها بها مَثَلاً بَعْدِي[1] •

وقــال :

٨٧٤ — • فكُونوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُــمْ[2] •

ومذهب سيبويه : أنه لا ينصبه العامل المعنويّ كحرف التّشبيه ، واسم الإشارة ، والظّرف ، والجار والمجرور .

وأجازه أبو عليّ وغيره نحو هذا لك وأباه[3] ، وعليه :

٨٧٥ — • هــذا رِدَائِيَ مَطْوِيــاً وسِرْبالاَ[4] •

القول الثاني : أن ناصبه الواوُ ، وعليه الجُرْجاني ، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم ، فعملت فيه .

ورُدّ بأنه لو كان كذلك لاتّصل الضمير معها ، كما يتّصل بإنّ وأخواتها ، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرْف نصباً إلاّ وهو مُشبّهٌ بالفعل[5] .

الثالث ، أن ناصبه فعل مضمرٌ بعد الواو ، وعليه الزّجّاج ، قال : فإذا قلت : ما

---

(١) سبق ذكره رقم ١٦٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ •

سيبويه ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ١٣٩ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٧ .

(٣) في النسخ الثلاث : « وإياه » بالياء والأوضح أن تكون : « وأباه » بالباء . وهذا تفسير لعبارة سيبويه المشهورة : « وأمّا نحو هذا لك وأباك فقبيح » . انظر شرح شذور الذهب ٢٤٣ .

(٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وصدره :

• لا تَحْسَبَنَّكَ أثْوابِي فَقَدْ جُمِعَتْ •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٣٦ .

(٥) أ ، ب : « يشبه الفعل » .



صنعت وأباك ، فالتقدير : ولابست أباك (١) ، وإنّما لم يعمل فيه الفعل (٢) السّابق لفصل الواو ، وعورض بالعطف ، فإنّ فصل الواو فيه لم يمنع من تسلّط العامل ، وبأن فيما ذكره إحالة للباب ، إذ يصير منصوباً على أنه : مفعول به ، لا مفعول معه .

الرابع : أنّ نصبه بالخلاف ، ونسبه ابن مالك للكوفيين ، ورُدّ بأن الخلاف معنى من المعاني ، ولم يثبت النّصب بالمعاني المجرّدة من الألفاظ ، وبأنه لو كان الخلافُ ناصباً لقيل : ما قام زيد لكن عمراً . ويقوم زيد لا عمراً ، ولم يقله أحدٌ من العرب .

قال أبو حيّان : وهذا القول لبعض الكوفيّين . وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيّئةٌ لما بعدها أن ينتصب انتصابَ الظّرْف ، لأن أصل جاء البرْدُ والطّيالسةَ : مع الطّيالسة ، فلمّا حذفت مع ، وكانت منتصبةً على الظّرْف ، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب « مع » التي وقعت الواو موقعها ، إذ لا يصحّ انتصاب الحروف ، كما يرتفع ما بعد إلاّ (٣) الواقعة موقع « غير » بارتفاع « غير » نحو « لَوْ كان فيهِما آلهةٌ إلاّ اللهُ لفَسَدَتا » (٤) والأصل : غيْرُ اللهِ .

[منع تقدّمه على عامله]

(ص) : ولايقدّم على عامله ، ولامصاحبه خلافاً لابن جنيّ ، ولا يفصل بين الواو بظرف ، ولا يكون جملةً خلافاً (٥) لصدر الأفاضل .

(ش) : المفعول معه لا يتقدّم على عامله باتّفاق ، لأن أصل واوه للعطف ، والمعطوف لا يتقدّم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ، ولا يتقدّم على مصاحبه أيضاً ، لما ذكر . وأجازه ابن جنيّ ، فيقال : استوى والخشبةَ الماءُ ، لوروده في العطف قال :

---

(١) في النسخ الثلاث : « وإياك » بالياء والأوضح أن تكون « وأباك » بالباء . في المثالين .
(٢) « الفعل » سقطت من أ .
(٣) « إلاّ » سقطت من أ ، ب .
(٤) الأنبياء ٢٢ .
(٥) « خلافاً » سقطت من أ .



٨٧٦ ــ * عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلام [(١)] *

وسماعه هنا قال :

٨٧٧ ــ * جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمةً [(٢)] *

ولأن باب المفعولية في التّقديم أوسع مجالاً من باب التابعية ، وإنما المانع هنا من التّقديم الحمل على ذلك ، فإذا جاء [(٣)] في الأصل بِقِلّة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسَعَة .

ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره ، فلا يقال : قام زيدٌ واليوم عمراً ، وإن جاز الفصل بالظّرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها ، لأن الواو هنا نزّلت منزلة الجارّ مع المجرور ، فمنعوا الفصل بينهما .

وزعم صدر الأفاضل : أن المفعول معه يكون جملةً ، وخرّج عليه قولهم « جاء زيد، والشّمس طالعةٌ » ، وفرّ [(٤)] مِنْ جَعْلِها حالاً ، لأنها لا تَنْحلُّ إلى مفرد يبيّن هيئة هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي مؤكدة . وأجيب بأنها مُؤَولة بالحال السَّبَبِيَّة ، أيّ جاءَ زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، وقيل : تؤول بمنكّر أو نحوه .

[أقسام المفعول معه]

(ص) : ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للصَّيْمريّ [(٥)] وثالثها : يجوز إن أوّل

---

(١) من قصيدة للأحوص . وقد سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفيّ . وتمامه :

* خِصالاً ثَلاثاً لَسْتَ عنها بمُرْعَوِي *

الخزانة ١ : ٤٩٥ ؛ والأشموني ٢ : ١٣٧ . وروايته « ثلاثُ خِصَال » وكذلك رواية الخزانة .

(٣) « جاء » سقطت من أ .

(٤) « وفرّ » سقطت من أ . وفي ب : « وفى » « بالياء » مكان : « الراء » تحريف . صوابه في ط .

(٥) أ : « الصميري » تحريف .



بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد ، وهو في نحو : مالك وزيداً بـ « كان » مضمرة قبل الجار ، أو بمصدر « لابس » بعد الواو .

وقال السّيرافي بـ « لابس » [١] ، فإن كان منفصلاً أو ظاهراً رجّح العطف ، وأوْجَبَهُ بعضُهم . وقد ينصب بعد « ما » ، و « كيف » بمقدّر ، وهو « كان » ناقصة . وقيل : تامّة .

وقدّر سيبويه مع « ما » : « كنت » ، و « كيف » : تكون ، فقال ابن ولاّد : متعيّن وفرّق . والسيرافي : لا .

ورجّح النصب إن خيف [٢٢١] فوات المعيّة ، فإن لم يَصْلُح الفعل لها [٢] جاز إضمـــار صالح ، فإن لم تحسن « مع » وجب . وقيل : تضمّن معنى : يتسلّط به .

ويستويان في مضمر أكّد نحو : رأسه والحائط من كلّ متعاطفين بإضمار الفعل .

(ش) : مسائل هذا الباب بالنِّسْبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام :

الأوّل : ما يجب فيه العطف ، ولا يجوز النّصب على المفعول معه وذلك شيئان :

أحدهما : ألاّ يتقدّم الواو إلاّ مفرد [٣] نحو : أنت ورأيُك ، وكلّ رجلٍ وضيعته ، والرّجال وأعضادُها ، والنساء وأعجازُها ، هذا قول الجمهور .

وجوّز الصَّيْمريّ فيه النّصب بلا تأويل .

وجوّز بعضُهم فيه النّصب على تأويل ما قبل الواو أنه جُمْلَةٌ حذف ثاني جزأيها ، والتّقدير : كلّ رجل كائن وضيعتُه .

والثّاني : أن يتقدّم الواو جُمْلَةٌ غير متضمّنة معنى فعل نحو قولك : أنت أعلم ومالك ، والمعنى : بمالك ، وهو عطف على « أنت » ، ونسبة العلم إليه مجاز .

الثّاني : ما يجب فيه النصب ، ولا يجوز فيه العطف ، وذلك [٤] أن تتقدم الواو

(١) أ : « بلا لنس » تحريف .

(٢) « لها » سقطت من ط .

(٣) المراد ألاّ تتقدم الواو جملة .

(٤) « العطف وذلك » سقط من أ .



جملةٌ اسميّة أو فعليّة متضمّنة معنى الفعل ، وقبل الواو ضميرٌ متّصل مجرور ، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو : مالك وزيداً . وما شأنُكَ وزيداً [1] ، وما صنعت وإيّاك ، فيتعيّن النّصب هنا على المفعول معه. ولا يجوز العطف لامتناعه إلاّ في الضّرورة .

والنّصب في الاسمية « بكان مُضْمَرةً » قبل الجارّ [2] ، وهو اللاّم ، وشأن [3] . أي : ما كان شأنك وزيداً . أو بمصدر لابس منويّاً بعد الواو ، أي : ما شأنك وملابسةً زيداً ، أو ملابستك [4] زيداً . كذا نصّ عليه سيبويه .

قال أبو حيّان نقلاً عن شيخه ابن الضّائع : وهكذا تقدير معنى الإعراب ، لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة يجعله مفعولاً به لا مفعولاً معه .

وقال السّيرافي وابن خروف : المقدّر فعل ، وهو « لابس » ، لأن المصدر لا يعمل مقدراً .

الثالث : ما يختار فيه العطف مع جواز النّصب ، وذلك أن يكون المجرور في الصّورة السابقة ظاهراً ، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، وما أنت وزيدٌ ، فالأحسن جرّ زيد في الأول ، ورفعه في الثاني . لإمكان [5] العطف ، وهو الأصل . ويجوز فيه النّصب [6] مفعولاً معه ، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب ، وردّ بالسّماع ، قال :

٨٧٨ — * وما أنتَ والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ [7] *

---

(١) « وما شأنك وزيداً » سقط من أ .

(٢) في المثال السابق وهو : « مالك وزيداً » .

(٣) في المثال السابق وهو : « ما شأنك وزيداً » .

(٤) ط : « أو ملابسك » .

(٥) ط : « لا إمكان العطف » تحريف .

(٦) أ : « ويجوز فيه العطف » . تحريف .

(٧) لأسامة بن الحارث الهذليّ ، وتمامه :

* يُبَرِّحُ بالذّكرِ الضّابطِ *

سيبويه ١ : ١٥٣ ، وابن يعيش ٢ : ٥٢ . والأشموني ٢ : ١٣٧ .

والذكر : الجمل . والضابط : القويّ .



وسمع : ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وزيداً [١] ، وكيف أنت وقصعةً من ثريد .

قال سيبويه : أي ما كنت وزيداً ، وكيف تكون وقصعةً من ثريد ، لأن « كنت » و « تكون » يقعان هنا كثيراً . انتهى .

قال الفارسيّ وغيره : و « كان » هذه المضمرة تامّة ، لأن الناقصة لا تعمل هنا ، فكيف حالٌ هنا [٢] واختاره الشّلَوْبين .

وقال أبو حيّان : الصحيح أنها الناقصة ، وأنّها تعمل هنا ، فكيف خبرها وكذا « ما » .

واختلف في تقدير سيبويه مع : « ما كنت » ، ومع « كيف تكون » : أذلك مقصود لسيبويه أم لا ؟ .

فقال السّيرافيّ : هو غير [٣] مقصود ، ولو عكس لأمكن .

ورد المبرّد على سيبويه ، وقال : يَصْلُح في كلٍّ منهما الماضي ، والمستقبل ، وتابعه ابن طاهر .

وردّ ابن ولاّد على المبرّد ، وقال : إنه لا يجوز إلاّ ما قدّره سيبويه ، لأن « ما » دخلها معنى التحقير والإنكار ، إذْ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته : ما أنت وزيداً ، لا لمن يقع منه ذلك ، ولا ينكر إلاّ ما ثبت واستقرّ دون ما لم يقع . وليست لمجرّد الاستفهام .

وأمّا كيف فعلى بابها من الاستفهام [٤] ، والمعنى : كيف تكون إذا وقع كذا ، أي على أيّ حال لكون [٥] الاستفهام إنما يكون عن المستقبل .

الرّابع : ما يختار فيه النّصب مع جواز العطف ، وذلك أن يجتمع شروط العطف ،

---

(١) « وكيف أنت وزيداً » سقطت من أ .

(٢) ب ، ط : « فكيف حال دون هنا » بزيادة « دون » صوابه في أ ، والأسلوب يعيّن إسقاطها .

(٣) أ : « هو عندي مقصود » .

(٤) أ : « فعلل بابها من الاستفهام » تحريف .

(٥) أ ، ب : « يكون الاستفهام » يوضع : « يكون » بالياء مكان : « لكون » .



لكن يخاف منه فوات المعيّة المقصودة نحو : لا تغتذ بالسّمك واللبن ، ولا يعجبك الأكل والشّبع [١] ، أي مع اللّبن ، ومع الشبع ، لأن النّصب يبيّن مراد المتكلّم والعطف لا يبيّنه .

وكذا إذا كان فيه تكلّف من جهة المعنى نحو :

٨٧٩ — فكونوا أنتمُ وبَنِـــي أَبيكُم مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحـــال [٢]

فإن العطف ، وإن حَسُنَ من حيثُ اللّفظ ، لكنه يؤدي إلى تكلّف في المعنى ، إذ يصير التقدير : كونوا أنتم وليكونوا هم ، وذلك خلاف المقصود .

فإن لم يصلح الفعل للتسلّط على تالي الواو [٣] امتنع العطف عِند الجمهور ، وجاز النصب على المعيّة ، وعلى إضمار الفعل الصّالح نحو : « فأجْمِعوا أمْرَكُـــم وشُركاءَكُمْ » [٤] ، لا يجوز أن يجعل : « وشركاءكم [٥] » معطوفاً (٢٢٢) لأن « أجمع » لا ينصب إلا الأمْر ، والكَيْد ونحوهما ، فأمّا أن يجعل مفعولاً معه ، أو مفعولاً بـ « أجمعوا » مقدّراً . ومثله : « تَبَوّءوا الدّار والإيمان [٦] » « فالإيمان مفعولٌ معه ، أو مفعول بـ « اعتقدوا » مقدّراً .

فإن لم يحسن والحالة هذه « مع » موضع « الواو » تعيّن الإضمار ، وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله :

٨٨٠ — ٭ وزَجّجْنَ الحواجِبَ والعُيونَا [٧] ٭

---

(١) من قوله : « والشبع » إلى قوله : « لأن النصب سقط من أ .

(٢) سبق ذكر الشاهد رقم ٨٧٤ .

(٣) ط : للتسلط على المعطوف .

(٤) يونس ٧١ .

(٥) ط : « وشركاؤكم »

(٦) الحشر ٩ .

(٧) للراعي النّميري . وصدره :

٭ إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْماً ٭

ومن شواهد الأشموني ٢ : ١٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٩ .



لأن « زَجّجْن » غير صالح للعمل في العيون ، وموضع الواو غير صالح لـ «مع» . فيقدّر : و « كحلن » .

وذهب جماعةٌ منهم أبو عُبَيْدَة [١] ، والأصمعيّ ، وأبو محمّد اليزيديّ [٢] ، والمازني ، والمبرّد : إلى جواز العطف على الأول ، بتضمين العامل معنىً يتسلّط به على المتعاطفين ، واختاره الجَرْميّ ، وقال : يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو : أكلت خبزاً ولبناً ، فيضمّن وزجّجن : معنى حَسّنّ .

الخامس : ما يجوز فيه العطف ، والمفعول معه على السّواء ، وذلك إذا أكّد ضمير الرّفع المتّصل نحو : ما صنعت أنت وإيّاك [٣] ، ونحو : رأسَهُ والحائطَ أي : « خلّ » أو « دَعْ » . وشأنك [٤] والحجَّ ، أي : عليك بمعنى : الزم ، وامْرَأً ونَفْسَه أي : « دع » ، وذلك مقيسٌ في كُلّ متعاطِفَيْنِ على أضمار فعل لا يظهر . فالمعيّة في ذلك ، والعطف جائزان .

والفرْق بينهما من جهة المعنى : أنّ المعيّة يفهم منها الكون في حين واحد ، دون العطف ، لاحتماله مع ذلك التقدّم والتأخّر . قال أبو حيّان : وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة ، ردٌّ على من يعتقد أن المفعول معه ، لا يكون إلاّ مع الفاعل .

* * *

(١) انظر ١ : ٦٨ .

(٢) في النسخ الثلاث : وأبو محمد واليزيدي » بواو العطف تحريف ، فإن اليزيدي كان يكني بأبي محمّد .

(٣) في النسخ الثلاث : « ما صنعت أنت وإيّاك » بالياء تحريف صوابه من سيبويه ١ : ١٥٠ حيث يقول : هذا باب » : ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم : لأنه مفعول معه ، ومفعول به ، كما أانتصب نفسه في قولك : « إمرأً ونَفْسَهُ » وذلك قولك : « ما صنعتَ وأباك » بالباء .

(٤) أ : « وما بلك » مكان : « وما شأنك » ، تحريف .



(ص) : ويطابق الأول خبر[١] ، وحالٌ بعده ، وأوجبه ابن كَيْسَان .

(ش) : إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله ، أو حالٌ طابق ما قبله نحو : كان زيد وعمراً مُتفقاً[٢] . وجاء البردُ والطّيالِسةَ شديداً[٣] .

ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تُثَنّى نحو : كان زيد وعمراً مُتّفِقَيْن ، وجاء البردُ والطّيالسة شَدِيدَيْن .

ومنع ذلك ابن كَيْسان ، وأوجب المطابقة للأول ، قال أبو حيّان : وإياه نختار ، لأن باب المفعول معه باب ضيّق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلاّ بِسَماع من العرب .

(١) « الأول » سقطت من أ ، ب .

(٢) من قوله : كان زيد وعمراً متفقاً » إلى قوله : « كان زيدٌ وعمراً متفقين سقط من أ .
وفي ب : « كان زيد وعمرو » بالرفع ، تحريف .

(٣) في ب : « شديد » بالرّفع ، تحريف .



المستثنى

(ص) : المستثنى : هو المُخْرِجُ بـ « إلاّ » أو إحْدَى أخواتها بشرط الإفادة ، فإن كان بعضاً فمتّصل ، وإلاّ فمنقطع يقدّر بـ « لكن » .

وقال الكوفيّة بسوى ، وابن يسعون « إلاّ » فيه مع ما بعدها كلام مستأنف . ولا يستثنى بفعل .

فإن حذف المستثنى منه ، فله مع « إلاّ » ما له مع سقوطها .

ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعاً ، ولا في غير نَفْيٍ وشبهه في الأصح وفي لازمه (١) كـ « لولا » ، ولو خُلْفٌ . وجوّز الزجاج : الإبدال في التحضيض .

وقوم : نصب : ما قام إلاّ زيداً ، وإن ذكر نصب بـ « إلاّ » أو بـ « ما » قبلها ، أو به بواسطتها ، أو بأنّ مقدّرة بعدها ، أو بأنْ مخفّفَةً من أنّ ركّبت إلاّ منها ، ومن « لا » ، أو بخلافه للأوّل . أو « بأستثني » أقوال :

فإن كان متّصلاً مؤخّراً منفيّاً أو كمنفيّ (٢) اختير إتباعه بدلاً . وقال الكوفية : عطفـــاً .

ولا يشترط إفراد المستثنى منه ، ولاعدم صلاحيّته للإيجاب ، ولا في نصبه(٣) تعريف المستثنى منه .

---

(١) ط : « ولا في لازمه » صوابه في أ ، ب .

(٢) في ط : « منفياً كمنفيّ ، والمنفي » في العبارة تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) أ : « ولا نصبه » .



ولا يختار النّصب في متراخٍ ولا مردود به متضمّن الاستثناء خلافاً لزاعميها . فإن توسّط بين المستثنى منه وصفته . فكذلك . وقيل : النّصب راجح ، وقيل : مساوٍ [١] وقيل : واجب ، وإتباع منقطع صحّ إغناؤه [٢] ومتصل متقدّم ، وموجب لغة . وهل المتقدّم بدل أو مبدل أو يقاس ؟ خلف .

ولا يتبع مجرور بزائد واسم [٣] لا التبرئة على اللّفظ ، وجوّزه الكوفيّة في نكرة لمجرور بـ « من » والأخفش : ومعرفة .

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ ، أو منسوخ بغير زالٍ وأخواته ضمير خبر أو وصف . قال أبو حيّان : أو حال اتبع العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً ، وكـذا مضاف ومضاف إليه .

(ش) : عبرت بالمستثنى كابن مالك في « التّسهيل » خلاف تعبير النّحاة ، سيبويه فمَنْ بعده : بالاستثناء ، لأن الباب للمنصوبات ، والمستثنى أحدها ، لا الاستثناء ، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول ، والحال ، دون المفعوليّة والحاليّة .

قال أبو حيّان : أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه ، فكمّا بوّب لما بعد واو « مع » بالمفعول معه ، كذلك بوّب لما بعد « إلاّ » ، وشبهها بالمستثنى .

وحدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة .

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يخرُجُ ما عدا المستثنى منها . وتحقيقاً هو المتصل ، فإن بَعض المُخرَج منهُ [٤] ، نحو : قام (٢٢٣) إخوانك إلاّ زيداً ، وتقديراً هو المنقطع نحو : « مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتّباعَ الظّنّ [٥] » ، فإنّ الظّنّ ، وإن لم

---

(١) « مساو » سقطت من أ .

(٢) أ فقط : « أصحّ استثناؤه » صوابه في ب ، ط ، والشرح .

(٣) ط : « والاسم لا التبرئة » تحريف .

(٤) « منه » خبر إنّ .

(٥) النساء ١٥٧ .



يدخل في العِلْم تحقيقاً ، لأنه ليس بعضه ، فهو في تقدير الدّاخل فيه ، إذْ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديراً .

ومن هذا القبيل : « إنَّ عِبَادي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغاوِين[١] » إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص « لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ »[٢] ، « وَلاَ تَنْكَحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إلاَّ ما قَدْ سَلَفَ[٣] » ، لأن السابق زمانه لا يصحّ دخوله .

ومثال المذكور : ما تقدّم ، والمتروك : ما ضربت إلاّ زيداً ، أي أحداً .

وقولنا : بشرط الفائدة ، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ ، فلا يقال : جاء قوم إلاّ رجلاً ، ولا قام رجالٌ إلاّ زيداً لعدم الفائدة ، فإن أفاد جاز نحو : « فَلَبِثَ فيهم ألْفَ سنةٍ إلاّ خَمْسِينَ عَاماً »[٤] ، وقام رجال كانوا[٥] في دارك إلاّ رجلاً .

والفائدة حاصلة في النّفي للعموم نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ رجلاً ، أو إلاّ زيداً .

وكذا لا يستثنى من المعرفة النّكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو : قام القوم إلاّ رجلاً ، فإنْ تَخَصَّصَتْ جاز نحو ؛ قام القوم إلاّ رجلاً منهم .

ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ لكنّ » المشدّدة ، لأنه في حكم جملة منفصلة[٦] عن الأولى ، فقولك : ما في الدار أحد إلاّ حماراً في تقدير : لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد « لكنّ » فيه ما قبلها ، غير أنهم اتّسعوا ، فأجروا « إلاّ » مجرى « لكنّ » .

---

(١) الحجْر ٤٢ .
(٢) هود ٤٣ .
(٣) النساء ٢٢ .
(٤) العنكبوت ١٤ .
(٥) ط : « وقام رجال ، وكانوا » بزيادة الواو العاطفة في : « كانوا » تحريف .
(٦) أ : « متصلة » بالتاء .



ولمّا كانت لا يقع بعدها إلاّ المفرد بخلاف « لكنّ » ، فإنّه لا يقع بعدها إلاّ كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها [1] إذا كانت استثناءً حقيقة ، وتفريقاً بينها وبين لكـــن .

والكوفيّون يقدّرونه بـ « سوى » . وقال قوم : منهم أبو الحجّاج وابن يسعون : [2] إلاّ مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستانفاً ، وقال في نحو قوله :

٨٨١ — * وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدٍ إلاّ الأوَارِيّ [3] *

« إلا » فيه بمعنى لكنّ ، والأواريّ اسم لها منصوبٌ بها ، والخبر محذوف . كأنه قال : لكن الأواريّ بالربع ، وحذف خبر إلاّ كما حذف خبر لكنّ في قوله :

٨٨٢ — * ولكِنَّ زنْجِيّاً عَظِيمَ المشَافِرِ [4] *

قال أبو حيّان : ولا يستوي المتّصِلُ والمنقطعُ في الأدوات . فإن الأفعال التي يُسْتَثْنَى بها لا تقع في المنقطع ، لا تقول : ما في الدار أحدٌ خلا حماراً .

ثم المستثنى منه تارةً يكون محذوفاً ، وتارةً يكون مذكوراً ، فالأوّل يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ [5] بحرفه ، لتفريغه له ، ووجود « إلاّ » كسقوطها [6] نحو : ما قام إلاّ زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلاّ

---

(١) ط : « بما » مكان : « بها » .

(٢) سبق ذكره ١ : ٢٦٣ .

(٣) هما قطعتان من بيتين للنابغة الذبياني . وهما :

وقفت فيها أُصَيْلاَنــاً أُسَائِلُهـــــا عيّتْ جَوابــاً وما بالرّبْع من أحــد
إلاّ الأوَاريّ لأْيــاً مــا أُبَيِّنُهـــا والنُّؤْيُ كالحوْض بالمَظْلُومة الجَلَــدِ

انظر : ديوان النابغة ٣٠ ، والإيضاح ٢١١ ، والإنصاف ١ : ٢٦٩ ، والخزانة ٢ : ١٢٥ . ورواية الدرر ١ : ١٩١ : « أصيلالاً » باللام . ورواية الإنصاف : « أعيت » مكان : « عيّت » .

(٤) سبق ذكره رقم ٥١٢ .

(٥) ب ، ط : « من رفع ، ونصب ، وجرّ » بالواو .

(٦) أ : « لسقوطها » باللام ، تحريف .



بزيد . » وما مُحَمَّدٌ إلاّ رَسولٌ » [١] ، وما في الدار إلاّ عمرو.

ولا يكون ذلك عند أكثر النّحاة إلاّ في غير الموجب ، وهو النّفي كما مثل . والنّهي ، والاستفهام ، نحو : « لا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إلاَّ الْحَقَّ » [٢] . « لا تَعْبُدُونَ إلاّ الله » [٣] . « هل يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ » [٤] .

وجَوَّزَ بعضُهم وُقُوعَه في الموجب أيضاً نحو : قام إلاّ زيدٌ ، وضربت إلاّ زيداً ، ومررت إلاّ بزيد .

والجُمهور على منعه ، لأنه يلزم منه الكذب ، إذْ تَقْدِيرُهُ : ثبوت القيام والضّرب والمرور : بجميع الناس إلا زيداً ، وهو غير جائز بخلاف النّفْي . فإنه جائز .

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ « لو » ، و « لَوْلا » فذهب المبرّد إلى جواز التفريغ نحو : لولا القومُ إلا زيداً لأكرمتك ، ولو كان مَعَنا إلاّ زيدٌ لأكرمتك .

وأباه غيره ، لأن التفريغ يدخل في الجملة الثابتة ، وأمّا الجواب الذي هو منفيّ فخارج عمّا دخلت فيه إلاّ .

وأجاز الزّجّاج الإبدال في التّحْضِيض إجراءً له مجرى النفي نحو : « فَلَوْلاَ كانت قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيمَانُهَا إلاَّ قَوْمُ يُونُسَ »[٥].

والتّفريغ يكون في كلّ المعمولات من فاعل ، ومفعول به ، وغيره إلاّ المصدر المؤكّد ، فإنه لا يكون فيه ، ولذلك أوّلوا قوله تعالى : « إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً » [٦] على حذف الوصف أي : ظناً ضعيفاً .

---

(١) آل عمران ١٤٤ .
(٢) النساء ١٧١ .
(٣) البقرة ٨٣ .
(٤) الأنعام ٤٧ .
(٥) يونس ٩٨ .
(٦) الجاثية ٣٢ .



وأجاز [١] الكسائي : في نحو : ما قام إلاّ زيدٌ — مع الرفع على الفاعلية — النّصْبَ على الاستثناء .

قال أبو حيّان : وهو مبنيّ على ما أجازه من حذف الفاعل . وجوّز أيضاً بِناءً عليه الرّفع على البدل من الفاعل المحذوف .

ووافق الكسائيّ على إجازة النصب طائفة ، واستدلّوا بقوله :

٨٨٣ — لم يبق إلا المَجْدَ والقَصائِــدَ غَيْرَكَ يا بن الأكرمين وَالِــدَا [٢]

يروى بنصب « المجد » ، و « غير » ، أي لم يبق أحد غيرك .

وأجيب بأن غير فاعل مرفوع . والفتحة بناء ، لإضافته إلى مبنيّ [٢٢٤] .

والثاني : وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال :
أحدها : أنه « إلاّ » وصححه ابن مالك ، وعزاه لسيبويه والمبرّد ، واستدلّ بأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ « إنّ » ولا التّبرئة .

الثاني : أنه بما قبل « إلاّ » من فعل ونحوه من غير أن يعدّى إليه بواسطة إلاّ ، وعزى لابن خروف لانتصاب « غير » به بلا واسطة ، إذا وقعت موقع إلاّ .

الثالث : أنّه بما قبل « إلاّ » مُعدًّى إليه بواسطتها ، وعليه السّيرافي ، وابن الباذش ، والفارسيّ ، وابن باب شاذ ، والرّندي . وعزاه الشّلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه ، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، واختاره ابن الضائع ، وفرّقوا بينه وبين « غير » بأنّ ما بعد « إلاّ » مشبه بالظّرف المختصّ الذي لا يصل فيه الفعل إلاّ بواسطة حرف الجرّ . و « غير » لابهامها كالظّرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه ، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل [٣] إلاّ فعل نحو : القوم إخوتك إلاّ زيــداً .

---

(١) ط : « وقال الكسائيّ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٩١ .

(٣) أ : « قد لا يكون بعد إلاّ » . تحريف .



الرابع : أنه بـ « أنّ » مقدرة بعد « إلاّ » وعليه الكسائي ، فيما نقله السّيرافي قال : التقدير : إلا أن زيداً لم يقم .

الخامس : أنه بـ « إنْ » مُخفّفةً . ركّبت « إلاّ » منها ، ومِنْ « لا » ، وعليه الفرّاء ، قال : ولهذا رَفَعَ مَنْ رفع تغليباً لحكم « لا » ، ومن نَصَبَ غلّب حكم « إن » .

السادس : أنه انتصب لمخالفة الأول ، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول ، أو عكسه [١] . وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور .

السّابع : أنه بـ « أستثنى » مضمراً ، وعليه المبرّد والزّجّاج ، فيما نقله السّيرافيّ .

ولم يترجّحْ عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الأوّل ، والأخير .

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتّصل والمنقطع ، الموجب وغيره نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وجاء القوم إلاّ حماراً ، وما قام أحد إلاّ زيداً ، وما في الدار أحد إلاّ حماراً [٢] ، لكن يختار الإتباع في المتصل المؤخر المنفيّ وشبهه نحو : ما قام أحد إلاّ زيدٌ وما ضربت أحداً إلاّ زيداً وما مررت بأحد إلاّ زيدٍ . وقال تعالى : «ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاّ الله » [٣] .«ومَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلاّ الضّالُّونَ»[٤] «ما فعلوه إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُم» [٥] . وهو بدلٌ عند البصريّين بدل بعض من كلّ لأنه على نيّة تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيّين ، و « إلاّ » عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بـ « بل » ، « ولا » ، و « لكن » .

---

(١) أ : « أو يمكنه » مكان : « أو عكسه » ، تحريف .

(٢) أ : « إلا حمارٌ » بالرفع .

(٣) آل عمران ١٣٥ .

(٤) الحجر ٥٦ .

(٥) النساء ٦٦ .



وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ، لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى . وقد قالوا : مررت برجل لا زيدٍ ولا عمروٍ ، وهو بدل لا عطف . لأن من شرط « لا » العاطفة ألّا تكرر .

وقال ابن الضّائع : لو قيل : إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهاً ، وهو الحقّ . وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول ، ويبدل مكانه . انتهى .

وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختصّ بما يكون به المستثنى منه مفرداً [(١)] وقد ردّ عليه [(٢)] سيبويه بقوله تعالى: « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاّ أَنْفُسُهُم [(٣)] » «فشهداء»[(٤)] جمع . وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء للإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ، ونحوه ، ورُدّ بالسماع ، قال تعالى : « مَا فعلوه إلاّ قليلٌ منهم [(٥)] » وشرط الفرّاء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسّماع، قال تعالى : « وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أحدٌ إلاّ امْرَأَتَكَ » [(٦)] فيمن نصب ، وحكى سيبويه : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً .

واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو : ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاّ زيداً ، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وَافَيْتَهُم إلاّ قيساً [(٧)] . قال : لأنه قد [(٨)] ضَعُفَ التّشاكلُ بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه .

---

(١) ط فقط : « بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفرداً » .

(٢) ط : « وقد ردّ على سيبويه » تحريف صوابه في أ ، ب . وسيبويه ١ : ٣٦٠ .

(٣) النّور ٦ .

(٤) أ : « فهذا جمع » ، تحريف .

(٥) النساء ٦٦ .

(٦) هود ٨١ .

(٧) في أ : « عند » مكان : « على » . و « رأيتهم » مكان : « وافيتهم » .

(٨) « قد » سقطت من ط .



قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا .

واختار ابن مالك أيضاً النّصْبَ فيما ردّ به كلام تضمّن الإستثناء كقول القائل : قاموا إلاّ زيداً . وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول : ما قام القوم إلا زيداً فتنصب ولا ترفع . لأنه غير مستقلّ . والبدل [1] في حكم الأستقلال .

قال أبو حيّان : وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلاّ أنّ ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج . وردّه .

وإذا أتبع المجرور بـ « مِنْ » أو الباء الزّائِدَتَيْن . أو اسم « لا » الجنسيّة تعيّن اعتبار المحلّ نحو : ما في الدار من أحد إلاّ زيدٌ. وما مِنْ إلهٍ إلاّ إلهٌ واحدٌ وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأ به . ولا إله إلاّ اللهُ .

وإنما لم يجز الإتباع على اللّفظ . لأنها لا تعمل في المعرفة – سوى الباء – ولا في الموجب .

وأجازه الكوفيّون [٢٢٥] في مجرور « مِنْ » [2] إذا كان المستثنى نكرةً . وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيهِ من جواز زيادة « مِنْ » في المعرفة والموجب ، وأنشد عليه قولـــه :

٨٨٤ – • وما بالرّبْعِ مِن أحـــد •

• إلاّ الأواريّ [3] •

بالخفض .

وعلم من القيود أن المتّصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختـــار فيه الإتباع ، بل يجب النصب في الثلاثة في اللّغة الشهيرة نحو : « ما لَهُمْ بِهِ من عِلْم إلاّ اتّباعَ الظّـــنّ » [4] .

---

(١) أ . ب : « والمبدل » بالميم.

(٢) أ : « واختار الكوفيّون إتباع مجرور بمن » .

(٣) سبق ذكره رقم ٨٨١ .

(٤) النساء ١٥٧ .



٨٨٥ — • وَمَا لِيَ إلاّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ[1] •

« فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ »[2].

وفي لغة تميم يتبعَ المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو : ما في الدّارِ أحدٌ إلاّ زيدٌ ، قال :

٨٨٦ — وبلـــدة ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ ، وإلاّ العيسُ[3]

وقد شبّه[4] سيبويه نصبَ المقدّم بنعت النّكرة إذا تقدّم عليها ، فإنه ينتصب على الحال بعد إتباعه .

فإنْ لم يَصِحَّ إغناؤه نحو : ما زاد إلاّ ما نَقَصَ ، وما نَفَعَ إلاّ ما ضَرَّ تعيّن نصبُهُ عند جميع العرب .

وكذا إنْ تقدّم نحو : ما في الدار إلاّ حماراً أحدٌ . وفي لغة يتبع المقدّم ، حكى سيبويه : « ما لي إلاّ أبوك أحَدٌ » . قال سيبويه : فيجعلون « أحد » بدلاً ، وأبوك مُبْدلاً منه .

ووجّهه الأبذيّ بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل : هو بدلٌ وهو في نية التأخير .

وقال ابن الصّائغ[5] : « أحدٌ بدل من « إلاّ » مع الاسم مجموعين ، وهو شبيهٌ

(١) للكُمَيْت بن زيد . وعجزه :

• ومالي إلاّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ •

وفي رواية : « مذهب الحق مذهب » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٢ ، وابن عقيل ١ : ٢٠٥ والأشموني ٢ : ١٤٩ .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

(٣) لجران العود . ديوانه ٥٣ ، الإنصاف ٢٧١ . وابن يعيش ٢ : ٨٠ ، ٧ : ٢١ ، ٨ : ٥٢ ، والأشموني ٢ : ١٤٧ ، والتصريح ١ : ٣٥٢ .

(٤) من قوله : « وقد شبه سيبويه » إلى قوله : « فإن لم يصح إغناؤه » سقط من أ ، ب .

(٥) سبق ذكره ١ : ٣٦ . وفي ب : « ابن الضائع » بالضاد والعين .

ببدل الشّيء من الشيء ، لأن « ما قام إلا أبوك » في قوّة : ما قام غيرُ أبيك أحد [١] ، فيصح إطلاقه [٢] عليه .

قال ابن عصفور : ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيّون والبغداديّون وابن مالك . ومن الوارد منه قوله :

٨٨٧ — • إذَا لَمْ يَكُنْ إلاّ النّبيّون شافِعُ [٣] •

وقولــه :

٨٨٨ — فلم يَبْقَ إلاّ واحدٌ منهُمُ شفْرُ [٤] •

أمّا المتوسّط بين المستثنى منه وصفته نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك . وما قام القوم إلاّ زيداً العقلاءُ وما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ [٥] خيرٍ منك فيجوز فيه الإتباع بدلاً ، والنّصب على الاستثناء كالمتأخر ، والإتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة . هذا مذهب سيبويه .

واختلف النّقل عن المازنيّ ، فالمشهور عنه موافقة سيبويه . ونقل ابن عصفور

(١) في أ ، ط : « ما قام غير أبيك وغير أبيك أحد » بتكرار : « غير أبيك ، تحريف .

(٢) ب : « انطلاقه » ، ط : « انطياقه » صوابه في أ .

(٣) لحسّان بن ثابت ، وروايته في الديوان ١٥٢ :

لأنهُم يَرْجُون مِنْـهُ شفاعَـــةً إذا لم يكن إلاّ النبيّين شافــعُ

من شواهد ابن عقيل ١ : ٢٠٦ ، والأشموني ٢ : ١٤٨ .

(٤) ذكر الدرر ١ : ١٩٢ أنه من شواهد الندور ، ولم يعثر على قائله . وصدره :

• رَأَتْ إخْوَتِي بَعْد الجَميع تَفرّقُوا •

ورواية الشاهد في اللسان (شفر) : « فلم يبقِ إلاّ واحداً » . بالنصب والرّفع . وقد وضع الفتح على القاف من « يبق » إشارة إلى رفع : « أحد » وكذلك وضع الكسرة تحت القاف للإشارة إلى نصب « أحد » على هذه الرواية .

(٥) ط : « إلاّ زيداً » بالنصب .



عنه : أنه يختار النصب ، ولا يُوجِبُهُ ، لأن المبدل منه منويّ الطّرْح [١] ، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك . ونقل عنه أيضاً : أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال .

قال أبو حيّان : والنّصب حينئذ أجود من النّصب متأخّراً .

ونقل ابن مالك في « شرح الكافية » عن المبرّد اختيار النصب ، ثم قال : وعندي أن النصب والبدل مستويان ، لأن لكلٍّ واحدٍ منهما مرجّحاً ، فتكافئا ، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب ، وخرج عليها قراءة : « فشَرِبوا منه إلاّ قليلٌ » [٢] .

وإذا عاد على المستثنى منه [٣] العامل فيه الابتداء ، أو أحد [٤] نواسخه ضميرٌ قبل المستثنى الصّالح للإتباع أتبع الضمير العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً نحو : ما أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ ، وما كان [٥] أحد يجترىء عليك إلاّ زيد ، وما حَسِبْتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيد ، فيجوز في هذه الأمثلة [٦] أن يجعل « زيد » [٧] تابعاً للمبتدأ ، أو لاسم « كان » ، أو للمفعول الأول ، فيكون بدلاً منه ، وهو المختار ، لأن المسوّغ [٨] للإتباع هو النّفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر .

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمر ، فيكون بدلاً منه ، لأن النّفي متوجّه عليه من جهة المعـنى .

---

(١) أ : « لأن البدل فيه » بوضع « فيه » مكان : « منه » .

(٢) البقرة ٢٤٩ . وفي أ : « فشربوا منه إلاّ قليلاً » وهي القراءة المشهورة ، وليست مرادة هنا . والمراد : القراءة الشاذّة برفع : « قليل » .
انظر إعراب القرآن للعكبري ١ : ١٠٤ .

(٣) « منه » سقطت من أ ، ط .

(٤) ط : « و حد » . بواو العطف .

(٥) من قوله : « وما كان أحد يجترىء ... إلى قوله : « فيجوز » سقط من أ .

(٦) الأمثلة » سقطت من أ.

(٧) أ ، ب : « أن يجعل زيداً » والأحسن حكايته كما في ط أو يبني الفعل : « يجعل » للمجهول .

(٨) أ : « لأن المسموع » ، تحريف .



وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم ، أو من الوصف نحو : ما فيهم أحد اتّخذت عنده يداً إلاّ زيدٌ ، وما كان فيهم أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيد .

قال أبو حيّان : والقياس يقتضي إجراء الحال مُجْرى الصفة في ذلك ، نحو : ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلاّ زيدٌ ، فيجوز إتباع زيد لأخوتاك ، أو للمضمر [1] المستكن في « عاتبين » لأنّ الحال يتوجّه عليها النّفي في المعنى .

وسواءٌ في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو : ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاّ الوحش ، قال :

٨٨٩ — في ليلة لا نَرَى بها أحَداً يَحكى علينا إلاّ كواكِبُها [2]

فكواكبها بالرّفع ، بدل من ضمير : « يحكى » وهو منقطع إلاّ أنّ أحداً وضميره خاصّ بالعاقل .

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو : ما أحدٌ إلاّ زيداً يقول ذاك ، أو المستثنى غير صالح للإتباع نحو : ما أحد ينفع إلاّ الضّرّ ، ولا مال يزيد إلاّ النقص ، تعيّن النصب ، وامتنع الإتباع البتّة .

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو : ما شكر رجل أكرمته إلاّ زيدٌ ، وما مررت [٢٢٦] بأحدٍ أعرفه إلاّ عمرو تعيّن إتباع الظاهر ، وامتنع إتباع الضمير ، إذ لا تأثير للنّفي في : أكرمت ، وأعرف .

وكذا ما زال ، وإخوته من النّواسخ نحو : ما زالَ وافِدٌ من بني تميم يسترفدنا [3] إلاّ زيد ، لا يجوز فيه إلاّ إتباع الظّاهر [4] ، لأنه نفيٌ معناه : الإيجاب .

---

(١) ب : « وللمضمر » ، ط : « وللضمير » .

(٢) لأحيحة بن الجُلاح ، وليس لعديّ بن زيد كما في كتاب سيبويه نص على ذلك الدّرر ١ : ١٩٢ . من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦١ ، والخزانة ٢ : ١٨ وابن الشجري ١ : ٧٣ .

(٣) أ : « يستربدنا » ، تحريف .

(٤) أ ، ب : « الإتباع للظاهر » .



قال أبو حيّان : وهل تختصّ المسألة [١] بالاستثناء بإلاّ ؟ لم يمثل النّحويّون إلاّ بها . والظّاهر أن « غير » كذلك نحو : ما ظننت أحداً يقول ذاك غيرُ زيد بالنصب تبعاً لأحد ، وبالرّفع تبعاً للضمير .

قال ابن مالك : وفي حكم الظّاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف ، والمضاف إليه نحو : ما جاء أخو أحد إلاّ زيد ، إن شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف اليه فتجـــرّ .

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص) : ولا يقدّم أول الكلام ، وجوّزه الكوفيّة والزّجاج ، ولا بعد حرف نفي خلافاً للأبذيّ [٢] ، وقدّمه الكسائي عليه ، والفرّاء إلاّ مع المرفوع وهشام مع الدّائم . وفي تقديمه على المستثنى منه ، وعامله متوسّط كلام . ثالثها : يجوز إن كان العامل متصرّفــاً .

(ش) : الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً فلا يقال : إلاّ زيداً قام القوم ، ولا إلاّ زيداً ما أكل أحد طعاماً . ولا ما إلاّ زيداً قام القوم ، لأنه لم يسمع من كلامهم ، ولأن إلاّ مشبّهة بـ « لا » العاطفة . وواو « مع » وهما لا يتقدّمـــان .

وجوّز الكوفية والزّجّاج تقديمه . واستدلّوا بقوله :

٨٩٠ ـ خلا اللهَ ، لا أرجو سِوَاكَ وإنّما أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً من عِيالِكَا [٢]

وقولـــه :

(١) « المسألة » سقطت من أ ، ب .
في ط : : الأبدي » بالدال ، والأبّذِيّ : ابراهيم بن محمد النفزي الأبّذي توفى ٦٥٩ .
(٢) قائله مجهول .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١١ .



٨٩١ – وبلدةٍ ليس بهـا طُـوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنْسِيُّ [١]

ورَدَ في « خلا » ، وهي فرع إلاّ . فالأصل أولى بذلك . وجوّزه الأبّذيّ [٢] في المنفيّ [٣] بعد سبق حرف النّفي كقوله [٤] : ولا خلا الجنّ . قال : لأنه لم يتقدّم على الكلام بجملته لسبق « لا » النافية .

وجوّز الكسائي تقديمه على حرف النّفي أيضاً ، وأجازه الفرّاء إلاّ مع المرفوع ، ومنعه هشام إلاّ مع الدّائم .

أما تقديمه على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسّط بين جزأي كلامٍ ، ففيه مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرّفاً أم غير متصرف . فلا يقال : القوم إلاّ زيداً قاموا ، ولا القوم إلاّ زيداً قائمون ، ولا القوم إلاّ زيداً في الدّار تشبيهاً بالمفعول معه .

قال أبو حيّان : وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل وشِبْهِيه .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال :

٨٩٢ – * ألا كُلّ شَيْءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ [٥] *

فالاستثناء من ضمير « باطل » ، و « باطل » عامل في ذلك الضمير ، وقال :

---

(١) من أرجوزة للعجّاج . ديوانه ٣١٩ ، وروايته :

* وخَفْقَةٍ ليس بها طُولِيُّ *

* ولا خلا الجنِّ بهـا إنْسِيُّ *

من شواهد : الخزانة ٢ : ٢ ، والإنصاف ١ : ٢٧٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : « الأبدي » بالدال . صوابه بالذال .

(٣) ط : « في النفي » .

(٤) من قوله : « كقوله » إلى قوله : « أيضاً » سقط من أ .

(٥) سبق الحديث عنه ، وهو أول شواهد الهمع .



٨٩٣ ـ كلُّ دِينٍ يَوْمَ القيامة عند اللـ ـه إلاّ دينَ الحنيفةِ بُورُ [١]

والثالث : الجواز مع المتصرّف ، والمنع في غيره ، وعليه الأخفش ، وصحّحه أبو حيّان ، لأن السّماع إنما ورد بالتّقديم في المتصرّف ، فيقتصر عليه ولا يقدّم على غيره إلاّ بثَبَتٍ من العرب .

[استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ص) : مسألة : لا يستثنى بأداةٍ شيئان دون عطف على الأصحّ . وقيل : قطعاً ، والخلاف في موهمه فقيل : لحن . وقيل : صحيح على أنهما بدل ، ومعمول مضمر . وقيل : بدلان .

(ش) : لا يستثنى بأداةٍ واحدةٍ دون عطف شيئان . فلا يقال : أعطيت الناس إلاّ عمراً الدنانير ، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانِقاً [٢] تشبيهاً بواو « مع » ، وحرف الجرّ ، فإنّهما لا يصلان إلاّ إلى معمول واحد .

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف ، حيث يقال : ضرب زيد عمراً ، وبشرٌ خالداً .

وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ، وإنّما الخلاف في صحّةِ التركيب ، فقوم قالوا بفساده وإنّه لحنٌ [٣] . وقوم ، قالوا : إنه صحيحٌ ، لا على الاستثناء ، بل على أنّ الأول بدل . والثاني منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظّاهر والتّقدير : إلاّ عمراً أعطيته الدّنانير ، وأعطيته دانقاً ، وأخذ درهماً وضرب بعضاً .

وقيل : كلاهما بدلان من الاسمين السّابقين قبل إلاّ [٤] فَيُبْدَلُ من المرفوع مرفوعٌ ، ومن المنصوب منصوب ، وعليه ابن السّرّاج .

---

(١) لأميّة بن أبي الصّلت الثقفي . انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) أ : « إلاّ عمرواً والفا » تحريف .

(٣) « لحن » سقطت من أ .

(٤) « قبل إلاّ » سقطت من أ .



وقد ورد إبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله :

٨٩٤ — * فلما قرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعْضَهُ

بِبَعْضٍ (١) .... *

أمّا تعدّد [٢٢٧] المستثنى مع العطف نحو : قام القَوم إلاّ زيداً وعمراً فجائزٌ اتّفاقــاً .

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص) : والوارد بعد جُمَلٍ متعاطفة للكلّ ، ولو اختلف العامل في الأصح . وقيل : إن سيق لغرض ، وقيل : إنْ عطف بالواو . وبعد مفردين يصحّ لكُلٍّ للثّاني . فإن تقدّم فللأوّل . فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً .

(ش) : قال أبو حيّان : هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النّحاة ولم أر من تكلّم عليها منهم سوى ابن مالك في « التّسهيل » ، وإليها نادى في « شرح اللّمع » .

قلت : والأمر كما قال ، فإن المسألة بعلم الأصول أليق ، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في « الارتشاف » فأحببت ألاّ أخلي كتابي منها ، فنقول : إذا ورد الاستثناء بعد جُمَل ، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكُل ؟ فيه مذاهب :

أحدها : وهو الأصح ، نعم ، وعليه ابن مالك إلاّ أن يقوم دليل على إرادة البعض . قال تعالى : « والّذين يَرْمُونَ أَزْواجَهُم (٢) » الآية ، فقوله : « إلاّ الذين تابوا » عائد إلى فِسْقِهم (٣) ، وعدم قبول شهادتهم معاً إلاّ في الجَلْد لِما قام عليه من الدّليل .

---

(١) للنابغة الجَعْديّ الصّحابيّ . وتمام البيت :

* أبتَ عِيدانُهُ أنْ تَكسّرا *

انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) النّور ٦ . (٣) أ : « إلى متعهم » تحريف .



وسواء اختلف العامل في الجُمَل أم لا ؟ بِناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلاّ ؛ لا الأفعال السّابقة .

الثاني : أنه يعود للكلّ ، إنْ سيق الكلّ لغَرَضٍ واحدٍ [١] نحو : حبستُ داري على أعمامي ، وَوَقَفْتُ بستاني على أخوالي ، وسَلَبْتُ سِقايتي لجيراني إلاّ أن يسافروا . وإلاّ فللأخيرة فقط نحو : «أكْرِمْ العلماء واحْبِس[٢] دِيارك على أقاربك، واعْتِق عبيدك إلا الفَسَقَةَ منهم» .

الثالث : إن عطف بالواو عاد لِلْكُلّ ، أو بالفاء ، أو ثُمّ عاد للأخيرة فقط ، وعليه ابن الحاجب .

الرابع : أنه خاصّ بالجملة الأخيرة ، واختاره أبو حيّان .

الخامس : إن اتّحد العامل فللكل ، أو اختلف فللأخيرة خاصّة إذْ لا يمكن عمل [٣] العوامل المختلفة في مستثنى واحد ، وعليه البهاباذي [٤] بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السّابقة دون إلاّ .

وأمّا الواوُ بعد مفردين ، وهو بحيث يصحّ لكلٍّ منهما ، فإنه للثّاني فقط ، كذا جزم به ابن مالك نحو : غلب [٥] مائة مؤمن مائتي كافر إلاّ اثنين .

فإن تقدّم الاستثناء على أحدهما تعيّن للأول نحو : « قُم اللّيْلَ إلاّ قَليلا نِصْفَهُ [٦] » « فإلاّ قليلاً » صالحٌ لكونه من « الليل » ومن « نصفه،» لكنه تقدّم على « نصفه » . فاختصّ بالليل ، لأن الأصل في الاستثناء التأخير . وكذا لو تقدّم عليهما معاً . فإنه يكون للأول نحو : استبدلت إلاّ زيداً من أصحابنا بأصحابكم ، فإلا زيداً

(١) « واحد » سقطت من أ . (٢) ب ، ط : « وحبس » .

(٣) ط : « حمل » بالحاء . تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٤) في النسخ الثلاث : « البهابادى » بالدال ولعلّه « المهاباذى » شارح اللمع .

(٥) أ : « عد مائة مؤمن » . تحريف . (٦) المزمّل ٢ ، ٣ .



مستثنى من قوله : « من أصحابنا » ، لا من قوله : « بأصحابكم » .

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنىً ، فإن كان اختصّ به مطلقاً أوّلاً كان أو ثانياً نحو : ضرب إلاّ زيداً أصحابنا أصحابكم ، وملكت إلاّ الأصاغر عبيدنا [١] أبناءنا ، وضرب إلاّ زيداً أصحابكم أصحابنا ، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، فالأبناء [٢] في المثالين فاعل من حيث المعنى ، لأنهم المالكون .

فإن لم يصحّ كونه : لكلٍّ منهما ، بل لأحدهما فقط تعيّن له نحو : طلّق نساءهم الزيدون إلاّ الحسينات [٣] وأصبى الزيدين نساؤهم إلاّ ذوي النهي [٤] ، واستبدلت إلاّ زيداً من إمائنا بعبيدنا .

[تكرار إلاّ]

(ص) : وتكرّر [٥] إلاّ توكيداً ، فيبدل غير الأول منه ، إن كان مغنياً [٦] عنه ، وإلاّ عطف بالواو .

وجوّز الصّيمريّ [٧] طرْحَها ، ولغيره ، فإن أمكن استثناء بعض من بعض ، فكل لما يليه .

وقيل : للأول [٨] وقيل : الثاني منقطع أوّلاً ، فإن فرغ العامل شغل بأحدها ،

(١) من قوله : « عبيدنا أبناءنا » إلى قوله : « إلاّ الأصاغر أبناءنا عبيدنا » سقط من أ .

(٢) أ : « والأبناء » بواو العطف .

(٣) أ : « الأحنبيات » ب : « الحسينيات » .

وفي أ أيضاً : « الزيدان » مكان : « الزيدون » .

(٤) ط : « الزيدون » بالرفع ، « ونساءهم » بالنصب .

(٥) ط : « وتكون » مكان : « وتكررُ » تحريف .

(٦) أ : « إن كان منفياً » ، تحريف .

(٧) أ : « الصميري » تحريف .

(٨) « للأول » سقطت من أ .



ونصب غيره ، وإلاّ نصب الكُل إن تقدّمت استثناء .

وقال ابن السيّد : يجوز حالاً واستثناء[1] الأول ، وحاليّة الباقي وعكسه . وغير واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً .

وجوز الأبذيّ نصب الكل استثناء ، ورفعها وأحدها نعتاً ، أو بدلاً أيضاً في النّفي ، وحكمها معنى كالأول .

(ش) : إذا كرّرت (إلاّ) فلها حالان :

الأوّل : أن تكون للتأكيد ، فتجعل كأنها زائدة لم تُذْكَر ، ويكون ما بعد[2] الثانية بدلاً مِمّا بعد الأولى نحو : قام القوم إلاّ محمداً ، إلا أبا بكر ، وهي كنيته .

وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغْنِي عن الأوّل كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد ، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وإلاّ جعفراً ، وقد اجتمعا في قوله :

٨٩٥ ــ ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ إلاّ رَسِيمُهُ وإلاّ رَمَلُهْ[3] [٢٢٨]

والرّسيم والرَّمَل ضربان من العَدْو ، والرّمل لا يغني عن قوله : إلاّ رسيمه فعطف بالواو . وهما يغنيان عن قوله : إلا عمله . فلم يعطف إلاّ رسيمه .

الحال الثاني : أن تكرر لغير تأكيد ، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه البصريّون والكسائي أنّ الأخير يستثنى من الذي قبله ، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له علي عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية ، إلاّ سبعة ، فإلاّ سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة ، وهي مـــن

(١) « واستثناء » سقطت من أ .

(٢) أ : « ما لغير » مكان : « ما بعد » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٤ .



عشرة ، فيضم الأشفاع داخلة ، والأوتار خارجة ، فالمُقَرُّبه اثنان .

الثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ، فإذا قال : له عليّ مائة إلاّ عشرة إلاّ اثنين ، فالمُقَرُّبه ثمانية وثمانون ، وعلى الأول : المُقَرُّبه اثنان وتسعون .

الثالث : أنّ الاستثناء الثاني منقطع ، والمقرّبه على هذا : اثنان وتسعون أيضاً ، وعليه الفراء ، والمعنى عليه : له عندي مائة إلاّ عشرة سوى الاثنين التي له عندي .

وإنْ لم يكن استثناء بعضها من بعض ، فإن كان العامل مفرّغاً شغل [١] بواحد منها أيّاً كان متقدّماً أو متأخّراً ، أو متوسّطاً ، ونصب ما سواه نحو : ما قام إلاّ زيد [٢] إلاّ عمراً ، إلاّ بكراً ، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً ، « أو بكراً » ، لكن الأوّل أولى .

وإن لم يكن مفرّغاً ، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو : ما قام إلا زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً أحد .

وزعم ابن السيِّد : أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه [٣] : النّصْب على الاستثناء كما نصّ عليه النّحويّون . والنّصْب على الحال ، قال : لأنها لو تأخّرت لجاز كونها صفات ، لأن إلاّ يوصف بها ، فإذا تقدمت انتصبت على الحال ، وجعل الأوّل حالاً ، والثاني استثناء وعكسه .

وردّ بأن « إلاّ » غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلاّ وهي تابعة في اللفظ ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخرت فلأحدها ما لَهُ مفرداً [٤] ، وللباقي النصب نحو : قام القوم إلاّ زيداً إلاّ عمراً ، إلاّ بكراً ، وما جاء أحدٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً [٥] .

---

(١) من قوله : « شغل بواحد منها » إلى قوله : « مفرغاً » سقط من أ .

(٢) ط : « ما قام إلاّ زيداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : « أربعة أحوال » .

(٤) أي لأحد المستثنيات حكم الإفراد .

(٥) « وما جاء أحد إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً » سقطت هذه العبارة من أ .



وجوز الأبّذيّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ، ورفع الجميع على الصفة ، ورفع أحدها على الصفة ، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السّيد فيما تقدّم : إنّ إلاّ صفة في المكرّر . وجوّز في النفي نصب الجميع على الاستثناء ، ورفع الجميع على البدل أو النعت ، ورفع أحدهما على الوجهين ، ونصب الباقي على الاستثناء .

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب ، وخروجه من الموجب .

[الاستثناء من العدد]

(ص) : ويجوز استثناء المساوى خلافاً لقوم ، والأكثر وفاقاً لأبي عُبَيْدَة [١] ، والسّيرافي ، والكوفية ، وعليه « كلّكم جائعٌ إلا من أطْعَمْتُه » إلا المستغرق خلافاً للفرّاء وفي العدد . ثالثها : لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي . وعكسه [٢] خلافاً للكسائيّ ، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليِّين .

(ش) : قال أبو حيّان : اتفق النّحويّون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ، ولا كونه أكثر منه إلاّ أنّ ابن مالك نقل عن الفراء : جواز [٣] : له عليّ ألفٌ إلاّ ألفين .

واختلفوا في غير المستغرق ، فأكثر النّحويين : أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر ، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبّذي .

وأكثر الكوفيون أجازوا ذلك ، وهو مذهب أبي عبيدة [٤] والسّيرافي ، واختاره

(١) أ ، ط : « لأبي عبيد » بدون تاء ، تحريف .
(٢) أ : « ويمكنه » مكان : « وعكسه » ، تحريف .
(٣) أ : « جوازاً » بالنصب .
(٤) أ ، ط : « أبي عبيد » تحريف صوابه في ب .



ابن خروف ، والشّلوبين وابن مالك .

وذهب بعض البصريّين وبعض الكوفيين : إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النّصف فما دونه ، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك [١] ، ويدلّ لجواز الأكثر قوله تعالى : « إنّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِم سُلْطَانٌ إلاّ مَنِ اتّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ » [٢] ، والغاوون أكثر من الراشدين « ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلّةِ إبْرَاهِيمَ إلاّ من سَفِهَ نَفْسَهُ » [٣] وحديث مسلم : « يا عبادي كُلّكم جائِعٌ إلاّ من أطعمْتُه » والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النّصف قوله تعالى : « قُمْ اللّيْلَ إلاّ قليلاً نِصْفَهُ » [٤] .

قال أبو حيّان : وجميع ما استدلّ به محتمل التأويل . والمُسْتَقْرَأُ من كلام العرب إنّما هو استثناء الأقلّ .

واختلف النّحويّون في الاستثناء من العدد على مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، واختاره ابن الصائغ .

والثاني : المنع مطلقاً ، واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص . فلا يجوز أن تَرِدَ إلاّ على ما وُضِعَتْ له .

والثالث : المنع إن كان عَقْداً نحو : عندي عشرون إلاّ عشرة ، والجواز إن كان غير عقد نحو : له عشرة إلاّ اثنين .

وَرُدَّ هذا وما قبله بقوله تعالى : « فَلَبِثَ فيهم أَلْفَ سَنَةٍ إلاّ خَمْسِينَ عاماً [٥] » [٢٢٩] .

وقال أبو حيّان : لا يكاد يوجد استثناء من عَدَدٍ في شيء من كلام العرب إلاّ في هذه الآية الكريمة .

قال : ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عَدَدٍ ، والآية خرجت

---

(١) « من ذلك » سقطت من ب ، ط .
(٢) الحِجْر ٤٢ .
(٣) البقرة ١٣٠ .
(٤) المزمل ٢ ، ٣ .
(٥) العنكبوت ١٤ .



مخرج التكثير [١] .

ومذهب الجمهور : أنّ الاستثناء من النّفي إثبات ، ومن الإثبات نفيٌ ، فنحو : قام قوم إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا زيداً [٢] ، يدلّ الأول على نفي القيام عن زيد ، والثّاني على ثبوته له [٣] .

وخالف في ذلك الكسائي ، وقال : إنه مَسْكوت عنه لا دلالة له [٤] على نفيه عنه ، ولا ثبوته ، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرْف الشرع .

وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في « الارتشاف » من علم الأصول ، لا تعلّق لها بالنحو ، فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا .

[الوصف بإلاّ]

(ص) : مسألة : يوصف « بإلاّ » وبتاليها جمع منكّر ، قال ابن الحاجب : غير محصور ، أو شبهه أو ذو أل الجنسيّة .

قال الأخفش : أو غيرها ، وسيبويه : كل نكرة ، وقوم : كل ظاهر ومضمر .

وقيل : المراد [٥] بالوصف البيان ، وشرطه أن يصح الاستثناء .

وقيل : المتّصل [٦] ، وقيل : البدل ، وقيل : أن يتعذر . وألاّ يحذف موصوفها ، ولا يليهـــا .

(ش) : الأصل في « إلا » : أن تكون للاستثناء ، وفي « غير » أن تكون وصفاً ،

---

(١) ط : « خرجت مخرج التنكير » .

(٢) ب ، ط : « ما قام أحدٌ إلاّ زيد » بالرفع . (٣) « له » سقطت من أ .

(٤) أ : « دلالة على نفيه » بسقوط : « لا » ، « وله » .

ب : « لا دلالة على نفيه » من دون « له » .

(٥) أ : « المدار » مكان : « المراد » تحريف . (٦) « وقيل : المتصل » سقطت من ط .



ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى ، فيوصف بـ « إلاّ » ، ويستثنى بـ « غير » .

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد : الوصف الصّناعيّ .

وقال بعضهم : قول النحويين : إنه يوصف بإلاّ يَعْنون بذلك أنه عطف بيان ، وعلى الأوّل الوصف بها ، وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتّالي وحده [١] ، وحكمه [٢] كالوصف بالجار والمجرور .

وشرط الموصوف : أن يكون جمعاً منكّراً نحو : جاءني رجال قرشيون [٣] إلاّ زيدٌ . ومنه : « لَوْ كان فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ » [٤] .

أو مشبه الجمع نحو : ما جاءني [٥] أحدٌ إلاّ زيد .

وزاد ابن الحاجب في « الكافية » بعد قوله جمع [٦] منكر : غير محصور ، قال النيلي [٧] : وهو احتراز من العدد نحو : له علي عشرة إلاّ درهماً ، فإنه يتعيّن فيه الاستثناء ، أو ذا أل الجنسية ، لأنه في معنى [٨] النكرة نحو :

٨٩٦ — * قليلٍ بها الأصْواتُ إلاّ بغامُها [٩] *

بخلاف ذي أل العهديّة ، هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السّرّاج والمبرّد .

---

(١) « وحده » سقطت من ط .
(٢) « وحكمه » سقط من أ ، ب .
(٣) أ : « رجال موسون » .
(٤) الأنبياء ٢٢ .
(٥) « ما جاء في » سقط من أ .
(٦) « جمع » سقطت من أ .
(٧) هكذا في النسخ الثلاث : « النيلي » ولعلّه « السهيلي » فحدث فيه تحريف . والنيّل » محلة محلة بالكوفة وأخرى بين بقدا وواسط انظر القاموس « نيل » .
(٨) ط : « في نحو النكرة » . تحريف .
(٩) لذي الرمّة . وصدره :

* أُنِيخَتْ فألْقَتْ بلدةً فوق بَلْدَةٍ *

انظر ديوان ذي الرمّة ٧١٦ ، سيبويه ١ : ٣٧٠ والخزانة ٢ : ٥١ ، والأشموني ٢ : ١٥٦ ، واللسان (بغم) .



وجوّز الأخفش أن يوصف بها المعرّف [١] بأل العهديّة .

وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة . ولو مفرداً . ومثّل : بـ « لو كان معنا رجل إلاّ زيد » . واختاره وما قبله صاحب « البسيط » [٢] .

وجوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة . وقال : إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف .

ومن شروط الوصف بها : أن لا يَصِحّ الاستثناء [٣] بخلاف « غير » . فلا يجوز : عندي درهم إلاّ جيد . ويجوز غير جيّد ، كذا قاله ابن مالك وغيره .

وقال أبو حيّان : إنه كالمجمع عليه إلاّ أنّ تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجلٌ إلاّ زيد يخالفه . لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا « لو كان فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ » [٤] لا يجوز فيه الاستثناء . لأنه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلاّ .

وقد انفصل بعض أصحابنا عن [٥] ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصلّ ، بل أعمّ منه ومن المُنْقَطِع . والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع : وقد صرّح المبرّد والجَرْميّ بجواز الوصف بها حيث يصحّ المنقطع ، وشاهده قوله :

٨٩٧ ــ لدم ضائعٌ تغيّب عنه أقربوه إلاّ الصَّبا ، والجنوبُ [٦]

---

(١) ب . ط : « المعرّفة بأل العهدية » .

(٢) سبق ذكره ١ : ٨٢ .

(٣) ط : « أن لا يصحّ الاستثناء » بلا النافية . تحريف . صوابه في أ ، ب . ويؤيده قول الأشموني : إنه لا يوصف بها إلاّ حيث يصحّ الاستثناء . فيجوز : عندي درهم إلاّ دانق . لأنه لا يجوز : إلاّ دانقاً . ويمتنع : إلاجيّد . لأنه يمتنع : إلاّ جيّداً . ويجوز : عندي درهم غيرجيّد . انظر الأشموني ٢ : ١٥٦ .

(٤) الأنبياء ٢٢ .

(٥) ط : « من » مكان : « عن » .

(٦) في ط : سقطت كلمة « لدم » وزيدت كلمة « فأقربوه » آخر البيت وفي ب سقطت كلمتا « لدم ضائع » وفي النسختين تحريف صوابه من أ والدرر ١ : ١٩٤ ورويت : « والجيوب » بالياء .

فـ « أقربوه » موصوف بإلاّ [1] الصبّا ، والجنوب ، وليسا من جنسه ، والقصيدة مرفوعــة .

وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا ؟

وزعم المبرّد : أنّ الوصف بإلاّ لم [2] يجيء إلاّ فيما يجوز فيه البدل ، ولذلك منع قام إلاّ زيد بحذف الموصوف ، وجعْل إلاّ صفة له [3] لأنه لا يجوز فيه البدل ، ورُدَّ بالسّماع قال :

٨٩٨ ـ وكــلّ أخٍ مفارِقهُ أخُــوه لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفَرْقَــدانِ [4]

« فإلاّ الفرقدان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل .

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلاّ صفة أن يتعذّر الاستثناء ، وجعل البيت المذكور شاذّاً .

ومن شروط الوصف بـ « إلاّ » ألاّ يحذف موصوفها بخلاف « غير » ، فلا يقال جاءني إلاّ زيد ، ويقال : جاءني غير زيدٍ [5] ، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف ، فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألاّ يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال ، لأنّها غير متمكّنة في الوصْف كما تقدّم [٢٣٠] .

والجيوب : الأرض الغليظة .

(١) « بالاّ » سقطت من ط وفي ط : بالصبا . (٢) « لم » سقطت من أ .

(٣) « له » سقطت من ط .

(٤) قيل : إنه لعمرو بن معد يكرب ، أو حضرمي بن عامر الأسدي . من شواهد سيبويه ١ : ٣٧١ ، والخزانة ٢ : ٥٢ ، ٤ : ٧٩ ، وابن يعيش ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٥٧ .

(٥) « زيد » سقطت من أ .



[إلاّ العاطفة]

(ص) : قال الكوفيّة والأخفش : وتَرِدُ عاطفةً كالواو ، والإعراب كالاستثناء ، والأصمعيّ ، وابن جنيّ : وزائدة .

(ش) : أثبت الكوفيّون والأخفش لـ « إلاّ » معنى ثالثاً ، وهو العطف كالواو ، وخرّجوا عليه « لئلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذين ظَلَمُوا (١) » ، « لا يَخافُ لَدَيَّ المُرْسَلُون إلاّ مَنْ ظَلَمَ » (٢) أي : « ولا الذين ظلموا » ، ولا من ظلم(٣) ، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع .

وأثبت الأصمعيّ وابن جنيّ لها معنى رابعاً ، وهو الزّيادة ، وخرّجوا عليه قوله :

٨٩٩ — * حرَاجيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُناخَــةً (٤) *

وخرّج عليه ابن مالك :

٩٠٠ — * أرى الدّهر إلاّ مَنْجَنُوناً بأهلِهِ (٥) *

وأجيب بتقدير « لا » في الثّاني ، وبأن « تنفكّ » تامّة ، فنفيُها (٦) نفي ، و « مناخةً » حال .

[مسائل]

(ص) : ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزّمخشريّ ، ويليها في النّفي مضارعٌ مطلقاً ، وماضٍ إن وليت فعلاً . قيل : أوصحبت « قد » ولا يعمل تاليها فيما قبلها ، ولا عكسه إلا مستثنى منه ، أو صفته .

---

(١) البقرة ١٥٠ . (٢) النمل ١٠ ، ١١ .

(٣) ط : « وإلاّ من ظلم » تحريف صوابه في أ ، ب والمغني ١ : ٦٩ .

(٤) سبق ذكره رقم ٣٩٦ . (٥) سبق ذكره رقم ٤١٨ وروايته: « وما الدّهر » .

(٦) ط : « ففيها نفي » تحريف .



قال الأخفش : أو ظرفٌ أو حال [١] . وابن الأنباري : أو مرفوع . والكِسائيّ: مطلقــاً .

(ش) : فيه مسائل : الأولى : لا يُفْصَلُ بـين الموصوف وصفته بإلاّ . فلا يقال : جاءني رجل إلاّ راكب ، لأنّهمَا كشيء واحد ، فلا يفصل بينهما بها ، كما لا يُفْصل بها بين الصّلة والموصول [٢] ، ولا بين المضاف والمضاف اليـه ، ولأنّ « إلاّ [٣] » ومـا بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصّفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف ، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسِيّ .

وذكره أيضاً صاحب « البسيط » وردّ على الزّمخشريّ حيث جوّز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجل إلاّ صالح ، وفي الجملة نحو : «ما مررت بأحدٍ إلاّ زيد خيرمنه». « وما أَهْلَكْنَا مِنْ قرْيَةٍ إلاّ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ [٤] » بأنه مذهب لا يعرف ، لا بصريّ ولا كوفيّ . وقال : الصّواب أن الجملة في الآية والمثال حاليّة . وإنمـا لم تقس الصفة على الحال ، لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ، ويخالفه في الإعراب والتنكير .

الثانية : يلي إلاّ في النفي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً ، سواء تقدّمها فعل أو اسم نحو : ما كان زيدٌ إلاّ يضرب عمراً ، وما خرج زيدٌ إلاّ يجرّ ثوبه ، وما زيد إلاّ يفعل كذا .

وماض بشرط أن يتقدّمها فعل : نحو : « ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا بـه يستهزئون » [٥] .

قال ابن مالك : ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد كقوله :

٩٠١ ــ ومـا المَجدُ إلاّ قد تبيّــن أنّهُ   بندّى وحِلْمٍ لا يزال مُؤَثّــلا [٦]

---

(١) ب ، ط : « أو ظرف وحال » بالواو .   (٢) أ : « بين الصفة والموصوف » .

(٣) « إلاّ » سقطت من أ .   (٤) الحِجْر ٤ .

(٥) الحجر ١١ .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٥ وفي الدرر : « ببذل » وفي ب ، ط : « ما المجد » بدون واو



لأنه تقرّبه من الحال ، فأشبه المضارع ، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم ، والاسم بإلاّ أولى ، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومُؤوّلاً به .

وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل ، لأنه مع النّفي يجعل الكلام بمعنى كلّما كان كذا كان كذا ، فكان فيه فعلان كما كان مع كلّما .

وقال ابن طاهر : أجاز المبرّد وقوع الماضي مع « قد » بدون تقدّم فعل ، ولم يذكره مَنْ تقدّم من النّحاة .

وفي « البديع » لو قلت : ما زيد إلاّ قام لم يجز . فإن دخلت «قد » أجازها قوم .

الثّالثة : الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلاّ زيداً ، فكأنّك قلت : جاء القوم،وما منهم زيد ، فمقتضى هذا ألاّ يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها ، فلا يقدّم [1] معمول تاليها عليها ، فلا يقال : ما زيدٌ إلاّ أنا ضارب .

وقال الرّمّانيّ : لا يقال : ما قومك زيداً إلاّ ضاربون ، لأن تقدّم الاسم الواقع بعد إلاّ عليها غير جائز ، فكذا [2] معموله ، لِما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل ، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها ، فلا يقال : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً وما ضرب إلاّ زيداً عمرو ، وما مرّ إلا زيدٌ بعمرو إلاّ على إضمار عامل يفسّره ما قبله .

ويستثنى من هذا القسم : المستثنى منه وصفته ، فيجوز تأخيرهما — كما تقدّم — نحو : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير من عمرو .

وأجاز الكسائيّ تأخير المعمول مرفوعاً كان ، أو منصوباً أو مجروراً ، واستدلّ بقولـــه :

٩٠٢ — * فما زَادَنِي إلاّ غراماً كَلاَمُها [3] *

(١) ط : « فلا تقدم » بالتاء .

(٢) ط : « فكذلك » .

(٣) سبق ذكره . رقم ٦٣٣ .



وقولــه :

٩٠٣ ــ • وما كفَّ إلا ما جِدٌ ضُرَّ بائسِ [١] •

وقوله تعالى : « وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رجالاً » إلى قوله : « بالبيِّنات. والزُّبُــر » [٢] .

ووافقه ابن الأنباريّ في المرفوع فقط ــ كما تقدّم في باب الفاعل توجيهه [٣] [٢٣١] ووافقه الأخفش في الظّرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلاّ زيدٌ عندك ، وما مرّ إلاّ عمرو بك ، وما جاء إلاّ زيدٌ راكباً .

قال أبو حيّان : وهو المختار ، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها .

[غــير]

(ص) : مسألة : يوصف بـ « غير » ، ويستثنى جرّاً ، ولها إعراب تلو « إلاّ » ، وفتحها مطلقاً لغةٌ . وناصبها قال الجمهور : كونها فضلة والسّيرافي : السابق ، والفارسي حال فيها معنى الاستثناء .

والمختار أنها قائمة مقام مضافها ، وأن أصله النصب بـ : « أستثني » ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها . قيل : وبـ « إلاّ » ، والصفة .

وفي العطف بلا بعد « غير » خلف . ويحذف تالي « إلاّ » ، و « غير » بعد «ليس» ، قيل : ولم يكن .

(ش) : تقدم أن « غير » أصلها الوصف ، وأنها محمولة في الاستثناء على إلاّ ، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ، وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلاّ من وجوب نصب

(١) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة كما في الدرر ١ : ١٩٥ . وفي ط : « بأس » تحريف .

(٢) النحل ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) ب ، ط : « بتوجيهه » .



في الموجب نحو : قام القوم غَيْرَ زَيد ، وفي المنقطع ، وفي المقدّم نحو : ما جاء القوم غَيْرَ الحمير ، وما جاء غَيْرَ زيد أحدٌ . ومن جوازه ورجحان الإتباع في المنفيّ نحو : ما جاء أحدٌ غيرُ زيد ، ومن كونه على حسب العامل في المفرّغ نحو : ما جاء غيرُ زيد ، وما رأيت غَيْرَ زيد ، وما مررت بغيرِ زيد .

وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً .

وإذا انتصبت على [1] الاستثناء ففي الناصب لها أقوال :

أحدها : وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلاّ والناصب له كونه جاء فضلةً بعد تمام الكلام ، وذلك موجود في « غير » .

الثاني :وعليه السّيرافيّ ، وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق [2] .

الثالث : وعليه الفارسيّ أنها منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

كما أن ما عدا زيداً مقدَّر بمصدر في موضع الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها ، وأن أصله النصب بـ «أستثنى» مضمراً ، وهو الذي أميل اليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثني لازم الإضمار ، وجعلت إلاّ عوضاً عن النُّطق به .

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاةُ اللفظ فيجرّ ، وهو الأجود نحو : جاءوا غير زيد وعمروٍ ، ويجوز [3] مراعاة المعنى ، فينصب في نحو : جاءوا غير زيدٍ وعمراً ،ويرفع في نحو :ما جاء أحد غير زيدٍ وعمروٌ.وليس ذلك عطفاً على «غير» بل على المجرور ، لأن أصله النصب أو الإتباع ، كذا قالوه ، وهو يؤيد ما اخترته من أن « غير » قائمة مقام مضافها في الإعراب، ووجّهوا منع عطفه على «غير»نفسها بأنه

---

(١) ط : « في » مكان : « على » . (٢) « السابق » سقط من أ .

(٣) من قوله : « ويجوز مراعاة » إلى قوله : « وليس كذلك » سقط من أ .



يلزم فيه [١] التشريك في العامل ، فيستحيل المعنى .

قال أبو حيّان : وما ذكروه في العطف يقتضي جريانهُ في سائر التّوابع من نعت ، وبيان ، وتأكيد ، وبدل ، نحو : ما جاءني غيرُ زيد نفسُه أو العاقلُ ، أو أبي حَفْصٍ ، أو أخيك ، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرّفع ، ولم ينصبوا إلاّ على العطف إلا أنّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبّر بالتابع ، فقال : ويجوز في تابعه الحمل على المعنى .

قال : وقد صرّح صاحب « البسيط » بجريان ذلك أيضاً في « غير » إذا كانت صفة إلاّ أنه فيها من الحَمْل على المعنى ، وفي الاستثناء من الحَمْل على الموضع ، فهو في الاستثناء أقوى [٢] . وذكره سيبويه أيضاً وقال قوم : إنه خاصّ بالاستثناء ، ولا يكون في الصّفة ، والظّاهر الأوّل ، قال : ويجوز وجهٌ آخر ، وهو القطع على الابتداء .

وأمّا المعطوف على المستثنى بإلا فلا يجوز فيه إلاّ مشاركته في الإعراب .

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو : قاموا إلاّ زيداً [٣] وعمروٍ ، على أنّ إلاّ في معنى غير ، لأن مكانهما واحدٌ ، وأنشدوا عليه :

٩٠٤ — ومَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إلاّ حمامةٌ
تغَنّتْ على خَضْراءَ سمرٍ قيودهـا [٤]

يروى برفع لفظ « سُمْر » على لفظ « حمامة » ، وبالجرّ على معنى غير حمامة .

قال أبو حيّان : وفي هذا دليل على إجراء النّعت مجرى العطف ، وأنها لا تتقيّد به ، والمانعون حملوا الجرّ على الجِوَار [٥] .

---

(١) ط : « منه » مكان فيه » .
(٢) أ : « أولى » .
(٣) ط : « إلاّ زيدٌ » بالرفع ، تحريف .
(٤) قائله مجهول . في الدرر ١ : ١٩٥ . وقد نسبه في معجم الشواهد ١ : ١٠٤ . إلى علي بن عميرة الجرمي .
(٥) ط : « على الجواز » بالزاي تحريف ، صوابه في أ ، ب .



وإذا كانت « غير » استثناءً ففي العطف بعدها بـ « لا » خلافٌ .

فذهب أبو عبيدة [١] والأخفش، وابن السّراج ، والزّجّاج ، والفارسيّ ، والرُّمّانيّ إلى جواز ذلك ، فيقال [٢] : جاءوا غَيْرَ زيدٍ ولا عمروٍ ، إمّا على تقدير زيادة «لا» ، وإمّا على الحَمْل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النّفي ، فإنّ قولك : جاء القوم إلا زيداً في معنى : جاء القوم لا زيدٌ وهو هنا أوْلى ، لأن « غيراً » في أصلها تعطي النّفي .

وذهب الفرّاء وثعلب إلى المنع كما في إلاّ ، إذ لا [٢٣٢] يقال : جاءوا إلاّ زيداً ولا عمراً .

ويجوز حذف ما بعد « إلاّ » وبعد « غير » ، وذلك بعد « ليس » خاصة ، يقال : جاءني زيدٌ ليس إلاّ أو ليس غير ، أي ليس الجائي إلاّ هو ، أو غيره . وقبضت عشرة ليس إلاّ ، وليس غير ، أي : ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك ، أو ليس غيرُ ذلك مقبوضاً .

قال أبو حيّان : وليس هذا باستثناء من الأوّل ، لأنه يكون تابعاً لما ليس مبعّضاً ، ولأن ما بعد ليس هو الأول [٣] كيف كان .

واختلف : هل يجوز الحذف مع « لم يكن » ؟ ، فأجازه الأخفش وابن مالك نحو : لم يكن غير [٤] .

ومنعه السّيرافي ، لأن الأصل في باب كان ألاّ يجوز فيها حذف الاسم ، ولا الخبر ، ومجيء ليس إلاّ ، وليس غير ، على خلاف الأصل .

[بيد]

ويستثنى بـ «بَيْدَ» منقطعاً لازم النصب ، والإضافة إلى « أنّ » وصلتها غالباً، وهي

(١) ط : « أبو عبيد » .
(٢) « فيقال : جاءوا غير زيد ولا عمرو » سقط من أ .
(٣) « الأوّل » سقط من أ .
(٤) « غير » سقطت من أ .



بمعنى « غير » . وقيل : على . وقيل : من أجل . ويقال : مَيْد . وجعلها ابن مالك حَرْفاً [١] .

(ش) : من أدوات الاستثناء « بَيْد » ، ويقال : مَيْدَ بإبدال بائها ميماً ، وهو اسمٌ ملازم الإضافة [٢] إلى « أنّ » وصلتها نحو : « نحن الآخرون السّابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » .

ومعناها : معنى « غير » في المشهور إلاّ أنها لا تقع مرفوعةً ولا مجرورةً بل منصوبة ، ولا تقع صفةً ، ولا استثناءً متّصلاً ، وإنما يستثني بها في الانقطاع خاصّةً .

قال في « الصّحاح » : « بيد » بمعنى : « غير » ، يقال : إنه كثير المال بَيْد أنه بخيل .

وفي « المُحْكَم »: أن هذا المثال حكاه ابن السّكيت ، وأنّ بعضهم فسرها بمعنى « علي » . وقيل : هي بمعنى : من أجل ، وخرّج عليه حديث : أنا أفصح من نطق بالضاد « بيد » أنّي من قريش .

وقال ابن مالك وغيره : إنها فيه بمعنى : « غير » على حدّ :

٩٠٥ — ٭ وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ [٣] ٭ (البيت)

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى « من أجل » قوله :

---

(١) « وجعلها ابن مالك حرفاً » سقطت من أ ، ب .

(٢) ط : « للإضافة » .

(٣) للنابغة الذّبيانيّ . وعجزه :

٭ بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ ٭

ديوان النابغة ١١ ، وسيبويه ١ : ٣٦٧ ، والخزانة ٢ : ٩ .



٩٠٦ ـ عَمْداً فعَلْتُ ذاك بَيْدَ أَنّـي   أخَافُ إنْ هَلَكْتُ أنْ تُرِنّي [(١)]

[حاشا وخلا وعدا]

(ص) : وبحاشا ، وخلا ، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة ، قيل : بلا فاعل . والأصح أنه ضمير البعض . وقيل : المصدر والجرّ حروفاً متعلّقة كغيرها ، أو لا كالزائد ، أو محلّها كـ « غير » أقوال .

ونفى الفراء حرفيّة « حاشا » والجرّ بلام مقدرة ، والأكثرون فعليّتها وحرفيّة تاليها ، ويليان « ما » وهي مصدريّة [(٢)] ومن ثمّ تعيّن النصب معها .

وقيل : زائدة ، فتجرّ ، وقيل : بمعنى المدّة ، ولا تدخل على « حاشا » خلافاً لبعضهم . ولا إلاّ مطلقاً .

وقيل : يجوز إن جرّت . وقد تدخل على « خلا » ، و « عدا » مع « ما » .

وترد « حاشا » فعلاً متصرّفاً . وقيل : لام الجرّ فعلاً ، أو اسماً بمعنى التّنزيه مبنيّاً إلاّ في لغة أو اسم فعل ، أقوال :

وقد تحذف «عدا» بعد « ما » نحو : كُلّ شَيْءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ [(٣)] . وقال الفرّاء والأحمر : « ما » استثناء .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٦ .
وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥٢ ، واللسان (رنن) . وروايته : « لم ترني » مكان : « أن ترنيّ » .

(٢) ط : « ما هو مصدر به » تحريف .

(٣) أ ، ط : « كل شيء مهمّة » تحريف .
ب : « كل شيء مهم » تحريف . صوابه في اللسان والقاموس .

(ش) : من أدوات الاستثناء : « حاشا » ، و « خلا » ، و « عدا » ، وينصب المستثنى بها ، ويجرّ ، فإذا نصب كنّ أفعالاً ، لأنهن لَسْنَ (١) من قبيل الأسماء العاملة ، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول إلا إذْ لا يقال : ما قام القوم خلا زيدٌ بالرفع ، فانتفت الاسميّة ، والحرفيّة معاً ، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي ، فلا تتصرّف(٢) بمضارع ولا أمر . وإذا جُرّت (٣) كنّ حروف جرّ ، لأنها لم (٤) تباشر العوامل كـ « غير » ، فليست أسماء ، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجرّ بغير واسطة حرفه . وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجرّ ، فمحلّها مع المجرور نصب .

واختار ابن هشام في « المغنى » : أنها لا تتعلق كالحروف الزائدة ، لأنها (٥) لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم ، بل تزيله عنه ، ولأنها بمنزلة إلاّ ، وهي غير متعلّقة .

وقيل : موضعها نصب من تمام الكلام كـ « غير » إذا استثني بها . ومن النصب بها (٦) قولـه :

٩٠٧ ــ * حاشا قُرَيْشاً فإن اللهَ فَضَّلَهُم (٧) *

وحُكِيَ : «اللّهمّ اغفر لي ولمن يَسْمَعُني حاشا الشّيطانَ وأبا الإصبغ» (٨) .

وقولـه :

---

(١) ط : « ليس » تحريف. (٢) ط : « يتصرف» بالياء .

(٣) ب ، ط : « جرّ » بدون تاء التأنيث . (٤) ط فقط : « لا تباشر » بلا النافية .

(٥) « لأنّها » سقطت من أ . (٦) ط : «ومن النصب بها فمن قوله» بزيادة «من» تحريف.

(٧) للفرزدق ديوانه ٢٦٦ ، وروايته :

إلاّ قريشاً فإن الله فَضّلها ... مع النبوّة بالإسلام والخير

(٨) علّق الأمير على هذه الحكاية بقوله : « اللهم اغفر لي الخ » كلام منثور . إن قلت : قد سبق أن « حاشا » لا يستثنى بها إلاّ في مقام التنزيه ، والمغفرة لايتنزّه منها . قلت: بُولِغ في الشيطان

٩٠٨ — • ولا خلا الجِنَّ بها إنسيٌّ (١) •

وقوله :

٩٠٩ — • عدا سُلَيْمَى وعدا أَباها (٢) •

ومن الجرّ بها قوله :

٩١٠ — • مَنْ رامَها حاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ (٣) •

وقوله :

٩١١ — • حاشا أبي ثَوْبان إنَّ به (٤) •

= وخسته حتى كأنّ الغفران يشينه ، وينقص بمرتبة لؤمه ، فينزّه عنها ، أو أنّه من باب التهكّم . ولمّا كان أبو الإصبغ — بإهمال الصاد ، وإعجام الغين — لئيماً على حسب ما ظهر للشاعر أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر » . انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١١٠ .

وفي أ ، ط : « أبا الأصبع » بالعين المهملة تحريف .

(١) سبق ذكره رقم ٨٩١ . وروايته : « ولا خلا الجنُّ » بكسر النون .

(٢) قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : لم أقف على نسبة هذا الشاهد ولا تتمته .

(٣) ذكر صاحب الدّرر ١ : ١٩٦ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمّته .

أما قائله فعمر بن أبي ربيعة ، وأما تتمّته فقوله :

• في الأرض غَطْغَطهُ الخليجُ المُزْبِدُ •

وشطر الأول كما في الديوان ١١٧ :

• من ذاقها حاشا النبيّ وأهلــه •

وروايته في اللسان (حشا) .

من رامها حاشى النبيّ وأهلــه   في الفخر غطغطه هناك المزبدُ

وقد نسبه في اللسان أيضاً إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٤) للجميح . وعجزه :

• ضنّاً عن المَلْحاة والشَّتْـم •



وقولـــه :

٩١٢ ـ • حَاشَايَ إنَي مُسْلِمٌ مَعْـــذُورُ [١] •

وقولـــه :

٩١٣ ـ • خلا اللهِ لا أرْجو سِواكَ وإنّما [٢] •

وقولـــه :

٩١٤ ـ • عدا الشَّمْطاءِ والطِّفـــلِ الصّغيرِ [٣] •

وأنكر بعض [٤] الكوفيين منهم الفرّاء حرفية « حاشا » ، وقال : إنها فعل أبـــداً

قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : وهذا البيت يورده النحويّون كما ترى ، وهذا خطأ ، لأنهم ركّبوا بيتاً من بيتين وهما :

حاشا أبي ثوبان إن أبــــا ثَوْبان ليس ببكْمة فَـــدْمِ
عمرو بن عبد الله إنّ بـــــه ضناً عن المَلْحـــاة والشّتم ؛

هذا ، وقد تبع صاحبَ الدّرر العينيّ في ذلك .

انظر العيني (هامش الأشموني ٢ : ١٦٥) مع أنّ الأشموني ٢ : ١٦٥ روايته :

حاشا أبا ثوبان إنّ أبــــا ثَوْبان لَيْسَ ببكمة فَدْمِ

وقد ورد هذا الشاهد من قصيدة في مفضليّات الضّبّيّ رقم ١٠٩ ص ٣٦٧ .

وفي أ : « نيران به » مكان : « أبي ثوبان إنّ به » وهو تحريف .

(١) للمغيرة بن عبدالله ، وكان يلقب بالأقيشر وصدره :

• في فِتْيَةٍ جعلوا الصّليبَ إلهَهُم •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٦ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٩٠ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• أبَحْنا حيَّهُمْ قَتْلاً وأسْراً •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٦ .

(٤) « بعض » سقطت من ط .

لقولهم : حاشا يُحاشِي وإنّ الجرّ بعدها بلام مقدّرة ، والأصل : حاشا لزيدٍ ، لكن كَثُر الكلام بها ، فأسقطوا اللاّم ، وخفضوا بها .

وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليّتهَا ، وقالوا : إنها حرفٌ دائماً بمنزلة « لا » ، لكنها تجرّ المستثنى .

وأنكروا أيضاً حرفيّة « خلا » ، و « عدا » [٢٣٣] وقالوا : إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزةُ ضُمِّنا معنى الاستثناء .

والعُذْرُ لسيبويه : أنه لم يحفظ النّصب « بحاشا » . ولا الجرّ بـ « عدا » ، لقلّته، وإنما نقله الأخفش والفرّاء .

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب الفراء : إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له . قال أبو حيّان ويمكن القول في خلا ، وعدا – بذلك كـ « قلّما » ، لِمَا أُشْرِبَتْ به من معنى « إلاّ » [1] .

واتّفق بقيّة الكوفيِّن والبصريّين على أنّ فاعلها ضميرٌ مستكنّ فيها لازم الإضمار .

ثم قال البصريون : هو عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام . والتّقدير : قام القوم عدا هو ، أي بعضهم زيداً .

وقال الكوفيّون : عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : عدا قيامُهم زيداً ، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمْهُ فِعْلٌ أو نحوهُ .

ونكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُثَنّ ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكّر .

وتدخل « ما » على : خلا ، وعدا ، فيتعيّن النّصب بعدها ، لأنها مصدرية ، فدخولها يعيّن الفعليّة كقوله :

(١) أ ، ط : « من معنى الأمر » تحريف ، صوابه في ب .



٩١٥ — • ألا كلّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ[١] •

وقولـــه :

٩١٦ — • تُمَلُّ النّدامى ما عَدانِي فإنّـــنِي[٢] •

وزعم الجَرْمِيّ . والرَّبعِيّ . والكِسائيّ . والفارسِيّ . وابن جِنّي : أنه يجوز الجرّ على تقدير « ما » زائدة .

قال في المغنى : فإن قالوه بالقياس ففاسد ، لأنّ « ما »[٣] لا تزاد قبل حروف الجرّ ، بل بعدها . أو بالسّماع فشاذّ بحيث لا يقاس عليه[٤] .

وقيل : « ما » ظرف بمعنى المدّة . فمحله نصب . والتّقدير : قام القوم في وقت مجاوزتهم زيداً . أو وقت خلوّهم . و « ما » المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً .

وأجاز بعضهم دخول « ما » المصدريّة على « حاشا » بقلّة تمسكاً بقوله :

٩١٧ — رَأَيْتُ النّاسَ ما حَاشا قُرَيْشــاً فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهم فَعَـــالا[٥]

والّذِي نصّ عليه سيبويه المنع .

وذهبَ الكسائِيّ : إلى أنه يجوز دخول إلاّ على « حاشا » إذا جرّتْ ، وحكى : قام القوم إلاّ حاشا زيدٍ .

---

(١) سبق ذكره . وهو أوّل شواهد الهمع . (٢) قائله مجهول . وتمامه :

• بكلّ الّذي يَهْوَى نديميَ مُولَعُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٠ ، والأشموني ٢ : ١٦٤ .

(٣) « ما » سقطت من أ . (٤) انظر المغني ١ : ١١٨ .

(٥) نُسِبَ للأخطل . من شواهد الأشموني٢ : ١٦٥ .



ومنع البصريّون ذلك ، كما إذا نصبت ، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد ، والحكاية شاذّة لا يقاس عليها .

وتَرِدُ « حاشا » في غير الاستثناء فِعْلاً متصرّفاً متعدّياً تقول : حاشيتُه بمعنى : استثنيْتُه ، ومنه الحديث : « ما حاشى فاطمةَ ولا غيرها » . وقال النّابغة :

٩١٨ — • ولاَ أُحاشِي من الأقْوامِ مِنْ أحَدِ [١] •

وتقع حاشا قبل لام الجرّ نحو : حاشا لِلّه ، وهي عند المبرّد ، وابن جِنّي ، والكوفيّين فعل ، قالوا : لتصرّفهم فيها بالحذْف ، قالوا : حاش وحشا ، ولإدخالهم إيّاها [٢] على الحرف قبل لام الجرّ .

والصّحيح أنها اسم مصدر مرادف للتّنزيه بدليل قراءة بعضهم : « حاشاً لِلّهِ » [٣] بالتّنوين كما يقال : تنزيهاً لِلّه وبراءةً ، وقراءة ابن مسعود : « حاشا الله » بالإضافة ، كمعاذَ اللهِ .

وإنّما ترك التّنوين في قراءة الجمهور ، لأنها مبنيّة لشبهها بحاشا الحرفيّة لفظاً .

وزعم بعضُهم : أنها اسم فعل بمعنى : أتبرأ ، أو تبرأت ، وحامله على ذلك بناؤُها .

ويردّه إعرابها في بعض اللّغاتِ ، وروى من كلام العرب : كل شيءٍ مَهَهٌ [٤] ما النّساءَ وذِكْرَهُنّ ، فخرّجه ابن مالك على أنّ صلة « ما » محذوفة ، وهي « عدا » حذفوها ، وأبقوا معمولها ، وإنما أضمر « عدا » ، لأنها متّفق على فعليتها بخلاف

---

(١) للنّابغة . وصدره :

• ولا أرى فاعِلاً في النّاس يُشْبِهُهُ •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « ولإدخالهم لها » . (٣) يوسف ٣١ .

(٤) أ ، ط : « مهمة » ، ب : « مهم » كلّه تحريف سبق التنبيه إليه ص ٢٨٢ من هذا الجزء .



« حاشا » ، و « خلا » ، فإنهما مختلف في فعليتّهما ، فكان المُتّفق على فعليّته أولى بأن يكون هو المحذوف .

وزعم الفرّاء والأحمر [١] : أن « ما » يستثنى بها كـ « إلاّ » ، وخرّجا عليه الحكاية المذكورة ، وردّ بأن الاستثناء بها [٢] غير محفوظ ، فلا يخرّج عليه .

ومعنى الحكاية : كل شيء يسيرٌ ما عدا النِّساءَ وذِكْرَهُنَّ ، وخرّجها السّهيليّ على أن « ما » نافية كليس اسْتُثْنِيَ بها .

[ليس ولا يكون]

(ص) : وبليس ، وبلا يكون نصباً خبراً ، ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفةً حيث صحّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق .

(ش) : من أدوات الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وهي الناقصة ، لا أخرى ، ارتجلت للاستثناء ، وينصبان المستثنى على أنه خبرٌ لهما ، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار – كما تقدّم في مبحث الضمير ، نحو : قام القوم ليس زيداً ، وخرج النّاس لا يكون عمراً .

و«لا» قيد في يكون ، فلو نفيت بـ « ما » أو «لمّا» ، أو « لن » ، لم تقع في الاستثناء : ومن شواهد « ليس » قوله :

٩١٩ – * إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسى [٣] *

---

(١) اشتهر بهذا اللقب جماعة من النحويين : أبان بن عثمان اللؤلؤي – إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار – خلف البصري – على بن الحسن الكوفيّ .

(٢) « الاستثناء بها » سقطت من أ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٦٦ .



وحديث « يطبع المؤمن على كلّ خُلُقٍ ليس الخيانةَ والكَذِبَ »[(١)] .

وقد يوصف بـ «ليس» ، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرةً منفيةً . قال ابن مالك : أو معرّفاً بلام الجنس نحو : ما أتاني أحد ليس زيداً ، وما أتاني [٢٣٤] رجل لا يكون بشراً ، وأتاني القوم ليسوا إخوتك .

قال أبو حيّان : ولا أعلم في ذلك خلافاً إلاّ أن المنقول اختصاصُه بالنّكرة دون المعرّف بلام الجنس .

ولا يجوز في النكرة المثبتة[(٢)] نحو : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، إذْ لا يصحّ الاستثناء منها .

ولا في المعرفة نحو : جاء القوم ليسوا إخوتك ، بل يكونان في موضع نصب على الحـــال .

وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ، فيبرز نحو : ما جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءني رجال ليسوا زيداً ، أو نساء لَسْن الهندات .

قال : السّيرافيّ أجازوا الوصف بليس ، ولا يكون ، لأنهما[(٣)] نصّ في النّفي عن الثاني ، وهو معنى الاستثناء ، وليس ذلك في عدا ، وخلا إلاّ بالتضمّن[(٤)] ، فلـم يوصف بهما ، لأنهما ليسا موْضِعَيْ جَحْدٍ ، فلا يُقال : ما أتتني امرأة عَدَت هنداً ، أو خلَت دعداً .

---

(١) نصّه في مسند أحمد ٥ : ٢٥١ :
« يطبع المؤمن على الخلال كلها إلاّ الخيانة والكذب » وبهذه الرواية يسقط الاستشهاد بالحديث.

(٢) ط فقط : « النكرة المؤنثة » تحريف صوابه في أ ، ب.

(٣) ط : « لأنها » .

(٤) أ فقط : « إلاّ بالتضمين » .



[لاسيّما]

(ص) : وبلا سيّما عند الأخفش ، وأبي حاتم ، والنّحاس ، والأصحّ ليس ما بعدها مستثنى ، بل منبّه على أولويّته بما نسب لما قَبْلَهُ . وقال خطّاب [1] : مسكوتٌ عنه ، « وسِيّ » اسم لا . وقيل : حال . وقيل : لا زائدة .

وأصله : سوى . وتخفّف ياؤها خلافاً لابن عصفور ، وتسكن . فالمحذوف اللام أو العين قولان : فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة ، و « ما » زائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراويّ ، أو رفع خبر محذوف ، و « ما » موصولة أو موصوفة ، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ « ما » نكرة تامة ، وقيل : ظرفاً أو صلةً لها .

وقيل : هي كافّة . وقال دُرَيْوِد [2] : يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالتثقيل ، وقد يليها ظرفٌ [3] ، وفعلٌ ، وشَرْطٌ فـ « ما » كافّة .

وفي وجوب الواو قبل ، « لا » خُلْفٌ ، ويقال : لا تيّما ، وتاسيّما .

(ش) : عدّ الكوفيّون ، وجماعةٌ من البصريّين كالأخفش ، وأبي حاتم ، والفارسيّ ، والنّحاس ، وابن مضاء : من أدوات الاستثناء « لا سيّما » .

وَوَجْهُهُ : أنك إذا قلت : قام القوم لا سيّما زيد ، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم ، فهو مخالفهم في الحُكْم الذي ثبت لهم بطريق الأَوْلَوِيّة .

---

(١) يحمل هذا الاسم نحويّان : أحدهما : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي . وثانيهما : خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي . وانظر في كليهما بغية الوعاة .

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسيّ ، الملقّب بدرْود بفتح الدّال والواو بينهما راء ساكنة ، وربّما صغّر فقيل : دُرَيْوِد . شرح كتاب الكسائي مات ٣٢٥ .

(٣) أ : « ويليها حرف » تحريف . وانظر الشّرح .



قال الخَضْراوِيّ : لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارِجاً عنه بمعنى الزّيادة كان استثناء من الأوّل ، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له . وأقرب ما يشبه به قوله :

٩٢٠ ــ فتىً كَمُلَتْ خيراتُهُ غَيْرَ أنه   جَوادٌ فما يُبْقِي من المال باقيـــا [١]

لأن كونه « جواداً » خير ، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو [٢] خَيْرٌ .

والصحيح : أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام ، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخرِجُه عن أن يكون قائماً .

ومما يبطل ذلك دخولُ الواو عليها ، وعدمُ صلاحية إلاّ مكانها بخلاف سائـــر الأدوات ، فالمذكور بعدها ليس مستثنى ، بل مُنَبّهٌ على أوْلَوِيتّه بالحُكْم المنسوب لما قبلهـــا .

فإن تلاها معرفةٌ مجرورٌ نحو : لا سيّما زيدٍ فبالإضافة ، و « ما » زائدة ، وزيادة « ما » بين المضافين مسموعة . ويجوز حذفها نحو : لا سِيَّ زيد ، نصّ عليه سيبويه .

وزعم ابن هشام الخَضْراويّ : أنّها زائِدةٌ ، لازمة لا تحذف ، وليس كما قال . أو مرفوع نحو : لا سيّما زيدٌ ، فخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » موصولة بمعنى الذي ، مجرورة بإضافة « سي » إليها [٣] والجملة صلة ، والتّقدير : لا سِيّ الذي هو زيد ، وأجاز ابن خَروف أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، والجملة صفة .

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران ، وثالث ، وهو النصب ، وقد روى بالأوجه الثّلاثة [٤] قوله :

---

(١) للنابغة الجعدي . وفي الموشّح ٩٣ روايته : « فتى كملت أعراقه » .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦٧ ، والخزانة ٢ : ١٢ وحاشية ياسين ٢ : ٢٥٥ .

(٢) « هو » سقطت من أ .

(٣) « إليها » سقطت من أ ط .

(٤) « الثلاثة » سقطت من أ .



٩٢١ ــ ٭ ولا سيّما يَــوْم بِدَارةِ جُلْجُل[١] ٭

واختلف في وجه النصب . فقيل : إنه على التّمييز ، و « ما » نكرة تامّة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة ، والمنصوب تفسير لها ، أي ولا مثل شيء يوماً . وقيل : إنه على الظّرف ، و« ما » بمعنى الذي ، وهو صلة لها أي : ولا مثل الذي اتفق يوماً . فحذف للعلم . كما قالوا : رأيت الذي أمْسِ ، أي الذي وقع واتّفق .

وقيل : إن « ما » حرف كافٌّ لـ « سِيّ » عن الإضافة ، والمنصوب تمييز مثل قولهم : « على التّمْرَة مِثْلُها زبداً » .

واستحسنه ابن مالك والشّلَوْبين .

وقيل : إنّها كافة ، وهو ظَرْف . قاله ابن الصّائغ . أي : ولا مِثْلَ ما كان لك في يوم[٢] .

وقد يليها ظَرْفٌ كقوله :

٩٢٢ ــ يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيما لَدَى
شَهَادة مَنْ في خَيْرِهِ يتَقَلّبُ[٣]

وتقول : يعجبني الاعتكاف ولا سيّما عند الكعبة ، ولا سيّما إذا قرب الصبح .

وفِعْل كقوله [٢٣٥] :

٩٢٣ ــ فِقِ النّاسَ في الخير لا سيَّما   يُنيلك من ذي الجَلال الرِّضا[٤]

وشَرْط كقوله :

---

(١) من معلقة امرىء القيس . وصدره :

٭ ألا رُبّ يوم لك مِنْهُنّ صالح ٭

(٢) ط « ولا مثل ما بك في يوم » تحريف .

(٣) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .



٩٢٤ – أرى النَّيْكَ يجلو الهمَّ ، والغَمَّ ، والعمى
ولا سيَّما إن نِكْتَ بالمَرْسِ الضَّخْمِ [(١)]

ومن أحكام « لا سيما » : أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو .

وقال أبو حيّان : ولَحَنَ [(٢)] من المصنّفين من قال : لا سيّما والأمر كذا .

ولا تحذف « لا » من لاسيما ، لأنه لم يسمع إلاّ في كلام المولّدين [(٣)] كقوله :

٩٢٥ – سِيَّما من حالت الأحراس من دون مُنَاه [(٤)]

وذكر ثَعلب : أنه يجب اقتران « لا » بالواو كالبيت السّابق ، وجوز غيره حذفها كقوله :

٩٢٦ – فِهْ بالعقود ، وبالأيْمان لاسِيَمَا عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَب [(٥)]

والجمهور على أنَّ « سيَّ » اسم لا التّبرئة ، وفتحته بناء كهي في : لا رجُلَ .

وقال الفارسيّ : إنه منصوب على الحال من الجملة السّابقة ، وردّ بوجوب تكرار « لا » حينئذ ، وبمنع الواو ، إذْ لا يقال : جاء زيد ولا ضاحكاً .

وحكى في « البديع » عن بعضهم أنّ « لا » في لاسيّما زائدة .

قال أبو حيّان [(٦)] : وهو غريب .

وأصل سِيّ : « سِوْيٌ » ، فعينه واو ساكنة ، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء .

---

(١) قائله مجهول – الدرر ١ : ١٩٩ .
وفي أ : « أرى النيل » باللاّم ، و « إن نلت » باللام أيضاً . وفي ب سقطت كلمة : « المرس » .

(٢) أ ، ب : « وكثير » مكان : « ولحن » .

(٣) أ : « في كلام الولدين » . تحريف .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٣ . وفي ط : « فبالعقود » تحريف ، وفي أ ، ط : « عهد » مكان : عقد صوابه في ب ، والأشموني ، والمغني .

(٦) « قال أبو حيان » سقطت من أ .



وقد سمع تخفيف الياء من « لا سيما » ، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون ، ومنه البيت السّابق ، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرْفَيْن .

وإذا خُفِّفت ، فقال ابن جنّيّ : المحذوف لام الكلمة ، وانفتحت الياء بإلْقاء [(١)] حركة اللاّم عليها .

وقال أبو حيّان : الأولى عندي أن يكون المحذوف العين ، وإن كان أقلّ من حذف اللام وقوفاً مع الظّاهر ، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها : فكان يقال : لا سوما .

وقد أبدلت العرب سين « سيّما » تاء [(٢)] ، فقالوا : « لا تيّما » ، كما قالوا في النّاس : النات . وقرىء « قل أعوذ بِربِّ النّات » [(٣)] وأُبدلت أيضاً « لا » تاء ، فقالوا : « تا سيما » ، كما قالوا : قام زيد تا بل عمرو ، أي : لا بل عمرو .

[ما ألحق بلاسيما]

(ص) : وألحق بـه « لا مثل ما » ، « ولا سوا ما » [(٤)] ولا ترما » ، و « لو ترما » ، لكن لا يُجرّ [(٥)] تِلْوُ هذين .

(ش) : حكى ابن الأعرابي في نوادره ، وأبو الحسن النساي [(٦)] . « لا مِثْلَ ما » [(٧)] : بمعنى : لا سيّما ، وأنه يرفع ما بعده ، ويجرّ كما بعد : لا سيّما .

---

(١) أ : « بإيقاء » ، تحريف .

(٢) من قوله : « سين سيماتاء » إلى قوله : « فقالوا : « تاسيما » سقط من أ .

(٣) النّاس ١ .

(٤) « ولوترما » سقطت من أ .

(٥) ط : « لا تجر » بالتاء .

(٦) « النساي» هكذا في النسخ الثلاث ، ولم أهتد إلى معرفته .

(٧) ط : « إلاّ مثل ما » ، تحريف . وفي أ : « أن لا مثل ما » تحريف .



وفي « التّسهيل ـ أنّ : « لا سواما » كذلك فيقال : قام القوم لا سواما زيد .

قال أبو حيّان : وإطلاقه يدلّ على جواز الرّفع والجرّ بعده أيضاً .

وقال النّساي : « لا ترما » ، « ولا سيما » ، « ولا مثل ما » ، بمعنى واحد .

وذكر ابن الأعرابي : لو ترما بمعنى : لا سيما ، قال : إلا أنه لا يكون بعدها إلاّ الرّفع . وكذا قال الآخر ، ووجهه أن « تر » فعل ، فلا يمكن أن تكون « ما » بعدها زائدة (١) ، وينجرّ تاليها بالإضافة ، لأن الفعل لا يضاف ، فتعيّن أن تكون موصولة ، وهي مفعول « تر » وزيد خبر محذوف ، و « تر » بعد « لا » مجزوم بها ، وهي ناهية ، والتّقدير في : قام القوم لا ترما زيد ، لا تُبْصِرْ أيّها المخاطب الشخص الذي هو زيد ، فإنه في القيام أولى به منهم ، أو غير مجزوم ، ولا نافية وحذفت ألفه شذوذاً ، أو للتّركيب .

وكذا بعد « لو » . والتّقدير : لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم ، قاله أبو حيّان .

[بلـــه]

(ص) : وَبَلْهَ(٢) أثبته أهلُ بغداد والكوفيّة ، وسمع جرّ تاليها فقيل : كـ « غير » منقطعاً . وقيل : مصدر مضاف . وقيل : حرف جرّ ، ونصبه مفعولاً . وهي مصدر أو اسم فعل . ورفعه مبتدأ ، وهي كـ « كيف » . وهاؤه تفتح وتكسر . ويقال : بَهَل ، وبَهْـــل .

(ش) : عدّ الكوفيّون والبغداديّون من ألفاظ الاستثناء «بَلْه»(٣) وهي بمعنى :

---

(١) في أ : « أن يكون ما بعدها زائد » .

(٢) ط : « وببله » بزيادة الباء ، تحريف .

(٣) أ : « من الألفاظ الاستثناء بله » تحريف .



« لا سيّما » نحو : أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى : أنّ إكْرام الأحرار يزيد على إكْرام العبيد .

وأنكر ذلك البصريّون ، لأن إلاّ لا تقع مكانها ، ولأن ما بعدها لا يكون إلاّ من جنس ما قبلها ، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها .

قال ابن الصّائغ : ولو صح دخول « لا سيّما » ، و« بله » في أدوات الاستثناء لدخلت فيها « حتّى » ، لأن ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لما قبلها . والجرّ لما بعدها مُجْمعٌ على سماعه .

وأجاز فيه الكوفيّون فيهْ النصب ، وأنكره أكثر البصريّين ، وهم محجوجون بالسماع ، قال جرير : [٢٣٦] .

٩٢٧ — وَهَلْ كُنت يا بن القَيْنِ في الدّهر مالِكاً
بغير بعيرٍ بَلْهَ مُهْرِيّةَ نُجْبا [(١)]

قال قُطْرُب : وروى برفع ما بعدها على أنها بمعنى « كيف » . وقد روى بالجرّ والنّصب والرّفع قوله :

٩٢٨ — تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكُف كأنّها لم تُخْلَق [(٢)]

وإذا جرّت فقال بعض الكوفيّين : هي اسم بمعنى « غير » ، والجرُّ بإضافتها فيكون استثناءً منقطعاً .

وقال الفارسِيّ : هي مصدر لم يُنْطق له بفعل مضاف إلى ما بعده ، وهي إضافة نصب .

(١) من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق كما في الدرر ١ : ٢٠٠ .

(٢) لكعب بن مالك رضي الله عنه في وقعة الخندق ، كما في الدرر ١ : ١٠٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ .



وقال الأخفش : هي حرف جرّ ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول [١] .

« وبَلْه » مصدر موضع الفعل بمعنى تَرْكاً أو اسم فعل بمعنى : دع .

وإذا رفعت فمبتدأ ، وبله الخبر .

وفي هائها لغتان [٢] : الفتح بناءً ، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين إلاّ على المصدريّة فالفتح إعراب .

وقالت العرب في بَلْهَ : بَهَل بفتح الهاء وسكونها .

[لمّا]

(ص) : وبلمّا بمعنى إلاّ قليلاً نحو : « إنْ كُلّ نَفْس لمّا عَلَيْها حَافِظٌ »[٣] .

وأنكره الجَوْهريّ وقاسه الزّجّاجيّ ، وتوقّف أبو حيّان .

وتقدّم استثناءُ : سِوى ، ودُون .

(ش) : قال أبو حيّان : تكون (لمّا) بمعنى إلاّ ، وهي قليلة الدَّوْر في كلام العرب . وينبغي ألاّ يتّسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب . نحو قوله تعالى : « إنّ كُلّ نفسٍ لمّا عليها حافظ » [٤] . وإنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون » [٥] في قراءة مَنْ شدّد الميم ، فإن نافية ، ولمّا بمعنى إلاّ .

وممّن حكى أن « لمّا » بمعنى « إلاّ » الخليل وسيبويه ، والكسائي .

وقرأ ابن مسعود : « وإنْ مِنّا لمّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ » [٦] أي إلاّ لَهُ .

وقالوا : نشدتك الله لمّا فعلت كذا ، وعَمْرك الله لمّا فعلت كذا . وعزّك الله [٧]

---

(١) أ : « فالمنصوب بفعل » تحريف .

(٢) أ : « وفيها لغتان » .

(٣) الطارق ٤ .

(٤) الطارق ٤ .

(٥) يس ٣٢ .

(٦) الصّافات ١٦٤ .

(٧) « وعزك الله » سقطت من ط .



وقعدك الله لمّا فعلت كذا[١] .

ولمّا مع هذه بمعنى : إلاّ .

وقد يحذف نشدتك الله ، أو سألتك ، وما أشبهه ، فيقال : بالله لمّا صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلاّ صنعت ، قال الشاعر :

٩٢٩ – قالتْ له بالله يا ذا البُرْدَيْـــن لمّا غَنِثْتَ نَفساً أوِ اثْنَيْــن[٢]

فهذه التّراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لمّا بمعنى إلاّ .

وزعم الزّجّاجيّ : أنه يقال : لم يأت من القوم لمّا أخوك ، ولم أر من القوم لمّا زيداً . بمعنى : إلا أخوك ، وإلاّ زيداً .

قال أبو حيّان : وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التّراكيب ونحوها حتّى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب .

وزعم الجوهريّ : أنّ لمّا بمعنى إلاّ غير معروف في اللّغة .

وبقي من أدوات الاستثناء « سوى » ، وقد تقدّم الكلام عليها في الظروف ، وكذا « دون » عند من يرى الاستثناءَ بها .

• • •

[تم الجزء الثالث – والحمد لله – ويليــه الجزء الرابع – إن شاء الله – وأوله : باب الحال] .

---

(١) في أ : « وقعدك لما فعلت كذا » .

(٢) قائله مجهول .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٣ . وفي اللسان (غنث) : غَنِثَ غَنَثاً : شرب ثم تنفّس ، وأنشد البيت .

وفي ط : « غفلت » مكان : « غنثت » ، تحريف صوابه في أ ، ب ، واللّسان .

فهرس الجزء الثالث

من

همع الهوامع

الكتاب الثاني في الفضلات

المفعول به ٧ ــ ٩٣



الموضوع | الصفحة

المفعول المطلق ٩٤ ــ ١٣٠

المفعول له ١٣١ ــ ١٣٥



الموضوع الصفحة

المفعول فيه ١٣٦ ـ ٢٣٤



الموضوع	الصفحة

المفعول معه ٢٣٥ – ٢٤٦

المستثنى ٢٤٧ – ٢٩٩

الكويت ١٩٧٧م اهـ

